

تقرير
لجنة البرنامج والتنسيق
عن
أعمال دورتها الثالثة والعشرين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة والثلاثون
الملحق رقم ٣٨ (A/38/38)



الأمم المتحدة

تقرير
لجنة البرنامج والتنسيق
عن
أعمال دورتها الثالثة والعشرين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة والثلاثون
الملحق رقم ٣٨ (A/38/38)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز ألاحالة الى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

المحتويات

الفقرات الصفحة

الفصل

الجزء الأول - تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن الجزء الأول من دورتها الثالثة والعشرين، المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ٩ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣

١	١٣- ١	 تنظيم الدورة
		الثاني - تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال الشؤون
٤	١٩-١٤	 البحرية
٧	٧٩-٢٠	 الثالث - التقييم
		ألف - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميسيدان
٧	٣٦-٢٠	 المصنوعات والممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي
١١	٥٥-٣٧	 بباء - تقييم متعمق لأعمال إدارة شؤون الاعلام
		جسيم - برنامج وخطة أنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة
١٤	٧٣-٥٦	 دال - تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين ، بشأن برنامج الميسيدان
١٧	٧٩-٧٤	 المعدنية
١٩	١٠٨-٨٠	 الرابع - تقارير لجنة التنسيق الادارية
		ألف - التقرير السنوي للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣
١٩	٩٤-٨٠	 بباء - تقرير لجنة التنسيق الادارية عن تعزيز تنسيق نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة
٢٢	١٠٨-٩٥	

المحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات الصفحة
الخامس - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥	٢٥ ٢٩١-١٠٩
ألف - انشاء وحدة لتنظم المعلومات في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية	٢٥ ١١٦-١٠٩
باء - تنسيق أنشطة الاغذية والزراعة في آسيا والمحيط الهادئ من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٢٦ ١٢٤-١١٧
جيم - اعادات صياغة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩	٢٩ ١٣٩-١٢٥
دال - القواعد التي تنظم تخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم	٣٧ ١٧٠-١٤٠
هاء - تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الأمم المتحدة والجدول الزمني لاستعراض برامج التقييم المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٢٨ ب٤ و ٣٧/٣٤	٤٤ ١٩٧-١٧١
واو - الأساليب والاجراءات الخاصة بتوفير بيانات عن الآثار المترتبة على البرامج للجمعية العامة	٥١ ٢٠٣-١٩٨
زاي - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥	٥٤ ٢٩١-٢٠٤
تصدير ومقدمة	٥٤ ٢٢١-٢٠٤
اللجنة الاقتصادية لآوروبا	٥٩ ٢٣٠-٢٢٢
اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٦١ ٢٥٢-٢٣١
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٦٦ ٢٧١-٢٥٣
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٧٠ ٢٩١-٢٧٢

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

المرفقات

٧٨		الاول - جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للجنة
		الثاني - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في الجزء الأول من دورتها
٧٩		الثالثة والعشرين

الجزء الثاني - تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن الجزء
الثاني من دورتها الثالثة والعشرين
المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ٢٩
آب/أغسطس إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣

الفصل

٨٤	٥ - ١		الاول - تنظيم الدورة المستأنفة
			الثاني - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥
٨٦	٤١٥ - ٦		الف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥
٨٦	٣٧٩ - ٦		ملاحظات عامة
٨٦	٧ - ٦		الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
٨٧	٢٠ - ٨		الباب ٢ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن: أنشطة صيانة السلم
٨٩	٣٢ - ٢١		الباب ٢ باء - إدارة شؤون نزع السلاح
٩١	٤٩ - ٣٣		الباب ٣ - الشؤون السياسية والصيانة وانهاة الاستعمار
٩٤	٦٠ - ٥٠		الباب ٤ - اجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية)
٩٦	٦٩ - ٦١		

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الباب ٥ ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي	٧٠ - ٨٩	٩٨
الباب ٥ باء - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٩٠ - ٩٩	١٠٣
الباب ٦ - إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . . .	١٠٠ - ١٣٨	١٠٦
الباب ٧ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية	١٣٩ - ١٦٠	١٢٠
الباب ٨ - مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٦١ - ١٦٣	١٢٥
الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية	١٦٤ - ١٨٥	١٢٧
الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ	١٨٦ - ٢٢٣	١٣٦
الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية	٢٢٤ - ٢٥٠	١٤٥
الباب ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٢٥١ - ٢٦٧	١٥٢
الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية	٢٦٨ - ٢٧٤	١٥٨
الباب ١٨ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٢٧٥ - ٢٨٨	١٦٠
الباب ١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	٢٨٩ - ٣٠١	١٦٤
الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات	٣٠٢ - ٣١٧	١٦٨
الباب ٢١ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣١٨ - ٣٢٥	١٧٣
الباب ٢٢ - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث	٣٢٦ - ٣٣٥	١٧٥

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الباب ٢٣ - حقوق الانسان	٣٣٦-٣٤٨	١٧٨
الباب ٢٤ - البرنامج العادى للتعاون التقني	٣٤٩-٣٥٦	١٨٢
الباب ٢٥ - محكمة العدل الدولية	٣٥٧-٣٦٢	١٨٤
الباب ٢٦ - الانشطة القانونية	٣٦٣-٣٦٩	١٨٥
الباب ٢٧ - ادارة شؤون الاعلام	٣٧٠-٣٧٦	١٨٧
الأبواب ٢٨ الى ٣٢ وابواب الايرادات الى ٣	٣٧٧	١٨٩
التوصية العامة	٣٧٨-٣٧٩	١٨٩
بسا - ما اتبع من أساليب واجراءات وجدول زمني في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥	٣٨٠-٣٩٧	١٩٠
جيم - ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة	٣٩٨-٤١٥	١٩٤
الثالث - التوصيات المقدمة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي والمعلقة بالاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية	٤١٦-٤٢٥	٢٠٠
الرابع - التقييم	٤٢٦-٤٣٣	٢٠٣
الف - أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال المصنوعات ويمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائى	٤٢٦-٤٢٨	٢٠٣
بسا - تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الأمم المتحدة والجدول الزمني لاستعراض برامج التقييم المطلوبة بموجب قرارى الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ و ٣٧/٢٣٤ ، الجزء ثانيا .	٤٢٩-٤٣٣	٢٠٣

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين		
للجنة البرنامج والتنسيق	٤٣٤-٤٣٥	٢٠٥

المرفقات

الأول - الآثار البرنامجية والمالية والإدارية المترتبة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بأبواب مختلفة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥	٢٠٩
الثاني - قائمة بالوثائق التي عرضت على اللجنة في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والعشرين	٢١٢

الجزء الثالث - الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين ، المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ٩ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ومن ٢٩ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣

أولاً - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥	١٠٨-١	٢١٦
ألف - تصدير ومقدمة	١	٢١٦
باء - ملاحظات عامة	٢-٣	٢١٦
جيم - النظر في أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥	٤-١٠٨	٢١٦
ثانياً - إنشاء وحدة لتنظيم المعلومات في إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية	١٠٩-١١١	٢٤٣
ثالثاً - تنسيق أنشطة الأغذية والزراعة في آسيا والمحيط الهادئ من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	١١٢	٢٤٣

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

٢٤٤	١١٥-١١٣	١٩٨٩-١٩٨٤	رابعاً - اعداد صياغة الخطة المتوسطة الأجل للفترة
٢٤٩	١٣٥-١١٦		خامساً - القواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم
٢٥٣	١٤٨-١٣٦	٢٢٨/٣٦ با ^٩ و ٢٣٤/٣٧	سادساً - تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه فسي الأمم المتحدة والجدول الزمني لاستعراض برامج التقييم المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة
٢٥٧	١٤٩		سابعاً - الأساليب والاجراءات الخاصة بتوفير بيانات عن الآثار المترتبة على البرامج للجمعية العامة ...
٢٥٧	١٥٠		ثامناً - ما اتبع من أساليب واجراءات وجدول زمني فسي اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥
٢٥٨	١٥٥-١٥١		تاسعاً - ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة والرقود والتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة
٢٥٩	١٥٦		عاشراً - تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال الشؤون البحرية
٢٦٠	١٦٨-١٥٧		حادي عشر - التقييم
٢٦٠	١٥٩-١٥٧		ألف - أنشطة التعاون التقني الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فسي ميدان المصنوعات
٢٦٠	١٦٥-١٦٠		باء - تقييم متعمق لأعمال ادارة شؤون الاعلام

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٦١	١٦٦-١٦٧	جيم - برنامج وخطة أنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة
٢٦١	١٦٨	دال - تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين ، بشأن برنامج الموارد المعدنية
٢٦٢	١٦٩-١٧٦	ثاني عشر - تقارير لجنة التنسيق الادارية.....
٢٦٢	١٧٠-١٦٩	الف - التقرير السنوي للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣
٢٦٣	١٧١-١٧٣	باء - الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية
٢٦٣	١٧٤-١٧٥	جيم - التوصيات المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بالاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية
٢٦٤	١٧٦	دال - تقرير لجنة التنسيق الادارية عن تعزيز تنسيق نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة
٢٦٤		ثالث عشر - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق

الجزء الأول

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق
عن الجزء الأول من دورتها الثالثة والعشرين*

المعقودة في مقر الأمم المتحدة
من ٩ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣

* صدرت هذه الوثيقة أصلاً مطبوعة بالاستنسل في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣
تحت الرمز A/38/38 (Part I)

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق ثلاث جلسات تنظيمية (الجلسات من الأولى الى الثالثة) ، في مقر الأمم المتحدة يومي ١١ و ٢٩ نيسان /ابريل ١٩٨٣ .

٢ - وقد استنسخ في المرفق الأول جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين ، الذي أقرته اللجنة في جلستها الأولى . ويرد في المرفق الثاني قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة .

٣ - وقد عقدت اللجنة الجزء الأول من دورتها الثالثة والعشرين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٩ أيار /مايو الى ٤ حزيران /يونيه ١٩٨٣ . وقد عقدت ٣٨ جلسة (من الجلسة الرابعة الى الجلسة الثانية والأربعين) .

٤ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٩ أيار /مايو تم تأبين السيد شري فانتسا بوروشوتام من الهند ، رئيس اللجنة خلال عام ١٩٨٢ .

٥ - وفي الجلستين الرابعة والخامسة للجنة ، المعقودتين في ٩ أيار /مايو ، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتركيبة :

<u>الرئيس</u> :	السيد أنخيل ماريا أوليفيري لوبيس (الأرجنتين)
<u>نواب الرئيس</u> :	السيد جان بيوتلينغ (هولندا)
	السيد ايون غورييتزا (رومانيا)
	السيد تومو مونتي (جمهورية الكاميرون)
<u>المقرر</u> :	السيد بانبيت روى (الهند)

٦ - وقد كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	رومانيا
اثيوبيا	السنغال
الأرجنتين	شيلي
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	فرنسا
باكستان	الغابون
البرازيل	الكاميرون
ترينيداد وتوباغو	المغرب

هولندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
الولايات المتحدة الأمريكية	وايرلندا الشمالية
اليابان	نيجيريا
يوغوسلافيا	الهند
٧ - وكانت الدول التالية اعضاء في الامم المتحدة ممثلة بمراقبين :	
السويد	اندونيسيا
الصين	ايرلندا
فنلندا	ايطاليا
كندا	بلجيكا
كينيا	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
مصر	الدانمرك
المكسيك	السودان
النمسا	

٨ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة :

منظمة العمل الدولية
منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة أيضا .

٩ - وحضر الدورة أيضا وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم ، ووكيل الأمين العام ، إدارة شؤون الإعلام ، ومساعد الأمين العام لشؤون تخطيط وتنسيق البرنامج - ج ، والمراقب المالي ، ومساعد الأمين العام ، مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ونائب مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ونائب المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وغيرهم من كبار المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة

وكذلك مثلوا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وحضر الدورة كذلك مثلوا مجلس الأغذية العالمي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .

١٠ - وبناءً على دعوة اللجنة ، شارك السيد موريس برتران ، المفتش بوحدة التفتيش المشتركة ، في مناقشات اللجنة المتعلقة بالقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ ، وطرق التقييم .

الدورة المستأنفة

١١ - قررت اللجنة ، في جلستها الثامنة والعشرين المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ، نظراً للتأخير الشديد في إصدار كراسات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تستأنف دورتها الثالثة والعشرين في نيويورك في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وقد اتخذت اللجنة هذا المقرر بعد أن أبدفتها الأمانة العامة ، وفقاً للمادة ٣١ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بأنه يمكن استيعاب تكاليف عقد الدورة المستأنفة في حدود الموارد القائمة .

١٢ - وقرر المجلس ، في جلسته العامة ١٥ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو أن يأذن للجنة ، على أساس استثنائي ، بأن تعقد الدورة المستأنفة في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ وأن تقدم الجزء الثاني من تقريرها ، المتعلق بدورتها الثالثة والعشرين المستأنفة ((A/38/38 (Part II)) مباشرة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

اعتماد تقرير اللجنة

١٣ - نظرت اللجنة في مشروع تقريرها عن الجزء الأول من دورتها الثالثة والعشرين - (E/AC.51/1983/L.3 و Add.18) واعتمدته ، بصيغته المنقحة شفويا ، في جلساتها من الثامنة والثلاثين إلى الثانية والأربعين ، المعقودة في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣ .

الفصل الثاني

تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال الشؤون البحرية

ألف - مقدمة

١٤- نظرت اللجنة في جلساتها ٥ و ١٦ و ٢١ المعقودة في ٩ و ١٧ و ١٩ أيار/مايو ، في تقارير الأمين العام عن التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية (A/AC.51/1983/2 و Corr.1 الى Corr.3) وفي ردود الدول الأعضاء على مذكرة الأمين العام الشفوية التي يطلب فيها تزويده بمعلومات عن الأولويات الوطنية في الشؤون البحرية (A/AC.51/1983/2/Add.1) .

باء - المناقشة

الشؤون البحرية

١٥- رأى أعضاء اللجنة أن التقرير أورد وصفا دقيقا وشاملا لأعمال منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية . بيد أنه لوحظ أن التقرير لم ينجح في تلبية طلب اللجنة اجراء تحليل للأنشطة من حيث مشاكل هذا الميدان العريضة ولا سيما بالنسبة لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها . ولا حظت اللجنة المحاولة المبذولة لتعيين هذه الاحتياجات والأولويات الوطنية عن طريق اجراء تحليل للولايات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وعن طريق ارسال مذكرة شفوية لجميع الدول الأعضاء بطلب معلومات عن الموضوع . ورئي أن مشكلة قياس الاحتياجات الوطنية بدقة باعتبارها مقياسا يقاس اليه استجابة أنشطة المنظومة لتلك الاحتياجات ، لم تحل بعد بصورة مرضية ، وكان هناك بعض المناقشات حول الطرائق الأخرى لتناول هذه المشكلة . ولا حظت اللجنة أن أمانتها اتصلت بلجنة المستوطنات البشرية للاستئناس برأيها في اعداد تحليل برنامجي على نطاق المنظومة لأنشطة المستوطنات البشرية لمنظومة الأمم المتحدة وهو التحليل الذي سيقدم للجنة في دورتها الرابعة والعشرين ، وإنما لا توجد هيئة حكومية دولية مناظرة تتناول جميع نواحي الشؤون البحرية . ولا حظت اللجنة أن هذه القضية تحتاج الى مزيد من المعالجة في التحاليل المقبلة للبرامج على نطاق المنظومة .

١٦- وشعرت اللجنة أن النتيجة التي انتهى اليها التحليل المتعلق بالتعاون والتنسيق داخل المنظومة قد تكون باثة أكثر مما ينبغي وأنه توجد بالفعل مشاكل حقيقية في هذا السياق . وذكرت مشاكل التداخل والازدواجية المحتملة بين أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) والمنظمة الدولية للملاحة البحرية في مجال التشريع البحري ، واحتمال أن تنمو أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجاوزة الولاية السبئية للبرنامج في هذا المجال ، واحتمال وجود مشاكل ولا سيما بالنسبة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للترفيه والعلم والثقافة . وفيما يتعلق بالمشكلة التي أصبحت واضحة بين الأونكتاد والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ، لاحظت اللجنة أن النبرة المتفاظلة

في التقرير تنبع من التأكيدات المقدمة للأمانة العامة بأنه يجري حل المسألة بطريقة مرضية . كما لاحظت أن أحد الآثار الجانبية الايجابية لاعداد تقارير كهذا التقرير هو تشجيع حل هذه المشاكل .

التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة مستقبلا

١٧- ودعت اللجنة الى النظر في ترتيبات اعداد تحليل برنامجي على نطاق المنظومة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيط بين البلدان النامية ، وهو الموضوع الذي قررت النظر فيه في دورتها الخامسة والعشرين في عام ١٩٨٥ ، وأشير الى أن اللجنة ربما تود النظر في دورتها الرابعة والعشرين في عام ١٩٨٤ في تقرير عن الولايات والمساكن التي يتعين تناولها في أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيط بين البلدان النامية ، وذلك حتى يتسنى تزويد الأمانة بالتوجيهات المناسبة بشأن الهيكل الذي ينبغي تحليل الأنشطة في نطاقه .

١٨- ولا حظت اللجنة أنه لكي يتسنى توفير فسحة كافية من الوقت لاعداد التحليلات البرنامجية المعلقة على نطاق المنظومة ، يتعين عليها أن تقرر في دورتها الرابعة والعشرين في عام ١٩٨٤ مواضع لهذه التحليلات لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . كذلك أحاطت اللجنة علما بالاقتراح الذي يقضي بأنها قد تنظر في الوقت ذاته ، في دور هذه التحاليل في مداولاتها بما في ذلك علاقتها بتخطيط البرامج وتقييمها .

جيم - التوصيات

١٩- أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بما يلي :

الشؤون البحرية

(أ) ينبغي للجنة التنسيق الادارية ، نظرا لتعقد هذا المجال ، استعراض عمل المنظومة في مجال الشؤون البحرية على أساس دورى من خلال أجهزة التنسيق القائمة بهدف ضمان استمرار المنهج المتساوق والمتناسق المبين في تحليلات البرامج على نطاق المنظومة ؛

(ب) ينبغي للمنظمة الدولية للملاحة البحرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية زيادة مستوى التعاون فيط بينها في ميدان النقل البحرى الذى يتعين أن يقدم على أساس الالتزام بالاتفاقات القائمة وضمان تجنب الازدواج والتداخل بين الأنشطة ؛ كما ينبغي لهما تقديم تقرير الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين عن جهودهما المشتركة ؛

(ج) ينبغي لمؤسسات المنظومة التعاون بصورة وثيقة في متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باستخدام أجهزة لجنة التنسيق الادارية القائمة مع التركيز الخاص على النهج المشتركة وترتيبات التعاون من أجل مساعدة البلدان النامية في ميادين الهيكل الأساسية للعلوم والتكنولوجيا والخدمات البحرية وكذلك الحاجة الى ضمان التدفق المستمر للمعلومات عن الاجراءات القومية والدولية لتنفيذ الاتفاقية وتقديم تقرير عن النتائج الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين ؛

(د) التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة مستقبلا نظرا لأن الهيئات الحكومية الدولية تنظر في الولايات التشريعية الجديدة في مجال الشؤون البحرية ينبغي للأمانة التي تخدم هذه الهيئات اسداء المشورة للدول الأعضاء حول التضارب المحتمل مع ولايات المنظمات الأخرى ، فإذا ما تم اقرار الولايات المتضاربة وجب على الأمانة المسؤولية تنفيذها على أساس استعراض دقيق للبرامج القائمة في المنظمات الأخرى ويتعاون وثيق مع كيانات الأمانات الأخرى ذات الصلة مع ابقاء الهيئات الحكومية الدولية المختصة على علم بذلك ؛

التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة مستقبلا

(هـ) ينبغي أن تتضمن التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل تحليلا عن المشاكل العريضة التي توجه اليها أنشطة المنظومة والتي ينبغي أن يقارن بها نمط الأنشطة ، ولهذا الغرض ينبغي تقديم تحليل للولاية والمشاكل التي تم التصدي لها فسي مجال التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول النامية الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين والذي يمكن على أساسه اعداد التحليل للدورة الخامسة والعشرين ؛

(و) ينبغي أن تكون التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل ذات علاقة وثيقة بتخطيط ورصد وتقييم البرامج قدر المستطاع . وينبغي ، لهذا السبب ، أن تراعى المجالات المقترحة للتحاليل في المستقبل والتي ستقدم الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين امكانية وضع مواعيد متزامنة للنظر في التقييمات والتحاليل وعطيات استعراض الخطة بشأن الموضوع نفسه ؛

(ز) ينبغي للأمانة مواصلة التماس آراء الدول الأعضاء بشأن أولويات العمل عند اجراء تحليل للبرامج على نطاق المنظومة .

الفصل الثالث

التقييم

ألف - أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميدان المصنوعات والممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي

١ - مقدمة

٢٠ - نظرت اللجنة في جلساتها ١٣ و ١٤ و ٢١ المعقودة في ١٣ و ١٦ و ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣، في إطار الهند ٥ من جدول الأعمال، في تقييم أنشطة التعاون التقني الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميدان المصنوعات، وفقا للمقررات التي اتخذتها في دورتيها العشرين والثانية والعشرين (١). وكان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام (E/AC.51/1983/5) وموجز تقرير فريق التقييم المتعلق بالموضوع (E/AC.51/1983/5/Add.1).

٢١ - وأشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق وهو يعرض التقرير، إلى أن الدراسة أجريت استجابة لاهتمام اللجنة في دورتها العشرين بأن ثمة حاجة لاستعراض أعمق لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميدان المصنوعات ولا حظ أيضا أن الدراسة اتبعت بأمانة الخطة التي وافقت عليها اللجنة في دورتها الثانية والعشرين وأن المنهجية كانت صارمة وروعية فيها الموضوعية والاستقلال.

٢٢ - وأوضح أن تقرير الأمين العام كان في شكل مقدمة موجزة ذكر فيها أن الدراسة الفعلية والتي كانت اضافة الى التقرير، تضمنت موجزا لنتائج واستنتاجات وتوصيات فريق التقييم. وأوضح التقرير أيضا أن الفريق كان مؤلفا من ثلاثة مقيمين، واحد من كل كيان من الكيانات التنظيمية المعنية، وهي مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وقد عمل المقيمون الثلاثة بصورة مستقلة وبصفتهم الشخصية. ونظرا لأن القضايا التي أثارها المقيمون امتدت الى ما هو أبعد بكثير من قطاع التصنيع في حد ذاته، ومع مراعاة المخاوف التي أعرب عنها مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدير التنفيذي لليونيدو فيما يتعلق بالنهج العام لفريق التقييم، كان رأي الأمين العام أنه ينبغي إتاحة الفرصة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومجلس التنمية الصناعية لدراسة النتائج قبل أن يتمكن من تقديم تقرير شامل. وأشار أيضا الأمين العام المساعد إلى نطاق الدراسة التي أجراها فريق التقييم، ورُكِّز على أنه تم جمع قدر ضخم من المعلومات، أكبر من أن يشمله التقرير. وتضمنت هذه المعلومات بيانات عن فعالية المشروع وأثره، والمراحل الأربع لدورة المشروع، والمشاكل المؤسسية داخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو، وأداء النظام الثلاثي والاتصالات بين هذا النظام والقطاع الصناعي. وأشار إلى أن التوصيات صيغت

بطريقة قصد بها تزويد برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو بقدر من الحرية في اختيار أنسب وسيلة للنظر في الاصلاحات الموصى بها ، والأخذ بها .

٢٣ - وقد ركّز كل من نائب مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ونائب المدير التنفيذي لليونيدو ، بوصفهما ممثلين للكيانين التنظيميين الآخرين المشتركين في الدراسة ، على الاستقلالية التي عمل بها العضو التابع لمنظمتيهما في فريق التقييم ، ألا أن كلا من الكيانين التنظيميين أبدى تحفظات . وقال نائب مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي انه وان يكن البرنامج يرحب بكثير من الاقتراحات الواردة في التقرير ، فان لديه تحفظات جدية فيما يتعلق بالطريقة التي طبقت بها المنهجية المتفق عليها ، والدليل المقدم ، وصميم النتائج التي توصل اليها منسقا التقييم والتوصيات التي قدّموها والمتسمة جميعا بالا تساع الشديد وبعد المدى . وأشار الى أهمية النظر في العوامل التي تؤدي للنجاح والعوامل التي تؤدي للفشل بحيث يتسنى الوصول الى نتائج مبنية على أساس سليم ، تقوم عليها التحسينات المقبلة . وكان مدير البرنامج قد درس التقرير بعناية واعتزم أن يبلغ به مجلس الادارة في دورته الثلاثين في حزيران / يونيه ١٩٨٣ . واعتزم أيضا أن يدرس بالتفصيل الدليل الذي استندت اليه النتائج والتوصيات وأن يولس مزيدا من النظر للتوصيات في ضوء ذلك . وأوضح نائب المدير التنفيذي لليونيدو أن اليونيدو ترى أن التقرير أعطى صورة غير متوازنة مع التركيز بلا داع على أوجه القصور . وذكر عددًا من التدابير التي كانت تتخذ مؤخرا في اليونيدو لتحسين أساليب التقييم وأعرب عن أسفه لأن التقرير لم يأخذ هذه التدابير في الاعتبار . وأوضح أيضا أنه يعتقد أن النقاط التي ذكرها نائب مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي تسقضايا هامة . وأبلغ اللجنة أن اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية ستكون جاهزة لدراسة المسألة في دورتها العشرين في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ .

٢ - المناقشة

٢٤ - ركّزت مناقشة اللجنة للبند على القضايا الاجرائية التي تنشأ عن الطريقة التي عرض بها التقرير ، والملاحظات الأولية والايضاحات المتعلقة بالجوانب الموضوعية وبالتوصيات ، وصيغ الاستعراض التفصيلي للدراسة في الدورة التالية .

٢٥ - وأحاطت اللجنة علما بتحفظات برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول تعميم الدراسة والمنهجية وأكدت مجددا تأييدها الخاص لنهج التقييم ، مشيرة الى أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد اشتركا بنشاط في صياغة تعميم المشروع وأن لجنة البرنامج والتنسيق قد أيدت بالاجماع تعميم الدراسة والمنهجية في دورتها الثانية والعشرين في عام ١٩٨٢ وأن الجمعية العامة قد وافقت في دورتها السابعة والثلاثين على توصيات اللجنة في هذا الخصوص . ولا حظ كثير من أعضاء اللجنة أن المنهجية دقيقة جدا ويبدو أنه قد نتج عنها نتائج صحيحة ونافعة قد تحدث تغييرا مفيدا في دورة المشروع والترتيبات المؤسسية وتخطيط البرامج الصناعية . وفيما يتعلق باهتمام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالطابع الانتقادي للتقرير ، أشير الى أن النتائج الموضوعية التي تحدّد أوجه القصور لها قيمتها وأنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الانمائي اعتبارها فرصة لتحقيق تحسينات بناءة .

٢٦ - وفيما يتعلق بطريقة عرض التقرير بواسطة الأمين العام على لجنة التنسيق الإدارية، رُئي أن دراسات التقييم المستقل والموضوعي ستكون أكثر فائدة إذا ما أيدها الأمين العام. ولا حظت اللجنة رأي الأمين العام القائل بأنه قد يكون من المستصوب في هذه الحالة انتظار آراء مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية قبل تلقي التقرير الشامل النهائي للأمين العام، وقررت أنه يتعين النظر إلى هذا الإجراء باعتباره استثنائياً وينبغي ألا يمثل سابقة. وقررت اللجنة أيضاً أنه يتعين أن تتاح الآراء الفنية الأولية للجنة البرنامج والتنسيق، بالإضافة إلى تقرير فريق التقييم لهذين الجهازين في دوراتهما التالية في عام ١٩٨٣ حتى يمكن ضمان استفادتهما من آراء اللجنة. وستتألف لجنة البرنامج والتنسيق دراسة الموضوع مرة أخرى في دورتها الرابعة والعشرين في عام ١٩٨٤ عندما تكون بدورها قد استفادت من آراء هذين الجهازين المرفقة بتقرير الأمين العام.

٢٧ - وردا على عدد من طلبات الإيضاح ذات طبيعة مماثلة لتحفظات برنامج الأمم المتحدة الانمائي المتعلقة بنتائج النظام الثلاثي وأوجه القصور في تصميم المشروع وقدرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على رفض الموافقة على المشاريع وتقييم الأثر قدم نائب مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عرضاً أكثر تفصيلاً لآراء منظمته. ووصفها بأنها اختلافات نزهية في الرأي تتعلق بكيفية تنفيذ برنامج المساعدة التقنية. وأكد على أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي رجب بالنقد البناء في هذا التقرير والتقرير الأخرى ونوّه بالتقييمات الموضوعية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بنفسه والتي كان ينتج عنها عادة نتائج انتقادية والتي كانت تؤخذ في الاعتبار بجدية في تحسين عمل المنظمة.

٢٨ - وأعرب أيضاً عن شكّه بشأن نظام التصنيف والنهج المستخدم وخاصة فيما يتعلق بتقدير أثر مشاريع التعاون التقني، ومن الصعب عادة فصل أثر عناصر المساعدة التقنية لمشروع ما عن المشروع ذاته. كما أن الفوائد الناتجة عن المساعدة التقنية لا تبدو كاملة إلا بعد مرور بعض الوقت بعد استكمال المشروع. وهو لا يقبل أيضاً تحليل التقرير القائل بأن أوجه النقص في كيانات المنظمات ترجع إلى نقص الموظفين المؤهلين أو عدم وجودهم. وعلى أي حال فإن التوصيات القائمة على أساس تلك النتائج لا يمكن تطبيقها في الحالة الراهنة من الأزمة المالية. وقد أغفل التقرير أيضاً التدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل تطوير نهج عملي بدرجة أكبر لحل المشاكل بدون أموال إضافية.

٢٩ - وأكد على أن تقييم التقرير لا ينطبق فقط على ميدان الصناعة، بل ينطبق أيضاً على كل برنامج التعاون التقني والأنشطة التنفيذية، ليس فقط التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بل أيضاً ما تضطلع به كل وكالات منظومة الأمم المتحدة. وقال إن من الصعب جداً في الواقع تقبّل ما فعلته ٢٧ من الوكالات وبلدان مانحة وحكومات بلدان نامية من سماحها باستمرار الأوضاع المبيّنة في التقرير دون الكشف عنها أو تصحيحها طوال هذا الوقت؛ وإن ما تضمنه التقرير في الواقع، من أن البلدان المتلقية ليس لديها سوى القليل من الاهتمام بما إذا كانت المشاريع ستحقق أهدافها أم لا، يبرر تماماً، إذا صح ذلك، أن تساور المانحين شكوك بالغة في قيمة هذه البرامج. وأعرب عن رؤية أن تصور برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو أن الحكومات المتلقية مهتمة بضمان فعالية تدخلات المساعدة التقنية. وشرح أن السبب في ذلك هو أنه ما من مدخل خارجي من مدخلات المساعدة التقنية يعدّ هاماً في حد ذاته. وقال إنه توجد دائماً تكلفة مناظرة يتكبدها البلد النامي الذي يهتم بالتأكد من عدم تبديد موارده.

- ٣٠ - وأوضح نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) نقاطاً ظهرت في نص الفقرتين ١٢ و ١٤ من الوثيقة E/AC.51/1983/5 . وأكد أن الصياغة التي وصفت بها الفقرة ١٤ مضللة ، وأن كل الجهود قد بذلت في إطار الموارد القائمة من أجل الإبقاء على مستوى عال جداً من الخبرة التقنية فيما يتعلق بالعلاقات مع البلدان النامية بشأن التنمية الصناعية .
- ٣١ - على أن كثيراً من الوفود شعرت أن هناك ما يبرر الكثير من الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير .
- ٣٢ - وفي هذا الصدد ، أعرب بعض أعضاء اللجنة عن رغبتهم في الحصول على نسخ من تقرير فريق التقييم الذي بني على أساسه التقرير الموجز لفريق التقييم ، بغية تسهيل استعراض اللجنة .
- ٣٣ - وأعربت بعض الوفود عن شكوك قوية إزاء الموقف المتخذ في الجزء الأخير من الجملة الثانية من التوصية الواردة في الفقرة ٣٤ .

٣ - الاستنتاجات والتوصيات

- ٣٤ - أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام الشديد بتقرير فريق التقييم والملاحظات التي أبداهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو الواردة في تقرير الأمين العام وأثناء المناقشة . ولا حظت ضخامة العمل المنجز وأهمية نتائج دراسة التقييم التي ينبغي أن تشكل ، بالنسبة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ، أساساً للتفكير المتعمق في ظروف تنفيذ التعاون التقني ، ولا سيما في مجال المصنوعات .
- ٣٥ - ولاحظت اللجنة أن التقارير المعاملة التي ستقدم مستقبلاً ينبغي أن يصحبها تقرير شامل من الأمين العام . إلا أنها قررت ، في ظل الظروف الحالية ، أن تقبل الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام ، وأن تحيل التقرير (E/AC.51/1983/5 و Add.1) ، مشفوعاً بتعليقات اللجنة أثناء دورتها الحالية ، إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية لليونيدو ، لاعتماد النظر فيها في دورتيهما القادمتين في حزيران /يونيه ١٩٨٣ وتشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، على التوالي . وستستعرض اللجنة تعليقات هاتين الهيئتين ، مشفوعة بتقرير الأمين العام ، في دورتها الرابعة والعشرين عام ١٩٨٤ .
- ٣٦ - وأوصت اللجنة بأن تتاح نسخ من التقييم الكامل للدول الأعضاء ، بناءً على الطلب .

باء - تقييم متعمق لأعمال إدارة شؤون الاعلام

١ - مقدمة

٣٧ - نظرت اللجنة في جلساتها ١٥ و ١٦ المعقودتين في ١٦ و ١٧ أيار/مايو في تقرير الأمين العام عن التقييم المتعمق لأعمال إدارة شؤون الاعلام (E/AC.51/1983/7) ، الذي أعد استجابة للطلب الذي قدمته اللجنة ، في دورتها الحادية والعشرين ، باجراء تقييم متعمق لأعمال الإدارة (٢) . وقد مت الى اللجنة مذكرة من الأمانة العامة عن التقدم المحرز في وضع اجراءات منهجية لرصد وتقييم أنشطة إدارة شؤون الاعلام (A/AC.198/60) . ستقدم الى لجنة الاعلام في دورتها الخامسة (٢٠ حزيران/يونيه - ٨ تموز/يوليه ١٩٨٣) .

٣٨ - وقد أشار ممثل الأمين العام ، وهو يقدم التقرير ، الى أن التقرير سيقدم أيضا الى لجنة الاعلام لكي تستعرضه في دورتها الخامسة بالنظر الى أن تلك اللجنة معنية بدراسة سياسات وأنشطة الأمم المتحدة في مجال الاعلام ، وكذلك بالمنهجيات اللازمة لتقييم تلك الأنشطة . ولمدم وجود تعريف دقيق من قبل لجنة البرنامج والتنسيق ، لنطاق وأتجاه الدراسة المطلوبة ، ركز التقييم على تحديد مستوى تحقيق الإدارة لبعض الأهداف التي رسمتها لنفسها ، منذ ١٢ سنة تقريبا ، في إطار ولاية الأمم المتحدة الشاملة في مجال الاعلام ، كما تنعكس في تقرير قدمه الأمين العام عن استعراض وعادة تقييم سياسات وأنشطة الأمم المتحدة في مجال الاعلام (A/C.5/1320/Rev.1) . وقد منعت مشاكل منهجية ، وكذلك افتقاد بعض الشروط المسبقة الأساسية في عمليات الإدارة ، أن يتم ، حاليا ، اجراء تقييم ذي معنى للاستعمال النهائي لأعمال الإدارة خارج المنظمة أو لأثرها .

٢ - المناقشة

٣٩ - وقدم وكيل الأمين العام لشؤون الاعلام مزيدا من المعلومات في معرض تقديم الموضوع ، ونسي رده على اسئلة طرحها أعضاء اللجنة . وطمأن اللجنة بأن التحليل والاقتراحات والنتائج الواردة في التقرير ، من شأنها أن تساعد الإدارة على تحسين أعمالها . ولا حظ الاشارة الواردة في التقرير الى النجاح الكبير الذي حققته الإدارة فيما يتعلق بتخطيط وتنسيق أنشطتها ، وأبرز الحاجة الى تبسيط هيكل البرنامج بوضع برامج فرعية تكون واضحة المفاهيم . وقال في هذا الصدد ، ان هذا قد أخذ في الاعتبار لدى صياغة المقترحات للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ . وقد أبلغت اللجنة بأنه سيتم التركيز ، في أعمال الإدارة ، على دور القائمين على اعادة النشر ، بغية الوصول الى صانعي الرأي العام بواسطة أنشطة لها آثار مضاعفة .

- ٤٠ - واعتبرت اللجنة تقرير الأمين العام مفيدا وناغما . ورأى أحد الوفود أن من الصعب الحكم على أعمال الإدارة في مجموعها حيث أن نطاق التقرير كان محدودا للأسباب التي شرحها ممثل الأمين العام . وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن التقرير لم يكن تقييما لأنه لم يعالج وسائل النشر أو الأثر أو رد فعل المستعملين النهائيين .
- ٤١ - ورأى أحد الوفود أنه لا يمكن تحديد قدر الأثر ، ولذلك فإنه لا ينبغي أن يعتبر القياس الوحيد لأنشطة الإدارة . بيد أن عدة وفود رأت أنه يتعين على الإدارة استحداث تدابير لتقدير أثر أنشطتها بغية تحسين فعاليتها .
- ٤٢ - ورأى أحد الوفود أن كثيرا من المشاكل التي تعاني منها الإدارة نجمت عن عدم التزامها بمهامها الأساسية ، ولا سيما عن عدم تجاوزها " لدور الداعم " الذي تقوم به كي تصبح مشتركة بصورة مباشرة في عملية النشر .
- ٤٣ - وأحاطت اللجنة علما بقلق شديد بالنتائج المتعلقة بانعدام التغذية العكسية الملائمة ، ولا سيما من مراكز الأمم المتحدة للإعلام ، أو الوحدات المكلفة بأداء مهمة مراكز الإعلام . وهي توافق على أنه ينبغي أن تركز الإدارة جهودها لصقل وتوسيع نطاق نظام تغذية عكسية نشط ، بما في ذلك تحليل البيانات التي يتحصل عليها عن طريق ذلك النظام .
- ٤٤ - وفيما يتعلق بالجمهور المستهدف أشير إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى تعريف أحسن وتحديد أوضح للجمهور المستهدف .
- ٤٥ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء انشغال الإدارة بالانتاج وأكدت على أهمية تركيز اهتمام جدي على التوزيع . وفي هذا الصدد ، اقترحت اللجنة ادراج توزيع المواد المصورة والأشرطة الاناعية في الفقرة ١٢ من الوثيقة A/AC.198/60 .
- ٤٦ - ولا حظت اللجنة أن الجهود المبذولة للتقليل من التأخيرات والقضاء على ظاهرة الأعمال غير المنجزة في نشر " حولية الأمم المتحدة " لم تكن فعالة بالرغم من الطلبات الموجهة إلى الأمين العام باتخاذ كل الخطوات اللازمة للزيادة في سرعة نشرها وبالرغم من توفير موارد اضافية . وفيما يتعلق بانخفاض الطلب على بعض منتجات وخدمات الإدارة ، كما يتبين من مبيعات " وقائع الأمم المتحدة " ومن عدد الزوار المشاركين في الجولات المزودة بمرشدين بالمقر ، أحاطت اللجنة علما بالخطوات التي اقترحت الإدارة اتخاذها لعكس هذه الاتجاهات ، بما في ذلك اجراء دراسة سوقية وذل المزيد من الجهود الترويجية . بيد أن اللجنة رأت أنه يتعين على الإدارة إعادة تقدير الفائدة الناجمة عن هذه الخدمات والمنتجات بوصفها أدوات اعلامية ، وتحديد مستعمليها المحتملين .
- ٤٧ - وفيما يتعلق بمسألة التخطيط ، رحبت اللجنة بالتحسينات الهامة داخل الإدارة ولا حظت التزام الإدارة بمواصلة هذه الجهود . وأشار عدد من الوفود ، في هذا الصدد ، إلى أن اللجنة تدعى باستمرار إلى القيام بأنشطة اضافية ، وذكر أنه يتعين على الإدارة تقييم توزيعها لموارد هـ مرتبطين بأولوياتها .

- ٤٨ - وأعربت بعض الوفود عن اعتقادها بأن المشاكل المبينة ليست مرتبطة بنقص الموارد ، وأنه يمكن إيجاد حلول لهذه المشاكل عن طريق تحسين إدارة الموارد المتاحة حالياً للإدارة .
- ٤٩ - وأحاطت اللجنة علماً بالمجالات القابلة للتحسين التي تم تحديدها في التقرير الحالي وذكرت اللجنة بقرار الجمعية العامة ذي الصلة والمتعلق بتقرير الدورة السابعة عشرة للجنة البرنامج والتنسيق ، ورجت أن يؤخذ في الاعتبار بصورة كاملة . وأحاطت اللجنة علماً أيضاً باعترام الأمين العام اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن القضايا التي أثّرت نتيجة للتقييم الحالي وقررت اللجنة أن تنظر في دورتها السادسة والعشرين (١٩٨٦) في تقرير مرحلي عن الإجراءات التي سيتخذها الأمين العام .

٣ - النتائج والتوصيات

- ٥٠ - أحاطت اللجنة علماً بالمجالات القابلة للتحسين ، كما تم تحديدها في تقرير الأمين العام (E/AC.51/1983/7) .
- ٥١ - وطلبت اللجنة أن يجرى القيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بمسألة الأثر ، وكذلك تحديد المستعملين النهائيين ورد فعلهم . وأوصت اللجنة بأن تعالج كل التقييمات القادمة هذين الجانبين معالجة تامة .
- ٥٢ - وأوصت اللجنة بالقيام بما يلي داخل إدارة شؤون الإعلام :
- (أ) تصحيح عدم التوازن بين الاهتمام بالانتاج والاهتمام بالتوزيع ؛
- (ب) تكريس جهود لصفى وتوسيع نطاق نظام تغذية عكسية نشط ، بما في ذلك تحليل البيانات المجمعة ؛
- (ج) إيجاد تعريف أحسن وتحديد أوضح للجمهور المستهدف ؛
- (د) بذل كل الجهود الممكنة لتحسين عملية إصدار " حولية الأمم المتحدة " في الوقت المناسب ، وعلاج انخفاض مبيعات " وقائع الأمم المتحدة " عن طريق الاستهداف الملائم للنواتج .
- ٥٣ - وأوصت اللجنة أن يدرج توزيع المواد المصورة والأشرطة الإذاعية في الفقرة ١٢ من الوثيقة A/AC.198/60 .
- ٥٤ - ورجت اللجنة أن تؤخذ التوصيات ذات الصلة ، والمقدمة في دورتها السابعة عشرة (٢) ، بعين الاعتبار الكامل .
- ٥٥ - وقررت اللجنة ، وهي تحيط علماً باعترام الأمين العام اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن القضايا التي أثّرت نتيجة للتقييم الحالي ، أن تنظر في دورتها السادسة والعشرين (١٩٨٦) في تقرير مرحلي عن الإجراءات التي سيتخذها الأمين العام .

جيم - برنامج وخطة أنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة

١ - مقدمة

٥٦ - نظرت اللجنة في جلستيها ٣٦ و ٣٧ المعقودتين في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، في تقرير لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة (E/AC.51/1983/8) . وشرح ممثل ادارة شؤون الاعلام نفسي بيانه الاستهلالي ان أعمال لجنة الاعلام المشتركة خلال الفترة التي يشملها التقرير جرت في بيئة دولية غير مواتية تزايد فيها التساؤل عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة ، بل وصل في بعض الدوائر الى درجة العداء ازاء تلك الأنشطة .

٥٧ - وفي هذه الحالة ، ظلت لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة على وعيها بضرورة الابقاء على اهدافها ونهجها وأساليب عملها قيد الفحص الدقيق . وأجرت اللجنة استعراضات كبيرة لانشطتها ولا سيما في مجال التصور العام لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك في السياق المحدد بشكل اضيق المتعلق بالأنشطة التنفيذية لاغراض التنمية . وقد أكدت تلك الاستعراضات مرة اخرى الحاجة الى تفاعل أوثق وتعاون أكثر فعالية بين الدوائر الاعلامية بالمنظومة . وأدركت لجنة الاعلام المشتركة انه يوجد عدد من المجالات التي يمكن استكشافها لضمان التعريف بقصص نجاح الأمم المتحدة والانفصاح عنها بصورة أفضل .

٥٨ - واهتمت لجنة الاعلام اهتماما شديدا بأعمال لجنة الاعلام المشتركة وتقوم الآن باستعراض برامج اللجنة الاخيرة وانشطتها على أساس سنوي . وقد كانت لجنة الاعلام تطلب باستمرار ، ان تواصل لجنة الاعلام المشتركة مهمتها وأن يتم تعزيزها . ولقد كان ما تقدمه لجنة الاعلام من توجيه ودعم مفيد في وضع أولويات لأعمال لجنة الاعلام المشتركة وفي اتاحة الفرصة لاجراء حوار مشر بين الدول الأعضاء والمجتمع الاعلامي في منظومة الأمم المتحدة .

٢ - المناقشة

٥٩ - اعربت عدة وفود عن رأيها بأن التقرير وصفي أكثر مما ينبغي وانه لم يقدم أى تقييم . ولقد جرى التأكيد بصورة مفردة على الأنشطة التنفيذية ولم يجر التأكيد بصورة كافية على تقييم الأنشطة الحالية واختيار الأولويات . وذكرت وفود اخرى ان لجنة البرنامج والتنسيق لم تطلب بشكل محدد من لجنة الاعلام المشتركة اعداد تقرير تقييمي . وركزت هذه الوفود ايضا على حقيقة ان لجنة الاعلام المشتركة سبق ان تلقت توجيهها من لجنة التنسيق الادارية ولجنة الاعلام . وعلى ذلك فقد يبدو من الأمور الأكثر منطقية قيام لجنة البرنامج والتنسيق باستعراض الجانب التنسيقي في أنشطة لجنة الاعلام المشتركة ووضع توصيات بشأنه .

٦٠ - وركز عدد من الوفود على ان هدف لجنة الاعلام المشتركة ينبغي ان يكون تعزيز عملها بالتنسيق وتحسين فعالية التكاليف بدلا من التركيز على أنشطة ترتبط بتحسين صورة منظومة الأمم المتحدة . كما تساءلت هذه الوفود عن التوقعات المقبلة لتنسيق أفضل . وفي هذا الصدد ، جرى

التأكيد على ان تشمل أنشطة لجنة الاعلام المشتركة جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

٦١ - وسأل عدد من الوفود عن مركز الورقة المركبة الوحيدة التي ستعدها أمانة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة والتي ستتضمن توصيات بشأن متابعة مقرر لجنة التنسيق الادارية ١٩٨٢/٢٨ بشأن مشاعر الجمهور تجاه منظومة الأمم المتحدة والاقتراحات المتعلقة بتنفيذ مقرر لجنة التنسيق الادارية ١٩٨٢/٢٧ المتعلق بوضع استراتيجية عامة لحملة اعلام جماهيرى على مستوى المنظومة بأسرها فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية .

٦٢ - وتسألت بعض الوفود عن أنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة في ميدان التعليم الانمائي وطلبت توضيحا من ممثل اليونسكو عن موقف منظمته بشأن هذه المسألة .

٦٣ - واثارت وفود اخرى اسئلة تتعلق بولاية خدمات الاتصال غير الحكومية في كل من نيويورك وجنيف وتمويلها وفرض نجاحها في المستقبل . واستفسرت وفود قليلة بصورة أكثر تحديدا عن ولاية خدمة الاتصال غير الحكومية لأمريكا الشمالية ، التي تتخذ من نيويورك مقرا لها ، وكذلك عن الاسباب الكامنة وراء اختيار الجمهور المستهدف . واعترض أحد الوفود على استخدام تعبير "التثقيف السياسي" فيما يتعلق بأعمال خدمات الاتصال غير الحكومية في أمريكا الشمالية وذكر ان ولاية الادارة لا تبيح "التثقيف السياسي" لمواطني أية دولة من الدول الاعضاء .

٦٤ - وطلب عدد من الوفود توضيحا بشأن الأنشطة المتعلقة بانصالات دعم التنمية . وسألت وفود قليلة عن الصلة بين تلك الأنشطة والأنشطة التي يتم الاضطلاع بها تحت رعاية البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات . وفي ذلك الصدد ، أشار ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي الى ان اتصالات دعم التنمية/اتصالات دعم المشاريع تستهدف تخطيط الاتصالات وتنفيذها ضمن المشاريع الانمائية وان البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات يستهدف بناء قدرات الاتصال في البلدان النامية وداخلها .

٦٥ - وأشار أحد الممثلين الى انه اذا قررت لجنة البرنامج والتنسيق في المستقبل ان تحصل على تقرير آخر عن لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة ، فان مثل هذا التقرير ينبغي ان يكون عن تنسيق الأنشطة المضطلع بها تحت رعاية لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة . واقترح ايضا ان تقوم اللجنة ، بالاشتراك مع اليونسكو ، بدراسة طرق تعزيز التعاون بينهما في ميدان التعليم الانمائي .

٦٦ - وذكر ممثل ادارة شؤون الاعلام في معرض رده على الاسئلة التي اثيرت انه في ضوء التوسع في موارد الموظفين الذي شهدته مؤخرا شعبة الاعلام الاقتصادى والاجتماعي فان الشعبة ستكون في موقف يسمح لها بتكريس مزيد من الوقت لأنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة . وفي الدورة العاشرة للجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة المعقودة في عام ١٩٨٣ ، بذل جهد خاص لتحسين جدول أعمال اللجنة المشتركة بطريقة تسمح للجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة بتكريس مزيد من الوقت للبنود التي يلزم اتخاذ اجراء مشترك بشأنها . وقد بدأت لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة كذلك في اجراء ثلاثة تقييمات مشتركة رئيسية على النحو التالي :

(أ) استعراض للأنشطة الاعلامية المتعلقة بالمؤتمرات والسنوات الدولية ، والمناسبات الخاصة ، والاحتفالات وما شابه ذلك ، بما في ذلك آثار هذه الأنشطة على الميزانية ؛

(ب) استعراض للتجارب المكتسبة في ميدان الانتاج والانتاج المشترك للافلام والافلام التلفزيونية ؛

(ج) استعراض للمساعدة المقدمة الى وسائط الاعلام عند زيارة المشاريع الانمائية التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

وستنظر لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشرة في البيانات المجموعة . وكان من المتوقع أن تساعد تلك التقييمات مساعدة كبيرة في تقييم استخدام الموارد المكرسة لهذه الأنشطة .

٦٧ - وفيما يتعلق بتمويل الأنشطة الاعلامية التي سيتم الاضطلاع بها في اطار حملة الاعلام الجماهيري على مستوى المنظومة بأسرها والمتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، ابلغت اللجنة ان لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة كانت قد أوصت ، في دورتها العاشرة ، بعدم توخي تمويل اضافي ولكن ، بدلا من ذلك ، ينبغي اجراء استعراض للأنشطة الحالية بغية اعادة توجيهها واعادة النظر في النقاط التي تركز عليها مع التشديد على " قصص النجاح " .

٦٨ - ويجري الآن اعداد الورقة المركبة (انظر الفقرة ٦١ اعلاه) وسوف تتاح ، بعد نظر لجنة التنسيق الادارية فيها ، للجنة الاعلام ، وعلى الأرجح في الدورة التي ستعقد في عام ١٩٨٤ . وفيما يتعلق بمسألة التعليم الانمائي ، جاءت لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة بتعريف قبله جميع أعضاء لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة باستثناء اليونسكو . وقد اعربت لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة عن الأمل في ان يكون بالامكان تمويل أنشطة التعليم الانمائي وخدمات الاتصال غير الحكومية على أساس دائم الى درجة أكبر . ولا ينوى الأمين العام تقديم مقترحات من أجل هذه الغاية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٦٩ - وكرر ممثل اليونسكو القول ان منظمته لا يمكن ان توافق على النتائج التي وصلت اليها لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة . فاليونسكو لا تعتبر " التعليم الانمائي " تعليمًا على الاطلاق ، وغالبية الأنشطة التي يضطلع بها في اطار الفريق العامل المخصص المعني بالتعليم الانمائي والتابع للجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة هي في الواقع أنشطة اعلام جماهيري ، وينبغي تغيير اسم الفريق العامل ليصبح الفريق العامل المخصص المعني بالاعلام الانمائي .

٧٠ - وذكر ممثل ادارة شؤون الاعلام ان أنشطة خدمات الاتصال غير الحكومية تول حاليا على أساس طوعي من جانب عدد من أعضاء لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة وكذلك من جانب الدول الأعضاء على شكل منح تقدم لمشاريع محددة . وان أنشطة خدمات الاتصال غير الحكومية هي نتيجة للمشاورات الوثيقة التي تعقد بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي ترعى تلك الخدمات والتي تتصل بقضايا شددت على أهميتها الجمعية العامة .

٧١ - واعتراض أحد الوفود بشدة على محاولات فرض الضغط على الحكومات عن طريق حملة الاعلام الجماهيري على مستوى المنظومة التي خططتها لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة بموجب مقرر لجنة التنسيق الادارية ٢٧/١٩٨٢ .

٣ - التوصيات

٧٢ - أوصت اللجنة بأن يقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين تقرير مرحلي للجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة يشمل مشروع خطة عمل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٧٣ - وأوصت اللجنة بأن تقوم لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة ، بالاشتراك مع اليونسكو ، بدراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتميز التعاون في ميدان التعليم الانمائي .

دال - تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين ، بشأن برنامج الموارد المعدنية

١ - مقدمة

٧٤ - في الجلسة ٣ ، التي عقدها اللجنة في ٩ ايار/مايو ، نظرت اللجنة ، في اطار البند ٥ من جدول الأعمال ، في تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين (٤) بشأن برنامج الموارد المعدنية . وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة عن تنفيذ تلك التوصيات (E/AC.51/1983/4) .

٧٥ - وأعلم ممثل الأمين العام اللجنة ، وهو يقدم الوثيقة ، بأن المذكرة تشمل ردود ٩ وحدات أو كيانات تنظيمية من التي تشارك مباشرة في موضوع تنمية الموارد المعدنية أو التي تتصل ببرامجها بهذا الموضوع . وقد جمعت هذه الردود تحت ثلاثة عناوين رئيسية : التوصيات المنهجية ، والتوصيات المتصلة على وجه التحديد بالموارد المعدنية ، والتوصيات المتصلة بالمساعدة التقنية . وأشار أيضا الى انه بالنظر الى ان تنفيذ التوصيات سيتم على عدة مراحل ، تتراوح بين الأجل القصير والأجل الطويل ، فانه لم تناقش في مذكرة الأمانة العامة سوى التوصيات الممكنة التنفيذ على أساس أقصر أجلا .

٢ - المناقشة

٧٦ - ائنت اللجنة على مستوى الاستجابة للتوصيات واقترحت ابقاء المبادرات التي نقلتها شتى الكيانات التنظيمية قيد الاستعراض بغية تقييم أثر تنفيذها . واقترح أيضا أن تتولى الكيانات التنظيمية مثل مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، التي ذكر انها حققت نجاحا باهرا في تنفيذها لتوصية معينة ، اقتسام تقنياتها مع الآخرين .

٧٧ - وأعلم ممثل ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية اللجنة ، ردا على سؤال حول أنشطة متابعة الاستثمار ، في مجال استغلال المعادن بأن ادارته قد انشأت وحدة تقوم حاليا بتجميع قوائم بالرواسب ذات طاقة اقتصادية كامنة قبل تقديم المساعدة في المهمة الصعبة المتمثلة في ايجاد استثمار للاستغلال ، وأشار أيضا الى ان أحد الاهداف الرئيسية لاعادة التنظيم المقترحة لادارته هو تحسين الفعالية والقدرة على الوفاء بالخدمات .

٧٨ - ورد مثل الأمين العام على تعليقات حول المنهجية واجراءات تقديم التقارير لممارسة المتابعة فأعرب عن أسفه لأن بالرغم من الدقة الممكن تطبيقها على تقييم برنامج ما فان الأمانة العامة مكروهة ، في المتابعة ، على الاعتماد على تقارير تقدمها المنظمات المنفذة وحيث انه لا يمكن اجراء أى تقييم موضوعي لتلك المعلومات فانها تحال على النحو الذى ترد به . بيد انه تم تذكير اللجنة بأن تنفيذ التوصيات يجرى على عدة مراحل وبأن معدل التنفيذ يختلف باختلاف النشاط المعني . وسيتم اعداد التوصيات المتعلقة بالأنشطة التي لم تنته بعد - على سبيل المثال التقرير المتعلق بنظام نشر الوثائق - لتقدمها الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين (٥) . وسيوجه نظر لجنة الموارد الطبيعية الى المسائل المتصلة بالتنسيق في ميدان تنمية المعادن في دورتها الثامنة التي ستعقد بالمقر من ٨ الى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣ .

٣ - النتيجة

٧٩ - احاطت اللجنة علما مع التقرير بمذكرة الأمانة العامة عن تنفيذ توصيات اللجنة في دورتها الثانية والعشرين بشأن برنامج الموارد الطبيعية (E/AC.51/1983/4) ، بيد ان اللجنة رجحت من الأمين العام ، فيما يتعلق بمناقشتها لهذه المسألة ، تقديم تحليل أكثر موضوعية لردود الفعل التي ترد في المستقبل من الكيانات المشاركة (٦) .

الفصل الرابع تقرير لجنة التنسيق الإدارية

ألف - التقرير السنوي للجنة التنسيق الإدارية
عن الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١ - مقدمة

٨٠ - نظرت اللجنة في جلساتها ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ المعقودة في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه في البند ٦ من جدول الأعمال المعدون "تقرير لجنة التنسيق الإدارية" . وكان معروضا عليها التقرير السنوي الشامل للجنة التنسيق الإدارية عن الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ (E/1983/39) للنظر فيه .

٨١ - وذكر ممثل المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، في بيانه الاستهلالي ، ان التقرير ليس المقصد منه ان يكون سردا شاملا لجميع أنشطة لجنة التنسيق الإدارية ، وانما الغرض منه ان يقدم صورة عامة للتطورات الرئيسية حسبما تراها لجنة التنسيق الإدارية . ويمكن الحصول على معلومات تفصيلية عن المسائل المحددة من تقارير مستقلة للجنة التنسيق الإدارية أو لأجهزتها الفرعية . ولا حظ ان التقرير الشامل يتضمن موجزا للمناقشات التي جرت في اجتماع غير رسمي عقدته لجنة التنسيق الإدارية في باريس في آذار/مارس ١٩٨٣ ، بناء على مبادرة من المدير العام لليونسكو ولا حظ ايضا ان الفرع من التقرير المتعلق بفرقة العمل المعنية بالاهداف الانمائية الطويلة الأجل (الفقرات ١٥-١٨) هو بمثابة موجز لتقرير فرقة العمل ذاته ، وان ذلك التقرير لم يؤيده بالضرورة جميع اعضاء لجنة التنسيق الإدارية . وذكر كذلك ان قصر الفرع خاصا لا يعني ضمنا التقليل من أهمية مسائل الإدارة والسياسة المؤسسية .

٢ - المناقشة

٨٢ - لاحظت اللجنة ان فقرات مختلفة من التقرير تنطوي ، فيما يبدو ، على نقد لدول اعضاء وأعربت عن أميتها في تلافي ذلك مستقبلا ؛ ولوحظ انه ليس من دور لجنة التنسيق الإدارية الحكم على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء او تحديد ما يطلب من الدول الاعضاء اتخاذه من الاجراءات .

٨٣ - وأعربت اللجنة عن اتفاقها مع المفاهيم الأساسية للأمين العام التي تحكم النهج الذي يتخذه ازاء التعاون والتنسيق المشتركين بين الوكالات (على النحو الموصوف في الفقرة ٢ من التقرير) .

٨٤ - وفيما يتعلق بالاستعراض العام لاهداف وخطط مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، فقد ابلغت اللجنة ان لجنة التنسيق الإدارية قد نظرت في مشروع للتقرير في دورتها الاولى لعام ١٩٨٣ ولم تتوصل الى اتفاق على النص . وقد ينشر التقرير ، الذي يقع في ٢٥٠ صفحة تقريبا ، تحت اشراف الامم المتحدة ، ويستخدم للاغراض الاعلانية والتدريبية .

٨٥ - وفيما يتعلق باستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، فقد اعربت اللجنة عن رغبتها في ان تدمج التقارير التي ستقدمها اجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢٠٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، في تقرير شامل واحد ؛ بيد انه قد ترك الباب مفتوحاً لمكانية تقديم مساهمات انفرادية من جانب المنظمات .

٨٦ - ولاحظت اللجنة ان صياغة المقرر ١ / ١٩٨٣ للجنة التنسيق الادارية الوارد في المرفق الثالث للتقرير ، هي صياغة ضللة ولا ينبغي تأويلها على انها تخول للجنة التنسيق الادارية اى سلطة خلاف اسداء المشورة للدول الاعضاء واقتراح الطرائق المختلفة للتعاون . واعربت عدة وفود عن تسكها بشدة برأى مفاده انه كان ينبغي اعداد تحليل الوضع الاقتصادي الدولي في التقرير في اطار قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (القراران ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٨١ (د-٢٩) على التوالي) . وشددت بعض الوفود على الحاجة الى تبادل الآراء داخل لجنة التنسيق الادارية بشأن التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدولي وعلى ان تقدم الامانة العامة التقرير المتعلق بالتبادل على نحو اكثر تحليلاً .

٨٧ - واعربت عدة وفود عن اسفها لاصرار لجنة التنسيق الادارية على اثاره مسألة اجراء زيادة بنسبة ٥ في المائة في مرتبات موظفي الفئة الغنية وما فوقها في الامم المتحدة ، نظراً لان الجمعية العامة كانت قد اعربت في دورتها السابعة والثلاثين عن ارائها بصدور هذه المسألة واتخذت اجراء بشأنها .

تحفظ

٨٨ - واعاد احد الوفود تأكيد تحفظاته الشديدة بشأن قيام اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الانشطة التنفيذية) باعداد التقرير المتعلق بالأنشطة التنفيذية الذي نظرت فيه لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الثالثة لعام ١٩٨٢ ، وذكر اعتراضه على مقرر لجنة التنسيق الادارية ٢٧ / ١٩٨٢ .

الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٨٩ - عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية بشأن مواضيع المناقشة في الاجتماعات المشتركة .

٣ - الاستنتاجات والتوصيات

(أ) التقرير السنوي للجنة التنسيق الإدارية عن الفترة
١٩٨٢ - ١٩٨٣

٩٠ - أوصت اللجنة بما يلي :

- (أ) ان يراعى في التقارير السنوية الشاملة المقبلة للجنة التنسيق الإدارية ما يلي :
- ١٠ ' ان يكون تشديدها على التدابير المطلوب اتخاذها من قبل مؤسسات منظومة الامم المتحدة تشبها مع المقررات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي اكبر من تشديدها على التدابير المطلوب اتخاذها من جانب الدول الاعضاء ؛
- ٢٠ ' ان تتضمن ، لدى تناولها ادارة الانشطة البرنامجية والعائسل البرنامجية ، مزيدا من المعلومات عن طبيعة المشاكل ، والناجى المدد لاعمال لجنة التنسيق الادارية في مجال تنسيق انشطة المنظومة ، والحلول المقترحة ؛
- ٣٠ ' ان تتضمن قائمة بمختلف تقارير لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية ، وان تتاح للدول الاعضاء امكانية الحصول على هذه القائمة بسهولة اكبر ؛
- (ب) ان تتخذ ساهمات مؤسسات منظومة الامم المتحدة في عطية استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، قدر الامكان ، شكل تحليل مركب واحد بدلا من ان تكون ساهمات قطاعية لمؤسسات انفرادية ؛
- (ج) ان تتابع لجنة التنسيق الادارية بنشاط تحقيق تقدم حقيقي ، وان تقدم تقريرا عن المسألة الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين ؛
- (د) ان توفر الامانة العامة للامم المتحدة استعراضا عاما لاهداف وخطط مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وان تعد لجنة التنسيق الادارية ملخصا له لتقديمه الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين .
- ٩١ - رحبت اللجنة باعترام الامين العام ترشيد اعمال لجنة التنسيق الادارية ومنع تكاثر اجهزتها الفرعية ورجت من الامين العام ان يقدم تقريرا الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين عن التدابير المتخذة تحقيقا لهذا الهدف .

(ب) الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية

٩٢ - قررت اللجنة ان توصي لجنة التنسيق الادارية بأن يكون موضوع المناقشات في الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية هو التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

٩٣ - قررت اللجنة ايضاً توفير قائمة شروحة بالوثائق الرئيسية الموجودة حول هذا الموضوع، وان هذه الوثائق يمكن ان تكون اساساً للمناقشات في الاجتماعات المشتركة .

٩٤ - كما شددت اللجنة على ضرورة اتخاذ تدابير لتحسين فعالية الاجتماعات المشتركة ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة اتخاذ قرار مبكر بشأن مواضيع المناقشة وتنظيم الاعداد للاجتماعات المشتركة تنظيمياً افضل ، وكذلك فيما يتعلق بمتابعة النتائج التي تتوصل اليها تلك الاجتماعات . واقترحت اللجنة ان تقوم الاجتماعات المشتركة باستعراض هذه المسألة في دورتها المعقودة عام ١٩٨٣ .

باء - تقرير لجنة التنسيق الادارية عن تعزيز تنسيق نظم المعلومات في منظومة الامم المتحدة

١ - مقدمة

٩٥ - نظرت اللجنة في جلستها ٢٤ المعقودة في ٢٣ ايار/مايو ، و ٢٧ المعقودة في ٢٤ ايار/مايو ، في تقرير لجنة التنسيق الادارية المتعلق بتعزيز تنسيق نظم المعلومات في منظومة الامم المتحدة (E/1983/48) ، والذي أعد عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١/١٩٨٢ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ .

٩٦ - ولقد اشار رئيس اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات ، في معرض تقديمه للتقرير ، الى التطورات التي ادت الى اتخاذ قرار المجلس ٢١/١٩٨٢ ، والذي قام فيه المجلس ، ضمن امور اخرى ، بالبحث على انشاء آلية مركزية صغيرة في لجنة التنسيق الادارية لضمان تشغيل نظم المعلومات القائمة او المزمعة التابعة للامم المتحدة ، بصورة اكثر كفاءة من وجهة نظر المستعملين على الصعيد الوطني ، ولتعزيز قدرة منظومة الامم المتحدة على تجميع المعلومات وتخزينها واستعادتها ونشرها .

٩٧ - وذكر الرئيس انه على اثر مشاورات مكثفة ، وافقت لجنة التنسيق الادارية على التدابير الموصوفة في التقرير . ومن المأمول ان توفر هذه التدابير ، مع تواضعها ، استجابة واقعية لطلب المجلس . والمقصود ببرنامج العمل الجديد الذي اقترحت له لجنة التنسيق الادارية هو اعطاء زخم جديد لعملية ايجاد مكونات البناء والادوات اللازمة لتطوير تنسيق نظم المعلومات على الاجل الطويل ، ويتضمن

البرنامج أنشطة جديدة او معادة التوجيه بشكل ملحوظ ، تستهدف تلبية الاحتياجات المحددة التي عرفها المجلس ، وخاصة بالنسبة لتسهيل استخدام البلدان النامية لنظم المعلومات الخاصة بالامم المتحدة . ومن المقرر ان يعهد جزئيا بتنفيذ برنامج العمل الى امانة صغيرة متماسكة مشتركة بين الوكالات ، ولكن الجزء الأكبر من تنفيذ ستضطلع به افرقة تقنية تتألف من اخصائيين من المنظمات ، وذلك تحت اشراف وكالة رائدة . وردا على الاسئلة التي اثيرت بشأن الافرقة التقنية ، ابلغ رئيس اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات اللجنة ان الأفرقة التقنية الثلاثة المعنية بالمعايير ، والمصطلحات العامة والمصطلحات الفنية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، على التوالي ، تعمل حاليا . وانه قد انشئت لجنة استشارية لتنسيق نظم المعلومات ، وذلك لرصد وتنشيط وتوجيه اعمال افرقة التقنية ، والاشراف على الامانة ، وستكون هناك لجنة توجيهية تعمل على ضمان الرعاية الكاملة لمسؤوليات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (مسائل البرنامج) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) .

٢ - المناقشة

٩٨ - رحبت اللجنة بالنهج الذي اتبعته لجنة التنسيق الادارية عند وضع الترتيبات الجديدة لتنسيق نظم المعلومات ، ولاحظت ، مع الارتياح ، ان برنامج العمل لسنة ١٩٨٣ (E/1983/48 ، المرفق) سيوفر الترتيبات اللازمة لتحديد احتياجات المستعلمين على الصعيد الوطني ، وصيغة خاصة في البلدان النامية . على انه كان من رأى بعض الوفود انه اذا اريد للبرنامج ان يكون فعالا فانه يجب ان يظل متواضعا . واعربوا عن شيء من القلق لان البرنامج قد يكون طموحا اكثر من اللازم بالنظر الى تاريخ الهيئة السلف (المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات) . واعرب احد الوفود عن تحفظاته بشأن الحاجة الى الهيكل والجهاز المقترحين وفعاليتهم المحتطسة والمصروفات المتصلة بالأنشطة .

٩٩ - وطلقت اللجنة اهمية كبيرة على البرنامج الفرعي ١ الذي سيركز على الاحتياجات الشاملة للدول الاعضاء من المعلومات عن الخدمات والتسهيلات القائمة ، والاحتياجات التدريبية ، وتقديم المشورة بشأن انشاء نظم جديدة للمعلومات . وفي هذا الصدد ، تم التأكيد بشدة على اهمية ضمان اعلام الدول الاعضاء بالمعلومات المتاحة في منظومة الامم المتحدة وتأمين امكانية وصول الدول الاعضاء بسهولة الى قواعد البيانات الخاصة بالمنظمات .

١٠٠ - اما فيما يتعلق بالادوات التي تتيح الحصول على المعلومات الخاصة بمنظومة الامم المتحدة فقد لاحظت اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات الأنشطة التي تضطلع بها في اطار البرنامج الفرعي ٢ اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات . وادلى اعضاء اللجنة بتعليقات تؤيد النهج الذي يستخدم في وضع دليل مرافق الامم المتحدة للبيانات وتجهيز الكلمات ، ولوحظ انه من المفنوى في عام ١٩٨٤ اصدار كتيب يشمل المعلومات المتاحة في منظومة الامم المتحدة ووسائل الحصول على

تلك المعلومات . وأعرب أعضاء اللجنة أيضا عن ارتياحهم للاقتراح الداعي الى وضع مفردات موحدة للمفهرسة لاستخدامها في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة .

١٠١ - ولاحظت اللجنة مع الارتياح الاقتراحات الداعية الى وضع سجل للأنشطة الانمائية (البرنامج الفرعي ٣) ، وأيد بعض أعضاء اللجنة استخدام نظام إدارة البرامج والمشاريع الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي جنباً الى جنب مع المعلومات المتعلقة بالمشاريع الممولة من مصادر خلاف برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأعرب أحد الوفود عن اعتراضات شديدة فيما يتعلق بإدراج المعلومات المتعلقة بالمساعدة الثنائية غير الموجهة عن طريق منظومة الأمم المتحدة . بيد انه اشير ايضا الى وجود ولاية واضحة في إطار التعاون التقني بين البلدان النامية ، تقضي بإدراج مثل هذه المعلومات .

١٠٢ - وأكدت اللجنة على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات في استعراض المقترحات المتعلقة بالنظم الجديدة للمعلومات (البرنامج الفرعي ٤) . وفي هذا الصدد ابلغت اللجنة بأن اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات تنطلق بالفعل من المنظمات التي تنتوى ادخال نظم جديدة او اعادة تصميم نظمها طلبات للحصول على المشورة وانه من المتوخى ان يكون بمقدور اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات احالة المنظمات الى مصدر الخبرة الفنية اللازم .

١٠٣ - وردا على سؤال طرح بشأن " الرسائل الاخبارية " المشار اليها في البرنامج الفرعي ٥ (خدمات التنسيق الأساسية) قدم ايضاح مفاده أن المقصود من " الرسالة الاخبارية " هو توفير معلومات مستكملة عن التطورات الجديدة في الميدان داخل منظومة الأمم المتحدة والتطورات ذات الأهمية الخاصة خارج المنظومة .

١٠٤ - وأكدت اللجنة على ضرورة وجود امانة فعالة . ولاحظت اللجنة مع القلق ان عطية اعادة تكوين نواة من الموظفين لامانة اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات تواجه صعابا ادارية الا انها تلقت تأكيدات بانه سيجرى التغلب على هذه الصعاب بسرعة . ولهذا اعربت اللجنة عن ثقتها بأن تنفيذ برنامج العمل الحالي سيمضي الآن بسهولة ويسر .

١٠٥ - كذلك تم التشديد على ان نجاح اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات يتوقف الى حد كبير على تعاون مؤسسات المنظومة .

١٠٦ - واثبتت تساؤلات بشأن تكلفة التدابير الجديدة ، ولوحظ ان برنامج العمل سينفذ في حدود ميزانية عام ١٩٨٣ المرصودة ، بالقيمة الحقيقية ، للمجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات السابق (٦٨٦ . ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) .

١٠٧ - واخيرا ، وافقت اللجنة على ان تبقي التقدم الذي تحرزه اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات قيد الاستعراض كيما تضمن انها تمثل عنصرا منتجا في منظومة الأمم المتحدة .

٣ - الخلاصة

١٠٨ - لاحظت اللجنة مع الارتياح تقرير لجنة التنسيق الادارية عن تنسيق نظم المعلومات (E/1983/48) ، واوصت بأن تواصل لجنة التنسيق الادارية اعمالها في هذا الاتجاه وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٧١ . وقررت ان تبقي قيد الاستعراض الوثائق التقدم الذي تحرزه اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات .

الفصل الخامس

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥

ألف - إنشاء وحدة لنظم المعلومات في إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

١ - مقدمة

١٠٩ - نظرت اللجنة وفي جلستها السادسة المعقودة في ١٠ أيار/مايو، في تقرير الأمين العام عن إنشاء وحدة لنظم المعلومات بإدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/1983/6) .

١١٠ - وكان التقرير قد أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٦/٢٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ والذي طلبت فيه الى الأمين العام أن يقدم تقريراً الى لجنة البرنامج والتنسيق عن مكانيات وحدة نظم المعلومات والترتيبات المؤسسية المناسبة التي من شأنها تمكين الوحدة من العمل كمركز تنسيق لتوسيع ودمج وتوزيع قواعد البيانات المتصلة بالتنمية للجان الإقليمية ولاستكمال الموسوعة الكلية للبيانات. كذلك فقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يتخذ التدابير لتحسين نظام المعلومات الخاص بوحدة نظم المعلومات من حيث نطاقه وخدماته .

١١١ - واستعرض الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق في بيانه الاستهلالي، ما أحرزته الوحدة من تقدم حتى تاريخه، بما في ذلك النمو في قاعدة البيانات والنمو في الطلب على الخدمات وخفض تكاليف الوحدة، وقد م نتائج تقييم أداء الوحدة وجدواها الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٦/٢٣٧ وأجرته اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات .

١١٢ - وقد انتهى التقييم الى أن المستفيدين من خدمات وحدة نظم المعلومات يزدون بمعدل سريع عاماً ؛ وأن هناك طائفة ثانوية نامية من المستعطين المحتملين لتلك المعلومات في البلدان النامية ؛ وأن الطلب على نواتج الوحدة يتزايد بسرعة مع اتساع نطاق العلم بالبرنامج ؛ وأن تدفق المعلومات الانمائية غير المنشورة للأمم المتحدة الى الدول الأعضاء، وخاصة الى البلدان النامية أخذ في التحسن نتيجة لأعمال الوحدة ؛ وأن تنوع العناصر والمشاريع المضمنة برنامج الوحدة قوى الوقع في النفس، بالنظر الى قلة عدد الموظفين ؛ وأن انتاجية الوحدة أمر يستحق التنويه ؛ وأن نسبة جد كبرية من المستعطين يبدوا أنها راضية أو راضية للغاية عن الخدمات التي توفرها الوحدة .

٢ - المناقشة

١١٣ - أشار بعض الوفود الى ضرورة تزويد الوحدة بقاعدة مؤسسية مناسبة كي تواصل أنشطتها . وطرحوا أسئلة، أجابت عليها الأمانة العامة، بشأن عدد البنود في قاعدة البيانات التي يكتبها مؤلفون من البلدان النامية وتتعلق بالتعاون مع نظام الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية في اعداد معجم

فهرسة مشترك لأسرة الأمم المتحدة . ولا حظت اللجنة أن من الصعب تحديد جنسية مؤلفي الوثائق الموجودة في قاعدة البيانات نظرا الى أن الجنسية ليست مبينة على الوثيقة .

٣ - النتائج والتوصيات

١١٤- أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتقدم الذي أحرزته وحدة نظم المعلومات في زيادة انتاجيتها والنهوض بأعمالها .

١١٥- ورئي وجوب الحرص على أن يؤدي دمج قواعد بيانات اللجان الإقليمية وتوزيع ما يتمخض عنه ذلك من نواتج اللجان الى الاسهام في التنسيق السليم ونشر المعلومات وتعزيز نظم معلومات اللجان الإقليمية كما سلم بأهمية قيام الوحدة على نحو منتظم بجمع مادة قيمة غير منشورة والتعاون مع نظم المعلومات الأخرى .

١١٦- واقترحت اللجنة اعداء وحدة نظم المعلومات قاعدة مؤسسية تكون مقرا لانشطتها واقترحت بالتالي أن ينظر الأمين العام في ادماج الوحدة في مكتبة داغ همرشولد ، وأن يقدم الأمين العام تقريرا الى لجنة البرنامج والتنسيق عن القرار الذي يتخذه .

باء - تنسيق أنشطة الاغذية والزراعة في آسيا والمحيط الهادئ من قبل
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة
الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١ - مقدمة

١١٧- نظرت اللجنة في جلستها العشرين ، المعقودة بتاريخ ٩ أيار/مايو ، في تقرير الأمين العام عن تنسيق أنشطة الاغذية والزراعة في آسيا والمحيط الهادئ من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (E/AC.51/1983/3) كما نظرت في نص بيان مشترك عن مسألة تنسيق برامج العمل في مجال أنشطة الاغذية والزراعة في آسيا والمحيط الهادئ صادر عن المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (E/AC.51/1983/3/Add.1) .

٢ - المناقشة

١١٨- اعربت اللجنة عن ارتياحها للبيان المشترك الذي يعبر عن التزام اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالتعاون معا في ميدان الاغذية والزراعة ، خاصة في المجالات المتصلة بالامن الغذائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وقد لوحظ أن الجدول المقارن لانشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الوارد في التقرير ، في حين انه يقدم تفاصيل كاملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها كل منظمة

فانه لا يحدد مشاكل التداخل والازدواج ، ومع هذا ، فقد أشير في صلب التقرير نفسه الى أمثلة من الازدواج تتعلق بأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال صياغة وتنفيذ وتقييم الخطط والمشاريع الزراعية ؛ والدراسات الاقليمية و/أو الاستقصاءات عن الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للحبوب الخشنة ، والبقول ، والجذور ، والمحاصيل الدرنية ؛ ونظم وارد الأغذية والتوزيع في آسيا والمحيط الهادئ .

١١٩ - ولاحظت اللجنة أن قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ والمتعلق باعادة بناء هياكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، يحدد بوضوح الأنشطة القطاعية والاقليمية ودون الاقليمية . ومن ثم ، فإن على اللجان الاقليمية مسؤولية الاضطلاع بالأنشطة في القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية ، بما في ذلك قطاع الأغذية والزراعة . وفي حين اعترف بأن منظمة الأغذية والزراعة تتحمل مسؤولية عالمية وتطمح دورا رئيسيا في ميدان الأغذية والزراعة ، نظرا لأهمية الموضوع ، خاصة في آسيا والمحيط الهادئ ، فإن للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وظيفة هامة في تلك المنطقة . ومن ثم فإن التعاون والتنسيق بين الأنشطة يعتبر ضروريا بين اللجنة والمنظمة .

١٢٠ - ولاحظت اللجنة أن التقرير نسب جزئيا نواحي القصور في التنسيق بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأغذية والزراعة الى نقص الاتصال بين الدوائر الحكومية التي تتعامل مع المنظمين على المستوى الوطني . ورأت اللجنة أن هذا لم يبرهن عليه في التقرير وأعربت عن معارضتها الشديدة لهذه النقطة . وأكدت على أن من مسؤولية الأمانات المعنية أن تبلغ هيئاتها الحكومية الدولية ، التي تشترع الولايات ، بأى تداخل أو ازدواج من المحتمل أن ينشأ من هذه الولايات . وإذا ووفق على أية ولايات واسعة ومتنازعة ، فانه ينبغي للأمانات العامة أن تقوم بتنفيذ هذه الولايات فقط بعد استعراض دقيق للبرامج الموجودة وتنسيق وثيق مع ما يتصل بالموضوع من أعمال المنظمات المعنية .

١٢١ - وحيث أن لكل من المنظمين دورها ، فانه من الأهمية بمكان لذلك أن تقوم كل منظمة بايضاح أطر عملها ، فأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، على سبيل المثال ، يمكنها التركيز على الجوانب الاجتماعية الاقتصادية من البرامج الزراعية والغذائية في المنطقة . وفي حين كان من المسلم به انه لا يمكن القضاء نهائيا على التداخل ، فقد اتفق على أن البيان المشترك الصادر عن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ يحتوى على العناصر الضرورية لتحسين التعاون والتنسيق . وفي هذا الاطار ، تم التركيز على انه ينبغي على اللجنة والمنظمة عدم الاكتفاء بتفادي التداخل والازدواج ، بل العمل على العثور على الجوانب المتكاملة للعمل المشترك بينهما . كما تم الاعراب عن الأمل في أن يؤدي قيام منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء لجنة اقليمية تعنى بالأمن الغذائي في آسيا والمحيط الهادئ الى مزيد من تعزيز التعاون بين المنظمين .

١٢٢ - وبينما عارضت اللجنة التوصية الواردة في الفقرة ٢٩ (أ) التي تتوجه الى الحكومات الاقليمية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية - لآسيا والمحيط الهادئ وفي منظمة الأغذية والزراعة ، فقد وافقت بشكل عام على توصيات أخرى واردة تحت الفقرة ٢٩ (ب) فيما يتعلق بادخال تحسينات في

التعاون والتنسيق بين المنظمين . ولاحظت اللجنة بارتياح أنه يمكن تنفيذ هذه التوصيات بدون أية موارد إضافية .

١٢٣ - وقد أبلغ ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اللجنة أن الزدواج يكون على أشده وضوحا في المستويات الأعلى من التجريد عندما تتحدد برامج العمل مما يكون على مستوى أعمال الأنشطة الفردية . فهناك ، بالتأكيد بصورة أو بأخرى ، علاقة عمل وثيقة مع منظمة الأغذية والزراعة ، وأنه حيشا لا توجد هذه العلاقة ، فان المسؤولية ايجادها تقع على اجتماعات الاستعراض المشتركة .

٣ - التوصيات

١٢٤ - توصي اللجنة بما يلي :

(أ) في الوقت الذي تنظر فيه الهيئات الحكومية الدولية في ولايات تشريعية جديدة بشأن الشؤون المتعلقة بالأغذية والزراعة ، ينبغي للأمانة المعنية أن تقدم للسودول الأعضاء المشورة بشأن التضارب المحتمل مع ولايات المنظمات الأخرى . واذاما ووفق علىس الولايات المتعارضة فانه ينبغي للأمانة أن تنفذها على أساس استعراض دقيق للبرامج القائمة في المنظمات الأخرى وبالتعاون الوثيق مع الكيانات الأخرى ذات الصلة ، مع احاطة الهيئات الحكومية الدولية المناسبة علما بذلك ؛

(ب) ينبغي على منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، من خلال آلياتهما للتعاون والتنسيق القيام بما يلي : بذل كل جهد لتجنب التداخل على مستويات الأمانات عن طريق ايضاح دور كل من المنظمين ، والتركيز على تكامل مجالات العمل ، وتشجيع التخطيط المشترك والبرمجة المشتركة الى أقصى حد ؛

(ج) نظرا لحجم الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للقيام بأنشطتها ، فانه ينبغي أن تشمل اجتماعات استعراض البرنامج المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على أنشطة تنفيذية في استعراضها ؛

(د) ينبغي أن يقدم الرئيسان التنفيذيان لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقرير الأمين العام ، ونصبيانها المشترك ، وتعليقات اللجنة الى هياتهما الحكومية الدولية المعنية في دوراتها المبكرة لاستعراضها والتعليق عليها ، وسيعرض الاستعراض والتعليقات على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والعشرين ، جنبا الى جنب مع تقرير مرحلي عن المرحلة الجديدة من التعاون والتنسيق بين المنظمين ، بما في ذلك التخطيط والبرمجة المشتركة بينهما .

جيم - اعادات صياغة الخطة المتوسطة الأجل
للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

١ - مقدمة

١٢٥ - نظرت اللجنة ، في جلساتها ٧ و ٩ و ١٦ و ١٧ المعقودة في ١٠ و ١١ و ١٧ أيار/مايو في اعادات الصياغة الملزمة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (Future A/37/6/Add.1) . وقد طلبت الجمعية العامة اعادات الصياغة لدى اقرارها الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ بناءً على توصيات من اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (أنظر قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٣٤) . وكان ثمة فرعان طلبت لهما اعادات صياغة : البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١ من الفصل ٢١ (التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية) والبرامج الفرعية ١ - ٣ من البرنامج ١ والبرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ٣ من الفصل ١٧ (الموارد الطبيعية) وكان يتعين اعادة صياغتهما " في ضوء مقررات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار السنوي اختتم أعماله مؤخراً ، والنظر فيها من قبل الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين " (٧) .

١٢٦ - ولاحظ مساعد الأمين العام لشؤون تخطيط وتنسيق البرامج ، عند تقديمه اعادات الصياغة المتعلقة بالشؤون البحرية ، أن الأمين العام ، لدى تفسير طلب اعادات الصياغة ، أخذ فسيحي الاعتبار الحاجة الى تخطيط المهام الدائمة والمؤقتة الناجمة عن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، الذي أحاطت الجمعية العامة علماً به في قرارها ٣٧/٦٦ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، ولاهتمام المتزايد من جانب الهيئات الحكومية الدولية الاقليمية بالعمل على ذلك الصعيد لمساعدة الحكومات في تنفيذ الاتفاقية . وبناءً عليه فقد أدرج كلا من اعادات الصياغة الملزمة والصياغات الجديدة المقترحة في برنامج رئيسي جديد واحد معني بالشؤون البحرية . وكان القصد هو أن يكفل بذلك امكانية تنسيق جميع الأنشطة المبرمجة الناجمة عن الاتفاقية أو المتأثرة بها تنسيقاً مباشراً بادراجها في البرنامج الرئيسي أو غير مباشر بالا حالة الى أجزاء أخرى من الخطة .

١٢٧ - ولاحظ مساعد الأمين العام لشؤون تخطيط وتنسيق البرامج ، عند تقديم النص المعدل صياغته والمتعلق بالتنمية الاجتماعية ، أن اعادات الصياغة المقترحة أخذت في الحسبان الآراء التي أبدتها الوفود في اللجنة ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفي الجمعية العامة .

٢ - المناقشة

١٢٨ - وفيما يتعلق بالجزء الذي أعيدت صياغته من الفصل ٢١ (٨) ، اقترحت بضعة وفود إدخال تنقيحات على النص حتى يصبح أسلوب الخطة أكثر اتساقاً مع القرارات التي اتخذتها الجمعية

العامة في دورتها السابعة والثلاثون . وحثت هذه التنقيحات أثناء المشاورات غير الرسمية . وترد التوصيات في الفقرة ١٣٧ أدناه .

١٢٩ - سأل عدد من الوفود ، أثناء مناقشة المقترحات المعادة صياغتها والمتعلقة بالشؤون البحرية ، عما إذا كان ثمة ضرورة لبرنامج رئيسي جديد حيث أن اللجنة لم تطلب سوى اعلاء صياغة بعض البرامج الفرعية في برنامج رئيسي قائم . وذكرت وفود أخرى أن ثمة حاجة واضحة تدعو إلى قيام الأمم المتحدة بأنشطة في ميدان الشؤون البحرية للمساعدة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأن الفصل المستقل يقدم خلاصة مركزة لعمليات تخطيط تلك الأنشطة ورصدها . وذكر أن المهام الجديدة الملقاة على الأمين العام يتعين إدراجها في مكان ما من الخطة . ولوحظ كذلك أن تقديم الأنشطة في إطار برنامج رئيسي لا تترتب عليه بالضرورة آثار تنظيمية .

١٣٠ - وأثناء المناقشة المتعلقة بالمشروع الجديد للفصل ٢٥ ، الشؤون البحرية (Future A/37/6/Add.1 ، المرفق الثاني) ، أعربت الكثير من الوفود عن ارتياحها وتأييدها للعمل الذي قام به مكتب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون قانون البحار ، وذكرت أن نفس المكتب ينبغي أن يظل مسؤولاً عن تلك الشؤون .

١٣١ - ولاحظ بعض الوفود أن المقترحات غير وافية حيث أنه لم يتم بعد إدراج جميع اللجان الإقليمية ، ولأن عدداً من المسائل النظرية مثل العلاقة بين أنشطة الأمم المتحدة وأنشطة الوكالات المتخصصة وبين الأنشطة المركزية والإقليمية لم تحدد بوضوح تام بعد ورأت بعض الوفود كذلك أن الجزء الخاص بالتعلق بالأنشطة المقررة في خطط برامج الوكالات المتخصصة لم يدرج في الخطة ، وأعربت عن أسفها لأن البرنامج الجديد لم يشمل ، كما هو متبع ، الباب المتعلق بالتنظيم . وذكر كذلك أن عدداً من المقررات التنظيمية التي تؤثر على الخطة ستخذه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

١٣٢ - ورأت اللجنة أنه بالرغم من أن صياغة ذلك البرنامج الرئيسي تحتاج إلى تحسين فسي مناسبة تنقيح الخطة المتوسطة الأجل في عام ١٩٨٤ ، فإن أغلب الأعضاء يرون أن وظائف الأمم المتحدة في الميدان هي من الأهمية بما يستدعي استيفاء الشؤون البحرية كبرنامج رئيسي مستقل حيث أن اعتماد اتفاقية قانون البحار يبرز بجلاء أشد الأنشطة في الميدان وسيكون من شأنه زيادة التماسك والتنسيق .

١٣٣ - لاحظت اللجنة أنه في معرض تفسير القاعدة ٣ - ه المتعلقة بتخطيط البرامج والتي تنص على أن "تغطي الخطة جميع الأنشطة ، سواء كانت أنشطة فنية أو أنشطة خدمات ، بمسار في ذلك تلك التي ستمول جزئياً أو كلياً من موارد خارجة عن الميزانية" (٩) ، ضمن الأمين العام مقترحاته الأعمال المتعلقة بالمهام الانتقالية فيما يخص خدمة اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ، وهي تمثل نشاطاً غير متكرر من ناحية

الميزانية وستمول بهذه الصفة . وكان من رأى بعض الوفود أنه ليس من الملائم إدراج هذا البند غير المتكرر بالذات في الخطة ذلك أنه لن يدرج ، على وجه الدقة ، في الميزانية البرنامجية بنفس الطريقة التي تدرج بها الأنشطة الممولة على أساس متكرر . ولا حظت هذه الوفود أن القاعدة ٣ - ٤ تنص على أن " تستخدم الخطة المتوسطة الأجل كإطار لصياغة الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين في نطاق المدة التي تغطيها الخطة " (٩) ، ولا حظت أن المهام الانتقالية لن توضع ميزانياتها ، فيما يخص البرامج ، بصيغتها هذه ، ولن تستمر بالضرورة طوال فترة الخطة بالكامل . ورأت وفود أخرى أن المهام الانتقالية قابلة للتخطيط وتشكل بالفعل أنشطة ينبغي إدراجها في الخطة المتوسطة الأجل . وخلصت اللجنة ، على أساس مناقشاتها ، إلى أن الأعمال اللازمة للاضطلاع بالمهام الانتقالية ينبغي أن تنعكس في الخطة المتوسطة الأجل .

١٣٤ - وفي اثر المشاورات غير الرسمية ، توصلت اللجنة الى التوصيات الواردة في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ أدناه .

تحفظات

١٣٥ - أعرب أحد الوفود عن اعتراضه من حيث المبدأ على انشاء برامج رئيسية جديدة في الخطة المتوسطة الأجل .

١٣٦ - وأعرب أحد الوفود عن تحفظه الشديد على نص الخطة الوارد في الفقرات من ٢٥ - ٤٧ لفاية ٢٥ - ٥١ بالاضافة الى الجملة الأخيرة من الفقرة ٢٥ - ٣ ، وذلك مع تأييده لباقي البرنامج المقترح . كذلك تحفظت عدة وفود على موقفها فيما يتعلق بالنصوص المنقحة للفقرات ٢٥ - ١٤ و ٢٥ - ٣٥ و ٣٥ - ٣٧ .

٣ - التوصيات

الفصل ٢١ - التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

١٣٧ - اوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة باعتماد البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١ الوارد في الفصل ٢١ (التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية) ، وذلك بما يلي من تنقيحات :

(أ) يكون عنوان البرنامج الفرعي " مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين " .

(ب) في الفقرة ٢١ - ٢٧ ، تذكر الولايات التالية : قرار الجمعية العامة ١٨٠ / ٣٤ وقرارات المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ٧ و ٢٨ و ٤٠ و ٤٧ . ويجب عدم ذكر القرار ١١ الصادر عن المؤتمر المالي .

(ج) الفقرة (٢١ - ٢٩) - يكون نص الفقرة كالتالي : "على الرغم مما أحرز من تقدم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، مازال هناك تمييز كبير ضد المرأة مما يعيق مشاركتها الفعالة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين " .

الفصل ٢٥ - الشؤون البحرية

١٣٨ - أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة باعتماد الفصل ٢٥ (الشؤون البحرية) من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة ، مع ادخال التنقيحات التالية :

(أ) أولا - الاتجاه العام للبرنامج الرئيسي - يبدأ الفرع بالفقرة الجديدة التالية :

" ٢٥ - ان الغرض من هذه البرنامج الرئيسي في مجال الشؤون البحرية هو ان يكون بمثابة نقطة تتركز حولها جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبحار والمحيطات عن طريق تضمين الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي تتناول هذا الموضوع على وجه التحديد في فصل واحد من الخطة . ومن ثم ، فان المقصود منه هو المساعدة في ضمان التنسيق الفعال والتحديد الدقيق للمهام فيما بين المنظمات الواردة في الخطة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وعلى أساس هذه الخطة يمكن النظر فيسي الأولويات المتطورة للأمم المتحدة في الميدان واستعراضها وتنفيذها . وفي سبيل استعراض مسؤوليات الأمين العام نتيجة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، تم التسليم بوجود مسؤوليات لا تتسم بطابع اقتصادي أو تقني ولكن ينبغي أن تغطيها الخطة المتوسطة الأجل الموافق عليها . وعليه فان هذه الأنشطة الأخرى ، وكثير منها يجسرى تنفيذه بالفعل ، مدرجة مع الأنشطة التي تتسم بطابع اقتصادي أو تقني ، في فصل واحد من الخطة " .

(ب) الفقرة ٢٥ - ٤ - في الجملة الأخيرة ، يستعاض عن عبارة " الجزء الخامس " بلفظة " المرفق " .

(ج) الفقرة ٢٥ - ٦ - يصبح نص الجملة الأولى على الوجه التالي : " لدى تطبيق الاتفاقية ، يتعين ، جملة ، الحفاظ على الطابع الشامل للاتفاقية التي تم التفاوض بشأنها بكثير من العناية والتي أضفي عليها توازن دقيق يشطبها منذ بدء الأعمال التحضيرية " . ويصبح نص بداية الجملة الرابعة كما يلي " ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد الحكومات في عملية قبول . . . " .

(د) الفقرة ٢٥ - ٧ - في الجملة الثالثة تحذف عبارة " وخاصة المعادة البحرية " والطاقة المحيطية " . ويصبح نص الجملة الأخيرة على الوجه التالي : " ويهدف هذا البحث والتحليل الى تلبية حاجات الدول الأعضاء المتزايدة فيما يتعلق بإدارة واستعمال الموارد البحرية والساحلية بكفاءة في ضوء اعتماد اتفاقية قانون البحار " .

(هـ) بعد الفقرة ٢٥ - ٧ ، تضاف الفقرة الجديدة التالية :

" وستستعرض احتياجات العمل على الصعيد الاقليمي في ميدان الشؤون البحرية عندما تقوم الهيئات الحكومية الدولية الاقليمية بتحديد الاحتياجات الجديدة الناشئة

عن اعتماد الاتفاقية . وعندما تتكشف نتائج هذه المداولات ، من المنتظر أن تتناول كل المناطق هذه المسائل . وقد حددت منطقتان في الوقت الراهن ، الأهداف التي يمكن تخطيط الأنشطة في ضوءها . وتسمى كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى تشجيع التعاون الإقليمي في استكشاف وتنمية الموارد البحرية في حدود الولاية القضائية الوطنية ، وفي تطبيق الأحكام الأخرى الواردة في الاتفاقية . وسيبذل جهد لتقديم المساعدة إلى الدول في المنطقة سواء بشكل مباشر أو بالتعاون مع المؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والعالمية على الصعيد الإقليمي . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد وردت ، نتيجة للمشاورات ، إشارات في مواضع مختلفة ، حسب الاقتضاء ، إلى الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها اللجان الإقليمية والتي لم تدرج بعد في إطار هذا الفصل من الخطة لكونها جزءاً من الفصول الأخرى من الخطة .

(و) ثانياً - البرامج المركزية (المهام الدائمة) - يصبح نص العنوان على النحو التالي : " ثانياً - البرامج المركزية " .

(ز) البرنامج ١ - يصبح نص العنوان الفرعي الأول : " ألف - البرامج الفرعية (المهام الدائمة) " .

(ح) الفقرات ٢٥ - ٢٥ و ٨ - ٢٥ و ١٢ - ٢٤ - يستعاض عن عبارة " الفقرتان ٦ و ٧ " بعبارة " الفقرة ٧ " .

(ط) الفقرة ٢٥ - ٩ - يصبح نص الهدف الحكومي الدولي كما يلي : " تسهيم اتخاذ القرارات بشأن القبول والتطبيق المتسق للاتفاقية من جانب الدول " .

(ي) الفقرة ٢٥ - ١٠ - يصبح نص الفقرة كما يلي :

" بما أن المؤتمر لم يقرر أية أعمال تحضيرية رسمية ، فمن الضروري أن يستمر العمل الذي بدأته أمانة المؤتمر في وضع قائمة بوثائق المؤتمر وفهرستها ، بما فيها الوثائق المستعملة في عملية تحقيق الانسجام والتوافق في الاتفاقية باللغات الرسمية للأمم المتحدة ، من أجل مساعدة الحكومات في تحليل أحكام الاتفاقية ومدى الترابط بينها وتتبع تطور الصاغات اللاحقة في وثائق المؤتمر ، ولا سيما الأحكام التي لها أثر رئيسي على تطور القانون الدولي والعلاقات فيما بين الدول " .

(ك) الفقرة ٢٥ - ١١ - في الجملة الثانية يستعاض عن عبارة " ولا هي قادرة على تتبّع " بعبارة " ولا هي في وضع يسمح لها دائماً بتتبّع " .

(ل) الفقرة ٢٥ - ١٣ - في الجملة الأولى يستعاض عن عبارة " لرصد " بعبارة " للاحتفاظ بمعلومات عن " . وفي الجملة الأخيرة لا ينطبق التفسير على النص العربي .

(م) الفقرة ٢٥ - ١٤ - في الجملة الثانية ، يستعاض عن عبارة " كل واحد من المجالات مثل " بعبارة " المجالات التي تهم الحكومات على نطاق واسع مثل " ؛ وتحذف عبارة " وتطهير ونقل " ؛ ويستعاض عن عبارة " العناصر ذات الصلة في " بعبارة " التطورات التي تتجلى في نشوء " ؛ ويستعاض عن عبارة " العلاقة المتبادلة بين أحكام الاتفاقية " بعبارة " أثر الأحكام الأخرى للاتفاقية " .

(ن) البرنامج الفرعي ٢ - لا ينطبق التغيير على النص العربي .

(س) الفقرة ٢٥ - ١٨ - في الهدف الحكومي الدولي يستعاض عن عبارة " تمكن الحكومات من " بعبارة " مساعدة الحكومات في " .

(ع) الفقرة ٢٥ - ٢١ - يستعاض عن لفظة " وتحليل " ، بلفظة " ودراسة " .

(ف) الفقرة ٢٥ - ٢٢ - يستعاض عن عبارة " ووضع مبادئ توجيهية تشريعية حسب ما تحدده الحاجات " بعبارة " ووضع تشريعات أو مبادئ توجيهية نموذجية حسب ما تحدده الحاجات " .

(ص) الفقرة ٢٥ - ٢٣ - تحذف الفقرة .

(ق) الفقرة ٢٥ - ٢٧ - في الجملة الثانية ، يستعاض عن عبارة " النظام الفعال بدرجة عالية " بعبارة " التعاون الفعال بدرجة عالية " ، وتضاف العبارة التالية في نهاية الجملة الأخيرة " بغية تحسين التنسيق والحد من التداخل أو القضاء عليه ، ووضع تقسيم واضح للعمل بالنسبة للأنشطة في ضوء الاتفاقية " .

(ر) الفقرة ٢٥ - ٢٨ - بعد الفقرة يدرج العنوان التالي : " باء - البرنامج الفرعي باء (المهام الانتقالية) " ويدرج بعده نص الفقرة ٢٥ - ٤٧ ، والعنوان " البرنامج الفرعي ٤ - خدمة اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار " ونص الفقرات ٢٥ - ٤٨ الى ٢٥ - ٥١ ، مع حذف العناوين " ثالثا - البرنامج المركزي (مهام انتقالية) " و " البرنامج ١ - شؤون قانون البحار " و " البرنامج الفرعي " .

(ش) الفقرة ٢٥ - ٥١ - بعد الفقرة يضاف العنوان " جيم - التنظيم " ، ثم النص التالي : " الأمانة ؛ الى أن تتخذ الجمعية العامة مقرا بشأن المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٦/٣٧ ، فان المسؤولية عن الأعمال الواردة في اطار هذا البرنامج تقع حاليا على عاتق مكتب الممثل الخاص للأمين العام لقانون البحار . وفي عام ١٩٨٢ ، كان هذا المكتب يضم ١٨ وظيفة من الفئة الفنية خصصت له على أساس مؤقت . أما بالنسبة لعام ١٩٨٣ ، فقد وافقت الجمعية العامة على ما مجموعه ٢٨ وظيفة من الفئة الفنية على أساس مؤقت " .

(ت) البرنامج ٢ - الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية - يصبح نص العنوان الفرعي الأول : " ألف - البرامج الفرعية " .

(ث) الفقرة ٢٥ - ٣٥ - يصبح نص الهدف الفرعي للأمانة العامة كما يلي : " انجاز التجميع الأولي للمعلومات التقنية المتعلقة بوجود الموارد البحرية والجدوى الاقتصادية لاستغلال الموارد البحرية وطاقة المحيطات بالنسبة للتطورات الاقتصادية العالمية ، واتاحة هذه المعلومات " .

(خ) الفقرة ٢٥ - ٣٧ - يكون نص الجملة الأولى كالتالي : " ولا يمكن النظر إلى تنمية الموارد البحرية بمعزل عن عمليات التنمية العامة ، بل يتعين أن يؤخذ في الاعتبار الترابط بين العوامل المختلفة " . وفي الجملة الثانية تصبح عبارة " انتاج المعادن على نطاق عالمي " بما في ذلك انتاج المعادن على نطاق عالمي " .

(ذ) الفقرة ٢٥ - ٤٢ - يستعاض عن الجملة الأخيرة الواردة تحت عنوان " ٢ " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " بالعبرة التالية : " مثل تأثير انتاج المواد المعدنية البحرية والمواد المعدنية الأخرى على المستويات المقبلة لأسعار السلع الأساسية وعائدات صادرات البلدان النامية المنتجة " . وذلك باضافتها إلى الجملة السابقة لها .

(ض) الفقرة ٢٥ - ٤٤ - يكون نص الأهداف الحكومية الدولية كالتالي : استحداث قدرة فعالة لدى الحكومات على تحديد وتقييم وتطوير واقتناء وإنشاء التكنولوجيات والعمليات اللازمة لتنمية الموارد الساحلية والبحرية وللاستخدامات القائمة على أساس معلومات كاملة عن التكنولوجيات المتوفرة " .

(١٩) الفقرة ٢٥ - ٤٦ - يضاف بعد هذه الفقرة العنوان الفرعي " باء - التنظيم " . ويليه النص التالي : " الأمانة : وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي فرع اقتصادات وتكنولوجيا المحيطات التابع لمكتب تحليل بحوث التنمية وسياساتها في إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، كان في هذا الفرع ١١ وظيفاً فنية ثابتة " .

(ب ب) رابعا - البرامج الاقليمية - يكون العنوان كالتالي : " ثالثا - البرامج الاقليمية " .

(ج ج) البرنامج ٣ - يكون العنوان الفرعي الأول كالتالي : " ألف - البرنامج الفرعي " .

(د د) الفقرة ٢٥ - ٥٩ - يضاف بعد الفقرة العنوان الفرعي التالي : " باء - التنظيم " . ويليه النص التالي : " الأمانة : وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي وحدة موارد البحار التابعة لشعبة الموارد الطبيعية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وفي ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، لم يكن في هذه الوحدة وظائف ثابتة " .

(ه هـ) البرنامج ٤ - يكون العنوان الفرعي الأول كالتالي " ألف - البرنامج الفرعي " .

(و و) الفقرة ٢٥ - ٦٣ - يضاف بعد الفقرة ٢ العنوان الفرعي التالي : " با - التنظيم " .
وله النص التالي : " الأمانة : وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الموارد الطبيعية
والبيئة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، كان فـسي
هذه الشعبة ١١ وظيفة ثابتة " .

(ز ز) خامسا - الأنشطة المتعلقة . . . يكون العنوان كالتالي : " المرفق - الأنشطة
المتعلقة بالشؤون البحرية في خطط وبرامج الوكالات المتخصصة " . وبعد هذا العنوان تضاف
الفقرة الجديدة التالية : " بغية ضمان الإشارة السهلة الى أنشطة الوكالات المتخصصة
التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، ترد فيما يلي الأنشطة المتضمنة في خطط وبرامج الوكالات المتخصصة
التي تتمثل على وجه التحديد بالأنشطة المقترحة للأمم المتحدة في الشؤون البحرية " .

١٣٩ - كما توصي اللجنة بما يلي :

(أ) ينبغي القيام بتنقيح البرنامج الرئيسي كجزء من التنقيح العادي للخطة المتوسطة
الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وينبغي تقديم التنقيحات الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين ،
وينبغي " ١ " أن تعطي التنقيحات تهريرا أقوى للاضطلاع ببرنامج رئيسي في مجال الشؤون البحرية ،
وذلك على أساس تحليل الأوضاع الراهنة ، وأنشطة الأمم المتحدة المقترحة على الصعيدين المركزي
والإقليمي والأنشطة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة والتي ستضطلع بها ؛ " ٢ " وأن تتضمن
التنقيحات جميع اللجان الإقليمية ذات الصلة .

(ب) في تنفيذ البرنامج ٣ من الخطة ، ينبغي أن تلتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
واليونسكو بضممان تفادي ازدواج الأنشطة والتداخل بينها وضممان تشجيع الجهود المشتركة .

دال - القواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب
البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ
وأساليب التقييم

١ - مقدمة

١٤٠ - نظرت اللجنة في جلساتها ٨ الى ١٢ المعقودة في ١١ و ١٢ و ١٣ ايار/مايو، في تقرير الأمين العام الذي يتضمن القواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (A/38/126) . وعرض على اللجنة أيضا مذكرة من الأمين العام (A/38/160) تحيل الى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " التقرير الثاني عن وضع أنظمة لدورة التخطيط والبرمجة والتقييم في الامم المتحدة " (JIU/REP/83/6) .

١٤١ - أشار مدير تخطيط البرامج والتقييم ، في تقديمه لتقرير الأمين العام ، الى انه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ ألف المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، قدم الأمين العام الى الدورة الثانية والعشرين للجنة مجموعة من الا أنظمة المقترحة التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ ، وأساليب التقييم (A/37/206) . ونظرت الجمعية العامة ، في دورتها السابعة والثلاثين ، في مشاريع الا أنظمة بالصيغة التي نقحتها اللجنة بالاضافة الى مجموعة القواعد المزمعة لتنفيذ الا أنظمة ، التي أعدها الأمين العام (A/37/206/Add.1) وتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن وضع قواعد تنظم دورة التخطيط والبرمجة والتقييم في الامم المتحدة (A/37/460) ، التي أعدت استجابة لطلب اللجنة . واعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٢٤/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ الذي يتضمن مجموعة من الا أنظمة تمت الموافقة عليها . وبالإضافة الى ذلك ، فان الجمعية ، بعد أن لاحظت ان مشروع مجموعة القواعد الذي قدمه الأمين العام لا يتفق تماما مع جميع أحكامها ، رجحت في القرار من الأمين العام ان يصدر قواعد لتنفيذ هذه الا أنظمة وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين وطبقا لهذه الا أنظمة والتوصيات ، مع مراعاة التعليقات التي أبدت في اللجنة الخامسة أثناء استعراض مشروع الا أنظمة ، وأن تعرض هذه القواعد على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين وعلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

١٤٢ - وذكر مدير تخطيط البرامج والتقييم ان تقرير الأمين العام (A/38/126) يتضمن القواعد التي طلبتها الجمعية العامة . وأثناء اعدادها ، تناقشت الامانة العامة مع وحدة التفتيش المشتركة التي قدمت تقريرها ثانيا (A/38/160) بالاضافة الى التقرير الذي قدمته للجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين (A/37/460) . وعقدت الامانة العامة ، وهي تعد تقرير الأمين العام (A/38/126) ، مشاورات داخلية ووافق مجلس التخطيط والبرمجة رسميا على مشاريع القواعد المعروضة على اللجنة . وتتضمن الوثيقة A/38/126 ، بالمقارنة مع مشاريع القواعد المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها

السابعة والثلاثين (A/37/206/Add.1) قاعدتين اضافيتين في اطار المادة ٦ ، التقييم ، أى ، القاعدتان ١٠٦-٣ و ١٠٦-٤ ، ومرفق يتضمن تعاريف مصطلحات البرمجة والتخطيط . كما نقتت القواعد التالية : ١٠١-١ (ج) ؛ ١٠٣-٦ ؛ ١٠٤-٤ ؛ ١٠٤-٩ ؛ ١٠٥-٢ ؛ ١٠٦-١ ؛ ١٠٦-٢ .

١٤٣- وأشار المفتش موريس بوتران ، وهو يقدم التقرير الثاني لوحدة التفتيش المشتركة (A/38/160) الى ان وحدة التفتيش المشتركة تعاونت مع الامانة العامة في السعي الطويل الاجل والمشارك لوضع دوة التخطيط والبرمجة والتقييم المتعلقة بالامم المتحدة . ومع ذلك ، رأى ان القواعد الواردة في الوثيقة A/38/126 يمكن ان يكون لها اثر ضار على تنفيذ دوة تخطيط البرامج والتقييم في الامم المتحدة لانها لا تعكس الفلسفة التي انطلقت منها الانظمة بالاضافة الى انها تحدد نطاقها وفي رأى وحدة التفتيش المشتركة ، جعلت القواعد المقترحة من التخطيط والبرمجة والمراقبة والتقييم ممارسة رسمية ، واذ اعتمدت ، فستجعل هذه الانشطة اكثر بيروقراطية منها موضوعية من حيث طبيعتها ومن ثم غير قادرة على مساعدة الدول الاعضاء على تحديد اولويات الامم المتحدة . واكدت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها على ثلاث نقاط اختلاف رئيسية بشأن القواعد المقترحة .

١٤٤- النقطة الاولى هي ان القواعد اختيارات مستوى البرنامج الفرعي بوصفه أساسا لتخطيط استراتيجية المنظمة . وفي رأى وحدة التفتيش المشتركة ينبغي للخطوة ان توفر تفسيرا للاهداف على مستوى البرامج ، بينما ينبغي ان توفر الميزانية البرنامجية تفاصيل على مستوى البرامج الفرعية وان اى خطة تناقش دور المنظمة على مستوى البرامج ستكون وثيقة غبيدة من شأنها ان تيسر للدول الاعضاء التفكير في الموضوع ؛ والمقابل ، تم التقليل من قيمة اهداف الاستراتيجية على مستوى البرامج الفرعية .

١٤٥- ونقطة الخلاف الثانية هي القاعدة المقترحة ١٠٣-٧ بشأن مقدمة الخطوة . وكانت المقدمة حتى ذلك الوقت ذات فائدة محدودة جدا ؛ وتود وحدة التفتيش المشتركة ان تصبح أداة أساسية للتخطيط المشترك في منظومة الامم المتحدة وفي وضع الاولويات . وبينما يشكل البند ٣-٧ وصفا رسميا ودقيقا لما ينبغي ان تكون عليه المقدمة ، فان القاعدة ١٠٣-٧ المقابلة ، تضيق ، فيما يبدو ، نطاقها ولا تفسر المنهجية التي تقوم المقدمة على أساسها .

١٤٦- ونقطة الخلاف الثالثة تتصل بالتقييم . فالقواعد المقترحة تغترض جدا أدنى من الاهتمام بالموضوع ؛ فبينما ينص البند ٦-١ (أ) على ان التقييم ينبغي ان يضطلع به " بصورة منتظمة قدر الامكان " ، لم تر وحدة التفتيش المشتركة هذا النظام في القواعد المقترحة ١٠٦-١ الى ١٠٦-٤ التي لم تكن واضحة بشأن ما اذا كان ينبغي للتقييم ان يتم على مستوى البرامج او على مستوى البرامج الفرعية ، ولم تحدد محتويات تقارير التقييم ، ولم تشر الى نوع النتائج التي ينبغي ان تتوصل اليها التقارير . وفي رأى وحدة التفتيش المشتركة ، ينبغي تقييم كل البرامج الفرعية اثناء دورة السنوات الست ، سواء من جانب وحدة تقييم مركزية او عن طريق عملية التقييم الذاتي التي ينبغي وضعها ومراقبتها مركزيا .

١٤٧- وذكر الأمين العام المساعد لتخطيط وتنسيق البرامج ، في رده ، ان تخطيط البرامج والتقييم مرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا . وان الهيكل الاساسي للخطوة المتوسطة الاجل قد نقحتها اللجنة والجمعية العامة في عام ١٩٧٦ في اطار الاعمال التحضيرية لخطوة الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، وقد تقرر ان يكون مستوى تحليل استراتيجيات الخطوة وأهدافها على مستوى البرامج الفرعية . وأكدت ذلك مرة أخرى اللجنة واللجنة الخامسة التي اضطلعت باعادة تقييم رئيسي لاساليب وفلسفات الخطوة في عام ١٩٧٨ و١٩٧٩ مما أدى الى اتخاذ القرار ٢٢٨/٣٦ . وذكر الأمين العام المساعد ان محاولات تحسين صياغة الاهداف على مستوى البرامج والبرامج الرئيسية ستستمر ولكنها ستظل تتوقف على الظروف السياسية الفعلية التي تعمل في بعض الأحيان ضد تحديد اهداف واضحة ومحددة على هذين المستويين . وفيما يتعلق بالتقييم ، اعرب مع ذلك عن اعتقاده بأنه اذا بذلت جهود كبيرة فسيكون من الممكن تقييم التقدم والانجاز الفعليين على مستوى البرامج الفرعية . وهذا سيتطلب اتخاذ اجراء في الاطار التالي : محاولة لاعادة بناء خط اساسي للمعلومات للسماح بقياس التغيير المزمع ؛ وتوضيح المستويات العديدة للاهداف الحكومية الدولية واهداف الامانة العامة المتعلقة بالبرامج الفرعية لتوفير مقياس يمكن التحقق منه يجري في اطاره التقييم ؛ وتحديد العوامل الخارجية التي تؤثر على تنفيذ اهداف البرامج الفرعية ؛ وصيانة مؤشرات التقدم والانجاز ؛ وانشاء مصادر للمعلومات وطرق للجمع لا زمة لاستخدام المؤشرات . ومن غير المحتمل ان اجراءات من هذا النوع ينهئ عنها نتائج تقييمية مفيدة اذا طبقت على مستوى البرامج أو مستوى البرامج الرئيسية لان التقييم يعتمد اعتمادا كبيرا على التحديد والدقة في مرحلة التخطيط .

٢ - المناقشة

١٤٨- عرضت عدة آراء متباينة اثناء المناقشة التفصيلية للقواعد المقترحة (A/38/126) . وفيما يتعلق بالدعاية ، اقترح وفد من الوفود ادرج فقرة جديدة لتوضيح ان القواعد يقصد بها تنظيم عمل الامانة العامة في تنفيذ البرامج والانظمة التي وافقت عليها الهيئات التشريعية . واقترح وفد آخر حذف الفقرة ١ (و) . وفيما يتعلق بالسادة ١ ، مجال التطبيق ، اكّد وفد من الوفود على وجوب ألا يتسع تخطيط البرامج ليشمل الموارد الخارجة عن الميزانية وأعربت بعض الوفود عن تشككها في جدوى الاحتفاظ بعبارة " ولا يتم تنفيذ هذه الأنشطة الا اذا توافرت لها المبالغ الكافية " لانها تضعف نطاق القاعدة المقترحة ١.١-١ من الانظمة بينما لا تراعي في الوقت نفسه الاراء التي اعربت عنها بعض الوفود اثناء الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة على النحو المطلوب في القرار ٣٢/٢٣٤ . وأكدت وفد أخرى على ان نص القاعدة المقترحة ١.١-١ (ب) بأكمله يتشبه مع توصية لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين ومن ثم يتشبه مع القرار ٣٢/٢٣٤ .

١٤٩- وفيما يتعلق بالمادة ٢ ، صكوك الادارة المتكاملة ، اقترحت عدة وفود اضافة احكام تطلب من الامين العام ان يقدم للجمعية العامة ، عن طريق اللجنة ، معلومات بشأن الانشطة التي يرى ان اوانها قد فاتت او ذات فائدة حدية او عديمة الجدوى ، وتضع الاجراء والجدول الزمني اللازمين لاعداد الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية . وفيما يتعلق بالمادة ٣ ، الخطة المتوسطة الاجل ، تم الاعراب عن آراء لصالح تخطيط أنشطة سياسية على اوسع نطاق ممكن ، تحدد مسؤولية الامانة العامة عن تقديم توصية بشأن الالويات ، وتحدد ، كلما امكن ذلك ، الاستراتيجية والاهداف على مستوى البرامج . واعربت عدة وفود كذلك عن اتفاقها مع بعض الآراء الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الموضوع (A/38/160) . وقال وفد من الوفود ، في معرض كلامه عن القاعدة المقترحة ١٠٣-١١ ، ان الامين العام لا ينبغي له ان يعدل الخطة دون وجه حق بينما ذكرت وفود اخرى انه ينبغي مناقشة مقدمة الخطة سلفا بما فيه الكفاية مع الدول الاعضاء وهي على شكل مشروع لتكون بمثابة وثيقة لتوجيه السياسة تستخدم في صياغة مشروع الخطة .

١٥٠- وفيما يتعلق بالمادة ٤ ، الجوانب البرنامجية للميزانية ، والمادة ٥ ، مراقبة تنفيذ البرنامج ، لاحظ وفد من الوفود ، وهو يشير الى القاعدة المقترحة ١٠٤-٦ (أ) '٣' ان كون عنصر برنامج جديدا لم يبدأ به اثنا فترة السنتين لا يعني بالضرورة ان اوانه قد فات اوانه ذو فائدة حدية . وفيما يتعلق بالقاعدة المقترحة ١٠٤-٩ ، اكدت عدة وفود على ان الولاية التي منحها الجمعية العامة ينبغي ان تتبع اتباعا صارما . وفيما يتعلق بالقاعدتين المقترحتين ١٠٥-١ و ١٠٥-٢ ، لاحظت عدة وفود ان الاجراء المتوخى لوحدة المراقبة يعد غير كاف وان القواعد المقترحة تعطي حرية اكثر من اللازم الى مدير البرنامج لتغيير برنامج العمل الذي وافقت عليه الجمعية العامة . وفيما يتعلق بالمادة ٦ ، التقييم ، تم الاعراب عن اتفاق عام مع الآراء الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/38/160) .

٣ - التوصيات

١٥١- لضمان كون القواعد التي سيصدرها الامين العام لتنفيذ الانظمة المعتمدة في القرار ٢٣٤/٣٢ تتفق مع تلك الانظمة ومع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين ، وكمن التعليقات التي ابدتها في اللجنة الخامسة اثنا استعراضها لشاريع الانظمة قد اخذت بعين الاعتبار ، اوصت اللجنة بتعديل القواعد التي يعتزم الامين العام اصدارها كما هو مقترح في الوثيقة A/38/126 على النحو التالي :

المادة ١ - مجال التطبيق

- ١٥٢ - في القاعدة ١٠١-١ تضاف عبارة في نهاية البجلة الاولى من الفقرة (١) : " يقصد بها ان تنظم أنشطة الامانة العامة في تنفيذ برنامج الامم المتحدة وانظمة التخطيط والبرمجة " .
- ١٥٣ - وفي القاعدة نفسها تضاف البجلة التالية في نهاية البجلة الثانية من الفقرة الفرعية (١) : " وينبغي توجيه انظار الجمعية العامة الى هذه الحالات الخاصة " .

المادة ٢ - صكوك الادارة المتكاملة

- ١٥٤ - تضاف قاعدة جديدة برقم ١٠٢-٢ ويمكن ان يكون نصها كمايلي :
- " يتكون اجراء الامانة العامة لاعداد الخطة المتوسطة الاجل وتنقيحاتها والميزانية البرنامجية من المراحل التالية :
- (أ) صياغة الهادى التوجيهية السياسية ؛
 - (ب) اصدار التعليمات المتضمنة لتلك الهادى التوجيهية السياسية ؛
 - (ج) تقديم المقترحات من قبل رؤساء الوحدات التنظيمية ؛
 - (د) تنقيحات المقترحات الاصلية المقدمة في اطار المفهوم الشامل للخطة المتوسطة الاجل او الميزانية البرنامجية ؛
 - (هـ) وضع الصيغة النهائية للخطة المتوسطة الاجل او الميزانية البرنامجية المقترحة واقرارها من قبل الامين العام " .
- ١٥٥ - يضع الامين العام الجدول الزمني للتنفيذ المتسق لكل حلقة في هذا الاجراء ويضمن التقيد التام بهذا الجدول الزمني بغية ضمان تقديم الخطة المتوسطة الاجل المقترحة أو تنقيحاتها الى لجنة البرنامج والتنسيق وفق قاعدة الستة اسابيع وتقدم الميزانية البرنامجية المقترحة الى لجنة البرنامج والتنسيق والى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في موعد لا يتجاوز نهاية شهر نيسان /ابريل من السنة السابقة لفترة الميزانية .

المادة ٣ - الخطة المتوسطة الاجل

- ١٥٦ - في القاعدة ١٠٣-٢ يجب ان تشير الفقرة (ج) الى ان مقترحات الامين العام هذه يجب ان تراجعها لجنة البرنامج والتنسيق التي تقدم بدورها توصيات بشأنها قبل ان تقدم الى الجمعية العامة .

- ١٥٧- في القاعدة ١٠٣-٣ ، يجب ان تنص الفقرة (ب) على مؤشرات الانجاز .
- ١٥٨- يجب ان تشير القاعدة ١٠٣ - ٦ المتعلقة بالانشطة الفنية الى ان كل برنامج رئيسي او برنامج يجب ان يحتوى على سرد تمهيدى يقدم تحليلا لاسباب اختيار الاهداف والبرامج الفرعية المزمع تحقيقها بها . ويمكن ان يراعى في مثل هذا التحليل الحالة في القطاع المعني والمشاكل التي تم تعيينها ، والتقدم الذى احرزه المجتمع الدولي نحو حل تلك المشاكل ، والاسباب الداعية " في اطار الولايات القائمة " الى اختيار جعل الامم المتحدة تقدم نواها معيننا من الاسهام في حل تلك المشاكل تفضيلا لها على غيرها .
- ١٥٩- يجب ان تصف القاعدة ١٠٣-٧ المعنية بمقدمة الخطة المتوسطة الاجل هذه الخطة بشكل اكثر تفصيلا بوصفها وثيقة سياسية وتفصل في الحديث عن الجانب التنسيقى كما نص عليه في البند ٣ - ٧ (أ) .
- ١٦٠- يجب ان تشير القاعدة ١٠٣-١٢ الى ان صياغة مشروع الخطة المتوسطة الاجل تكون تحت اشراف مجلس تخطيط البرامج والميزنة .
- ١٦١- ينبغي ان تبين القاعدة ١٠٣-١٦ بصورة اوضح انه منوط بالامين العام ايضا مسؤولية التوصية بأولويات فيما بين البرامج الفرعية للخطة المتوسطة الاجل .

المادة ٤ - الجوانب البرنامجية للميزانية

- ١٦٢- ينبغي تقوية نص القاعدة ١٠٤-٢ لكي ينص صراحة على معالجة الانشطة الجديدة .
- ١٦٣- في القاعدة ١٠٤-٤ يجب ان يكون تعريف عنصر البرنامج ماثلا للتعريف المعطى في قائمة المصطلحات المرفقة وذلك بتعديل أحدهما أو كليهما .
- ١٦٤- في القاعدة ١٠٤-٦ ينبغي اضافة الفقرة التالية في البداية :
- " في اطار اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة ، يقدم الامين العام الى الجمعية العامة ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق ، معلومات عن الانشطة التي يعتبرها مما فات أو أنه أو حدية الفائدة أو غير فعالة ومن تغدير للموارد التي يمكن ان يفرج عنها نتيجة لانها تلك الانشطة او تقليصها " .
- ١٦٥- في القاعدة ١٠٤-٦ تنقح الفقرتان الفرعيتان (أ) ' ١ ' و ' ٣ ' على النحو التالي :
- ' ١ ' العناصر البرنامجية المستمدة من ولايات لا يقل عمرها عن خمس سنوات ما لم تؤكد هيئة حكومية مناسبة من جديد استمرار صحة الولاية ؛

٣' العناصر البرنامجية التي برمجت كعناصر جديدة في ميزانية فترة السنتين السابقة ولكنها لم تبدأ في تلك الفترة؛ وإذا أريد ادخال هذه العناصر في الميزانية فيجب تقديم تبرير لذلك .

١٦٦- في القاعدة ١٠٤-٩ ينبغي ان يكون بيان الميزانية البرنامجية المشار اليه بموجب البند ٩٤ تقريراً متكاملًا يدمج الآثار البرنامجية والمالية والادارية لمشاريع القرارات .

المادة ٥ - مراقبة تنفيذ البرامج

١٦٧- في القاعدة ١٠٥-١ ينبغي ان توزع الفقرة (أ) ' ١ ' الى وحدة المراقبة المركزية بالقيام فعلاً بمراقبة انجاز الناتج .

١٦٨- ينبغي ان تكون القاعدة ١٠٥-٢ أكثر تقييداً فيما يتعلق بالمرونة المتروكة لمدى يرى البرامج لتعديل الالتزامات بانجاز النواتج الموافق عليها في الميزانية .

المادة ٦ - التقييم

١٦٩- ينبغي أن تأخذ القواعد الواردة في المادة ٦ بعين الاعتبار توصيات اللجنة بشأن تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الأمم المتحدة (انظر الفقرات ١٨٩-١٩٧ أدناه) وكذلك التوصية ٣ المقدمة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الوارد في الوثيقة A/38/160 ولا سيما المقترحات المتعلقة بما يلي :

(أ) نظام التقييم (الفقرة ٣٥) ، بما في ذلك وضع جدول زمني وبرنامج تقييم (دراسات تقييم متعمقة ذات وجهة سياسية وتقييم داخلي ذي وجهة ادارية) ، ومعالجة تقارير التقييم ومسؤولية وحدة التقييم المركزية؛ بيد أن الاشارات الى دورة الست سنوات ينبغي ان يستعاض عنها بعبارة "على اساس دورى منتظم" ؛

(ب) تصميم تقارير التقييم (الفقرة ٣٧) ؛ بيد أن التوقيت الموصى به في الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ٣٧ ينبغي ان يكون اكثر مرونة ؛

(ج) التغذية المرتدة للتقييم وادماجه في دورة التخطيط والبرمجة (الفقرة ٣٩)؛ بيد أن الدور الموصى به للجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة الثانية من الفقرة ٣٩ لا ينبغي ان يشتمل على مقترحات لاعادة تنظيم الوحدات اداريا .

* * *

١٧٠- وأوصت اللجنة أيضا بأن يقدم الأمين العام، في اطار تقارير أدا الميزانية، معلومات عن الموارد التي لم تستخدم في فترة السنتين .

ها* - تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الامم المتحدة
والجدول الزمني لاستعراض برامج التقييم المطلوبة
بموجب قرارى الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦
با* و ٢٣٤/٣٧

١ - مقدمة

١٧١- نظرت اللجنة ، في جلساتها ١٢ و ١٧ الى ١٩ و ٢١ المعقودة في ١٣ و ١٧ الى ١٩ ايار/ مايو ١٩٨٣ ، في مسألة تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الامم المتحدة والجدول الزمني لاستعراض برامج التقييم ، في اطار البند ٣ من جدول الاعمال . وكان معروضا على اللجنة تقرير الامين العام عن هذا الموضوع ، والذي أعد استجابة لقرارى الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ با* و ٢٣٤/٣٧ ، الجزء الثاني (A/38/133 و Corr.1).

١٧٢- قام بتقديم التقرير مثل مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، الذى أشار الى انه لاغراض ذلك التقرير، تم تعريف " قدرة التقييم " على انها القدرة على الاضطلاع بعدد محدد من وظائف التقييم الاساسية - تشمل انشاء وإدارة نظام للتقييم الداخلى واجراء دراسات تقييمية وتقديم التقارير عن النتائج ، ومتابعة تنفيذ التوصيات ، وكالة توفير التغذية المرتدة ، وتنسيق نهج التقييم في جميع جهات منظومة الامم المتحدة . وكان التقرير يمثل جميعا مركبا من الردود الواردة ما يقرب من ١٧ كيانا تنظيميا . وتم تحديد ثلاثة مستويات من التطور فيط بين المؤسسات التي كانت موضوع الدراسة ، وذلك على أساس القدرة التقييمية الراهنة لكل منها . وهناك ست وحدات للتقييم ، يمكن وصفها بأنها أكثر الوحدات تطورا ، موجودة منذ سنتين على الأقل ، وبها موظف متفرغ واحد على الأقل ، وقد تولت ، ان لم تكن قد أتمت ، تنفيذ مجموعة واسعة من المهام . وقد وجد ان الكيانات الثمانية في المستوى الثانى ، تقف ، باستثناء واحد او اثنين منها ، عند نقطة انشاء وحدة للتقييم ، وخصصت على أساس منتظم بعض الموارد غير المتفرغة لتأدية مهام مؤقتة أو متكررة . اما الكيانات الثلاثة التي توجد لديها أدنى قدرات التقييم تطورا فلم تتمكن الا من الاضطلاع بالحد الأدنى من وظائف التقييم .

١٧٣- وعلى الرغم من ان التقرير لا يمثل تصميم لنظام للتقييم الداخلى ، فانه يقترح صيغة لتقدير قوة الموارد المطلوبة عن طريق التوفيق بين وظائف التقييم الاساسية والموارد من الموظفين على أساس الوقت المستهلك في أداء تلك المهام . وقد أوضح ممثل الامين العام ان المبادئ التوجيهية المقترحة في التقرير قصد بها ان تكون مرنة ، وان فكرة توفر قدرة تقييم ملائمة سوف تتوقف على طبيعة ونطاق أعمال المؤسسة المعنية ، وعلى مقدار الموارد المتاحة ، وعلى الالتزام نحو عملية التقييم على مستوى تقرير السياسات وعلى المستوى الحكومي الدولى .

١٧٤ - ووجه نظر اللجنة الى حقيقة أن مجلس تخطيط البرامج والميزنة قد قرر ، من أجل ترشيد الطلبات المتعلقة بتخصيص موارد اضافية لعملية التقييم والتي تظهر في جميع الأجزاء في بعض أبواب الميزانية البرنامجية ، شطب الطلبات المنفردة من الميزانية المقترحة وادراجها في تقرير الأمين العام (A/38/133 و Corr.1) مدفوعة بأعمال التقييم الحالية وعرض للمبادئ المتعلقة بتعزيز قدرة التقييم الخاصة بمختلف الكيانات التنظيمية بصورة منهجية . وعلى أساس الموارد الحالية ، اعتبرت الأنشطة المقترحة في ما لا يقل عن ٩ من المؤسسات الـ ١٧ ، مزودة بالقدر الكافي من الموظفين . وتم طلب موارد جديدة لخمسة كيانات .

١٧٥ - وفيما يتعلق بالجدول الزمني لاستعراض برامج التقييم ، طلب الى اللجنة أن تعلق على المواضيع المختارة والترتيب المقترح للتقديم ، مع مراعاة ان الانتقاء قد قام أساسا على ما اذا كان قد تم أو لم يتم تقييم البرنامج سابقا من جانب لجنة البرنامج والتنسيق ، ومع مراعاة فترة السنتين اللازمة لاعداد هذه التقييمات والتي أصبحت من الممارسات المعتادة .

٢ - المناقشة

١٧٦ - أعربت اللجنة عن اعتقادها بأن مضمون التقرير وتوجيهه لم يعكسا أحكام القرار ٢٢٨/٣٦ بـ . وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها لأنه لم يفعل أكثر من ذلك لتعزيز وحدات التقييم منذ اتخاذ ذلك القرار .

١٧٧ - تركزت مناقشات اللجنة على أربعة مواضيع رئيسية هي : (أ) ايضاح وترشيد الوظائف ذات الصلة لوحدة التقييم المركزية وللوحدات الاقليمية والقطاعية الأخرى ، وتحديد العلاقة المتكاملة بينها ، (ب) وامكانية دمج بعض وظائف التقييم الحالية في الأمم المتحدة حول وحدة مركزية واحدة ، (ج) والأساليب اللازمة لتحقيق مزيد من تطوير قدرة التقييم الحالية وما يتصل بذلك من طلبات الحصول على موارد اضافية ، (د) والجدول الزمني للاستعراض الحكومي الدولي للدراسات والاستعراضات التقييمية المتعمقة .

١٧٨ - وفيما يتعلق باختصاصات وحدة التقييم المركزية ، أعرب عدة أعضاء في اللجنة عن القلق . من أن انشاء وحدات تقييم اقليمية وقطاعية سوف يهدم مفهوم ايجاد اختصاص مركزي قوى ، وهو ما ظل أمرا أساسيا بالنسبة الى فكر اللجنة بخصوص التقييم . وأعربوا أيضا عن الرأي في أن التوجيه الواضح من المركز من شأنه أن يضمن الاتساق في اجراءات التقييم والتغذية المرتدة في جميع جهات المنظومة . وفي هذا الصدد ، أشار موريس برتراند ، المفتش في وحدة التفتيش المشتركة ، الى التقرير الثاني الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة عن وضع تفاصيل نظم دورة التخطيط والبرمجة والتقييم في الأمم المتحدة (A/38/160) . وذكر ان وجود وحدة مركزية أمر لازم لتطوير المنهجية ووضع المعايير الاجرائية لابلان النتائج وتوفير مصدرا للخبرة التقنية للادارات الراغبة في الاشتراك في عملية التقييم الذاتي .

١٧٩ - وكان هناك عدد من التساؤلات حول استخدام المصطلحات في التقرير الخاص بالتقييم الذاتي والتقييم الداخلي والتقييم الخارجي .

١٨٠ - واقترح ممثل الأمين العام ، في معرض اجابته على هذه الاسئلة ، قائمة بتسع وظائف أساسية ينبغي أن تكون وحدة التقييم المركزية مسؤولة عنها . واقترح كذلك عددا من التعاريف لتوضيح وتوحيد مصطلحات التقييم . واقترح ان عبارة " دراسة التقييم الادارية الوجهة " تعد أدق من عبارة " التقييم الذاتي " .

ويجرى هذا النوع من التقييم من أجل مديري البرامج التابعين للأمانة وبواسطتهم بتوجيه من وحدة التقييم المركزية بغية زيادة أهمية وفعالية وأثر أنشطة البرامج عن طريق إدخال تحسينات في التصميم والتنفيذ . ويمكن أن يجرى هذه التقييمات موظفو البرامج المسؤولون مسؤولية مباشرة عن النشاط ، وغيرهم من موظفي الأمانة ، والخبراء الاستشاريون أو من مجموعة تضم هؤلاء . وقد استخدمت بيانات الرصد القائمة في التعمق ، والتواتر ، والتوقيت ، والنطاق ، والمنهجية والمميزات الأخرى للدراسات التقييمية ، ولكنها تحتاج إلى جمع معلومات إضافية لتخدم أغراضها على وجه التحديد . وتقدم التقارير عن نتائج التقييم والاستنتاجات والتوصيات بعدة طرق ، منها التقارير الشهرية غير الرسمية ، والحلقات التدريبية ، والحلقات الدراسية والتقارير التحريرية غير الرسمية والرسمية . وتحاط الهيئات الحكومية الدولية دورياً بنتائج هذا النوع من نشاط التقييم ولكنها لا تتلقى نسخاً من التقارير . ونظام التقييم في الأمم المتحدة يضع تعريفات لهذه الدراسات الإدارية الوجهة ويؤقر لها التوجيه . وفي رأيه أن هذا النوع من التقييم يمكن أن يطلق عليه أيضاً اسم "تقييم داخلي" .

١٨١ - وواصل ممثل الأمين العام كلامه فاقترح نوعاً ثانياً من الدراسة ، أسماها "دراسة التقييم ذات الوجهة السياسية" لقطاعات برنامجية مختارة أو مواضيع أخرى تقوم بإعدادها الأمانة العامة وتستعرضها وتوافق عليها لجنة البرنامج والتنسيق أو غيرها من الهيئات الحكومية الدولية . وقد وضعت اللجنة مسبقاً جدولاً زمنياً لهذه الدراسات بحيث تكون مدة إعدادها سنتين ، وكان يجري رسمياً تبليغ اللجنة و/أو الهيئات الحكومية الدولية الأخرى . وقد وضعت اللجنة على مدى السنوات الماضية توجيهات بشأن التصميم والمنهجية الشاملين لهذه الدراسات ولا تزال اللجنة تضيف التحسينات في هذا الشأن . وهذا النوع من التقييم يمكن أن يطلق عليه اسم "دراسة الوحدة المركزية للتقييم" . ولهذه الدراسات وجهه داخلي وآخر خارجي إذا كانت تجريها وحدة مركزية "داخلية" بالنسبة للكيان التنظيمي الذي يجري تقييمه وإذا كانت جزءاً من هذا الكيان ، ولكنها "خارجية" بالنسبة لعمل الوحدة الفنية التي يجري تقييمها . ويجري هذا التقييم تحت إشراف لجنة التوجيه العالية المستوى المعنية بالتقييم والتي رأسها المدير العام للتعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الدولي . وقد أجرى النمط الثالث من الدراسة "دراسة التقييم الخارجية" وحدة التفتيش المشتركة إما بناءً على طلب هيئة حكومية دولية أو بمبادرة ذاتية منها .

١٨٢ - وقد أعرب عن اهتمام شديد في استكشاف إمكانية دمج وظائف التقييم وتوحيد موارد الوحدات في مكتب تخطيط وتنسيق البرامج في إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، وإدارة الشؤون المالية في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيم ، وفي إدارة شؤون الإعلام . ورأى بعض الأعضاء أن مثل هذه المبادرة ستشكل استخداماً أفضل للموارد المتاحة ، وستضع الأساس لنهج منسق للتقييم . وسلم آخر انهم يجدون أن الدمج المقترح جذاب من الناحية المفاهيمية إلا أنهم أشاروا إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات المتعلقة بنطاق واتجاه أنشطة التقييم في الوحدات الثلاث ، والمتعلقة كذلك بأية اختلافات في استخدام نتائج التقييم . وقد أشير كذلك إلى أنه فيما يتعلق بالوحدات في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيم ، وفي إدارة شؤون الإعلام ، يتعين تكريس معظم الموارد من الموظفين لتخطيط البرنامج بدلاً من تكريسها للتقييم . وعلاوة على ذلك ، فإن عمل الوحدة بإدارة شؤون الإعلام يعنى بالوظائف القطاعية أكثر من الوظائف المركزية .

١٨٣- وفيما يتعلق بمسألة الموارد الإضافية لتعزيز وحدات التقييم ، كان رأى بعض الأعضاء ان اجراء اي تعزيز لوحدات التقييم ينبغي ان يتم عن طريق اعادة توزيع الموارد القائمة . بيد ان أعضاء آخرين يسمون بأنه ينبغي للجنة ، اذا لم يتيسر اجراء المزيد من اعادة التوزيع ، ان تنظر في الموافقة على الطلبات المتعلقة بالموارد اللازمة .

١٨٤- وقد ناقشت اللجنة بعض الموضوعات المقترحة لاستعراض التقييم الحكومي الدولي في الجدول الزمني ، وكذلك ترتيب عرضها . وقد أعربت الوفود عن قلقها لان اللجنة لن تستطيع ان تستعرض وفقا للجدول الزمني ، الا دراسة تقييم واحدة بدلا من دراستين في كل فترة سنتين . كذلك تسأل أحد الوفود عما اذا كانت الاستعراضات الثلاثية السنوات المتعلقة بتنفيذ توصيات اللجنة في الدراسات السابقة ستقدم كل ثلاث سنوات أو كل سنة على نحو ما اقترحتة الامانة العامة .

١٨٥- وردا على تعليقات اللجنة بشأن ادماج وحدات التقييم ، أشار ممثل الامين العام الى انه على الرغم من ان وظائف وحدات التقييم القائمة غالبا ما تكمل احداها الاخرى ، الا انها متميزة احداها عن الاخرى في اتجاهها ونطاقها وغرضها . وادلى بملاحظة اخرى قال فيها ان الوسائل المؤسسية لتنفيذ جميع تلك الاحداث والوظائف من اختصاص الامين العام .

١٨٦- وفيما يتعلق بطلب الموارد الإضافية ، أشار ممثل الامين العام الى ان الزيادات المقترحة ليست كبيرة . فهي ستسمح بحدود قدرة التقييم لانشطة البرامج والمشاريع فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لاسيا والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ حيث تقترح الآن وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤ ، وفي اللجنة الاقتصادية لافريقيا حيث تقترح وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ . وستسمح الزيادات كذلك بأن تؤدي الوظائف الحالية بطريقة أكثر كفاءة في مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، حيث يقترح لكل منهما وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ وادارة شؤون الاعلام حيث يطلب لها وظيفة واحدة برتبة ع - ٥ .

١٨٧- كان هناك اتفاق عام على ضرورة استحداث الكيانات التنظيمية لقدرة ناجحة على التقييم . ويجدر التشديد في هذا الصدد على توصية الامين العام (الفقرة ٨٤ من الوثيقة A/33/133) بتعزيز وحدات التقييم في مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، وادارة شؤون الاعلام ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، واللجنة الاقتصادية لاسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا . واختلفت آراء أعضاء اللجنة بشأن مسألة التمويل . فقد أعرب بعض أعضاء اللجنة عن رأيهم في ان استحداث مقدرة ناجحة على التقييم يستدعي تحويلا من موارد اضافية ، بينما فضل أعضاء آخرون اعادة توزيع الموارد في حدود الموجود منها .

١٨٨- وأوضح ممثل الأمين العام للجنة ان الجدول الزمني المقترح قد وضع بطريقة تسمح بتبديد الموضوعات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بموضوعات اخرى . وقد وضع جدول زمني مقترح أخذ في الاعتبار اقتراحات اللجنة وقدم للموافقة عليه . اما بالنسبة للجدول الزمني للاستعراض الثلاثي السنوات فيقترح ان اعادة فحص الدراسات المقدمة قبل ذلك بثلاث سنوات ستتيح للجنة القاء نظرة ادارية شاملة اكثر فعالية وسيكون هذا أقل عبثا لكل من اللجنة ووحدة التقييم ، وسيتيح وقتا كافيا لتنفيذ التوصيات وتقييمها بموضوعية .

٣ - النتائج والتوصيات

تعزيز القدرة على التقييم

- ١٨٩- أوصت اللجنة بأن يواصل الأمين العام تعزيز قدرة الوحدات والنظم على التقييم عن طريق :
- (أ) زيادة ايضاح وترشيد ودراسة امكانية دمج مهام ووحدات التقييم المركزية ، وعن طريق اعداد تقرير يراعي آراء اللجنة بشأن التدابير اللازمة لادماج مهام تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها على النحو الذى طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٩ من الفرع ثانيا من القرار ٢٣٤/٣٧ ؛
 - (ب) ضمان استفادة هيئات التقييم القطاعية والاقليمية من عمل وخبرة الوحدة المركزية المناسبة وزيادة ترشيد مهام تلك الهيئات ؛
 - (ج) استحداث آليات فعالة للتسغذية المرتدة من أجل نشر نتائج التقييم على الهيئات الحكومية الدولية ومديرى البرامج ؛
 - (د) التأكيد لمديرى البرامج على أهمية ادخال نتائج التقييم في صلب عملية اتخاذ القرارات ؛
 - (هـ) رصد تنفيذ نتائج التقييم .

مسؤوليات وحدة التقييم المركزية

- ١٩٠- عملا بجانب من التوصية الواردة في الفقرة ١٨٩ أعلاه ، أوصت اللجنة ايضا بأن تشمل مسؤوليات وحدة التقييم المركزية المهام التسع التالية :
- (أ) وضع سياسات ومفاهيم وأهداف للتقييم ؛
 - (ب) تحديد مدى شمول نظام التقييم ووضع معايير للجودة ؛
 - (ج) اسداء التوجيه المنهجي ؛
 - (د) توفير التوجيه وقوائم الجرد والاشكال المتعلقة بالاجراءات ؛
 - (هـ) رصد النوعية والتقيد ، والاشراف على التنفيذ المنهجي للتقييم الذى يوضع من أجل الادارة والذى يقوم به مديرى البرامج ؛
 - (و) تنسيق تخطيط التقييم ؛
 - (ز) تقديم التدريب والتوجيه ؛
 - (ح) توفير خدمات تقديم معلومات عن التقييم المركزى ؛
 - (ط) اجراء تقييمات متعمقة لتستخدمها الهيئات الحكومية الدولية .

اعتبارات الموارد

- ١٩١- وتوجه اللجنة عند تقديم تقريرها الى الجمعية العامة نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ،

في ضوء ولايتها وفي إطار النظر في الأبواب المتصلة بذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة ، الس آراء اللجنة في هذه المسألة الواردة في هذا التقرير . ولهذه الغاية ، ترجو اللجنة من الأمانة العامة أن تعد البيان اللازم بالآثار البرنامجية والمالية المترتبة على ذلك .

مهام وحدات التقييم

١٩٢ - أعربت اللجنة عن تقديرها لمهام ومسؤوليات التقييم الواردة في الفقرات ٥٧-٦١ من تقرير الأمين العام (A/38/133 و Corr.1) . وأوصت اللجنة أنه بالإضافة إلى المهام الأساسية المخصصة لوحدة التقييم ، الواردة في الفقرة ٥٧ ، ينبغي أن تضاف أيضا إجراءات تتعلق بأنشطة المتابعة على النحو التالي :

" (هـ) اعداد خلاصة بالاجراءات اللازمة لعمليات المتابعة وتقديم التوجيه للوحدة الفنية المعنية بذلك عند اجراء دراسات التنفيذ ، ومن أجل احالة المعلومات المتعلقة بمركز أنشطة المتابعة الى الهيئة الحكومية الدولية المناسبة " .
وبالمثل ، أوصت اللجنة أيضا بأن تتضمن مهام التقييم الاضافية المقترحة في الفقرة ٥٨ من التقرير متابعة تنفيذ دراسات التقييم السابقة .

استعراضات تقييم فترة الثلاث سنوات

١٩٣ - بالنظر الى مقرر اللجنة في دورتها الثانية والعشرين (١٠) بأن تتولى اللجنة استعراض تنفيذ المقررات التي تتخذها اللجنة كل ثلاث سنوات على أساس الدراسات التقييمية المتعمقة التي أجريت قبل ذلك بثلاث سنوات ، ومن أجل تمكين الأمانة العامة من الاستعراض والتناول الشامل للتوصيات ذات الطابع القصير الأجل والطويل الأجل ، أوصت اللجنة بما يلي :

(أ) تقديم استعراضات لكل فترة ثلاث سنوات الى اللجنة كل سنة اعتبارا من عام ١٩٨٥ .
وينبغي أن يشمل الاستعراض الأول دراسة لتنفيذ توصيات اللجنة بشأن كافة التقييمات المتعمقة التي استعرضتها اللجنة في عام ١٩٧٩ وما بعده (أي استعراضات للبرامج المتعلقة بالشركات عبر الوطنية (E/AC.51/98 ، و Add.1 و 2) ، وبأصحاب المصانع (E/AC.51/1980/2 و Add.1) وبالموارد المعدنية (E/AC.51/1982/5) ؛

(ب) سيكون موضوع عام ١٩٨٦ هو ادارة شؤون الاعلام ، الى جانب أية نقاط قد تـرى اللجنة انها تستدعي امعان النظر فيها من استعراض عام ١٩٨٥ . أما استعراضات فترة الثلاث سنوات التي تلي ذلك فستتخذ شكلا مماثلا .

دراسات التقييم المتعمقة

١٩٤ - لتمكين وحدة التقييم المركزية من التركيز على وضع وادارة نظام للتقييم كأولوية أولى ، ولا تـاحة

فترة سنتين مقدما من اجل الاعداد الشامل لدراسات التقييم المتعمقة ، اعتمدت اللجنة مبدأً من جوهريين لتنظيم اجراء استعراضات التقييم الحكومية الدولية . الاول هو انه يجب استعراض موضوع متعمق واحد فقط في كل دورة ، والثاني هو ان استمرار اقامة فترة السنتين اللازمة مقدما لاعداد الدراسة يتطلب استعراض مواضيع في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي كل سنتين ، بالتناوب مع الموضوعات الموجودة في القطاعات السياسية والقانونية والانسانية وغيرها .

جدول زمني لاستعراض حكومي دولي لدراسات تقييم متعمقة ولفترات ثلاث سنوات

١٩٥ - لهذا استقر رأي اللجنة على الجدول الزمني التالي لاجراء استعراضات تقييمية متعمقة واستعراضات تقييمية لفترات ثلاث سنوات في دورتها الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين ، اللتين ستعقدان في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، على التوالي :

<u>السنة</u>	<u>الدورة</u>	<u>موضوع التقييم</u>	<u>استعراض فترة الثلاث سنوات</u>
١٩٨٤	الرابعة والعشرون	أنشطة التعاون التقني لليونيدو في مجال المصنوعات التي يحولها برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ وأنشطة ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية (دراسة من اعداد وحدة التفتيش المشتركة)	
١٩٨٥	الخامسة والعشرون	مراقبة العقاقير	دراسة المصنوعات لعام ١٩٨٠ ؛ والشركات عبر الوطنية ؛ والموارد المعدنية

الجدول الزمني المبدئي

١٩٦ - وافقت اللجنة أيضا على استعراض الجدول الزمني المبدئي التالي في دورتها الرابعة والعشرين في عام ١٩٨٤ :

<u>السنة</u>	<u>الدورة</u>	<u>موضوع التقييم</u>	<u>استعراض فترة الثلاث سنوات</u>
١٩٨٦	السادسة والعشرون	السكان	ادارة شؤون الاعلام
١٩٨٧	السابعة والعشرون	التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات	أنشطة التعاون التقني لليونيدو وفي مجال المصنوعات ؛ وأنشطة ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية
١٩٨٨	الثامنة والعشرون	قضايا التنمية وسياساتها	مراقبة العقاقير
١٩٨٩	التاسعة والعشرون	حقوق الانسان	السكان

الجدول الزمني المبدئي (تابع)			
السنة	الدورة	موضوع التقييم	استعراض فترة الثلاث سنوات
١٩٩٠	الثلاثون	المستوطنات البشرية	التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات
١٩٩١	الحادية والثلاثون	الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن	قضايا التنمية وسياساتها
١٩٩٢	الثانية والثلاثون	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	حقوق الانسان

الصلة بعمليات تحليل البرنامج على نطاق الوحدات التنظيمية

١٩٧- رحبت اللجنة باقتراح ضرورة جعل العمل في دراسات التقييم المتعمقة أوثق صلة بالعمل فسي مجال تحليلات البرنامج على نطاق الوحدات التنظيمية . ولذلك قررت اللجنة ان ترجو من الامين العام ان يعد مقترحات محددة عن هذه الصلة في دورتها الرابعة والعشرين في معرض استعراض اللجنة للجدول الزمني للتقييمات واستعراضات فترة الثلاث سنوات ، الذي تقرر مبدئيا تنفيذه بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١ .

واو - الاساليب والاجراءات الخاصة بتوفير بيانات عن الآثار المترتبة على البرامج للجمعية العامة

(١ - مقدمة

١٩٨- في الجلسة ٣٧ المعقودة في ١ حزيران / يونيه ، نظرت اللجنة في تقرير الامين العام عن الاساليب والاجراءات الخاصة بتوفير بيانات عن الآثار المترتبة على البرامج للجمعية العامة (E/AC.51/1983/11) الذي أعد عملا بالفقرة ٧ (أ) من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢٣٤ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ .

١٩٩- وأشار ممثل الامين العام ، في تقديمه للتقرير ، الى ان الامم المتحدة لديها نظام تفصيلي لتخطيط البرامج ترد ملامحه الرئيسية في الانظمة التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ واساليب التقييم وهي الانظمة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، كما ترد في المشاريع القواعد التي تقوم اللجنة بالنظر فيها منذ دورتها السابقة . وذكر ان التقرير المعروف على اللجنة يقترح اساليب واجراءات لتحليل البرنامج المنظم للمقترحات التكميلية للميزانية ، يعادل التحليل الذي يجري للمقترحات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢ - المناقشة

٢٠٠ - اعتبرت اللجنة تقرير الأمين العام مفيداً وأثنت بعض الوفود على طريقة عرضه ووضوحه . وأيدت وفود كثيرة محتويات التقرير ، ودعت الأمين العام الى تنفيذ الاساليب والاجراءات (وفقاً لما هو مبين في الفقرتين ١٩ و ٢١ من التقرير) الخاصة بتوفير بيانات عن الآثار المترتبة على البرامج للجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين . وأعربت هذه الوفود عن تأييدها القوى لاعداد وثيقة واحدة تعرض الآثار البرنامجية والادارية والطلية بطريقة متكاملة ، وأشارت الى ان مثل هذه البيانات ينبغي لها ان تغطي جميع مجالات نشاط الامم المتحدة وأن تقدم ليس فقط الى اللجنة الخامسة وإنما أيضا الى اللجان الرئيسية الاخرى للجمعية . وكان من رأيها أيضا ان مسألة اشتراك لجنة البرنامج والتنسيق في استعراض الآثار البرنامجية في وقت انعقاد الجمعية ينبغي ان تترك مفتوحة حتى السنة التالية حتى يتسنى تفادي زيادة الصعوبات التي يتعين مواجهتها أثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية . واقترحت تلك الوفود انه يمكن طلب اعداد تقرير أكثر تفصيلاً يقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين مع مراعاة التجربة المكتسبة خلال الدورة الثامنة والثلاثين . وكان من رأيها انه ينبغي انشاء آلية مركزية في إطار الامانة العامة لتزويد الجمعية ببيانات عن الآثار البرنامجية والادارية والطلية ، وينبغي لهذه الآلية ، بالإضافة الى ذلك ، ان تقر ما هي قرارات أو مقررات الجمعية التي تتطلب مثل هذه البيانات . وينبغي الا تترك مثل هذه القرارات لتقدير رؤساء الادارات الفنية . بيد ان احد الوفود رأى انه فسي حالة عدم امكان انشاء الهيكل المركزي في الوقت الذي يتناسب مع الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية ، ينبغي النظر في امكانية اصدار وثيقتين في نفس الوقت ، واحدة تتعلق بالآثار البرنامجية والاخرى تتعلق بالآثار الادارية والمالية .

٢٠١ - وأعربت بعض الوفود الاخرى عن تحفظات قوية على مضمون التقرير ، ولاسيما الفقرات ١٩ (هـ) و (و) و ٢٢ (ب) . وأشارت الى ان الأمين العام في الواقع قد توصل في تقريره الى نتيجة متناقضتين تتسمان بالحذر الشديد . وأعرب احد الوفود عن تحفظه على الفقرة ٢٢ بكاملها . وذكرت هذه الوفود انه في حالة عدم استطاعة اللجنة الموافقة على الاساليب والاجراءات الموضحة في التقرير سوف يصعب على الأمين العام توفير بيانات عن الآثار البرنامجية للجمعية العامة على النحو المطلوب في الفقرة ٧ (ب) من الجزء الثاني من القرار ٣٧ / ٢٣٤ . وأشار أحد الوفود الى انه يتعين ، بموجب البند ٤ - ٩ المتعلق بتخطيط البرامج ، توفير مثل هذه البيانات لجميع الهيئات الحكومية الدولية المختصة وليس فقط للجمعية العامة .

٢٠٢ - وأشارت جميع الوفود الى ما سيواجه من صعوبات التوقيت في ظل استحداث بيانات الأثار البرنامجية . وأشار كثير من الوفود الى انه ينبغي للأمين العام ان يباشر العمل على اساس تجريبي في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، بالاساليب والاجراءات المقترحة في تقريره . كما طلب في الفقرة ٧ (ب) من الجزء الثاني من القرار ٣٧ / ٢٣٤ . بيد ان بعض الوفود الاخرى أشارت الى ان هذه

الصعوبات تظهر الحاجة الى مزيد من المناقشة والايضاح ، الأمر الذى يمكن أن يتم أثناء الدورة القادمة للجمعية ، إذ أن من غير المناسب للجنة أن تقبل باجراء لا تتاح بموجبه أية امكانية لاسدائها المشورة الى الجمعية العامة بشأن الآثار البرنامجية لمشاريع القرارات هذه .

٣ - النتائج

٢.٣ - أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن الأساليب والاجراءات الخاصة بتوفير بيانات عن الآثار البرنامجية للجمعية العامة (E/AC.51/1983/11) .

زاي - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين

١٩٨٥ - ١٩٨٤

تصدير ومقدمة

١ - مقدمة

٢٠٤ - نظرت اللجنة في جلساتها ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٣٢ المعقودة في ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣ في تصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٠٥ - لاحظ المراقب المالي في بيانه الاستهلالي السمات المميزة التالية للميزانية البرنامجية المقترحة :

(أ) استهلال الوثيقة بتصدير يعكس فلسفة الأمين العام والقضايا الرئيسية التي تواجه المنظمة واحتياجاتها من الموارد ، وبمقدمة تتناول بمزيد من التحليل الفني البرمجة والمعلومات المالية ؛

(ب) إدراج مرفقين جديدين في المقدمة ، يرقمان بالمرفق العاشر والمرفق الحادي عشر ، يتصل الأول باستعراض مقارن لأبواب البرامج الرئيسية لفترة السنتين المقبلة ويتصل الثاني بتحديد العناصر البرنامجية المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية ولكنها اعتبرت مما فات أو أنه ، أو كان عديم الفعالية ، أو ذا منفعة محدودة وكان لذلك قد استبعد من مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ؛

(ج) قرار الأمين العام بعدم جعل اقتراحاته تستند الى رقم محدد مسبقا ، بل الى المفاهيم المتعلقة بأقصى حد من التقييد عن طريق تحليل البرامج والتحديد الدقيق الأولويات ؛

(د) ونتيجة لهذا القرار جرى التحليل البرنامجي الأدق والاستعراض الأدق للاحتياجات من الموارد بتوجيه من مجلس تخطيط وميزة البرامج الذي أنشأه الأمين العام في عام ١٩٨٢ .

٢٠٦ - وبين المراقب المالي أن التحليل والاستعراض الدقيقين قد أطلاا العطفية ، للأسف ، وأدى الى التأخر شهرا واحدا في إصدار الملازم . وفي هذا الصدد ، رأى المراقب المالي أنه ربما كان ينبغي لكل الأطراف المعنية أن تنظر ، في الوقت المناسب ، في وضع جدول زمني يعطي فرصة أطول لبعض الشيء لاستعراض اقتراحات الميزانية البرنامجية من جانب كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إذ قد يسمح ذلك بعرض الميزانية البرنامجية يتسم بمزيد من التروى ومن ثم بمزيد من التوازن ، بل قد يتيح عرضها بصورة أكثر اقتصادا .

٢٠٧ - وأشار المراقب المالي الى أن التوزيع التقريبي بالنسبة المئوية لمجموع الموارد لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وفقا للقطاعات العريضة للأنشطة هو كما يلي :

- (أ) الأنشطة السياسية : ١١ في المائة ؛
- (ب) الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية : ٣٦ في المائة ؛
- (ج) الأنشطة الانسانية والقانونية والاعلامية : ١١ في المائة ؛
- (د) أنشطة خدمة الاجتماعات والمؤتمرات : ٢٠ في المائة ؛
- (هـ) الأنشطة الادارية وأنشطة الخدمات العامة : ٢٢ في المائة .

٢٠٨ - وأكد المراقب المالي للجنة أنه لم تكن في نية الأمين العام أن يستغني عن مفهوم "النمو" أو أن يغير الصيغة . فمهما كانت عيوب هذا المفهوم فانه يمثل مقياسا للمقارنة لقياس العروض المتتالية للميزانية . غير أن من الجوهرى أن ندرك أن "النمو" لا يعني بالضرورة أن المنظمة تنمو ، ولا أن "النمو السلبي" يعني بالضرورة أن المنظمة تنكمش .

٢٠٩ - وذكر المراقب المالي أن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، كما جاء في المقدمة ، كانت بمثابة اطار لمقترحات الميزانية البرنامجية . كما أن هناك محاولة لاستخدام الخطة المتوسطة الأجل كأداة تفكير للمساعدة على تحسين فعالية الادارة فضلا عن عرض الأنشطة المنتوى تنفيذها في الميزانية البرنامجية المقترحة . ووجهت بعض الصعوبات في تطبيق الهيكل القياسي لعرض البرامج على بعض الأبواب السياسية . وأعرب المراقب المالي عن رأى مفاده أنه ليست كل الأنشطة قابلة للتخطيط والبرمجة بنفس الدرجة .

٢١٠ - وقال الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق أن عملية وضع الميزانية قد انطوت على مشاورات مكثفة في الأمانة العامة ، بين الوحدات المقدمة والوحدات المركزية ، وكذلك فيما بين الوحدات المركزية ذاتها . وقال ان الحاجة دعت الى هذه المشاورات لتنفيذ تعليمات اعداد الميزانية الصادرة عن المراقب المالي في شهر تموز/يولية ١٩٨٢ ، والتي أولى فيها تركيز كبير للاعتبارات البرنامجية في تخصيص وتبرير الموارد المطلوبة . وأضاف ان الأنشطة المخطط لها في الميزانية البرنامجية تتفق تمام الاتفاق مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ، وأن الالتزامات بانجاز النواتج قد حددت بدقة ، وأن عناصر البرامج ذات الأولوية العالية والمنخفضة قد عينت في معظم الابواب الفنية ، وأن عمليات تدقيق قد اجريت لتصحيح أوجه التداخل الممكنة وتسهيل التعاون فيما بين الوحدات في المجالات ذات الاهتمام المشترك . وأشار الى أن مشاريع أولية للميزانية البرنامجية المقترحة أرسلت أيضا الى الوكالات المتخصصة وأن التعليقات الواردة منها عممت على وحدات الأمم المتحدة المعنية . وقال ان الميزانية البرنامجية المقترحة ، بالشكل الذي نظرت فيه اللجنة ، مدعمة بقسط وافر من الوثائق التحضيرية التي يمكن اتاحتها لأعضاء اللجنة عند الطلب .

٢ - المناقشة

٢١١ - وأكدت اللجنة ، منذ بداية مناقشتها ، أن ملاحظاتها المتعلقة بالتصدير والمقدمة لا يمكن إلا أن تكون مؤقتة وأولية ، الى حين اجراء دراسة مفصلة لكل أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ فيما يتعلق بأثر تأخير الوثائق على عملها . وذكرت عدة وفود أنه لم يكن لديها وقت لدراسة الملازم المتوفرة دراسة متأنية والتشاور مع حكوماتها ، ومن غير الممكن لها أن تستعرض الميزانية البرنامجية المقترحة استعراضاً كاملاً في الفترة الزمنية المحددة . وأكدت هذه الوفود أنه ما لم تكن هناك كل أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة فستجد صعوبة في التحقق من وجود ما قد يكون موجوداً من ازدياد واجة في الأنشطة المتنوعة . وذكرت عدة وفود أنها غير راضية عن التفسيرات التي أعطاها الأمين العام ومستشاروه الرئيسيون وأنها ترى أن من الضروري تحديد أسباب هذا التأخير تحديداً واضحاً من أجل تفادي تكراره . وكان كلام اللجنة يتسم بالتأكيد عندما ذكرت أن الحالة الخطيرة الراهنة لا تمت بصلة الى الجدول الزمني الذي وضع لاجتماعات اللجنة وعلى ذلك ينبغي عدم التفكير في اجراء أي تغيير في الجدول .

٢١٢ - ورهنا بالاعتبارات المذكورة في الفقرة ٧ أعلاه ، رحبت اللجنة بالتحسينات التي أدخلت على شكل الميزانية البرنامجية المقترحة وبصفة خاصة النهج البرنامجي للميزنة . وأثنت بعض الوفود على الابتكار المتمثل في وضع تصدير منفصل يحدد فلسفة الأمين العام فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية التي تواجه المنظمة واحتياجاتها من الموارد ، ومقدمة تعالج بتفصيل أكبر الجوانب البرنامجية والمالية . وأعربت اللجنة عن سرورها لكون الميزانية البرنامجية وخطة العمل المتوسطة الاجل متصلان ببعضهما البعض اتصالاً وثيقاً من حيث التنظيم والبيئة . وقالت ان هذه العملية ستمكن الدول الأعضاء من متابعة تقدم برامج الأمم المتحدة على مر السنين من وثيقة الى أخرى ومن خطة الى أخرى .

٢١٣ - وفيما يتعلق بالأبواب ٧ (ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية) ، و ١٥ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ، و ٢٥ (محكمة العدل الدولية) التي قالت الأمانة العامة أنها لن تكون متاحة للجنة لاستعراضها في الدورة الحالية ، رأت اللجنة أنه ينبغي للأمين العام أن يتخذ الخطوات الضرورية لضمان تقديم هذه الأبواب الى اللجنة لاستعراضها . ولا حظت أيضاً أن عدداً من الأبواب الأخرى مازال غير متوفر ، بما في ذلك الابواب ١٢ (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) ، و ١٤ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) و ٢٢ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث) ، و ٢٣ (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وأجزاء من الباب ٢٨ والباب ٣١ .

٢١٤ - واعترفت عدة وفود بأن مستوى النمو الحقيقي الذي يقترحه الأمين العام معتدل غير أنه كما لوحظ سابقاً خضعت الاستنتاجات النهائية المتعلقة بهذا النمو لاستعراض مفصل لكل

أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة، بما في ذلك إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومحكمة العدل الدولية، واعترضت عدة وفود على وجهة النظر المعرب عنها في الفقرة ١٠ من التصدير وفي الفقرة ٢٠ من المقدمة، والتي مفادها أن نمو البرامج إنما يعوض فقط عن انخفاض في مستوى الموارد المتاحة للمنظمة. وقالت إن حدوث انخفاض في الموارد الخارجة عن الميزانية لا يستدعي بالضرورة نموًا في الميزانية العادية للمحافظة على برنامج في حجمه الأصلي. وتساءلت عدة وفود عن صحة البيان الوارد في الفقرة ١٩ من المقدمة فيما يتعلق بتوزيع الموارد الإضافية مقيمة بالدولارات بين الأبواب المختلفة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وذكرت أن حساباتها تشير إلى وجود انخفاض. ولا حظت أيضًا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لديها مليون دولار أقل في الموارد الخارجة عن الميزانية مما كان متوفرًا لها في فترة السنتين السابقة. وفيما يتعلق بنقل وظائف ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية البرنامجية العادية، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة في النمو الحقيقي، أعربت عدة وفود عن رأيها بأن هذه المقترحات غير مقبولة، وذكرت بعض الوفود أنه ليس لديها أي اعتراض على هذا النقل، بينما احتفظت وفود أخرى بحقها في اتخاذ موقف إلى حين استعراض كل حالة بالذات. ورحبت الوفود بالجهود المبذولة لتحقيق مزيد من اللامركزية عن طريق تعزيز اللجان الاقتصادية الإقليمية. وتعتقد بعض الوفود أن العملية لا ينبغي أن تتضمن زيادة في الموارد فحسب بل إعادة توزيع المهام أيضًا إلى هذه اللجان. وتعتقد وفود أخرى أن الزيادة ينبغي أن تتم عن طريق نقل الموارد من المقر ولا ينبغي أن تؤدي إلى زيادة عامة.

٢١٥ - ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في تعيين الأنشطة ذات الأولوية العالية والأنشطة ذات الأولوية المنخفضة وفي إعادة توزيع الموارد، وأعربت عدة وفود عن اعتقادها أن هذا ينبغي أن يتم في كل أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة وفيما بينها وليس فقط على مستوى البرامج الفرعية. ورحبت عدة وفود ببيان الأمين العام الوارد في المرفق ١١ للميزانية البرنامجية الذي مفاده أن مسألة تحديد الأنشطة التي تعتبر مما فات وأنه أوعد يسم الفعالية أو ذا منفعة حدية قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الدورة التخطيطية البرنامجية. وعلاوة على ذلك، أعربت عدة وفود عن اعتقادها بأن من الواضح أن الانهاء من مسؤولية الدول الأعضاء. وأكدت في هذا الصدد أن هذا التعيين يجب أن يتم بروية وطريقة لا تعوق قدرة المنظمة على العمل. ورأت بعض الوفود أن الاستعداد لاقتراح الاستعاضة عن البرامج الأقل أهمية بأفكار جديدة أمر أساسي بغية التقرير عن ميزانية برنامجية سليمة.

٢١٦ - وتحدث وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم، في الجلسة ٣٢ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، بناءً على دعوة من رئيس اللجنة. فأكد أن الميزنة البرنامجية في الأمم المتحدة تقوم الآن على أساس ثابت فيما يتعلق بالممارسة الحالية. فلقد قامت الأمانة العامة بعملية صعبة وعالجتها معالجة تتسم بالجدية والالتقان وإن يكن ذلك قد أدى إلى تأخير

كبير . وهناك عدد من السمات التي تستحق الملاحظة : استندت الميزانية البرنامجية لأول مرة على خطة متوسطة الأجل معتمدة ؛ وهناك سلسلة من الانظمة والقواعد البرنامجية القائمة وانشئ مجلس التخطيط البرامج ليشراف على تطوير الميزانية البرنامجية . ووجه النظر أيضا الى حقيقة مفادها انه لم يوضع أى رقم مالي محدد مسبقا ، بل كان هناك بدلا من ذلك سحبي الى تحقيق أقصى قدر من الاحتواء ومن ثم كان هذا السعي من الناحية العملية مهمة هائلة .

٢١٧ - وقال انه يود أن يسأل ، فيما يتعلق بهذه النقطة الاخيرة ، عما اذا كانت فسي الزيادة الكبيرة جدا في حجم وثيقة الميزانية البرنامجية وتعقيدها فائدة ذات شأن للسدول الأعضاء من حيث قدرة هذه الدول على التفكير والبت على ضوء عرض واضح للقضايا الرئيسية المعروضة عليها .

٢١٨ - وقال وكيل الأمين العام انه لا يرى من المفيد أن يقول أكثر مما قاله في عزو أو تحديد أسباب التأخير في الوثائق . وأضاف أنه قد تم بنجاح تطبيق عدد من الابتكارات ، ولكن كل واحدة منها ، مضافا اليها التعقيد الهائل الذي تتسم به وثيقة الميزانية البرنامجية ، كان له تأثير مضاعف على التأخير . فالبرمجة عملية فكرية دقيقة ومضنية . ويرى أنه لا بد للأمانة العامة من أن تعزز قدرتها على التحليل المنسق ولا سيما الربط المنسق بين الجوانب البرنامجية والمالية لعملها . واتضح أن مجلس تخطيط وميزنة البرامج كان تحسنا كبيرا عن الحالة السابقة من حيث أنه يسر اجراء تحليل أكثر تنسيقا لبرنامج العمل والاحتياجات المالية ذات الصلة ووفر أيضا للأمين العام مشورة أكثر ترابطا وتكاملا بشأن قضايا الميزانية البرنامجية وقال انه لا هو ولا أى من زملائه يدعي الكمال ، ولكن من العدل أن يقال ان تقدما ملحوظا قد تحقق في توجيه الهيكل الداخلي نحو الاحتياجات التي تفرضها العملية الفكرية التي أشار اليها . ومن الضروري المحافظة على هذا التقدم .

٢١٩ - وختم وكيل الأمين العام كلامه بأن اقترح على الدول الأعضاء والأمانة العامة أن تنظر في اجراء مشاورات خلال الاثنى عشر شهرا القادمة بشأن الوسائل والطرق الكفيلة بتبسيط الوثائق الهائلة والمعقدة التي وصفها . ولعل من الممكن اصدار مجلد صغير يتضمن أهم أجزاء الميزانية البرنامجية ومرفق منفصل يمكن اصداره في وقت لاحق يتضمن بيانات تكميلية من النوع المالي بالدرجة الأولى . والهدف من المشاورات هو أن يضمن ، بدون افساح مجال للشك ، أن تصل الوثائق الى الدول الأعضاء في الوقت المناسب وفي الشكل الذي يسهل على أفضل وجه اتخاذ القرارات .

٢٢٠ - وتركزت المناقشة التي تلت ذلك على التأخير في الوثائق وكيف يمكن حل المشكلة . ووافقت عدة وفود على أنه ينبغي الاستمرار في تطوير وتحسين البرمجة ، ولكن اجراء التحسينات لا يجوز أن يؤدي الى تأخير اصدار وثيقة الميزانية . فالتأخير في هذه المناسبة قد أضرب بعمل اللجنة ، فهي لن تكون قادرة على استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وقبل الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي . وأكدت اللجنة من جديد أنه ليس هناك حاجة الى تغيير في الجدول الزمني ورأت أن الحل يكمن في أن تبدأ الأمانة العامة باعداد الميزانية البرنامجية في فترة أبكر مما كانت تبدأ في الماضي . وشعرت اللجنة بأن من الممكن ، دون اجراء تغييرات كبيرة في العرض الحالي ودون الاضرار بمدى المعلومات ، الحد من حجم وثيقة الميزانية وتعقد هـا ورأت بعض الوفود أن اسباب مشكلة تأخير الوثائق هي أسباب ذات طابع مؤسسي وأنه ينبغي بذل جهود لتحسين الترتيبات المؤسسية وتدارك الحالة . ولاحظ وفد من الوفود أن مجلس تخطيط وميزنة البرامج لعب دورا مفيدا رغم أن اجراءاته ربما تكون مسؤولة عن تأخير الوثائق . ورحبت وفود أخرى باقتراح اجراء حوار بين الدول الاعضاء والأمانة العامة فيما يتعلق بكيفية تحسين الحالة .

٣ - توصية

٢٢١ - طلبت اللجنة من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان تقديم النصوص الكاملة والنهائية لجميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ، لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الى أعضاء اللجنة قبل دورتها الثالثة والعشرين المستأنفة . وذكرت اللجنة على وجه التحديد في هذا الصدد الابواب ٧ و ١٥ و ٢٥ .

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - مقدمة

٢٢٢ - نظرت اللجنة في جلستها ٣١ ، المعقودة في ٢٦ ايار/مايو ، في الباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٢٣ - لاحظ ممثل مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، في مقدمته أن الميزانية البرنامجية المقترحة متفقة تماما مع الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . ولما كانت الخطة تتضمن برنامجا رئيسيا جديدا يتعلق بالطاقة ، فقد أعيد تركيز البرنامج السابق للجنة الاقتصادية لأوروبا والمتعلق بالموارد الطبيعية والطاقة كي يتناول مجال الطاقة على سبيل الحصر . وأعيد توزيع البرنامج الفرعي المتبقي والمتعلق بمشاكل المياه ، والوظائف المناظرة ينقلها الى برنامج البيئة . وأعيد توزيع عدة وظائف أخرى ، فمثلا نقلت ، وظيفة واحدة من برنامج قضايا التنمية وسياساتها الى برنامج النقل ؛ ووظيفة واحدة من برنامج النقل الى برنامج التنمية الصناعية ؛ ووظيفة واحدة من برنامج التجارة الدولية وتمويل التنمية الى برنامج

الطاقة ، ووظيفة واحدة من الادارة والخدمات المشتركة الى برنامج الاحصاءات . وفيما يتعلق بالأولويات ، قال ان من المتوقع أن تحدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها التاسعة والثلاثين التي ستعقد في عام ١٩٨٤ ، عناصر برنامج ذات أولويات عالية وأولويات منخفضة للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٢٤ - وأشار ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا الى أن اللجنة قد اعتمدت في دورتها الثامنة والثلاثين ، المعقودة في نيسان /ابريل ١٩٨٣ ، برنامج العمل ، وارتأت أنه لم يحن الوقت للدخول في مجالات جديدة ، وأصرت اللجنة على ضرورة استخدام الموارد الحالية بأقصى ما يمكن من الكفاءة ؛ ولذلك أوصت بمستوى مستقر من الموارد لفترات السنتين الثلاث التي تشمل السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ ، وأجمعت عن معالجة موضوعات مغطاة بشكل مناسب على المستوى الوطني ، وأوصت بالقيام بعملية إعادة توزيع كبيرة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٢٥ - وانتقل ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا الى موضوع الأولويات ، فذكر أنه قد تبينت صعوبة قيام الامين التنفيذي بتحديد أولويات عناصر برنامج منفردة ، بالنظر الى البعد السياسي المتأصل في هذا الجانب من جوانب برنامج العمل . وفي عام ١٩٦٩ ، حددت اللجنة أربعة مجالات أولوية هي : التجارة ؛ البيئة ؛ سياسات التنمية ؛ والعلم والتكنولوجيا ولقد أدى اقتراح قدمه الامين التنفيذي في عام ١٩٨٢ . مؤداه أنه ينبغي أيضا تسمية الطاقة كمجال ذي أولوية ، الى مناقشات جدلية غير حاسمة . ورغم أنه قد جرى وضع برنامج العمل على أساس توافق الآراء ، فان حكومات مختلفة تولي أولويات مختلفة لعناصر البرنامج المنفردة ، ويمكن النظر الى أي محاولة من جانب الامانة العامة لوضع أولويات على أنها تعهد على حقوق الحكومات .

٢ - المناقشة

٢٢٦ - خلال المناقشة العامة لهذا الباب من الميزانية البرنامجية المقترحة ، جرى الاعراب عن الارتياح لاستناد الوثيقة الى توافق الآراء بين جميع الدول الاعضاء في اللجنة ، ولإعادة توزيع الوظائف المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ومن ناحية أخرى ، جرى التعبير عن بعض القلق من أن الإبقاء على موارد لا تتغير على مدى فترة ست سنوات قد يؤثر على نتائج اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

٢٢٧ - وفيما يتعلق ببرنامج التجارة الدولية وتمويل التنمية في أوروبا ، سأل أحد الوفود عن السبب في أن عنصر البرنامج ١-٣ ، استعراض التجارة الاقليمية مع الإشارة بصفة خاصة الى توسيع التجارة مع البلدان النامية ، قد أعطى أولوية منخفضة . وذكر ردا على ذلك أن امكانية حدوث ازدواج مع أعمال وحدات أخرى تابعة للامم المتحدة كانت أحد المعايير التي استخدمت لتحديد الأولوية المنخفضة ؛ وأعتقد في حالة عنصر البرنامج المعني أن برنامج

الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) قد يغطي بعض جوانب ناتجه المتوخي . وفي حين أن بعض الوفود وافقت على هذا التفسير ، أعرب أحد الوفود عن اعتراضه ، وأشار إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تضع معايير ملائمة لتحديد الاولويات العالية والاولويات المنخفضة .

٢٢٨ - وفيما يتعلق ببرنامج قضايا الطاقة في أوروبا ، اقترح ، رداً على أحد التساؤلات ان تحذف من عنصر البرنامج ١-١ كلمة " السنوي " الواردة في الناتج ' ١ ' ، وكذلك التواريخ المشار إليها في الناتج ' ٢ ' ؛ وردا على تساؤل بشأن تحويل الفحم الى غاز ، ذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لاوروبا ان برنامج العمل الذي أقرته اللجنة ، وتقرير لجنة الفحم ، قد أشارا الى استخدامات جديدة للفحم ، وأن موضوع تحويل الفحم الى غاز وارد في جدول أعمال فريق من الخبراء تقرر أن يجتمع في خريف عام ١٩٨٣ ، وذكر أحد الوفود انه ينبغي ألا ينفذ في الوقت الحالي الناتج ' ٣ ' (أ) من عنصر البرنامج ٢-٣ والناتج ' ١ ' (و) من عنصر البرنامج ٤ - ٣ .

٣ - الاستنتاجات والتوصيات

٢٢٩ - أوصت اللجنة بأن يحذف من البرنامج ٧ ، قضايا الطاقة في أوروبا ، عنصر البرنامج ١-١ ، كلمة " السنوي " الواردة في الناتج ' ١ ' ، والتواريخ الواردة في الناتج ' ٢ ' .

٢٣٠ - وبإدخال التغييرات المذكورة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة الالتزامات الواردة في سرد برامج الباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١ - مقدمة

٢٣١ - نظرت اللجنة في جلساتها من ٢٩ الى ٣١ المعقودة في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو في الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٣٢ - وقدم ممثل مكتب تخطيط وتنسيق البرامج الباب موجزا التغييرات الرئيسية في البرامج الواردة في المقترحات . وقد انشئ ، على أساس الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ المعتمدة ، برنامجان جديدان يتعلقان بالبيئة والطاقة ، على التوالي ، في حين تم توسيع نطاق برنامج قضايا التنمية وسياساتها على نحو هام وذلك بادراج أنشطة وموارد برنامج التعاون الاقتصادي وبرنامج التعليم والتدريب والعمل والتنظيم والعمالة . وأبرز أيضاً أن

اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد أعادت توزيع أكثر من ١٠ في المائة من وظائف الفئة الفنية، وحددت الأولويات العليا والدنيا، واقترحت انهاء عدد من الأنشطة. وأبلغ اللجنة بنتائج المشاورات السابقة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاخرى حول برنامج العمل المقترح للجنة الاقتصادية لافريقيا وذكر أن أغلبية التعليقات الواردة تتعلق بمقترحات تدعو الى زيادة التعاون بجميع أشكاله.

٢- المناقشة

٢٣٣- أثنت عدة وفود على تقديم البرنامج بوصفه تحسنا كبيرا بالمقارنة مع تقديم الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣. وقدمت اللجنة تعليقات على المقترحات البرنامجية بصورة عامة. فركزت على عدد من المسائل. وأيد بعض أعضاء اللجنة الترتيب المقترح للأولويات وقدموا تعليقات مؤيدة مغادها أنه قد تم انجاز ذلك الترتيب جزئيا عن طريق إعادة توزيع وظائف، رغم أن بعض الوفود الاخرى رأت انه ينبغي زيادة تدعيم اللجان الاقليمية عن طريق اضافة اللامركزية على الموارد والانشطة المركزة بالمقر.

٢٣٤- وأعرب عن آراء متباينة فيما يتعلق بكفاية نمو الموارد المقترح. ولا حظت عدة وفود أن المشكلة، فيما يتعلق بالنمو الحقيقي، ولا سيما في اطار مداولات لجنة البرنامج والتنسيق، هي تقرير ان كان تخصيص الموارد التكميلية - يمكن ليس فقط من توطيد قاعدة أنشطة اللجان الاقليمية، وانما ايضا من تعزيز قدرة هذه اللجان على مواجهة المسؤوليات الجديدة. وفي اطار هذا المنظور يحسن وضع التحليل البرنامجي لمعدل النمو. وأكد للجنة أن إعادة تنظيم البرامج داخل اللجنة الاقتصادية لافريقيا طبقا للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ لن تسفر عن اضعاف الادارة التنفيذية و/أو تنظيم البرامج في ميدان التعليم والتدريب، والعمل والعمالة في مجال الموارد الطبيعية.

٢٣٥- وأعربت بعض الوفود عن قلقها ازاء قدرة اللجنة الاقتصادية لافريقيا على تنفيذ برنامجها ووفائها بمشاريعها، والتمست معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الأخيرة لوحدة التفتيش المشتركة. وأعلم ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا اللجنة بأنه قد اقترح، استجابة لتلك التوصيات، تخصيص وظيفة من الفئة الفنية من الموارد الموجودة لتحسين وضع البرامج والمشاريع وتقييمها. وستكون هناك حاجة الى موارد اضافية وقد ادرج طلب لهذا الغرض في تقرير الامين العام عن تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الأمم المتحدة (A/38/133 و Corr.1) الذي كان أيضا معروضا على اللجنة، لتتظر فيه. وفيما يتصل بالتوصية المتعلقة بانشاء وحدة مؤقتة لخدمات التنظيم الاداري، أكد للجنة أنه قد اتخذت خطوات أولى في هذا الصدد.

٢٣٦- وسألت بعض الوفود عن تحويل وظائف كانت سابقا خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية لتنفيذ برنامج المراكز المتعددة الجنسية للبرمجة والعمليات. وكان رد الأمانة

العامة انه طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٣٨ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، تم تحويل تلك الوظائف الى الميزانية العادية خلال فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣، وهكذا ادرجت في أساس موارد الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ المستخدم لاعداد تقديرات الميزانية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ تحت برنامج قضايا التنمية وسياساتها .

٢٣٧- وانتقلت اللجنة الى مناقشة المقترحات حسب البرامج . وقد تركزت المناقشة بالخصوص على البرامج التالية :

(أ) التوجيه التنفيذي والادارة

٢٣٨- أكدت الامانة العامة للجنة، على اثر سؤال طرحه أحد الوفود ، أن التخفيض الظاهري في الموارد المخصصة للتوجيه التنفيذي والادارة انما هو مسألة حسابات فقط، بسبب تحويل بعض الوظائف التي كانت في السابق مدرجة تحت هذا البرنامج ثم اصبحت الآن مبينة تحت برامج أخرى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، ولن يؤثر على القدرة التنظيمية للتوجيه التنفيذي والادارة .

(ب) الأغذية والزراعة في افريقيا

٢٣٩- سأل سائل عن أساس تقديرات طلبات الخدمات الاستشارية، أي عما اذا كانت طلبات معروفة حقا قد وردت بالفعل، أو اذا كانت الامانة العامة تتوقع طلبات من ذلك القبيل . وكان رد الامانة العامة أن الارقام المذكورة تقديرات تقوم على اساس التجربة السابقة . وفي حين أعرب وفد عن شكه في الفائدة من تلك التقديرات المفصلة، أثنى وفد آخر على الأمانة العامة لقيامها بذلك الحساب الكمي ، الذي زاد من جودة الوثيقة . وأشار الى أن تقرير البرنامج في فترة السنتين سيبين العدد الحقيقي للبعثات واستعمال الموارد المتصلة بذلك .

(ج) قضايا التنمية وسياساتها في افريقيا

٢٤٠- سأل سائل عن مركز عناصر البرامج التي لم يرد تحتها ذكر أية نواتج ، وأوضح أن الامانة العامة انه وفقا لمشروع القاعدة ٤٠-٤ (هـ) من القواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ ، وأساليب التقييم (A/38/126) ، فإن الأنشطة التي يضطلع بها تحت عنصر برنامج لا ينتج عنه أي ناتج نهائي خلال فترة الميزانية المعنية، توصف باختصار فقط اذا لم تكن هذه الأنشطة واضحة من عنوان عنصر البرنامج .

٢٤١- وردا على سؤال يتعلق بالاشارة الى عنصر البرنامج ٢-٢ (مدى فعالية الأدوات التقليدية للادارة النقدية في افريقيا) على انه ذو أولوية دنيا ، قدم توضيح مفاده انه فسي حين قد يستحق هذا العنصر أولوية اعلى في المستقبل فانه منح الآن أدنى أولوية لانه لم تبدأ الا الأعمال التحضيرية ولا يتوقع أي ناتج نهائي خلال فترة الميزانية المعنية .

٢٤٢- وسأل سائل عما اذا لم تكن هناك ازدواجية ظاهرية بين عناصر البرامج ٣-٣١٢-٣، و ٣-٤. وكان رد الامانة العامة أن الناتج تحت عنصر البرنامج ٣-٢ (اعداد دراسية استقصائية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد من أقل البلدان الافريقية نموا) سيدرج في تقرير شامل، في حين تعالج الدراسات المتعمقة لاقتصادات أقل البلدان الافريقية نصوا تحت عنصر البرنامج ٣-٤ مع مشاكل خاصة بالمنطقة.

٢٤٣- وفيما يتعلق بالازدواجية الظاهرية بين النواتج المعددة تحت عنصر البرنامج ٢-٤ (تشجيع وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين دون الاقليميين) والنواتج المعددة تحت عنصرى البرنامجين ١ و ٢ من برنامج التجارة الدولية، أوضحت الامانة العامة ان النواتج المعددة تحت عنصر البرنامج ٢-٤ لا تبين الانوع الانشطة التي سيضطلع بها الموظفون الاساسيون، في حين ستعالج الجوانب الاخرى ذات الصلة تحت برامج أخرى بسبب الطبيعة المتعددة التخصصات لهذا الموضوع.

(د) التجارة الدولية وتمويل التنمية في افريقيا

٢٤٤- رأى أحد الوفود أن ايراد الناتج تحت عنصر البرنامج ٣-٣ (التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان الافريقية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية) لا يتماشى مع الاهداف الواردة في الفقرة ١٦-١١٢ (٣) (د) من الخطة المتوسطة الأجل واقترح ادخال تنقيح يتفق مع لغة الخطة المتوسطة الأجل (انظر الفقرة ٢٥ ادناه).

(هـ) الموارد الطبيعية في افريقيا

٢٤٥- رأت اللجنة أنه بالنظر الى أن الفصل المتعلق بالشؤون البحرية من الخطة المتوسطة الأجل ما زال قيد النظر ولم يعتمد بعد فان من السابق للأوان مناقشة البرنامج الفرعي في ذلك المجال.

(و) السكان في افريقيا

٢٤٦- فيما يتعلق بتفسير الامين العام لقرار الجمعية العامة ٣٧/٣٦ المؤرخ فى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ فيما يتصل بتمويل الأنشطة التي كانت تدعمها في السابق مساهمات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، كما يرد وصفها في التقديرات الخاصة ببرنامج السكان، أيدت بعض الوفود تفسير الامين العام، في حين عارضته وفود أخرى.

تحفظ

٢٤٧- أكد أحد الوفود تحفظه فيما يتعلق بتمويل المراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والعمليات، والأنشطة التي كانت فيما مضى تدعم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية من الميزانية العادية .

٣- النتائج والتوصيات

٢٤٨- أحاطت اللجنة علما مع التقدير بالجهود المبذولة لتحسين تقديم البرامج وتعديل البرامج والموارد لتعكس القرارات المتخذة فيما يتصل بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ .

٢٤٩- ورأت اللجنة انه ينبغي تدعيم مراقبة وتقييم الوظائف في اللجنة .

٢٥٠- وأوصت اللجنة بحذف عبارة "العقبات الحالية التي تعترض" الواردة تحت نتائج عنصر البرنامج ٣-٣ من البرنامج ٧ (التجارة الدولية وتمويل التنمية في افريقيا) .

٢٥١- وبالنظر على عدم وجود خطة متوسطة الاجل معتمدة في مجال الشؤون البحرية فان اللجنة لم تكن في وضع يسمح لها باستعراض موارد البرنامج الفرعي المتعلق بالبحار من برنامج الموارد الطبيعية .

٢٥٢- وبإدخال التغيير المذكور أعلاه ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر الالتزامات الواردة في سرد برامج الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١ - مقدمة

٢٥٣ - نظرت اللجنة في جلساتها ٣٢ و ٣٣ المعقودتين في ٢٧ أيار/مايو في الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٥٤ - وقد وجه الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ، في بيانه التمهيدي ، نظر اللجنة الى حالات اعادة توزيع الوظائف ونقل الوظائف المقترحة في الميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد انتقلت اللجنة لتوها الى مقرها الدائم وستكون أخيرا في موقع يسمح لها بتوجيه جميع جهودها الى تنفيذ برنامج عملها . وقد قدمت اللجنة ميزانية برنامجية مقترحة تتطابق مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ وذلك بطرق من بينها انشاء برامج جديدة تتعلق بقضايا الطاقة والبيئة في غربي آسيا ونقل البرنامج السابق المتعلق بالعمل والادارة والعمالة الى برنامج السكان ، حيث سيتم تنفيذه بوصفه برنامجا فرعيا . وقد اقترح انهاء عدد من البرامج الفرعية وعناصر البرنامج بوصفها مما فات أوانه .

٢ - المناقشة

٢٥٥ - قامت بعض الوفود ، بالرغم من اشاداتها بالصورة التي عرض بها الباب ١٤ والجهود التي بذلت لامتثال قرارات الجمعية العامة المتعلقة باعادة توزيع الموارد ، وتحديد الأولويات ، وتحديد الأنشطة التي فات أوانها أو ذات المنفعة الحدية أو غير الفعالة ، بطرح تساؤلات عن المعدل العالي للشواغر الوظيفية وعن الأنشطة التي لم تتمكن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من الاضطلاع بها نتيجة لذلك . كما تساءلوا عن معدل التضخم الذي اعتمد والمشاكل المتعلقة بتنسيق أنشطة المقرر واللجان الاقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة . كما اثيرت في ذلك السياق تساؤلات حول اغفاء الطابع اللامركزي على اللجان الاقليمية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

٢٥٦ - وقد ذكرت بعض الوفود أن معدل النمو الحقيقي المطلوب من الموارد في الباب كان عاليا أكثر مما ينبغي ، بالنظر الى المعدل العالي للشواغر الوظيفية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وأعرب أحد الوفود عن تخوفه من الآثار السلبية للمعدل العالي للشواغر الوظيفية على تنفيذ البرامج التي تضطلع بها اللجنة .

٢٥٧ - وأبدت اثناء المناقشة وجهات نظر مختلفة حول ضرورة دعوة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والى مراجعة المسائل المتصلة بحساب معدل التضخم واعادة تصنيف الوظائف التي هي غنم ولايتها .

٢٥٨ - وقد أبدى ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عددا من الملاحظات التوضيحية فيما

يتعلق بالحالة الخاصة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا وأجاب عن أسئلة تتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها وأخبر اللجنة عن القيام مؤخراً بإنشاء لجنة دائمة للبرنامج ، قامت باستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بما في ذلك تحديد الأولويات ، وإنشاء وحدة للتقييم داخل أمانة اللجنة . كما أشار إلى الاتفاقات المتعلقة بالتنسيق بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وغيرها من المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، التي سيتم تنفيذها ، ضمن أمور أخرى ، بإقامة شعب مشتركة ، وبين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبعض المنظمات العربية الموجودة في المنطقة . كما شرح ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الخطوات التي تقوم اللجنة باتخاذها في تحسين تعيين الموظفين .

٢٥٩ - وقد شدد ممثلو مكتب تخطيط وتنسيق البرامج وإدارة الشؤون المالية على الموقف الصعب الذي تواجهه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بعد أن انتقلت ، في مختلف المراحل ، إلى مقرها الدائم وأوضح أن معدل التضخم قد اعتمد على أساس أن نسبة الموظفين غير المقيمين الذين تستخدمهم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والذين يتعين عليها أن توظفهم بعد أن انتقلت إلى مقرها الجديد هي أكبر ، نتيجة لعدم توفر موظفين محليين . وأشاروا إلى أن تقريرين عن تحقيق اللامركزية قد قدما فعلا إلى الجمعية العامة وأن تقريراً ثالثاً سيقدّم إليها في دورتها الثامنة والثلاثين .

٢٦٠ - وركزت المناقشة المفصلة المتعلقة ببرامج النشاط على البرامج والمسائل التالية .

(أ) الأغذية والزراعة

٢٦١ - تساءلت بعض الوفود عن سبب تقديم معظم نواتج البرنامج إلى لجنة الشرق الأدنى المعنية بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية والتابعة لمنظمة الأغذية والزراعة . وأوضح ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن هذا نتيجة لاتفاق حالي بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . على أنه ذكر أن اتفاقاً جديداً بشأن العلاقات والتعاون بين اللجنة ومنظمة الأغذية والزراعة هو رهن المفاوضات كما ابلغت اللجنة بأن النواتج المذكورة في الميزانية البرنامجية المقترحة لا تهم إلا الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بينما تنضم لجنة الشرق الأدنى المعنية بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية والتابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بين أعضائها بلداناً أفريقية وآسيوية كثيرة .

(ب) المستوطنات البشرية

٢٦٢ - اقترحت بعض الوفود إلغاء عنصر البرنامج ١-١ (رصد حالة التخطيط في المستوطنات البشرية بإقليم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) بما أنه أعطيت له أدنى الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك ، اقترح وفد من تلك الوفود إعطاء أدنى الأولوية لعنصر البرنامج ٢-٢ (إجراء دراسة استقصائية

للخدمات البحثية والاحصائية المرتبطة بمواد البناء في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) .
واعترض وفد من الوفود على الاقتراح الأخير ، ووجه ممثل الأمين العام نظر اللجنة إلى أن
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اقترحت فعلا إنهاء ثلاثة عناصر برامج واردة في برنامج المستوطنات
البشرية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وذكر وفد من الوفود أنه لا يستطيع أن يوافق على أن اعطاء
عصر برنامج أدنى أولوية يعني إنهاء عصر البرنامج بصورة تلقائية .

(ج) التنمية الصناعية

٢٦٣ - أشار وفد من الوفود إلى أن البرنامج يسرف في التركيز على الصناعات الثقيلة وأنه ينبغي
أن يركز بدرجة أكبر على الصناعات الخفيفة . واقترح الوفد أيضا اعطاء أعلى أولوية لعنصر البرنامج
١-٢ (البرمجة الصناعية لأقل البلدان نموا) بدلا من البرنامج ٣-١ (تحديد المشاريع الإقليمية
في السلع الانتاجية والصناعات الهندسية الأخرى) .

٢٦٤ - وأوضح ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن أعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
وافقوا على البرنامج وفقا لاحتياجاتهم وأولوياتهم وخططهم الانمائية والموارد المتاحة لهم .

(د) العمل والادارة والاستخدام

٢٦٥ - أحاطت اللجنة علما بنقل هذا البرنامج إلى برنامج السكان حيث ينفذ بوصفه برنامجا
فرعيا .

(هـ) الموارد الطبيعية

٢٦٦ - سأل وفد من الوفود عن سبب تخطيط كل نواتج هذا البرنامج لأواخر عام ١٩٨٥ . وأشار
ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا إلى ارتفاع معدل الشواغر في هذا البرنامج وإلى أن تعيين
المواطنين المؤهلين نمل هذه الشواغر سوف تحتاج إلى بعض الوقت .

(و) قضايا الطاقة

٢٦٧ - سأل وفد من الوفود عن سبب تخطيط سبعة من النواتج التسعة لأواخر عام ١٩٨٥ .
وأشار ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا إلى أن البرنامج الفرعي المتعلق بالمعادن في برنامج
الموارد الطبيعية السابق اقترح إنهاء وإعادة توزيع موارده إلى البرنامج الجديد المتعلق بقضايا
الطاقة . وأضاف أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اعادت تنظيم برنامج عملها وفقا للوضع الجديد
والقيود التي تواجهها اللجنة فيما يتصل بارتفاع معدل الشواغر والوقت اللازم لتعيين المؤهلين
المؤهلين .

(ز) السكان

٢٦٨ - اعربت بعض الوفود عن تحفظاتها بشأن تفسير الأمين العام لقرار الجمعية العامة ١٣٦/٣٧ المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ فيما يتصل بتمويل الأنشطة السكانية في اللجان الاقليمية .

(ح) العلم والتكنولوجيا

٢٦٩ - اقترح وفد من الوفود اعطاء ادنى اولوية لعنصر البرنامج ١-هـ (دور المؤسسات المالية في تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية) لأنه ليس له ناتج نهائي . واعتضت وفسود أخرى على هذا الاقتراح وأوضحت ان الأنشطة التي سيتمثل بها في اطار عنصر البرنامج هامة بالنسبة للبلدان النامية .

٣ - النتائج والتوصيات

٢٧٠ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على الالتزامات الواردة في سرد البرامج المذكور في الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٧١ - وطلبت اللجنة أن تحاط طما بنتائج المفاوضات الجارية حول اتفاق جديد بشأن العلاقات والتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١ - مقدمة

٢٧٢ - نظرت اللجنة في جلساتها ٢٥ الى ٢٨ المعقودة في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ أيار/مايو في الباب ١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٧٣ - وقال الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق عند عرضه للميزانية البرنامجية المقترحة لمفاعة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) انها اتبعت هيكل البرامج والبرامج الفرعية الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . والبرامج الرئيسية الثلاثة التي حددت في الخطة المتوسطة الأجل لتقوم اليونيدو بتنفيذها تتماثل مع برامج النشاط الثلاثة التي حددت في الميزانية المقترحة وهي : تنسيق السياسة ، الدراسات والبحوث الصناعية ، والعمليات الصناعية . وعلاوة على ذلك ، فان برنامج التوجيه التنفيذي والادارة له أيضا مضمون موضوعي . وقد تمت تغطية أنشطة دعم البرامج في الميزانية البرنامجية المقترحة ولكنها لم تسدرج في الخطة المتوسطة الأجل التي اقتضت على برامج النشاط الموضوعية . ولا حظ الأمين العام المساعد ان بيان الميزانية الذي قدمته اليونيدو كان مفصلاً جداً وشاملاً . والموضوع الوحيد الذي أثار صعوبات هو تحديد الأولويات المتدنية والعالية . وقد رأت أمانة اليونيدو ان برامج أنشطتها متكاملة وتتطلب نفس القدر من الاهتمام ؛ ولذلك ، ففي البيان الأصلي يعزى ما يزيد عن ١٠ في المائة من الموارد الى عناصر البرنامج التي حددت لها أولوية عالية ، ويعزى ما يقل عن ١٠ في المائة من الموارد الى العناصر التي حددت لها أولوية متدنية . ولهذا ففي حالات عديدة ، نقيح ترتيب الأولويات في مقر الأمم المتحدة ، وقد عكس البيان النهائي في هذا السياق ، قرار مجلس تخطيط البرامج والميزنة .

٢٧٤ - وأشار ممثل اليونيدو والى ان مجلس التنمية الصناعية نظر في دورته السابعة عشرة ، المعقودة في الفترة من ٢٦ نيسان/ابريل الى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، في الميزانية البرنامجية التي اقترحها الأمين العام للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، والتي اكتسبت أهمية زائدة نظرا للمفاوضات الجارية بشأن تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة . وقد صدر تقريره بوصفه الوثيقة ID/B/308 . وبينما كان من المسلم به صوما ان البرامج الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة تشكل الأساس لأنشطة اليونيدو في المستقبل ، فان المناقشات المفصلة اتسمت بتنوع الآراء . فمثلا ، رأت بعض الوفود ان مقترحات الميزانية ينبغي ان تلتزم بشدة بمبدأ أن يكون صافي النمو الحقيقي صفراً ، بينما رأت وفود أخرى ان الميزانية البرنامجية المقترحة لا تتيح لليونيدو الوفاء بمسؤولياتها على النحو المحدد فـي الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

٢٧٥ - وأعترف ممثل اليونيدو قائلاً انه تم الاعراب عن قلق محدود ازاء عدد من الأنشطة التي

وصفت بأن لها أدنى أولوية ؛ فمثلا ، رأى المجلس ان برنامج تنمية الموارد البشرية له أهمية قصوى ، وعلى الأخص فيما يتعلق بإنشاء الهيكل الاساسي للتدريب الصناعي والتدريب الفردي والجماعي ، وكان ينبغي أن يعطى أولوية طالية . وأعرب عن الأسف لأن عناصر برنامجية تتعلق بالتنسيق بين الوكالات وموظفي الاتصال في نيويورك وجنيف ، قد حددت لها أولوية متدنية . أما في مجالات أخرى ، فقد عكست مداوات المجلس الأولويات التي حددت في الميزانية البرنامجية المقترحة . وقد ابرزت أهمية نجاح عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وأعرب عن التأييد لنظام المشاورات ؛ حيث المجلس في النتيجة رقم ١٩٨٣ / ٤ المؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، فسي القطاعات التي ستجرى بشأنها مشاورات اثناء فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ والقطاعات التي ستجرى بشأنها أعمال تحضيرية اولية خلال فترة السنتين تلك . وفيما يتعلق ببرنامج المستشارين الميدانيين الاقدمين للتنمية الصناعية ، فقد سلّمت وفود كثيرة بأن قوته تحدد الى قدر كبير حجم نوعية برنامج اليونيد والمساعدة التقنية . وقد اعتبر الدعم المالي الحالي القصير الأجل الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي لذلك البرنامج غير مناسب ، واقترح عدد من الحلول المالية البديلة . وأنهى مثل اليونيد وكلامه بالاشارة الى النتيجة رقم ١٩٨٣ / ٨ المؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ والتي توصل اليها مجلس التنمية الصناعية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ والتي ابدى فيها المجلس ، في جملة أمور ، موافقته على انه ينبغي حذف العلامات النجمية من الوثيقة قبل تقديمها الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

٢٧٦ - وأشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق في رده على التعليقات ، الى ان الوثيقة المعروضة على اللجنة تتضمن مقترحات الأمين العام وسوف تعال الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، ومعها تقارير مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والتنسيق .

٢ - المناقشة

٢٧٧ - اثناء المناقشة العامة ، طلبت ايضاات أخرى عن المعايير التي تستخدمها الوحدات المركزية للأمانة في تنقيح بعض الأولويات التي تحددها امانة اليونيدو . ولا حظ أحد الوفود ان مواضيع عديدة يتم تناولها في أكثر من جزء واحد من أجزاء الميزانية البرنامجية ؛ فتتنسيق السياسات ، مثلا ، ينفذ كجزء من برنامج التوجيه التنفيذي والادارة وكذلك بوصفه المهمة الرئيسية لبرنامج تنسيق السياسات ؛ والاعانة الى ذلك ، يتم التنسيق بين اليونيدو والشعب الصناعية المشتركة في اللجان الاقليمية عن طريق ضمير البرنامج ٦ - ١ من برنامج الدراسات والبحوث الصناعية . كما تتكرر الاشارات في الميزانية البرنامجية الى الأنشطة المتعلقة بالعقد الصناعي لافريقيا ، وأقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مما يؤدي الى بروز تصور مفاده ان أنشطة اليونيدو يمكن ان تنسق بشكل أفضل .

٢٧٨ - وأعرب أحد الوفود عن رأى مفاده ان الميزانية البرنامجية لا تعكس على نحو كافٍ أوجه القلق المتعلقة بترشيد أنشطة اليونيد . فالاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وسفر الموظفين عالية جدا . فضلا عن ذلك لا تشتمل الموارد الاضافية المطلوبة على تكلفة المستشارين الميدانيين الاقدمين للتنمية الصناعية ؛ فاذا ادرجت هذه التكلفة ، فان معدل النمو الحقيقي سيصبح أعلى من ذلك بكثير . وحيث ان تلك الأنشطة تعمل عادة من التبرعات ، فقد اطار هذا الوفد تأكيد صوته السلبي الذي أدلى به في الدورة التي عقدها مجلس التنمية الصناعية بشأن هذا الموضوع .

٢٧٩ - وفيما يتعلق بالأولويات أشار ممثل اليونيد الى ان أمانة اليونيد قدمت برنامج عملها الى اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية في اجتماعها المعقود في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، وطلبت التوجيه منه فيما يتعلق بتحديد الأولويات . بيد انه تم في الاجتماع الاعراب عن آراء متشعبة . ولم تواجه أمانة اليونيد وصعوبات في مسألة تحديد الأولويات في حد ذاتها وانما في قصر التعيينات المتعلقة بالأولوية العليا على ١٠ في المائة من الموارد ، وفي رفـع التعيينات المتعلقة بالأولوية الدنيا الى نسبة مساوية . وأشار الأمين العام المساعد للتخطيط البرامج والتنسيق الى ان الأمين العام أصدر تعليمات بالابقاء على الأولويات العليا والدنيا في كل حالة بنسبة ١٠ في المائة من الموارد . ويمكن للجنة ان تقرراتخاذ توصية مختلفة اذا ارتأت ضرورة ذلك . ومن بين المعايير التي استخدمها الأمين العام في تعيين الأولويات لعناصر البرامج ما يلي : المقترحات الواردة في الاستعراض الخاص لبرنامج العمل الجارى للأمم المتحدة (A/36/658) ؛ ومجالات الأولوية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل ؛ ووجود أعمال ذات صلة في الكيانات التنظيمية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، والأداء السابق .

٢٨٠ - وانتقلت اللجنة الى المناقشة المفصلة لبرامج النشاط الواردة تحت البرنامج ١ (تنسيق السياسات) ، وكان معروضا على اللجنة النتيجة ١٩٨٣ /٤ التي توصل اليها مجلس التنمية الصناعية والمتعلقة بنظام المشاورات ، الذي حدد فيه المجلس ستة قطاعات ستجرى المشاورات بشأنها ، وستة قطاعات أخرى ستبدأ الأعمال التحضيرية التمهيدية بشأنها اثناء فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ولا حظ احد الوفود ان البرنامج الفرعي ٥ (صياغة البرنامج وإدارته وأنشطة الدعم الأخرى) يغطي حوالي ثلث الموارد من الموظفين في برنامج تنسيق السياسات ، وسأل عما اذا كان من الضروري الابقاء على هذا المستوى من الموارد لأنشطة تيد والى حد كبير ذات طبيعة تنظيمية أو إدارية أو تمثيلية وقد حذفت لذلك من الخطة المتوسطة الأجل .

٢٨١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (الدراسات والبحوث الصناعية) ذكر بعض الوفود ان البرنامج الفرعي ١ (الدراسات والبحوث العالمية والنظرية) بكامله ينبغي ان يمنح أولوية دنيا لأنه ينبغي لليونيد وان تهتم بالأنشطة العملية ، فضلا عن ذلك ، فان تلك الدراسات المدرجة في البرنامج الفرعي ٣ ولكنها لا تقابل قطاعات ستجرى مشاورات بشأنها في الفترة

١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، يجب أيضا ان تمنح أولوية دنيا . ولا حظت وفود أخرى امكانية وجود ازدواج بين عنصر البرنامج ١ - ٢ (ادوات التعاون المؤسسية والمتعلقة بالسياسات) وأعمال برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ؛ وبين عنصر البرنامج ١-١ (اعادة تشكيل الهيكل الصناعي الدولي : استراتيجيات التعاون العالمي) وعنصر البرنامج ٢-٣ (اعادة التوزيع الصناعي والتكيف الهيكلي) . واستفسر وفد آخر عن التقسيم الدقيق للعمل بين مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، والأونكتاد ، واليونيدو ، فيما يتعلق ببرنامج العمل المتصل بالعلم والتكنولوجيا . ولا حظت وفود أخرى انه لا توجد صلة مباشرة وضرورية بين المنشورات التقنية المتوخاة في البرنامج الفرعي ٣ (الدراسات والبحوث القطاعية) ونظام المشاورات ، ولذلك ينبغي ألا تعتمد الأولوية المخصصة للبرنامج الأسبق ، على المشاورات .

٢٨٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٣ (العمليات الصناعية) لاحظت عدة وفود ان أوصاف النواتج ليست محدودة ولا تتضمن معلومات كافية ولا توفر أى اساس للفحص والتحليل والتقييم ، وقد أعاد أحد الوفود تأكيد معارضته لاستخدام الأموال في أنشطة ما قبل الاستثمار وفي نظام المشاورات اللذين يميلان الى افادة رأس المال الأجنبي الخاص . وتسأل وفد آخر عما اذا كان أى من أنشطة العنصر البرنامجي ٣-٢٢ (تركيب المستحضرات الصيدلانية وتعبئتها ومراقبة جودتها ونتاجها) يمكن اعتبارها متعارضة مع الجهود الدولية الرامية الى الرقابة على المخدرات وما اذا كان قد تم ، علاوة على ذلك ، ايلاء الاهتمام لامكانية تدعيم كل جهود الأمم المتحدة في المجال الذي يغطيه العنصر البرنامجي ٥ - ٢ (تدبير المعدات واللوازم والخدمات التعاقدية) .

٢٨٣ - وفيما يتعلق بالأنشطة التي تغطيها خدمات المؤتمرات وشؤون الاعلام والعلاقات الخارجية ، لاحظ أحد الوفود ان العلاقات الخارجية مغطاة في هذا الموضوع ، كما انها مغطاة في التوجيه التنفيذي والادارة وفي البرنامج الفرعي ٥ من برنامج تنسيق السياسات . وتسأل حول التقسيم الدقيق للعمل بين الوحدات الثلاث . وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ردا على سؤال ، ان قسم شؤون الاعلام باليونيدو يتولى أيضا مهام دائرة اعلام للأمم المتحدة ومهام مركز اعلام تابع للأمم المتحدة وذلك للنمسا ولجمهورية المانيا الاتحادية . ولا حظ احد الوفود ان أحد أهداف برنامج الاعلام ، وفقا للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (الفقرة ٩ - ٣٥) ، هو ضمان استمرار ادارة شؤون الاعلام كمركز لتنسيق وتنفيذ الأنشطة الاعلامية للأمم المتحدة ، وقال انه كان من الأفضل ادراج الأنشطة الاعلامية بوصفها برنامجا بدلا من كونها دعما للبرامج . وقال ان الصورة الكاملة تستدعي أيضا تقديم باب الميزانية المتعلقة بادارة شؤون الاعلام (الباب ٢٧) ومكتب الأمم المتحدة في فيينا (الباب ٢٨ ميم) اللذين لم يكونا متوفرين لدى بحث الباب ١٧ (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) . ولذلك يرى ذلك الوفد ، وهو في ذلك متفق مع مدير شعبة الميزانية ، ان الأفضل هو العودة الى الموضوع عندما تبحث لجنة البرنامج والتنسيق الباب ٢٧ . ولوحظ أيضا بعين التأنيـد

انه طلب من وحدة التفتيش المشتركة أن تجرى دراسة لترتيبات العمل بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا بشأن الخدمات المشتركة . واقترحت بعض الوفود عدم اجراء أى تغيير مؤسسي هام في الترتيبات الراهنة بين منظمة التنمية الصناعية ووكالة الطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة في فيينا حتى يصل تقرير وحدة التفتيش المشتركة الى الهيئات ذات العلاقة في الامم المتحدة وتقوم هذه الهيئات بمراجعته . بيد ان وفودا اخرى اكدت ، دون مساس بوجهات النظر التي اعرب عنها ، انه لا يجب اصدار حكم مسبق على المستقبل .

٢٨٤ - وأكد ممثل اليونيدو وأن مستوى الأنشطة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ هو نفس مستوى فترة السنتين السابقة . وأحال الوفود الى التقرير السنوي للمدير التنفيذي لليونيدو والسبب في شرح بالتفصيل تنظيم امانة اليونيدو والتقسيم الدقيق للعمل بين مختلف الوحدات الادارية التي لأنشطتها صلة وثيقة بالموضوع أو تبتد وكذلك . وأوضح ان تنظيم أمانة اليونيدو يقوم على تنسيق العمليات الصناعية والدراسات والبحوث وتحليل السياسة العامة والمشاروات ، في اطار ثلاث شعب ومراج . وقد رئي ان هذا النوع من التنسيق يفضل على التنظيم القائم على أساس التقسيم الأفقي للأنشطة ومن ذلك مثلا التنسيق الذي يجمع معا البحوث والعمليات وتحليل السياسة المتصلة بأقل البلدان نموا . أما فيما يتعلق بالشعب الصناعية المشتركة فان هناك عملية مشاورات تجرى بين اليونيدو واللجان الاقليمية بشأن العمل الواجب انجازه . وتنسق اليونيدو أيضا عليها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المسائل ذات المصلحة المشتركة . وتستخدم المنشورات التقنية الناتجة عن البرنامج الفرعي ٣ (الدراسات والبحوث القطاعية) من البرنامج ٢ ، كورقات معلومات أساسية للمشاروات على ان استخدامها اوسع من ذلك . ويتعلق العنصر البرنامجي الخاص بتدبير المعدات بالمعدات العالية التخصص لمشاريع المساعدة التقنية التابعة لليونيدو وهو يشمل تقديم الخدمات الى كل مكاتب الأمم المتحدة في فيينا .

٢٨٥ - وأشار ممثل مكتب تخطيط البرامج والتنسيق الى الفصل ٢٠ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ الخاص بالعلم والتكنولوجيا حيث يرد وصف الأوراء الخاصة لمختلف الوحدات الادارية بأمانة الأمم المتحدة التي تعمل في هذا المجال . وليس هناك أى ازدواج مباشر بين الأنشطة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ومع ذلك فقد اعتبر هذا المجال مجالا محتملا للمشاكل ، وقد استهل مكتب تخطيط البرامج والتنسيق دراسة عن توزيع الأنشطة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا . وفيما يتعلق بتوزيع المهام بين اليونيدو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كان هناك ادراك لوجود تداخل بين أنشطة الوحدتين لأن الوحدتين كليهما تعالجان التنمية . بيد ان تركيز أنشطة اليونيدو يختلف عن تركيز أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك الجمهور الذي تخدمه . وعلاوة على ذلك ، هناك آلية مؤسسية على مستوى امانتي الوحدتين لضمان التنسيق ولتجنب الازدواج .

٣ - التوصيات

٢٨٦ - أوصت اللجنة بأنه في ضوء النتيجة ١٩٨٣ / ٤ التي توصل اليها مجلس التنمية الصناعية ينبغي تنقيح العناصر البرنامجية الواردة تحت البرنامج الفرعي ٤ (نظام المشاورات) في اطار البرنامج ١ (تنسيق السياسات) ، وفي اطار البرنامج الفرعي ٣ (الدراسات والبحوث القطاعية) من البرنامج ٢ (الدراسات والبحوث الصناعية) ، على النحو التالي :

(أ) في البرنامج ١ (تنسيق السياسات) ، البرنامج الفرعي ٤ (نظام المشاورات) ، تعطى في ضوء قرار مجلس التنمية الصناعية الأولوية العليا للمشاروات التالية :

تعزيز الأغذية

الاسمدة

الجلود

مواد البناء

البتروكيمائيات

السلع الانتاجية مع التركيز بوجه خاص على المعدات والتكنولوجيا المتصلة بالطاقة ؛

(ب) لا تعطى المشاورات التالية الأولوية العليا ولا الدنيا (حيث انها لن تبدأ الا في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وستعين لها الأولوية المناسبة لدى النظر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المذكورة) :

مخاض الأسماك

القوى العاملة في الميدان الصناعي

الآلات الزراعية

الفلزات غير الحديدية

الحديد والصلب

المستحضرات الصيدلانية ؛

(ج) يحذف عنصر البرنامج ٤ - ٤ (صناعة الخشب والمنتجات الخشبية) لأنه سينتهي في فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ؛

(د) يحذف عنصرا البرنامج ٤ - ١ (مشاورات بشأن التمويل الصناعي) و ٤ - ١٢ (جوانب التجارة والحوائب المتعلقة بها في ترتيبات التعاون الصناعي) لأنه ليس من المقرر اجراء أى مشاورات خلال فترتي السنتين القادمتين ، وفي حالة العنصر الأخير يرى مجلس التنمية الصناعية أن الفريق المخصص العامل في هذا المجال قد انهى مهمته ؛

(هـ) يعدل عنصر البرنامج ٤ - ١٣ (إدارة البرنامج وأنشطة الدعم) ليعكس تشغيل نظام المشاورات وتنظيمه على غرار ما اقترحه مجلس التنمية الصناعية ؛

(و) في البرنامج الفرعي ٣ (الدراسات والبحوث القطاعية) ؛

' ١ ' يعطى عنصر البرنامج ٣ - ٤ (دراسات عن صناعتي الخشب وتجهيز الأخشاب) أدنى أولوية لأنه ليس من المقرر إجراء أى مشاورات بشأن هذا الموضوع خلال فترتي السنتين القادمتين ؛

' ٢ ' يعدل عنصر البرنامج ٣ - ١١ (دراسة عن صناعة السلع الانتاجية) لكى يتفق مع موضوع المشاورات .

٢٨٧ - وأوصت اللجنة بأنه ، في الفقرة ١٧ - ٣٧ ، ينبغي ان يكون البند الثاني الوارد تحت عنوان "عصر البرنامج" ٤ - ١ الى ٤ - ١٧ بدلا من ٤ - ١٧ وانه في الفقرة ١٧ - ٤٦ يتعين حذف عنصر البرنامج ٤ - ٥ (رصد تنفيذ توصيات الندوة الدولية المعنية بالتكنولوجيا الصناعية المناسبة) من البرنامج الفرعي ٤ وذلك وفقا للمرفق الحادى عشر لتصدير الميزانية البرنامجية المقترحة ، ويتعين اعادة ترقيم عناصر البرنامج التالية وفقا لذلك .

٢٨٨ - وأوصت اللجنة بأنه فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالمخدرات والنباتات ، المتوخاة في العنصر البرنامجي ٣ - ٢٢ (صنع المستحضرات الصيدلانية وتعبئتها ومراقبة جودتها وانتاجها) من البرنامج ٣ ، فانه يتعين أن تحافظ اليونيد و على التنسيق الوثيق مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والأجهزة الأخرى ذات الصلة .

٢٨٩ - كما ايدت اللجنة طلب مجلس التنمية الصناعية بأنه ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة استباقا لتحويل اليونيد والى وكالة متخصصة ، اجراء دراسة عن التنسيق الضرورى بين وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في فيينا بهدف تجنب الازدواج .

٢٩٠ - وأوصت اللجنة في ضوء المناقشة التي دارت في مجلس التنمية والنتائج التي خلص اليها ، أن ترفع الأولوية المعطاة لاقامة هيكل التدريب الصناعي والتدريب الفردى والجماعى والتنسيق بين الوكالات ومكتبي الاتصال في نيويورك وجنيف من أولوية دنيا الى لا شيء .

٢٩١ - و اجراء التغيير المذكور اعلاه ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر الالتزامات الواردة في سرد برامج الباب ١٧ من الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الطحق رقم ٣٨ (A/35/38) ، الفقرة ٣٤٥ ، والمرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الطحق رقم ٣٨ (A/37/38) ، الفقرة ٣٧٥ .
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الطحق رقم ٣٨ (A/36/38) ، الفقرة ٥١٤ .
- (٣) للاطلاع على تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشرة ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الطحق رقم ٣٨ (A/32/38) .
- (٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الطحق رقم ٣٨ (A/37/38) ، الفقرات ٣٦٠ - ٣٧٤ .
- (٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٦٧ .
- (٦) انظر ايضا الفصل الخامس ، الفرع هـ* ، من هذا التقرير .
- (٧) المرجع نفسه ، الطحق رقم ٣٨ (A/37/38) ، الفقرة ٣٤٣ .
- (٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الطحق رقم ٦ (A/37/6) .
- (٩) انظر قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢٣٤ ، المرفق .
- (١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الطحق رقم ٣٨ (A/37/38) ، الفقرة ٣٦٢ .

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب لعام ١٩٨٣ .
- ٢ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .
- ٣ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .
- ٤ - تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال الشؤون البحرية .
- ٥ - التقييم .
- ٦ - تقارير لجنة التنسيق الإدارية .
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة .
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة .

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في الجزء الاول من دورتها الثالثة والعشرين

- اعادات صياغة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ، بما في ذلك اعادة صياغة البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ من البرنامج ١ والبرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ٣ ، الفصل ١٧ (الموارد الطبيعية) ، في ضوء المتطلبات الجديدة الناتجة عن قرارات مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ومطالبات الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين عليها ، واعادة صياغة البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١ ، الفصل ٢١ (التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية)
- Future A/37/6/Add.1
- استكمال الاستعراض الخاص لبرنامج العمل الجارى للامم المتحدة : تقرير الامين العام
- A/C.5/37/51
- الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥
- Future A/38/6
- مقدمة
- تصدير
- الباب ١٠ (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)
- الباب ١٣ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)
- الباب ١٤ (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)
- الباب ١٧ (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية)
- القواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ ، واساليب التقييم : تقرير الامين العام
- A/38/126
- تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الامم المتحدة ، والجدول الزمني لاستعراض برامج التقييم المطلوبة بموجب قرارى الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ باء و ٣٣٤/٣٧ :
- Corr.1 و A/38/133
- تقرير الامين العام

المرفق الثاني (تابع)

التقرير الثاني عن وضع أنظمة لدورة التخطيط والبرمجة والتقييم في الامم المتحدة : مذكرة من الامين العام	A/38/160
التقرير السنوي للجنة التنسيق الادارية للسنة ١٩٨٢-١٩٨٣	E/1983/39
تقرير لجنة التنسيق الادارية عن تعزيز تنسيق نظم المعلومات في منظومة الامم المتحدة	E/1983/48
تقرير مرحلي عن انشاء اجراءات منهجية لمراقبة وتقييم أنشطة ادارة شؤون الاعلام : مذكرة من الامانة العامة	E/AC.198/60
جدول اعمال مؤقت	E/AC.51/1983/1
تحليل البرامج على نطاق المنظومة في الشؤون البحرية : تقرير الامين العام	Add.1 و Corr.1-3 و E/AC.51/1983/2
تنسيق أنشطة الاغذية والزراعة في آسيا والمحيط الهادئ من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة : تقرير الامين العام	Add.1 و E/AC.51/1983/3
تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين بشأن برنامج الموارد المعدنية : مذكرة من الامانة العامة	E/AC.51/1983/4
تقييم أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال السلع المصنوعة ، والممولة من برنامج الامم المتحدة الانمائي : تقرير الامين العام	Add.1 و E/AC.51/1983/5
انشاء وحدة لتنظم المعلومات في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية : تقرير الامين العام	E/AC.51/1983/6
تقييم متعمق لاعمال ادارة شؤون الاعلام : تقرير الامين العام	E/AC.51/1983/7

المرفق الثاني (تابع)

- تقرير عن برنامج وخطة الأنشطة التي تضطلع به...
لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة E/AC.51/1983/8
- جدول الأعمال وبرنامج العمل اللذان أقرتهما...
اللجنة في جلستها (التنظيمية) الاولى ١١ نيسان/
ابريل ١٩٨٣ E/AC.51/1983/10
- الأساليب والاجراءات الخاصة بتوفير بيانات عن
الآثار المترتبة على البرامج للجمعية العامة :
تقرير الأمين العام E/AC.51/1983/11
- مشروع برنامج عمل : مذكرة من الأمانة العامة
مشروع تقرير E/AC.51/1983/L.2, Add.1-18
- الجدول الزمني لاعداد وحدات الأمانة العامة
مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين
١٩٨٤ - ١٩٨٥ E/AC.51/1983/CRP.1
- برنامج الأعمال المؤقت (١٦ أيار/مايو-الذي
٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣) : مذكرة من الأمانة
العامة E/AC.51/1983/CRP.2

الجزء الثاني

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق
عن الجزء الثاني من دورتها الثالثة والعشرين*

المعقودة في مقر الأمم المتحدة
من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣

* صدرت هذه الوثيقة أصلاً مطبوعة بالاستنسل في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣
تحت الرمز (A/38/38 (Part II) .

الفصل الأول

تنظيم الدورة المستأنفة

١ - عقدت اللجنة دورتها الثالثة والعشرين المستأنفة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وعقدت ٢٧ جلسة (من الجلسة ٤٣ إلى الجلسة ٦٩) .

٢ - وكانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الكاميرون
اثيوبيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
الأرجنتين	وايرلندا الشمالية
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	نيجيريا
البرازيل	الهند
ترينيداد وتوباغو	هولندا
رومانيا	الولايات المتحدة الامريكية
شيلسي	اليابان
فرنسا	يوغوسلافيا
الغليين	

٣ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة بمراقبين :

ايطاليا	فانا
بلجيكا	فنلندا
جزر البهاما	مصر
الدانمرك	المكسيك
السويد	اليونان
سيراليون	

وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة :

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الصحة العالمية

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

وكان مركز التجارة الدولية (الأونكتاد) / مجموعة "غات" (ممثلاً أيضاً .

٤ - كما حضر الدورة المستأنفة الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ، والمراقب المالي ، والمدير التنفيذي لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، والأمين العام المساعد ، مكتب البحوث الانمائية وتحليل السياسات ، والأمين العام المساعد ، ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، والأمين العام المساعد ، مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، والمدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وغيرهم من كبار المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، فضلاً عن ممثلين من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وحضر الدورة أيضاً ممثلون لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ومجلس الأغذية العالمي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .

اعتماد تقرير اللجنة

٥ - نظرت اللجنة في مشروع تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين المستأنفة (E/AC.51/1983/L.3/Add.19-43) واعتمدته في جلساتها من ٦٦ الى ٦٩ ، المعقودة في الفترة من ٩ الى ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ .

الفصل الثاني

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥

ملاحظات عامة

٦ - أدلى برأى مفاده أن النواتج البرنامجية المبنية في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ يمكن بل ينبغي تنفيذها ، في حدود الموارد القائمة ، عن طريق الاستفادة من هذه الموارد بمزيد من الفعالية والترشيد ، وعن طريق القضاء على الزدواج والتداخل .

٧ - وأدلت وفود أخرى برأى قاطع مفاده أن مناقشة موضوع مستوى الاحتياجات مسن الموارد لا يدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق . فضلا عن ذلك ، فقد أمرت تلك الوفود عن اعتقادها بأن تعيين أي مستوى للموارد يكون محدد سلفا أمر يضر بحسن أداء الأمم المتحدة لوظائفها ، وإن الأخذ بمفهوم تنفيذ البرامج من الموارد القائمة يشكل حكما مسبقا على مستوى النشاط الذي يصدر به تكليف من الهيئات التشريعية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة .

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

١ - مقدمة

٨ - نظرت اللجنة في الباب ١ في جلستها ٦٢ و ٦٣ المعقودتين في ٧ و ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وقدم الباب ممثل شعبة الميزانية الذي أوضح أن البرامج المعروضة فيه تشير إلى احتياجات الأجهزة أو المكاتب التي تستجيب لمبادرات الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية من الموارد أو إلى المسائل المتعلقة بالتطبيق العام لأهداف وأنشطة المنظمة ككل .

٢ - المناقشة

٩ - أعربت وفود عن القلق إزاء عدم وجود شكل برنامجي فيما يتعلق بالبيانات المقدمة في إطار الباب ، باستثناء مجلس الأغذية العالمي .

١٠ - وطرح اقتراح يدعو إلى حذف مجلس الأغذية العالمي مستقبلاً من الباب ١ وإيراده في باب آخر . وقال ممثل الأمين العام أنه سيتم النظر في هذه المسألة عند إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة .

١١ - وذكر أحد الوفود أنه ينبغي تحديد الأولويات تحديداً واضحاً في هذا البرنامج . ورد ممثل مجلس الأغذية العالمي قائلاً إنه على الرغم من أن الأولويات لم تبتسـن في الوثيقة ، فإن عنصرى البرنامج ١ - ١ (تنسيق السياسة) و ١ - ٢ (وضع السياسات والتحليل الاقتصادي) يتمتعان بالقدر نفسه من الأولوية العالية في حين حظي عنصر البرنامج ١ - ٣ (أنشطة الاعلام) بأولوية أدنى .

١٢ - ولدى الدراسة المفصلة لعنصر البرنامج ١ - ٢ ، ذكر أنه يبدو أن الناتج ' ه ' يمثل ازدياداً للناتجين ' ٢ ' و ' ٤ ' . يبدو أن ممثل مجلس الأغذية العالمي يـن أنـه يمكن أن يدرج بدلاً من ذلك تحت الناتج ' ٢ ' من عنصر البرنامج ١ - ١ .

١٣ - وأشارت عدة وفود إلى أن الأنشطة المبينة في البرامج الأخرى من هذا الباب مثل الاجتماعات وجولات المحاضرات وتقارير الخبراء الاستشاريين نواتج يمكن برمجتها ويمكن أن تحدد على نحو أكثر وضوحاً وذلك عن طريق استخدام هذا الشكل .

١٤ - وتساءلت وفود عديدة عن الحاجة إلى الوظيفتين الجديدتين من الفئة الفنية

واللتين جرى اقتراحهما للمكتب التنفيذي للأمين العام . وأوضح ممثل شعبة الميزانية أن احتياجات الأمين العام ذات طبيعة عاجلة فيما يتعلق بتدقيق المواد الإعلامية وتلخيصها وتوليفها بشكل مناسب ، وتعني هذه المواد في أغلب الأحيان بمواضيع لا تدخل في نطاق ما تغطيه الإدارات الأخرى يومياً . وفيما يتعلق بالوظيفة الثانية ، فقد ذكر أن الأمين العام يلقي في كثير من الأحيان كلمات عن مسائل معقدة بلفظ غير لغته الأم .

١٥- وفيما يتعلق بمكتب الاتصال لمنسق المساعدة في تعمير لبنان وتنميته ، تم توجيه سؤال بشأن الفقرة ١ - ١٢٠ . وأوصت بعض الوفود بحذف عبارة " مجلس الأمن أو الجمعية العامة " من الفقرة ١ - ١٢٠ ، والاستعاضة عنها بعبارة " إحدى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة " .

٣ - النتائج والتوصيات

١٦- قررت اللجنة أن توصي بصياغة مقترحات الميزانية البرنامجية التالية بذات الشكل البرنامجي المقبول عموماً ، حيثما أمكن ذلك .

١٧- ووافقت اللجنة كذلك على حذف الإشارة إلى الناتج ' ٥ ' من عنصر البرنامج ١-٢ (وضع السياسات والتحليل الاقتصادي) لمجلس الأغذية العالمي ، وتضمينه في الناتج ' ٢ ' من عنصر البرنامج ١ - ١ (تنسيق السياسة) .

١٨- وفيما يتعلق بالفقرة ١ - ٨٢ ، وجهت اللجنة النظر إلى استصواب التقهـد بالهدأ المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٤٠/٣١ .

١٩- وأوصت اللجنة أيضاً بحذف عبارة " مجلس الأمن أو الجمعية العامة " من الجـطة الأولى من الفقرة ١ - ١٢٠ والاستعاضة عنها بعبارة " إحدى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة " .

٢٠- مهدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرـر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٢ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن : أنشطة صيانة السلم

١ - مقدمة

- ٢١ - نظرت اللجنة في الباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة ، في جلستها ٦٥ و ٦٦ المعقودتين في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ .
- ٢٢ - وأشار ممثل إدارة الشؤون المالية ، عند عرضه الباب ، الي أن هذا الباب يناظر البرامج الواردة في الفصول ١ و ٢ و ٨ من الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

٢ - المناقشة

- ٢٣ - أعربت بعض الوفود عن القلق إزاء إمكانية حدوث ازدواج فيما يتعلق بتوفير المعلومات التي المكتب التنفيذي للأمن العام على النحو المبين في الفقرة ٢ ألف - ١٢ من الباب ٢ ألف . وأعيد الى الأذهان أنه قد تم إدراج اختصاصات مشابهة في الفقرة ١ - ٤٩ من الباب ١ ، وأن اللجنة قد أشارت في مناسبات عديدة في الماضي التي أنه ينبغي أن تتولى وحدة واحدة فحسب في الأمانة العامة اختصاصات المعلومات .
- ٢٤ - وأوضح ممثل شعبة الميزانية أن الأنشطة الواردة تحت المكتب التنفيذي للأمن العام والمشار إليها في الفقرة ١ - ٤٩ مختلفة ومن نوع خاص ، وتتضمن فحوص وموافقة الكم الهائل من المعلومات التي تغطيها وسائط الاعلام على نطاق عالمي ، بما في ذلك المعلومات التي تجمع من مصادر مختلفة وكذلك من وحدات الأمانة المختلفة .
- ٢٥ - وأعربت عدة وفود عن شكها في صحة إدراج لجنة مراقبة السلم (عصر البرنامج ١-٩ من البرنامج الفرعي ١ "شعبة مجلس الأمن واللجان السياسية ") حيث أن لجنة البرنامج والتنسيق حذفته في دورتها الثانية والعشرين . وأيد أحد الوفود الإبقاء على هذا العنصر من عناصر البرنامج . وأبلغ ممثل شعبة الميزانية اللجنة بأن القائمة الأولية المشروحة للبنود المقترح إدراجها في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة (٨/38/100 ، البند ١٧ (و)) قد أشارت إشارة صريحة الى توصية لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين . وأبدى أحد الوفود معارضة الشديدة لإدراج السلطة الدولية لقاع البحار وهيئاتها الفرعية في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة . إلا أن وفوداً أخرى عارضت هذا الرأي .

٢٦ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء استمرار ممارسة نقل الموظفين من الموارد الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية كما يظهر في الفقرة ٢ ألف - ٢٤، الا أن أحد الوفود أعرب عن تأييده لهذه الحالة .

٢٧ - واقترحت عدة وفود حذف عبارة " الناتج الوسيط " الواردة في سرد عنصرى البرنامج ٢ - ٢ (مسائل محددة من مسائل السلم والأمن) و ٢ - ٤ (المسائل السياسية والامنية الدولية الخاصة بالقضايا البحرية) من البرنامج الفرعي ٢ (خدمة السلم والأمن الدوليين بما في ذلك الشؤون السياسية الدولية الخاصة بالقضايا البحرية وشؤون مجلس الأمن) تحت شعبة الشؤون السياسية .

٣ - النتائج والتوصيات

٢٨ - ارتأت اللجنة ، فيما يتعلق بمسألة توفير المعلومات للمكتب التنفيذي للأمن العام (الفقرة ٢ ألف - ١٢) ، أنه يمكن حدوث ازدواج بين الأنشطة الواردة في هذا الباب، والأنشطة المشار اليها في الفقرة ١ - ٤٩ من الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٩ - وفيما يخص عنصر البرنامج ١ - ٦ ، أهدت اللجنة اهتمامها بأن يجرى تبسيط برنامج عمل اللجنة الخاصة المعنية بعطيات صيانة السلم .

٣٠ - وقررت اللجنة ، فيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٩ (لجنة مراقبة السلم) من البرنامج الفرعي ١ ، أنه ينبغي توجيه نظر الجمعية العامة الى هذه المسألة بالتحديد مع الاشارة الى التوصية الواردة في تقرير اللجنة من أعمال دورتها الثانية والعشرين (٢) .

٣١ - وأوصت اللجنة بحذف لفظة " الوسيط " فيما يتعلق بالنواتج الواردة تحت عنصرى البرنامج ٢ - ٢ و ٢ - ٤ من البرنامج الفرعي ٢ تحت شعبة الشؤون السياسية .

٣٢ - هادخال التعديلات السالفة الذكر،أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٢ - إدارة شؤون نزع السلاح

١ - مقدمة

٣٣ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٦٣ المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، في الباب ٢ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٣٤ - وعرض الباب ممثل إدارة شؤون نزع السلاح ، فركز على تزايد أهمية أنشطة نزع السلاح منذ دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ، وعلى نحو ما أكدت وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة ، الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح (A/S-12/32) .

٣٥ - وقال انه نجم عن عبء العمل المتزايد والطبيعة المعقدة للسائل التي ينطوى عليها هذا الموضوع أن تم ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، تحويل مركز نزع السلاح الى إدارة شؤون نزع السلاح بناء على طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٩٩/٣٧ كاف المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ . وأضاف قائلا ان المسؤولية الرئيسية للإدارة تتمثل في تقديم الخدمات الفنية للجنة نزع السلاح والدورات السنوية للجنة الأولى للجمعية العامة ، والتي تقتصر على معالجة سائل نزع السلاح والأمن الدولي المتصل بها . وهناك مهمة أخرى للإدارة أنشطتها ايها الجمعية العامة وهي توفير التوجيه المركزي في تنسيق الأنشطة المتعلقة بالحطة العالمية لنزع السلاح داخل منظومة الأمم المتحدة ، واقامة اتصال مع المنظمات ومعاهد البحث الحكومية وغير الحكومية . وأردف قائلا انه سيلزم أن تستجيب الإدارة بسرعة للطلبات المتزايدة المقدمة من الهيئات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالترويج لعطية نزع السلاح ، والاعداد الفني لها ، وتنفيذها ، ومراقبتها .

٣٦ - وذكر ممثل إدارة الشؤون المالية أن البرنامج الفرعي ه الجديد (الحطمة العالمية لنزع السلاح) قد أدرج في الباب ٢ باء . وقال ان تحديده بوصفه برنامجا فرعا مستقلا ناتج عن تزايد أهمية الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا النشاط . ويستند هذا البرنامج الفرعي الى الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ والى قرار الجمعية العامة ٣٧/١٠٠ طاء ، الذي يوافق على الاطار العام للحطة العالمية لنزع السلاح .

٣٧ - وقال ان البرنامج الفرعي ٤ (زمالات نزع السلاح) يستند الى البرنامج الفرعي ٤

(التدريب من أجل نزع السلاح) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وقد أرتئي أن هذا العرض سيعكس على نحو أفضل تزايد أهمية هذا النشاط، التي أكد عليها قرار الجمعية العامة ٣٧ / ١٠٠ زاي .

٢ - المناقشة

٣٨ - أشار أعضاء اللجنة في تعليقاتهم الى أهمية نشاط الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، وأعربوا عن موافقتهم على تقدير الأولوية الذي حدده الأمين العام .

٣٩ - وأعربت بعض الوفود عن القلق ازاء ارتفاع معدل النمو الحقيقي المقترح في هذا الباب من الميزانية البرنامجية المقترحة . وتساءل أحد الوفود عن مدى فعالية الادارة كنتيجة لزيادة عدد الوظائف .

٤٠ - وذكر أحد الوفود أن قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٩٩ كاف بشأن تعزيز النشاط المتعلق بنزع السلاح في الأمم المتحدة لم يذكر أهمية زيادة في الموارد من أجل هذا النشاط .

٤١ - وأشارت بعض الوفود الى أن عنصر البرنامج ٢ - ٢ (مكتبة مراجع نزع السلاح) يجب أن يعطى أولوية عادية بدلا من أولوية طيا .

٤٢ - وطلب وفدان مزيدا من المعلومات عن الحاجة الى اعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة مد - ١ الى رتبة مد - ٢ في فرع الاعلام والدراسات حسبما ، هو مقترح فسي الفقر ٢ با - ١٨ . وردا على ذلك ، ذكر ممثل ادارة شؤون نزع السلاح أن اعادة التصنيف المقترحة للموظيفة في الفقر ٢ با - ١٨ تستند الى تزايد المسؤولية فيما يتعلق بالاعلام والدراسات في ميدان نزع السلاح .

٤٣ - واقترحت بعض الوفود دمج البرنامج الفرعي ٢ (المعلومات المتعلقة بنزع السلاح) والبرنامج الفرعي ٥ (الحطة العالمية لنزع السلاح) . وأعربت هذه الوفود عن الاعتقاد بأن كلا من البرنامجين الفرعيين يعدان واجبا للآخر . وأوضحت بعض الوفود أن الحطة العالمية لنزع السلاح مدرجة بالفعل في البرنامج الفرعي ٢ من الخطة المتوسطة الأجل ؛ ولهذا فانها تعترض على ادراج برنامج فرعي جديد برقم ٥ في الميزانية البرنامجية المقترحة قبل تنقيح الخطة المتوسطة الأجل . وذكرت وفود أخرى انها لا تجد صعوبة في قبول اقتراح الأمين العام الداعي الى تخصيص برنامج فرعي مستقل برقم ٥ .

٤٤ - ووجه أحد الوفود نظر اللجنة الى ضرورة التعاون بين ادارة شؤون نزع السلاح

وإدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن بشأن مسألة توفير الخدمات للجنة الأولى واللجنة المخصصة للمحيط الهندي . كما اقترح الوفد حذف الفقرة ٢ باء - ٢٠ حيث أن لجنة نزع السلاح والأمانة العامة لديهما عدد كاف من الموظفين المختصين في هذا المجال .

٤٥ - وردا على الأسئلة التي وجهتها بعض الوفود بشأن عدم وجود معلومات عن الموارد الخارجة عن الميزانية فيما يتعلق بأنشطة نزع السلاح ، وعدم وجود تفصيل للاهتمامات المرسودة للخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة ، ذكر أن الأمانة العامة لم يكن لديها ، وقت إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة ، معلومات عن الموارد الخارجة عن الميزانية فيما يتعلق بأنشطة نزع السلاح ؛ كما أعطيت على النحو التالي التفاصيل المطلوبة فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة :

- (أ) الخبراء الاستشاريون : (الفقرة ٢ باء - ٢٠) عنصر البرنامج ٢ - ٤ ، ١٩٠٠٠ دولار ، وعنصر البرنامج ٣ - ٢ ، ١٠١٩٠٠ دولار ؛
- (ب) أفرقة الخبراء المخصصة (الفقرة ٢ باء - ٢٢) ، عنصر البرنامج ٣ - ١ ، ٣٣٧٩٠٠ دولار ، وعنصر البرنامج ٣ - ٢ ، ٢٦٩٠٠٠ دولار .

٣ - النتائج والتوصيات

٤٦ - لاحظت اللجنة تزايد أهمية الأمم المتحدة في تعزيز الأنشطة الدولية في ميدان نزع السلاح .

٤٧ - ونظرا لتشعب آراء الوفود ازاء مسألة دمج البرنامجين الفرعيين ٢ و ٥ ، تقرر التعبير عن هذه النقطة في النتائج التي تخلص اليها اللجنة .

٤٨ - وأوصت اللجنة بأن يعطى عنصر البرنامج ٢ - ٢ (مكتبة مراجع نزع السلاح) من البرنامج الفرعي ٢ (المعلومات المتعلقة بنزع السلاح) أولوية عادية بدلا من أولوية طيا .

٤٩ - صا دخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٣ - الشؤون السياسية والصاية وانهاء الاستعمار

١ - مقدمة

٥٠ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٦٤ المعقودة في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ ، في الباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٥١ - وعرض الباب مثل ادارة الشؤون السياسية والصاية وانهاء الاستعمار فبين بعض اوجه خروج الميزانية البرنامجية على الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ، وذكر أن رئيس الادارة كلف بمسؤوليات اضافية ، بما في ذلك اختصاصات الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الانسانية في جنوب شرقي آسيا . وقال ان رئيس الادارة أنيطت به مسؤولية مساعدة الأمين العام في تنفيذ الولاية الممنوحة من الجمعية العامة بموجب قرارها ٦/٣٧ بشأن الحالة في كمبوتشيا . وتستلزم هذه المسؤوليات الاضافية تحويل الأنشطة المتعلقة بالحالة في كمبوتشيا من الباب ١ الى الباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة . كما ان الادارة مسؤولة عن مساعدة الأمين العام في تنفيذ الولايات التي منحها له الجمعية العامة بموجب القرار ٩/٣٧ بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) ، والقرار ٣٠/٣٧ بشأن تيمور الشرقية ، والقرار ٢٨/٣٧ والمقرر ٤١١/٣٧ بشأن الصحراء الغربية . ومضى قائلاً انه مطلوب من هذه الادارة أن تقوم ، بالتعاون مع الادارات والمكاتب الأخرى في الأمانة العامة ، بمساعدة الأمين العام في الجهود التي يبذلها من أجل تنمية قدرة المنظمة على تقصي الوقائع في مناطق النزاع المحتملة ، عملاً بتقريره السنوي المقدم الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، حسبما أيدته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٣٧ .

٥٢ - كما أشار ممثل الادارة الى أنه من أجل الوفاء بهذه المسؤوليات الاضافية ، في حدود الموارد القائمة ، ومن أجل ترشيد وتبسيط طريقة عرض الميزانية البرنامجية ، فقد قدم السرد حسب أنواع النشاط . وقال ان الأنشطة الرئيسية الأربعة التي تقوم بها الادارة هي : (أ) توفير الخدمات للهيئات الحكومية الدولية ؛ و (ب) البحث والتحليل ؛ و (ج) المعلومات ، واعداد الوثائق ، والتنسيق ؛ و (د) تقصي الوقائع والمساعي الحميدة . وقد جمعت هذه الأنشطة معا في اطار برامج فرعية مستقلة تبين الأهداف والناتج في كل حالة . بيد أنه لاحظ أن هذه الأنشطة متصلة بجميع البرامج الأربعة في اطار البرنامج الرئيسي ، أي الشؤون السياسية والصاية وانهاء الاستعمار وناميبيا . ولهذا السبب فقد أدرج كل برنامج فرعي تحت البرامج الأربعة جميعها وذلك لتجنب التكرار والازدواجية في طريقة العرض .

٢ - المناقشة

٥٣ - أعرب أحد الوفود عن رأى مفاده أن بعض فقرات سرد البابين الفرعيين ألف وباء لا تعكس بوضوح الصلة بين مجلس الوصاية ومجلس الأمن . كما اقترح استخدام عبارة " ما زالت بعد درجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " بدلا من عبارة " لم يتم انهاء استعمارها بعد " في الفقرة ٣ - ١٠ .

٥٤ - وتساءل وفد آخر عن ملائمة ادراج عنصر فيما يتعلق بأنشطة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وحدها في الميزانية البرنامجية المقترحة . وأشارت وفود أخرى الى أن ادراجها على هذا النحو يعكس مقررات اتخذتها الجمعية العامة . وقيل أيضا ان الاشارات الواردة الى " حركات التحرير الوطني " في الميزانية البرنامجية المقترحة بأكملها ينبغي أن تتسق مع الصياغة المقبولة وان تكون مقيدة بأضافة عبارة " التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية " .

٥٥ - وفيما يتعلق بعنصر الاعلام في البرنامج الفرعي ٣ (التنسيق والاعلام) من البرنامج ١ ، أعرب أحد الوفود عن القلق ازاء امكانية حدوث ازدياد بين هذا النشاط والأنشطة التي تقوم بها ادارة شؤون الاعلام .

٥٦ - وذكر وفد آخر أن هذا الباب ينبغي أن يعد في المستقبل وفقا للشكل النموذجي ، أى بحيث يبين البرامج والبرامج الفرعية مع النواتج المحددة . وقدم ، بناء على طلب أحد الوفود ، ايضاح بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للبرنامج التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي .

٣ - النتائج والتوصيات

٥٧ - ينبغي أن تكون الاشارة الى " حركات التحرير الوطني " متبوعة بعبارة " التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية " .

٥٨ - في الفقرة ٣ - ١ ، يصبح نص الجملة الاولى على النحو التالي : " ان مجلس الوصاية ، الذى يتألف من خمس دول أعضاء ، هو هيئة من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية أنشئت وفقا للمادة ٧ من الميثاق . ومهمته هي مساعدة الجمعية العامة ومجلس الأمن في الاضطلاع بمهمتهما فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولي " .

٥٩ - في الفقرة ٣ - ١٠ يستعاض عن عبارة " لم يتم انهاء استعمارها بعد " بعبارة " ما زالت بعد درجة في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " .

٦٠ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية)

١ - مقدمة

٦١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق ، في جلستها ٦٦ المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ، في الباب ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وعرض ممثل إدارة الشؤون المالية هذا الباب .

٢ - المناقشة

(أ) المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الرئيسية والفرعية التنفيذية واجتماعاته الأخرى المتكررة

٦٢ - كان هناك اقتراح مؤداه أن الجملة الثالثة من الفقرة ٤ - ١ ونصها " ومما أوصت به اللجنة المخصصة . . . واعادة تشكيلها . " غير ضرورية وينبغي حذفها من النص .

(ب) لجنة البرنامج والتنسيق

٦٣ - اقترحت عدة وفود أن تستبعد لجنة البرنامج والتنسيق من الباب ٤ وأن تدرج تحت الباب ١ - ألف (أجهزة تقرير السياسة التابعة للجمعية العامة) ، نظرا لأن اللجنة لا تتناول الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل تتناول كذلك مسألة البرمجة والتنسيق في الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة ككل . كما أن اللجنة هيئة فرعية تابعة لكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . واقترح أيضا أن تحول الجمعية العامة الى ترتيبات دائمة الترتيبات الخاصة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، المرفق ، الذي تقرر بموجبه أن تتحمل الأمم المتحدة تكاليف سفر واقامة ممثلي اللجنة لفترة تجريبية ، وكاستثناء من قرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (٥ - ١٧) ويمكن هذا اللجنة من أداء اختصاصاتها بالصيغة المحددة في القرار ٩٣/٣١ ، وسيعمل على استمرار تيسير التمثيل الرفيع المستوى للدول الأعضاء في اللجنة . والترتيبات الخاصة المتعلقة بدفع تكاليف سفر واقامة ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة هي ترتيبات يسترشد فيها حاليا بتفسير تقييدي ، وينبغي من الناحية المنطقية ان تمتد لتشمل الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية نظرا لأن مشاركة اللجنة في الاجتماعات المشتركة غير كافية . وابدى بعض الاعضاء معارضته الشديدة

لهذه الاقتراحات على أساس ان اللجنة ليست هيئة من الخبراء بل لجنة تتكون من مثلي الحكومات ، وان عبء حضور هذه الاجتماعات لا ينبغي ان يتكده كل الأعضاء .

٦٤ - ووجهت الوفود أسئلة بشأن مدى كفاية الدورات التي تعقدها اللجنة أثناء سنتي الميزانية والتي تقتصر حالياً على أربعة أسابيع . وأشار الى أنه في الوقت الذي تكفي فيه هذه الفترة بالكاد للنظر في العديد من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ، يتعين على اللجنة أيضاً أن تنظر في تلك الدورات في بنود موضوعية أخرى ، مثل دراسات التقييم وتحليل البرامج الشاملة لعدة منظمات .

(ج) المؤتمر الدولي للسكان

٦٥ - اقترح أن تضاف عبارة " بصفته الأمين العام للمؤتمر " بعد عبارة " المديـــــر التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . . . " في الجملة الأولى من الفقرة ٤ - ٣٦ . وأوضح ، رداً على أسئلة تتعلق بالفقرة ٤ - ٣٩ من الوثيقة أن الاعتمادات الإضافية التي ستطلب تحت الميزانية العادية لعقد المؤتمر الدولي للسكان في عام ١٩٨٤ لن تتجاوز مبلغ . . . ٨٠٠ دولار ، الذي أوصى به المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وان الأساس المنطقي لعدم ادراج الطلب في هذا الوقت يرجع الى انتظار أنه قد يتسنى أن تكون الموارد المطلوبة في إطار الميزانية العادية أقل مما هو متوقع أصلاً .

(د) مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٦٦ - تم الاعراب عن الشك بشأن ضرورة تمثيل مكتب الأمين العام في المؤتمر السابع بعدد كبير يصل الى أربعة موظفين .

٣ - النتائج والتوصيات

- ٦٧ - قررت اللجنة نقل الميزانية البرنامجية الخاصة بلجنة البرنامج والتنسيق الى الباب ١ من الميزانية البرنامجية .
- ٦٨ - وقررت اللجنة أيضاً حذف الجملة الثالثة من الفقرة ٤ - ١ من الوثيقة ونصها " ومما أوصت به اللجنة المخصصة . . . واعادة تشكيلها . "
- ٦٩ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر سرد برامج الباب ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ه ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

١ - مقدمة

٧٠ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٤٣ المعقودة في ٢٩ آب/اغسطس ، في الباب ه ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة . وكان ممثل إدارة الشؤون المالية قد عرض هذا الباب في الجلسة ٣٣ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو في خلال الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين للجنة .

٢ - المناقشة

٧١ - نظرت اللجنة أولاً في وصف البرنامج المتعلق بالباب ه ألف على النحو الوارد في الفقرات ه ألف - ١ الى ه ألف - ١٠ .

٧٢ - ولاحظ بعض الوفود أن وصف الأنشطة التي سيضطلع بها مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في خلال فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ لا يتفق مع الشكل المستخدم في الميزانية البرنامجية المقترحة بأسرها . وكان من رأى أحد الوفود أن طريقة عرض برنامج الأنشطة أقرب شبهاً ، بسبب طبيعته العامة ، الى الخطة المتوسطة الأجل منه الى الميزانية البرنامجية المقترحة . ورأى هذا الوفد ، فضلاً عن ذلك ، ان اللجنة لا تستطيع القيام بأى تحليل حقيقي وفقاً لأنظمة وقواعد تخطيط البرامج ، ومرد ذلك الى عدم وجود عناصر ونواتج محددة للبرنامج . وذكر وفد آخر انه كان بالمستطاع أن تصبح المعلومات البرنامجية أكثر تحديداً ، بالرغم من التعقيدات المتأصلة في طبيعة الأنشطة التي يخطط لها مكتب المدير العام .

٧٣ - واستفسر أحد الوفود عن الاجراء الذى اتخذه الأمين العام نتيجة للتوصية المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها عن العلاقات بين المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وكيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/36/419) والتي تفيد بأنه ينبغي أن تكون سلطة المدير العام محددة بوضوح ، وأن تصدر نشرة من الأمين العام وقسم من الكتيب التنظيمي للأمم المتحدة مخصصان لمكتب المدير العام . وأشار الى أن الجمعية العامة قد رجحت من الأمين العام ، في مقررها ٤٤٢/٣٧ ، القيام بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة على هدى الأسس المبينة في تعليقاته (A/36/419/Add.1) .

٧٤ - وطلب أحد الوفود أيضاً لما جاء في الفقرة ه ألف - ١٠ (ج) من تمييز بين

توفير دعم الأمانة لمجلس تخطيط البرامج ووضع الميزانيات وبين المشاركة في أعمال وحدة الرصد المركزية ، التي تعمل تحت سلطة المجلس نفسه .

٧٥ - وفيما يتعلق بالفقرة هـ ألف - ١٠ (ج) ، اقترح أحد الوفود إعادة صياغة وصف مهام مكتب المدير العام لتنص على قيامه بمساعدة المدير العام " في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بمجلس تخطيط البرامج ووضع الميزانيات ، الذي يتولى رئاسته الأمين العام أو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، في حالة غيابه " .

٧٦ - ولاحظ ممثل مكتب المدير العام أن المدير العام يسلم بأن مكتبه مقيد ، شأنه في ذلك شأن الكيانات الأخرى في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، بالقواعد والأنظمة التي تحكم تخطيط البرامج وبتعليمات الميزانية . ومن الجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أن النص البرنامجي الوارد في إطار الباب هـ ألف من الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ يتجاوز كثيرا طريقة العرض المناظرة المتبعة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وذلك من حيث التفاصيل والطابع المتميز . بيد أن التقييد الدقيق بطريقة العرض حسب عنصر البرنامج وناتجه ما كان سيسفر ، إذا سلمنا بطبيعة المهام المسندة إلى الأمين العام ، عن تحسين النص أو جعله أغزر معلومات . ويتعين أن يوضع في الاعتبار أن مكتب المدير العام لا يمارس مسؤوليات تنفيذية مباشرة كثيرة بل يضطلع بالأحرى بمسؤوليات التوجيه والتنسيق عموما ، وهي مسؤوليات لا يناسبها التقييد بطريقة عرض تتسق بدقة مع الشكل المنصوص عليه بجميع جوانبه .

٧٧ - وقال ، فيما يتعلق بتنفيذ الجزء خامسا من مقرر الجمعية العامة ٤٤٢/٣٥ ، أنه يعلم أن العمل جار فيما يخص أعداد نشرة من الأمين العام وقسم من الكتيب التنظيمي للأمم المتحدة مخصصين لمكتب المدير العام ، في سياق التحضير لإصدار عدد جديد من الكتيب التنظيمي ، إلا أنه ليس في وضع يسمح له بأن يبين للجنة موعد الانتهاء من هذا العمل .

٧٨ - أما فيما يتعلق بالفقرة هـ ألف - ١٠ (ج) ، فقد لاحظ ممثل مكتب المدير العام أنه ينبغي التفريق بين مهام المدير العام نفسه ، بوصفه رئيسا لمجلس تخطيط البرامج ووضع الميزانيات لدى غياب الأمين العام ، وبين مهام مكتبه ، الذي يوفر خدمات الأمانة للمجلس . ومضى قائلا أن مشاركة مكتبه في أعمال وحدة الرصد المركزية تنعكس في تكوين هذه الوحدة ، التي تضم موظفا من مكتب المدير العام . وذكر أن أنشطة وحدة الرصد المركزية موضوع فقرة مستقلة من تقرير معروض الآن على اللجنة (A/C.5/38/6) .

٧٩ - ثم انتقلت اللجنة إلى استعراض الفقرات هـ ألف - ١١ إلى هـ ألف - ٢٠ التي تتناول الاحتياجات من الموارد .

٨٠ - وأهرب أعضاء عدة عن ارتياحهم للجهود المبذولة في سبيل تحسين تخصيص الموارد في إطار الباب ه ألف ، وأهربوا عن تأييدهم لنقل الوظائف المقترح من الباب ه ألف الى الباب ٦ (إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية) .

٨١ - وأبدى أحد الوفود القلق ازاء التناقض الواضح بين الطلبات الموجهة على مدى السنوات القليلة الماضية بأن يضطلع المدير العام بدور ابتكاري أكثر ديمانية وبين تخفيض الاحتياجات ذات الصلة من الموارد بالقيمة الحقيقية في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٨٢ - وكان من رأى عدد قليل من الوفود أن التبرير المقدم دعما لطلب الحصول على أموال للخبراء الاستشاريين تبرير مصاغ بعبارات عامة الى حد كبير . وان لاحظ أحد الوفود أن مكتب المدير العام كثيرا ما يكون مسؤولا عن المواءمة بين المدخلات من الإدارات الفنية ومن الكميات الأخرى في الأمم المتحدة وتنسيق استجابة الأمانة العامة للولايات التي تنيطها بها الهيئات التشريعية ، أثار الشكوك حول مدى الحاجة الى الاستعانة بالخبرة الفنية الخارجية في تنفيذ هذه المهام . ولا حظ وفد آخر أنه قيل في الفقرة ه ألف - ١٥ أن طلب خدمات الخبراء الاستشاريين له ما يبرره ، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا التي تم تحديدها كي تضم الى عملية المفاوضات العالمية ، وفيما يتصل بعطيات إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة وترشيدهما . وكان من رأى هذا الوفد انه ما من مجال من هذين المجالين يمكنه الاقادة من وراء الاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين . وسبب ذلك ، في الحالة الأولى ، أن المدخلات الحكومية الدولية هي وحدها التي يمكن أن تمثل ساهمة صحيحة ، وفي الحالة الثانية ، أن أعضاء الأمانة العامة هم الذين تقع على عاتقهم ، تماما ، المسؤولية عن تنفيذ الولاية التشريعية المفصلة الى حد كبير بشأن إعادة التشكيل والترشيح .

٨٣ - ومن ناحية أخرى أكدت عدة وفود على أن يمنح مكتب المدير العام ، وهو مكتب صغير ، العرونة لدى الاستعانة ، متى اقتضى الأمر ذلك ، بالخبرة الفنية الخارجية للعناية بمختلف المهام المنوطة به . وفي حين سلم أحد الوفود بضرورة مراعاة نظام معين عند استخدام الأموال المخصصة للخبراء الاستشاريين ، فقد كان من رأيه أنه يمكن النظر في مرحلة لاحقة في ضرورة التوفيق بين هذا المطلب وبين الحاجة الى توفير العرونة . وأهرب وفد آخر عن الرأى القائل بأن قيام مكتب المدير العام بالاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين في إطار عملية المفاوضات العالمية وفيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الدولية الأخرى أمر ثبت جدواه في الماضي بالنسبة للبلدان النامية وينبغي الاستمرار فيه .

٨٤ - وأكد ممثل مكتب المدير العام على ان اضافة الصبغة العامة على التبرير المقدم دعما لطلب تخصيص أموال للخبراء الاستشاريين يرجع الى الطابع المتأصل في الواجبات

التي أسندتها الجمعية العامة إلى المدير العام وإلى عدم إمكانية التنبؤ إلى حد كبير في هذه المرحلة بأوجه الاستخدام الدقيق لكل هذه الموارد . وقال انه واثق ، على أساس الخبرة المكتسبة من فترة السنتين الحالية ، من ان الحاجة ماسة إلى المبلغ المطلوب . وقد تم معلومات عن مجالات النشاط الواسعة النطاق التي تنفق فيها هذه الأموال في فترة السنتين الحالية والتي ينتظر انفاق تلك الأموال فيها في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وأوضح انه ينبغي ان يوضع في الاعتبار انه ولئن كان أحد الجوانب الهامة لمسؤوليات المدير العام يتصل بالمهام التنسيقية المنوطة به ، فانه من المطلوب أيضا من المدير العام ، بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ وعلى النحو الذي تم تأكيده في التقرير اللاحق للأمين العام عن اعادة التشكيل (A/33/410/Rev.1) ، أن يؤدي مهام ابتكارية وحفازة ذات طابع جامع بين عدة اختصاصات وتمتد لتشمل أنشطة الادارات الفنية . وقال انه يجري النص ، في القرار ١٩٧/٣٢ ، على ان يعهد الأمين العام إلى المدير العام بالإضافة إلى المهام المحددة في القرار ، بمهام أخرى في مجالات المسؤولية المتصلة بمجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة ، وذلك حسبما يراه ضروريا . وأوضح ، فضلا عن ذلك ، ان هناك مجالات محددة يتحمل فيها المدير العام مسؤوليات متميزة عن المسؤوليات المنوطة بالادارات الفنية المعنية ، ومن الأمثلة لذلك ما يحدث في ميادين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة وميادين مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وأكد للجنة ان خدمات الخبراء الاستشاريين لا يستعان بها الا في حالة عدم إمكانية توفير الخبرة الفنية القائمة في الأمانة العامة .

٣ - النتائج والتوصيات

٨٥ - لاحظت اللجنة مع التقدير الجهود التي بذلت في سبيل تحسين تخصيص الموارد في إطار الباب ه ألف .

٨٦ - لاحظت اللجنة التقدم المحرز فيما يتعلق بشكل المضمون البرنامجي للباب ه ألف بالمقارنة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . ومع ذلك فقد أوصت اللجنة ، وأضعة في الاعتبار وجود حاجة شديدة إلى توفير العروة نظرا للمهام الفريدة التي يضطلع بها مكتب المدير العام ، ببذل مزيد من الجهود لتحسين طريقة العرض جعلها أكثر تحديدا بما يتفق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن تخطيط البرامج وطريقة عرض الميزانية البرنامجية .

٨٧ - وأوصت اللجنة بأن يصبح نص الجملة الثانية من الفقرة ه ألف - ١٠ (ج) على النحو التالي :

" وفي هذا الصدد ، فإن المكتب يساعد المدير العام في جطة أمور منها
أعداد مقدمة الخطة المتوسطة الأجل ، والاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بمجلس
تخطيط البرامج ووضع الميزانيات ، الذي يتولى رئاسته الأمين العام أو المدير
العام ، في حالة غيابه . "

٨٨ - وأوصت اللجنة بأن تصدر على وجه الاستعجال نشرة الأمين العام وقسم الكتييب
التنظيمي للام المتحدة المخصصان لمكتب المدير العام .

٨٩ - وأجاءء التفسيرات ، السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر مسود
برامج الباب ه ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٥ باء - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١ - مقدمة

٩٠ - في الجلستين ٤٣ و ٤٤ ، المعقودتين في ٢٩ اب/اغسطس ، نظرت اللجنة في الباب ٥ باء (مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٩١ - وأشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ، في بيانه الاستهلالي ، الى أن البرنامج الفرعي ٣ المعنون " تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية " قد أدرج في مقترحات الميزانية البرنامجية للمركز لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ومما يذكر أن اللجنة قد أوصت في دورتها الثانية والعشرين ، خلال استعراضها للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، حذف البرنامج الفرعي ٣ من برنامج عمل المركز (٣) ، لكي لا تضع حكما مسبقا على المقررات التي ستتخذها الجمعية العامة بشأن جهاز الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، في دورتها السابعة والثلاثين . وقد أيدت الجمعية العامة توصية اللجنة بحذف البرنامج الفرعي ٣ ، عند اعتمادها الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (القرار ٣٧/٢٣٤ المؤرخ في ٢١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢) . وفي جلسة لاحقة أناطت الجمعية العامة ، في القرار ٣٧/٢٤٤ المؤرخ في ٢١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الترتيبات المالية والمؤسسية الطويلة الأجل لجهاز الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وظائف عامة معينة بالمركز . واستجابة لتلك الولاية ، يقترح الأمين العام الآن إعادة وضع البرنامج الفرعي ٣ ضمن برنامج عمل المركز . ورأى أن الأنشطة التي سيضطلع بها في إطار هذا البرنامج ذات أولوية عليا . وفيما عدا الاستعادة المقترحة للبرنامج الفرعي ٣ ، فإن مقترحات ميزانية المركز على نحو ما هي مقدمة ، متسقة مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وقد تم تعيين الأولويات العليا والدنيا في شتى أجزاء البرنامج .

٢ - المناقشة

٩٢ - تركز جزء كبير من المناقشة على استعادة البرنامج الفرعي ٣ (تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) . وقد التمسست الوفود مزيدا من الايضاح بشأن المسألة ، ورأى البعض ان قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٤٤ لا يقدم بحد ذاته ولاية كافية القوة

لاستعادة البرنامج الفرعي . بيد ان اقتراح الامين العام لاستعادة البرنامج الفرعي ٣ قد جرى تأييده أيضا على أساس أن حذفه أوصي به كاجراء مؤقت تحاشيا لوضع حكام مسبق على مقررات الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، وان الجمعية العامة قد اتخذت اجراء بهذا الصدد في قرارها ٣٧ / ٢٤٤ . ورأى بعض الوفود ان هناك امكانية لوجود حالة من حالات الازدواج بين عنصرى البرنامج ١-٢ و ١-٣ وكلاهما يتعلقان بدعم المركز للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وأوصي بادماج عنصرى البرنامج في عنصر برنامج منقح برقم ١-٢ .

٩٣ - وذكر المدير التنفيذي للمركز ، ردا على ذلك ، انه استنادا الى قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٢١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، فان البرنامج الفرعي ٣ المتعلق بتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، كان موجودا في جميع الميزانيات البرنامجية السابقة للمركز ، وانه يرى ان القرار ٣٧ / ٢٤٤ لا يرفع أيأ من مسؤوليات المركز ، بل على العكس ، فان الفقرات ١٤ (د) و (ط) و (و) قد أناطت بالمركز الولاية لمواصلة العمل في هذا المجال .

٩٤ - وأبدت ملاحظات بشأن الازدواج الظاهر بين النواتج المدرجة تحت عنصرى البرنامج ١-٢ التحديد والتقييم المبكران للتطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة و ٤-٤ توفير المعلومات عن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وأوضح المدير التنفيذي للمركز ان المنشورين يختلفان بحكم طبيعتهما . فالنتاج المدرج تحت عنصر البرنامج ٤-٤ سيكون نشر الرسالة الاخبارية الفصلية " آخر الأنباء " (UPDATE) ، بينما ستعالج المنشورات التقنية / العلمية ، التي تصدر في اطار عنصر البرنامج ١-٢ ، التحديد والتقييم المبكرين للتطورات التكنولوجية الجديدة التي قد تؤثر في عملية التنمية في البلدان النامية .

٩٥ - وقد طرحت تساؤلات عن انعدام الناتج خلال فترة السنتين في اطار عناصر البرنامج ٢-٣ (تقديم الدعم لفرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للجنة التنسيق الادارية) و ٢-٤ (تنسيق أنشطة وحدات الأمانة العامة - بما فيها اللجان الاقليمية - المشتركة في تنفيذ البرنامج الرئيسي في مجال العلم والتكنولوجيا وتقديم الدعم لها) و ٣-٢ (تعزيز تمويل العلم والتكنولوجيا كجزء متكامل من بناء القدرة الوطنية في اطار برنامج عمل فيينا) . وردا على ذلك ، أوضح انه وفقا للممارسة المعتادة ، فان الناتج النهائي لا يذكر تحت عنصر البرنامج الا عندما يتقرر انتاجه وتوزيعه على المستعملين خارج امانات منظومة الامم المتحدة خلال فترة الميزانية قيد النظر . وفي حالة عنصر البرنامج ٢-٤ (رصد مساهمات المجتمع العلمي والمنظمات غير الحكومية الأخرى ودعم أنشطتها في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض

التنمية) ، فان تقرير الاداء لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ سيقدم السبب الداعي الى تأجيل انجاز الناتج من فترة السنتين تلك .

٩٦ - ورأى بعض الوفود انه ينبغي اعادة صياغة عنواني عنصرى البرنامج ٢-٣ و ٢-٤ لكي يقدم معنى أوضح للأنشطة المتوخاة .

٩٧ - وبالاقتراح مع استفسار وجه بشأن النواتج المحددة المنتواة في اطار عنصر البرنامج ٢-٣ (تقديم الدعم لفرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للجنة التنسيق الادارية) ، لاحظ بعض الوفود ان الاشارة الى مثل هذه الأنشطة يمكن أن توجد في جميع أجزاء الميزانية ، واقترح وضع توصية عامة ترجو من الامين العام تقديم معلومات تفصيلية عن ولايات تمويل هيئات لجنة التنسيق الادارية ومواردها .

٣- النتائج والتوصيات

٩٨ - تقدمت اللجنة بالتوصيات التالية :

تحت البرنامج الفرعي ٣ تمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية :

(أ) الاشارة الواردة تحت (ب) الى قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٤ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، توسع لتشمل ما يلي :

الجزء ثانيا ألف ، الفقرة ١١ ، والجزء ثانيا جيم ، الفقرة ١٤ .

(ب) يغير عنوان عنصر البرنامج ١-٣ ليصبح نصه كما يلي :

" ١-٣ تقديم المساعدة الى الامين العام في توفير الدعم الفني اللازم للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أعمالها المتصلة بجهاز التمويل . "

(ج) يغير عنوان عنصر البرنامج ٢-٣ ليصبح نصه كما يلي :

" ٢-٣ تعزيز وضع آليات لتمويل العلم والتكنولوجيا على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية وتقديم المساعدة في ذلك ، كجزء متكامل من بناء القدرة الوطنية في اطار برنامج عمل فيينا . "

٩٩ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٥ بـ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

الباب ٦ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

١ - مقدمة

١٠٠ - نظرت اللجنة في الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، في جلساتها ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٠ المعقودة في ٢٩ و ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٣ . وكان معروضا عليها أيضا بيان من الأمين العام عن الآثار البرنامجية والمالية والادارية (E/AC.51/1983/L.6) .

١٠١ - وأشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ، في بيانه الاستهلالي ، الى ان الميزانية البرنامجية لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية مصممة لكي تساعد على الوفاء بالمهمة الشديدة الأهمية للادارة وهي توفير البحث والتحليل المتعلقين بالسياسة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية العامة التي يتعين على الحكومات التصدي لها . ورغم الزيادة التي حدثت في نطاق وتعدد هذه المسائل ، فالمقترحات لا تنطوي من الناحية الفعلية على زيادة في موارد الادارة . والأحرى أن الجديد من متطلبات العمل قد استوعب عن طريق توخي الحرص في البرمجة وفقا لأولويات الخطة واعادة توزيع الموظفين وزيادة استعمال التكنولوجيات لتحسين الانتاجية .

١٠٢ - ولا حظ أن التغييرات عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين السابقة تعبر عن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ، وهي تشمل برنامجا جديدا يتعلق بالطاقة يدخل فيه برنامجان فرعيان . وقد وضع برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات على أساس البرنامج الرئيسي الجديد المقترح في مجال الشؤون البحرية الذي تناولته المناقشة خلال الجزء الأول من دورة اللجنة . أما العمل في مجال قضايا التنمية وسياساتها فيشدد على استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ؛ ويشدد العمل في مجال السكان على المؤتمر الدولي للسكان الذي سيعقد في عام ١٩٨٤ ؛ ويشدد العمل في مجال التنمية الاجتماعية على مؤتمر الامم المتحدة لتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة ، والسنة الدولية للشباب ، ومؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ؛ وبرنامج الاحصاءات مستمر على أساس الارشادات المحددة المقدمة من اللجنة الاحصائية . ولا حظ كذلك أن مكتب تخطيط وتنسيق البرامج أخضع لاستعراض وشيق للغاية من أجل المساعدة في تبسيط وترشيد أعمال الادارة . وقد شمل ذلك نقل وظيفة تخطيط موارد الادارة الى برنامج التوجيه التنفيذي والادارة " ، والأعمال المتعلقة بالنقل ، التي تشدد على ذلك الجانب من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، الى برنامج " قضايا التنمية وسياساتها " .

٢ - المناقشة

١٠٣ - في المناقشة العامة لهذا الباب ، أعرب عدد من الوفود عن ارتياحه للباب ٦ في مجموع ، ملاحظاً أنه يقدم مثالا طيبا لتخطيط البرامج . وجرى الاعراب في اللجنة عن قلق عام ازاء ما تضمنه هذا الباب من استخدام للخبراء الاستشاريين ، كما هي الحال عليه في الميزانية ككل . وأشار عدد من الوفود الى التفاهم الذي توصلت اليه الجمعية العامة بشأن الاستخدام الصحيح للخبراء الاستشاريين ، وتساءل عما اذا كان هذا التفاهم يطبق دائما في الباب ٦ . وبوجه خاص جرى التأكيد على ضرورة تلافي الازدواج في عمل الخبراء الاستشاريين بين مختلف أبواب الميزانية بل وبين أبوابها الفرعية ، كما جرى التأكيد على أهمية عدم استخدام الخبراء الاستشاريين لأداء مهام الأحرى بها أن تكون من اختصاصات موظفي الأمانة العامة العاديين . وجرى الاعراب عن قلق عام ازاء مضمون وفائدة الدراسات التي تضطلع بها الأمانة العامة . وأشار بعض الوفود الى أن هذه الدراسات ينبغي أن تهتدى بالجزء ٨ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، وأن تكون عالية المنحى . وأضاف وفد آخر أن من شأن استعراض هذه الدراسات أن يتعزز اذا تسنى للحكومات تكوين رأى عما لهذه الدراسات من أثر على الصعيد الوطني .

(أ) التوجيه التنفيذي والإدارة

١٠٤ - طلبت اللجنة تفسيراً لتبرير الوظيفة الإضافية في عنصر البرنامج ١ - ٣ (الاتصال بالمنظمات غير الحكومية) ، وأبلغتها الأمانة العامة أن مستوى الموارد الخاصة بهذه النشاط بقي ثابتاً على مدى ٢٠ سنة مضت بالرغم من الزيادة السريعة في عدد المنظمات غير الحكومية التي تقدم اليها الخدمات . ولا حظ بعض أعضاء اللجنة أن من شأن إعادة توزيع اختصاصات تخطيط الموارد في الإدارة من تخطيط وتنسيق البرامج الى التوجيه التنفيذي والإدارة أن يساعد في ترشيد العمل . ولا حظت عدة وفود أن الخبراء الاستشاريين المطلوبين في الفقرة ٦ - ١١ ماثلون فيما يبدو ، لهؤلاء الواردين في الباب ٥ ألف وفي قطاعات فرعية أخرى من الباب ٦ ، وذكرت أن هناك ازدياداً وازدياداً ورداً على ذلك لاحظ الأمين العام المساعد للبحوث الإنمائية وتحليل السياسات أن الخبراء الاستشاريين مطلوبون للمواضيع العامة التي تتعدى أعمال الشعب المتخصصة في الإدارة ، وطمأن ممثل المدير العام للجنة على وجود مشاورات مكثفة لضمان عدم وجود ازدواجية ، ولكن الأعمال التي يعين من أجلها الخبراء الاستشاريون ستكون بالأحرى ، مكتملة ومنسجمة مع المستويات المناسبة لتقرير السياسات في المكاتب المعنية .

(ب) قضايا التنمية العالمية وسياساتها

١٠٥ - لاحظت عدة وفود أن المصطلحات المستخدمة في هذا الباب الفرعي كثيرا ما تكون غير واضحة بدرجة كافية بما يسمح بالفهم الكامل لطبيعة الأعمال . وأشير بصفة خاصة الى الفقرات ١٩-٦ و ٢١-٦ و ٢٢-٦ بالنسبة لمصطلحات مثل " نهج متكامل ومتماكب وأكثر فعالية فيما يتعلق بالبحوث والتحليلات الاقليمية الجامعة بين عدة اختصاصات والمشاركة بين القطاعات " ، و " استراتيجيات بديلة " ، و " التغيرات الهيكلية الشاملة " . وكان من رأى اللجنة أنه ينبغي اعداد مشاريع الميزانيات المقبلة بشكل أكثر وضوحا . وتسأل أحد الوفود عن تضمين تطوير نموذج لنك LINK وتوسيع نطاقه تحت البرنامج الفرعي ١ (مناظير التنمية) لا تحت البرنامج الفرعي ٦ (رصد وتقييم الاتجاهات والمشاكل المستجدة) حسب ما يستفاد من الخطة المتوسطة الأجل . وردا على ذلك ، شرح ممثل عن الادارة طبيعة الأنشطة ووافق على ان العمل الخاص بنموذج لنك من الأسلم وضعه في البرنامج الفرعي ٦ .

١٠٦ - ولدى استعراض البرنامج الفرعي ٤ (البلدان المتخلفة : المشاكل والتوقعات) لاحظت وفود كثيرة أنه عند الاشارة الى " البلدان المتخلفة " في عنواني البرنامج الفرعي وعناصر البرنامج لم تضع الميزانية في الاعتبار توصية اللجنة في دورتها الثانية والعشرين . والعبارة الصحيحة هي " البلدان النامية " . واقترح أحد الوفود أنه يمكن بشكل معقول ادماج عنصرى البرنامج في عنصر واحد ، ولكن وفودا أخرى لاحظت ان التقريرين يتعلقان بموضوعين مختلفين بالرغم من انه يربطهما مجال بحث واحد . وردا على ذلك وافق الأمين العام المساعد للبحوث الانمائية وتحليل السياسات على أنه ينبغي تغيير العنوانين وعلى أن الناتجين مختلفان في الواقع .

١٠٧ - وأشار أحد الوفود ، في سياق البرنامج الفرعي ٦ ، الى أن التقريرين المطلوبين في قرارى الجمعية العامة ٢٠٣/٣٧ و ٢٠٤/٣٧ لم يدرجا ، كما يبدو ، في الميزانية . وكذلك وجه تساؤل بشأن الولاية الخاصة باعداد ملاحق سنوية لنشرة " الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية " والتي هي ذاتها من المنشورات السنوية . وردا على ذلك ذكر الأمين العام المساعد أن تحليل الاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي ، المطلوب في القرار ٢٠٣/٣٧ ، يشكل جزءا من " الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية " للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، ولكنه لاحظ أن التقرير المتعلق بتنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية حذف سهوا من الميزانية المقترحة . وأضاف قائلا ان الولاية الخاصة بالملاحق ، التي تتناول بتعمق قضايا محددة من قضايا السياسة ، مستمدة من الولاية الأصلية " للدراسة الاستقصائية " التي كانت تعد مبدئيا في قسمين . وأدت الممارسات اللاحقة الى اطلاق اسم ملحق على الجزء الثاني الأصلي من الدراسة الاستقصائية .

- ١٠٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٧ (تنمية النقل) أكد أحد الوفود على أهمية أعمال تنمية النقل واقترح اعطاء عنصر البرنامج (٢-٧) أولوية عليه .
- ١٠٩ - وأجرت اللجنة مناقشة واسعة النطاق بشأن النصوص المتعلقة بالـ
الاستشاريين في الباب الفرعي (الفقرة ٦-٢٨) . وبصفة محددة فقد انتقدت عدة وفود تعيين الأعمال التي يتعين القيام بها . وأوضح أحد الوفود أن اشارات عنصر البرنامج الى ثلاث مهام للخبراء الاستشاريين (٢-٢ و ٣-٢ و ٢-٣) متناقضة مع الميزانية وأشار الى عناصر برنامجية غير موجودة واقترح حذفها . وشرح مدير فرع تخطيط البرامج أن صور التناقض ناتجة عن خطأ ، اذ أن استعراض البرنامج الداخلي قبل تقديم الميزانية وحدها ثلاثة عناصر برنامجية مقترحة في عنصر واحد ولكنه لم يتم ، بسبب هفوة ، اجراء التوحيد المعادل في وصف طلب الخبراء الاستشاريين . والواقع انه كان ينبغي اضافتها معاً تحت عنصرى البرنامج ٢-١ و ٣-١ على الترتيب .

(ج) اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات

- ١١٠ - أشار أحد الوفود الى أن هذه المقترحات تتعلق بتنقيحات للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ناقشتها اللجنة خلال النصف الأول من دورتها ، وسأل عما اذا كان قد روعي في الميزانية المقترحة التغييرات التي أوصت بها اللجنة . وردا على سؤاله قال ممثل للادارة ان التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل قد أخذت في الحسبان وان الأمر لم يكن يقتضي ، نتيجة لذلك ، سوى ادخال تعديلات طفيفة على مقترحات الميزانية البرنامجية ؛ فالمهام المتصلة بالشؤون البحرية والمصنفة حالياً بأنها مهام مؤقتة لم تعد مدرجة في الميزانية البرنامجية . ولا حظ أحد الوفود ان كلا من البابين ٦ و ٧ يتناول اعمال تتعلق بمناطق اقتصادية خالصة ، وتساءل عما اذا كان هذا يمكن أن يؤدي الى حدوث ازدواجية . وأكد في الرد على تساؤله ان هذه الأعمال تكميلية .

(د) تحليل الحالة السكانية في العالم

- ١١١ - تساءل عدد من الوفود عما اذا كانت هناك اذواجية في الجهد ، ولا سيما في البرنامجين الفرعيين ١ (التحليل الديموغرافي العالمي) و ٢ (الاسقاطات الديموغرافية) ، مع الأعمال التي يضطلع بها صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية . كما اقترحت إمكانية الغاء أربعة عناصر برنامجية (١-١) (تقرير عن الهيكل السكاني : تحليل السكان من الأطفال والشباب في العالم) ، و ٢-٢ (التقديرات والاسقاطات العالمية المتعلقة بالأسر المعيشية حسب البلد) ، و ٣-٤ (استعراض وتقييم وصياغة النماذج السكانية والانمائية) ، و ٦-٢ (مشاريع تقييم برامج تنظيم الأسرة وتدابير السياسة الأخرى وأثرها على الخصوبة) منحت أولوية دنيا دون أن تتأثر نوعية البرنامج ، وأشير ،

في هذا السياق ، الى المقرر الذى اتخذه مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية بالابتعاد عن الاحصاءات والبحوث السكانية والعناية بتنظيم الأسرة . وردا على ذلك ، أشار مدير شئون السكان الى أن صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية هو مستعمل للتحليل الديموغرافي والاسقاطات الديموغرافية اللذين تعدهما شعبة شئون السكان وانهما يشكلان ، في الواقع ، أساس التقارير التي يضعها صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومن ثم فانه لا توجد ازمة واجية . وعلق مدير الشعبة على تلك العناصر البرنامجية الممنوحة أولوية دنيا فلاحظ انه في حين أن شعبة شئون السكان تمنح العنصر البرنامجي ١-١ أولوية أدنى من تلك التي تعطىها لغيره من الأعمال فانه لا يضطلع بهذا العمل في أى مكان آخر ، وانه يمكن أن تستفيد منه المؤسسات المعنية بالمسائل الاجتماعية . واستطرد قائلا انه بالمثل فانه في حين ان العنصر البرنامجي ٦-٢ المعنى بتقييم برامج تنظيم الأسرة قد منح أولوية متأخرة فانه ذو أهمية كبيرة لحكومات كثيرة . وفيما يتعلق بالعنصرين البرنامجيين ٢-٢ و ٣-٤ ، وافق رئيس الشعبة على انه يمكن انهاءهما دون أن يتأثر البرنامج بذلك بشكل سلبي .

١١٢ - وفيما يتعلق بالعنصر البرنامجي ٢-٤ (التحليل والتقييم المقارنان للتعدادات السكانية حوالي عام ١٩٨٠) ، أعرب أحد الوفود عن شكوك بشأن استصواب المعدل الذى تجرى به تحليلات تعدادات السكان ، وبشأن الحاجة الى وضع اسقاطات ديموغرافية مرة كل سنتين ، ولا سيما نظرا لأن تعدادات السكان تجرى مرة كل عشر سنوات . وردا على ذلك ، أشار مدير الشعبة الى أنه في حين أن التعدادات تجرى مرة كل عشر سنوات ويعمل في العادة على أن تكون في بداية العقد فانه لا تجرى في جميع البلدان في وقت واحد . وأردف قائلا انه علاوة على ذلك فانه في حين أن الاسقاطات تستمد معلومات كثيرة من التعدادات ، فان تلك الأخيرة ليست هي الأساس الوحيد الذى يعتمد عليه في وضع الاسقاطات ، التي تستكمل ، بموجب ولاية من لجنة السكان ، مرة كل سنتين . ولاحظ وفد آخر ان الخطة المتوسطة الأجل قد نصت على اجرائها مرة كل سنتين ، وقال الوفد الذى كان قد أثار هذه المسألة انه على الرغم من قبول اجراء تقييم التعدادات خلال فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ فانه كمسألة مبدأ ينبغي الاضطلاع بهذا النشاط مرة كل عشر سنوات .

١١٣ - وفيما يتعلق بأفرقة الخبراء المخصصة أبلغت الأمانة العامة للجنة بأنه قد وقع خطأ مطبعي في الفقرة ٦-٢ ، وبأنه ينبغي الاستعاضة عن عبارة " الفريق العامل المشترك بين الوكالات والتابع للجنة التنسيق الادارية " بعبارة " فريق الخبراء " . وطلب أحد الوفود توضيح العمل الذى سيقوم به فريق الخبراء والولاية التي تقضي بأن يشكل مرة كل سنتين ، على ما يبدو . وردا على ذلك ، أبلغ مدير الشعبة اللجنة بأن هؤلاء الخبراء يجتمعون مرة كل سنتين لبحث المنهجيات التي ستستخدم في الجولة التالية من التقديرات والاسقاطات الديموغرافية .

(هـ) قضايا التنمية الاجتماعية العالمية

١١٤ - لاحظت بعض الوفود أن سرد الأنشطة كثيراً ما يعطي انطباعاً بأن هناك ازدياداً واجبة . ولاحظ عدد من الوفود أن الفقرة ٦ - ٤٧ توصي باتباع نهج يستهدف رعاية فئات محددة . وعلقت تلك الوفود بأنه يبدو أن النص يدمج النساء في فئة " الجماعات المحرومة " . وأشارت إلى أن هذا يشوه السائل المتعلقة بالمرأة على النحو الذي يعالجها به المجتمع الدولي حالياً ، وأكدت على ضرورة فصل المرأة عن فئة الجماعات المحرومة في الميزانيات القادمة وفي البحوث المتعلقة بالسياسة وفي التشريع الحكومي الدولي .

١١٥ - لاحظت بعض الوفود بأن الأعمال المبينة في البرنامج الفرعي ١ (مشاركة السكان في التنمية) كثيراً ما تكون مماثلة لأعمال الوكالات المختلفة . وأكدت على ضرورة توخّي الحرص لتفادي الازدواج ، ولاحظ أحد الوفود أن الناتج في عنصر البرنامج ١ - ٣١ " الرسالة الاخبارية للتنمية الاجتماعية " حدد في الاستعراض الخاص للأنشطة الجارية (A/36/658) بوصفه من الأنشطة العديدة الجدوى ، واقترح الوفد حذفه لهذا السبب .

ولاحظت وفود عديدة أنه على الرغم من أن موضوع التعاونيات والعمل على المستوى المحلي ذو أهمية كبيرة ، فإن منشور المبيع المقترح في عنصر البرنامج ١ - ٢ عن دور التعاونيات في إنتاج الأغذية وتسويقها واستهلاكها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل منظمة الأغذية والزراعة ، ويبدو متسماً بالازدواجية ، وربما يكون لا لزوم له . ورداً على ذلك لاحظ ممثل لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية أن العمل فيما يتعلق بالتعاونيات في عنصر البرنامج ١ - ٢ يجري تنسيقه عن طريق اللجنة المشتركة لدعم الجمعيات التعاونية التي تشترك في عضويتها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة . وتجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة يجري خلالها تبادل المعلومات عن الأنشطة واعداد الخطط المتعلقة بالمبادرات الجديدة . وأشار إلى أن اللجنة المشتركة لدعم الجمعيات التعاونية تستمد ولايتها من قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقال إن الناتج موضع البحث ثمره لهذه المشاورات . وأكد ممثل منظمة الأغذية والزراعة أن الناتج لا يعد ازدياداً مع عمل تلك المنظمة . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ١ ، أشار ممثل للأمانة العامة إلى أنه في حين أن الناتج موضع البحث قد تقرر إنهاؤه ، فإن هذه الخطوة جرى استعراضها مرة أخرى ، وقرر الأمين العام ، كما لاحظ في تقريره (A/C.5/37/51) ، أن نشر الرسالة الاخبارية ، بعد إعادة صياغتها ، يؤدي مهمة مفيدة ، وأنه ينبغي استمرارها .

١١٦ - وعند مناقشة البرنامج الفرعي ٥ مشاركة المرأة في الشؤون الدولية وفي تعزيز السلم والأمن ، أشارت اللجنة إلى أن العنوان ينبغي أن يكون مطابقاً للصياغة الجديدة للخطة المتوسطة الأجل المقترحة ، حسبما طلبت اللجنة ، وأبلفت بأن الناتج ١٠ " في عنصر البرنامج ٥ - ١ (الاجراء المتخذ بصدور اعلان الأمم المتحدة بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين) ذكر خطأ في نص الميزانية ، في حين كان ينبغي أن يذكر بدلاً

منه تقرير آخر يتعلق بحالة المرأة والأطفال في حالة الطوارئ والنزاع المسلح ، وسوف
يجرى اعداده في سنة ١٩٨٥ . واعترض أحد الوفود على الولاية المتعلقة بالتقرير السوار
تحت عنصر البرنامج ٥ - ٢١ ، واقترح امكانية حذفه . وذكرت وفود عديدة أخرى أن
هناك سنداً تشريعياً لذلك الناتج ، وأنه ينبغي الإبقاء عليه . واقترح أحد الوفود توحيد
الناتجين المقترحين في عنصر البرنامج ٥ - ٢ (البحث وتحليل السياسة) ، وتقديمهما عن
طريق دمج الناتج ١٩ ، وهو التقرير عن دور المرأة في السلم ، في المنشور المخصص
للمبيع عن تولي المرأة لمناصب اتخاذ القرار وتقرير السياسة ومشاركتها في الشؤون الدولية .
وسأل وفد آخر عن الولايتين المتعلقةتين بالناتج ٥ - ٢١ ، ومنشور البيع الثاني فسي
عنصر البرنامج ٥ - ٢٢ . وردا على ذلك ، أشار ممثل المركز الى أن الولاية التي يستند
اليها الناتج ٥ - ٢٢ هي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٨٧ (د - ٦٢) ،
وأنه سيكون جزءاً من تقرير أكثر شمولاً ، أما فيما يتعلق بمنشور المبيع فلا يستند الى ولاية .
وأيد عدد من الوفود جميع أنشطة البرنامج الفرعي التي صدرت بها ولايات ، على النحو
الذي صاغته به الأمانة العامة .

١١٧ - وكان من رأى أحد الوفود أن منشورات المبيع في عنصر البرنامج ٦ - ٢ (سياسات
وبرامج الشباب) لا تخدم غرضاً مفيداً ويمكن حذفها . وأبلغ ممثل للمركز اللجنة أن منشورات
البحوث هي جزء من برنامج للبحوث للسنة الدولية للشباب وضعته اللجنة الاستشارية للسنة
الدولية للشباب وأيده الجمعية العامة ، وهو فضلاً عن ذلك جزء من تقسيم العمل فيما بين
الوكالات المتفق عليه . وعلى أساس هذا التوضيح ، أيد عدد من الوفود الاحتفاظ بالنواتج
موضع البحث .

١١٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٧ (الشيخوخة) رأى عدد من الوفود ان المصطلحات
المستخدمة في عنصر البرنامج ٧ - ٢ تعطي انطباعاً خاطئاً عن النشاط . وسأل أحد الوفود
عما اذا كانت مسائل حساسة مثل التقاعد قد ادرجت ضمن العمل . وأشار وفد آخر الى ان
عنصر البرنامج ٧ - ٢ يشكل الى حد كبير ازدواجاً للعمل فيما يتعلق بالسكان والاحصاءات
وعلى هذا الأساس ينبغي حذف الناتج الثاني في عنصر البرنامج . وردا على ذلك ، فإن
ممثلي الأمانة العامة ، في حين أعربوا عن الموافقة على امكانية تحسين المصطلحات ،
أشاروا الى أنه في إطار النهج العام المشترك بين الوكالات الناشئ عن الجمعية العالمية
للشيخوخة ، فإن منظمة العمل الدولية واليونسكو هما اللتان تضطلعان بالبحث والتحليل
المتعلقين بالاعداد للتقاعد . وذكروا أن العمل فيما يتعلق بتحليل السياسات المعنية
بالشيخوخة يعتمد على الأعمال الديمغرافية والاحصائية ، ويعنى باستخلاص الآثار فيما
يتعلق بالسياسة ، من هذه الأعمال .

١١٩ - ولاحظ أحد الوفود أن عنصر البرنامج ٨ - ٢ (البحوث وتحليل السياسة المتعلقة بالمعوقين) لم يشر إلى منع العجز ، وهو موضوع هام . وردا على ذلك ، أشار ممثل للمركز إلى أن جميع الأعمال فيما يتعلق بموضوع المعوقين تتناول ثلاثة مفاهيم متصلة ببعضها وهي ، منع العجز ، وإعادة التأهيل ، وتساوى الفرص .

١٢٠ - ولاحظت بعض الوفود أن عدة أعضاء من اللجنة كان من رأيهم ، لدى النظر في الخطة المتوسطة الأجل ، أن البرامج الفرعية الثلاثة التي تتناول الجريمة ٩ و ١٠ و ١١ هي برامج زائدة وستؤدي إلى الازدواج . واقترح بعض الوفود حذف عنصر البرنامج ٩ - ٣ إذ أنه يماثل في جوهره عنصر البرنامج ١٠ - ٣ . بيد أن وفوداً أخرى رأت أن عنصر البرنامج ٩ - ٣ لا يعد ازدواجا وينبغي الإبقاء عليه . ولوحظ أن إجراء بعض التبسيط للبرامج الفرعية أمر ممكن ، ولكن ينبغي أن تصدر بشكل مناسب توصية بهذا المعنى عن لجنة منع الجرائم ومكافحتها . وأعرب أحد الوفود عن تشككه في الولاية المتعلقة بعنصر البرنامج ٩ - ٢ . وأشار ممثل المركز ، رداً على ذلك ، أن العمل في عنصر البرنامج ٩ - ٢ يستند إلى ولاية منوطة من مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، والمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، المساواة ، التنمية ، السلم ، في حين أن العنصر ٩ - ٣ قد طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٦ / ٢١ ، الذي دعت فيه إلى إعداد مبادئ توجيهية جديدة لنهج العمل في المستقبل فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار التنمية وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهو يختلف تماماً عن العنصر ١٠ - ٣ الذي يعتبر دراسة استقصائية .

١٢١ - وفيما يخص الخبراء الاستشاريين (الفقرة ٦ - ٥٠) ، اقترح أحد الوفود أن عمل الخبير الاستشاري فيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٢ يمكن أن تقوم به منظمة الأغذية والزراعة ، وبذلك يمكن حذف ما يتصل بتوفير خدمات خبير استشاري . واقترح وفد آخر أنه نظراً لأن عنصر البرنامج ٨ - ٢ لا يشير إلى برنامج العمل العالمي بينما ترد الإشارة إليه في وصف المهمة ، فإنه من الممكن حذف خدمات الخبير الاستشاري . وردا على ذلك أوضح ممثلو الأمانة العامة أن اعتمادات الميزانية المتعلقة بالخبراء الاستشاريين قد أخذت تنخفض خلال فترات السنتين الثلاث ، ولكنها لازمة بصفة خاصة لتوفير بعد اقليمي .

١٢٢ - واستخسر عدد من الوفود عن الغرض من بعض السفر المقترح ، بما في ذلك ما يتعلق بعناصر البرنامج ٢ - ٢ و ١١ - ١ و ١٣ - ٢ و ١٣ - ٣ . وأشار أحد الوفود إلى أن ثلث السفر قام به بالكامل الأمين العام المساعد . وردا على ذلك ، أوضح ممثلو المركز أن السفر الوارد ذكره في عنصر البرنامج ١١ - ١ يتطلب الأمر لتنسيق أعداد التقارير التي تقدم إلى هيئات حكومية دولية في مجالات الاهتمام المشترك بين الوكالات ، بينما

السفر الوارد ذكره في عنصر البرنامج ٢ - ٢ فهو مطلوب لأن موضوع سياسات الأسسـرة موضوع جديد ، وبالتالي يحتاج الموظفون الدائمون ، الى فرصة لدراسة المسألة عن طريق الاتصال المباشر مع الموظفين الوطنيين . ولوحظ ان من بين المهام الرئيسية للمركز دعم وتعزيز الأهداف والغايات التي تدخل ضمن نطاق اختصاصه ، ويعني ذلك ضمنا انه يتعين على الأمين العام المساعد حضور اجتماعات كثيرة تعقد على الأصعدة الدولية والاقليمية والوطنية بشأن مواضيع تتصل بالولاية العامة للمركز ، فضلا عن الاشتراك في جمع الأموال للصناديق الاستثنائية العديدة المتصلة بعمل المركز .

(و) الاحصاءات العالمية

١٢٣ - أشار أحد الوفود الى ان اللجنة أوصت في تقريرها عن أعمال دورتها الحادية والعشرين (٤) بأن تقوم اللجنة الاحصائية باستعراض سياسة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمنشورات بهدف وقف اصدار المنشورات الاحصائية الهامشية ، وتسأل عما اذا كان ذلك قد أدى الى الغاء أى منشور . وردا على ذلك ، أبلغ مدير المكتب الاحصائي اللجنة ان اللجنة الاحصائية قد نظرت في المسألة في دورتها الأخيرة وانها تعتزم ان تستعرض مرة أخرى السياسة المتصلة بالمنشورات في دورتها التالية فيما يتعلق ببعض منشورات بعضها .

١٢٤ - واقترحت عدة وفود تأجيل النواتج الواردة في عناصر البرنامج التي أعطيت أولوية دنيا . وردا على ذلك ، ذكر المدير أن الأولوية الدنيا لا تعني أن الأنشطة ذات قيمة أقل . فالبعض هام ؛ والبعض الآخر أقل أهمية . وأكد وفد آخر أن البرنامج متوازن تماما ، ويتبع الخطة المتوسطة الأجل بدقة وانه حتى العناصر ذات الأولوية الدنيا قد ذكرت في الخطة ومن ثم فان الوفد يؤيد الابقاء على جميع عناصر البرنامج المقترحة .

١٢٥ - وأبدى أحد الوفود شكوكه فيما يتعلق بفائدة عنصرى البرنامج ٧ - ٢ (وضع جداول مفسرة للاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية) و ٧ - ٣ (استعراض وتنسيق المنشورات الاحصائية وتقييم مدى اتساق البيانات ونوعيتها) واقترح حذفها . ولا حظ وفد آخر الصلات بين عنصر البرنامج ٧ - ٣ وتوفير المعلومات للجنة الاشتراكات وأيد الابقاء عليه . وذكر ممثل للمكتب الاحصائي أن عنصر البرنامج ٧ - ٣ قد أعطى في الماضي أولوية دنيا ولكن لجنة البرنامج والتنسيق ذاتها اقترحت أن يعطى عنصر البرنامج أولوية أعلى حيث أنه يعتبر نشاطا هاما لضمان نوعية البيانات الاحصائية التي تصدرها منظومة الأمم المتحدة . وقد اعطى عنصر البرنامج ٧ - ٢ أولوية منخفضة لأنه ليس من المقرر أن يكون هناك أى ناتج خلال فترة السنتين ، ولكن تأجيل العمل من شأنه أن يؤخر الى حد كبير من انتاج الناتج في فترات السنتين التالية .

(ز) الدراسة الاستقصائية عن حالة الطاقة في سياقها الدولي

١٢٦ - فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ ، ذكر أحد الوفود أن هناك قدرا كبيرا من الازدواج في عناصر البرنامج ، وأنه من الممكن ضمها ، وتساءل عما إذا كان من الملائم بالنسبة للأمم المتحدة أن تمويل أفرقة للخبراء بشأن اتفاقات تطوير النفط في إطار عنصر البرنامج ١ - ٥ . ومع ذلك ، فقد ذكر عدد كبير من الوفود أن هذا العمل هام ويتسق مع الخطة المتوسطة الأجل وأن العمل المتعلق باتفاقات النفط مفيد بصورة خاصة في هذه الفترة التي تنخفض فيها أسعار النفط . وتساءل أحد الوفود عن الصلة بين العمل المتعلق باتفاقات النفط والعمل المشابه في المركز المعني بالشركات عبر الوطنية . وشدد عدد من الوفود على أهمية وفائدة عنصر البرنامج ٢ - ٢ بشأن المعلومات عن البرامج المتعددة الأطراف والثنائية والبرامج الأخرى في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

(ح) تخطيط وتنسيق البرنامج

١٢٧ - فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (تقييم البرامج في قطاعي الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي) ، لاحظ عدد من الوفود أن البرنامج واحتياجاته من الموارد لم تشمل نتائج مناقشة اللجنة لمسألة تعزيز التقييم ، وأشارت إلى المقرر الذي سبق اتخاذه والمتعلق بأن يرجى من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تنظر في هذه المسألة على أساس بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية . وقد استفهم عن عدد من عناصر البرنامج الواردة في البرنامج الفرعي ٣ (التعاون بين المنظمات) لأنه لا يظهر لها أى نتائج . وردا على ذلك ، لاحظ الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق أن تلك الأنشطة تتعلق بخدمة الهيئات المشتركة بين الوكالات ، وأنه بينما لا تنتج هذه الأنشطة من الوجهة التقنية نواتج للحكومات ، فإن العمل المشترك بين الوكالات نفسه ينتج هذه النواتج .

١٢٨ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان التقرير المتعلق بالتحليلات الشاملة لأبواب الميزانية الوارد في عنصر البرنامج ١ - ٥ هو من نفس النوع الذي طلبته اللجنة لدورتها الجارية ولكن لم يتم تسلمه ، وطلب الوفد توفير إيضاح بشأن تقديم تحليل للبرامج على نطاق المنظومة في مجال أنشطة الطاقة للجنة الموارد الطبيعية الوارد في إطار عنصر البرنامج ٤ - ١ . وردا على ذلك ، أكد الأمين العام المساعد أن الاستعراض الشامل لأبواب الميزانية سيتم اعداده ، وابلغ اللجنة أن لجنة الموارد الطبيعية قررت ، بعد اعداد الميزانية البرنامجية ، أن تطلب لدورتها المقبلة اجراء تحليل على نطاق المنظومة للمياه بدلا من برامج الطاقة .

١٢٩ - وطلب أحد الوفود تقديم إيضاح بشأن اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية واقترح آخر أن اللجنة تحتاج الى معلومات تفصيلية بشأن الهيكل الحالي للهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية وأشار الى التوصية التي اعتمدتها اللجنة بهذا المضمون خلال الجزء الأول من الدورة . وردا على ذلك ، شرح الأمين العام المساعد المعلومات الأساسية المتعلقة باللجنة الفرعية المعنية بالتغذية .

(ط) الإدارة والخدمات المشتركة

١٣٠ - أشار أحد الوفود الى أنه مع ادراكه للاختلاف القائم بين ولاية اللجنة وولايتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، فإن المصاريف المتوخاه للمخبرات الهاتفية الطويلة المسافة في الميزانية البرنامجية تزيد في مجموعها عن ١٠٠.٠٠٠ دولار لفترة السنتين ، واقترح أن يبحث عن بدائل أقل تكلفة لتنفيذ برامج العمل .

٣ - النتائج والتوصيات

(أ) لمحة عامة

١٣١ - توصي اللجنة بهذا لجهود لضمان تفادي الازدواج في المهام بين الأقسام والأقسام الفرعية ، وأن يولى اهتمام أكبر للمعايير المحددة على الصعيد الحكومي الدولي فيما يتعلق باستخدام الخبراء الاستشاريين . وتوصي اللجنة باجراء مختلف الدراسات وفقا لما جاء بالجزء ٨ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ .

(ب) التوجيه التنفيذي والإدارة

١٣٢ - توصي اللجنة بأن يكون نص الجملة الأخيرة من الفقرة ٦ - ١٥ كما يلي :
" وهذه المساعدة ضرورية بالذات للعمل المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، والمفاوضات العالمية ، وإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي " .

(ج) قضايا التنمية العالمية وسياساتها

١٣٣ - توصي اللجنة بما يلي :

(أ) يدرج وصف النشاط الوارد في عنصر البرنامج ١ - ٢ ، ٢ ، تحت عنصر البرنامج ٦ - ٤ ؛

(ب) يعدل عنوان البرنامج الفرعي ٤ ليتماشى مع الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة ٥ أى " البلدان النامية : المشاكل والتوقعات " ٥ ويعدل عنوانا عنصرى البرنامج ٤ - ١ و ٤ - ٢ والنصوص ذات الصلة بهما المتعلقة في النتائج وفي الفقرة ٦ - ٢٣ بأن يستعاض عن تعبير " البلدان المختلفة " بتعبير " البلدان النامية " ولا سيما أقل البلدان نمواً من بينها " ؛ وبالمثل يجرى التغيير نفسه في الفقرة ٦ - ٢٣ .

(ج) تحذف لفظة " الداخلية " من عنوان عنصر البرنامج ٥ - ١ ؛

(د) يضاف الى نص الناتج في عنصر البرنامج ٦ - ١ التقرير المتعلق بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٣٧ ؛

(هـ) يعطى عنصر البرنامج ٧ - ٢ (تنمية النقل) أولوية عليا ؛

(و) يجمع تحت عنصر البرنامج ٢ - ١ بند الخبراء الاستشاريين الوارد تحت عنصرى البرنامج ٢ - ٢ و ٢ - ٣ في الفقرة ٦ - ٢٢٨ ٥ ويجمع تحت عنصر البرنامج ٣ - ١ بند الخبراء الاستشاريين الوارد تحت عنصر البرنامج ٣ - ٢ .

(ز) تحقيق مزيد من الوضوح في استخدام المصطلحات لضمان تفسير الأعمال التي يجرى الاضطلاع بها تفسيراً واضحاً . صفة خاصة ٥ في الفقرة ٦ - ٢٨ ؛

١ * يكون نص الإشارة الواردة في عنصر البرنامج ١ - ١ كما يلي :

" المساعدة في اعداد دراسات وأسابيل لادخال الآثار المترتبة على المتغيرات الاجتماعية بالنسبة الى المتغيرات الاقتصادية في دراسات عن الاحتمالات " ؛

٢ * يستعاض عن عبارة " بدائل المسارات الانمائية المرغوبة " الواردة في نص عنصر البرنامج ١ - ٢ بعبارة " بالاختلافات الممكنة في مجال السياسة العامة " ؛

٣ * تحذف عبارة " وتشجيع العدل " من نص عنصر البرنامج ٢ - ١ ؛

(د) تحليل الحالة السكانية في العالم

١٣٤ - توصي اللجنة بما يلي :

(أ) يحذف عنصر البرنامج ٢ - ٢ (التقديرات والاسقاطات العالمية المتعلقة بالأسر المعيشية حسب البلد) وعنصر البرنامج ٤ - ٣ (استعراض وتقييم وصياغة النماذج السكانية والانمائية) ؛

(ب) يكون نص وصف عنصر البرنامج ٣ - ٣ كالتالي : " يتألف النشاط من التحضير لاستقصاء السياسة السكانية السادس وتقدّم ناتج وسيط بشأن الاستقصاء الخامس كجزء من الوثائق اللازمة للمؤتمر الدولي للسكان ١٩٨٤ " .

(هـ) قضايا التنمية الاجتماعية العالمية

١٣٥ - توصي اللجنة بما يلي :

(أ) الاستفادة إلى أقصى حد في تنفيذ البرنامج من الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة مع تفادي الازدواج ؛

(ب) في الجملة الثانية من الفقرة ٦ - ٤٧ ، تحذف كلمة " هذه " ؛

(ج) يصبح عنوان البرنامج الفرعي ٥ " مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين " ليتسق مع الخطة المتوسطة الأجل بعد إعادة صياغتها .

(د) يكون الناتج الأول في عنصر البرنامج ٥ - ١ هو " تقرير إلى لجنة مركز المرأة عن أوضاع النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاع المسلح " وفي الكفاح من أجل السلم ، وتقرير المصير والاستقلال (الربع الأخير ١٩٨٥) " ؛

(هـ) يحذف المنشور الثاني المخصص للبيع والوارد في عنصر البرنامج ٥ - ٢* ٢* المعنون " أوجه الصلة المتبادلة " ؛

(و) يصبح عنوان عنصر البرنامج ٧ - ٢ " البحوث وتحليل السياسة فيما يتعلق بالشيخوخة " ويصبح عنوان الناتج الثاني " الشيخوخة : الاتجاهات وآثار السياسة " ؛

(ز) يكون ناتج عنصر البرنامج ١١ - ٢ تقريراً إلى المؤتمر السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .

(و) الإحصاءات العالمية

١٣٦ - توصي اللجنة بحذف عنصر البرنامج ٧ - ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وتأجيل الأعمال الواردة تحتها إلى فترة سنتين لاحقة .

(ز) الدراسة الاستقصائية عن حالة الطاقة في سياقها الدولي

١٣٧ - توصي اللجنة بما يلي :

- (أ) يصبح عنوان منشور المبيع في ناتج عنصر البرنامج ١ - ٤ " تمويل تنمية موارد النفط " .
- (ب) تعطى أولوية عليا لعنصر البرنامج ٢ - ٢ (المعلومات عن البرامج المتعددة الأطراف والشائبة والبرامج الأخرى في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة) .
- (ج) يصبح اسم فريق الخبراء المذكور في الفقرة ٦ - ٧٥ على النحو التالي : " فريق الخبراء المعني باستكشاف وتنمية الطاقة في البلدان النامية " ، بما في ذلك اتفاقات الاستكشاف والتنمية " .
- (د) ينبغي أن تهتدى الأمانة العامة في الدراسات التي تجريها بالجزء ٨ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ وينبغي أن تكون تلك الدراسات عطية المنحى .
- ١٣٨ - هـ خلال التغييرات السالفة الذكر ، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النتائج الواردة في سرد برامج الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٧ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

١ - مقدمة

١٣٩ - نظرت اللجنة في جلستها ٤٨ و ٤٩ المعقودتين في ٣١ آب/أغسطس في الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة (٥) .

١٤٠ - وقد مت الأمانة العامة المساعدة لإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، في بيانها الاستهلالي ، وصفا مفصلا لحالة الإدارة ، التي تتمتع الآن بوجود مستقبل منذ خمس سنوات . وأشارت الى أن منجزات الإدارة خلال هذه الفترة تمثلت في تحسن معدل انجاز برامجها تحسنا كبيرا ، وفي التعزيز النوعي لبرنامجها ، وفي ازدياد الطلب ازديادا كبيرا من جانب البلدان النامية على الخدمات المتاحة في نطاق ولاية الإدارة . وقالت أن الذكرى السنوية للإدارة يتصادف حلولها ، للأسف ، مع وجود ما قد يكون أشد القيود المالية في تاريخ التعاون التقني من خلال الأمم المتحدة الذي يمتد الى ثلاثين عاما والذي تأثرت به الإدارة تأثرا شديدا بصفة خاصة لعدة أسباب خارجة عن سيطرتها . وتتألف الاجراءات العلاجية المتخذة من تجميد في تعيين الموظفين في الإدارة ، وتحسين اجراءات التنظيم ، وتبسيط مهام الإدارة وتنظيمها . وقد أسفرت تلك الاجراءات عن تخفيض في الوظائف بلغ مجموعه ١٥٥ وظيفة من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بالمقارنة بفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وعلى الرغم من تلك التخفيضات الشديدة في الموارد الخارجة عن الميزانية ، فإن التقديرات المعروضة على اللجنة في اطار الميزانية العادية لا تظهر أي نمو حقيقي ، بل انها تظهر تخفيضا طفيفا . وقد أقيمت التخفيضات في عدد الموظفين في المجالات التقنية والموضوعية عند حد ما الأدنى ولكنها طبقت بالدرجة الاولى على الوحدات الادارية الأمر الذي أسفر عن وجود هيكل اداري أضعف مما كان عليه بشكل ملموس . وفي اطار تبسيط عملية تنظيم الادارة ، تم كذلك تنفيذ بعض التوصيات التي وضعتها وحدة التفتيش المشتركة مؤخرا ، ولا سيما زيادة الاهتمام بالجوانب الموضوعية مع المحافظة على عنصر التركيز القطري . وترتب على ذلك إلغاء شعبة البرمجة والتنفيذ ، ثم استيعاب مهام هذه الشعبة من قبل شعب أخرى . أما مقترحات الميزانية التي وضعتها الإدارة كما قدمت في الوثيقة المعروضة على اللجنة فهي تتسق مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وفي اطار المجالات الموضوعية البارزة التسعة التي تعمل فيها الإدارة ، فانها تقوم بثلاث مجموعات رئيسية من الأنشطة ، أهمها تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات ، ودعم مشاريع التعاون التقني ، والبحث والتحليل . وبالإضافة الى ذلك ، وفيما يتعلق بجميع المجالات الموضوعية ،

هناك أنشطة الدعم العام التي تتألف ليس فقط من التوجيه التنفيذي والإدارة ، والإدارة والخدمات المشتركة ، وإنما يوجد كذلك جهاز كبير لتقديم خدمات الدعم إلى أنشطة التعاون التقني . واختتمت الأمانة العامة المساعدة ببيانها بأن أكدت اللجنة أن عملية التبسيط التنظيمي قد أسفرت عن إيجاد إدارة قادرة على الاستمرار في مواجهة حالة مالية صعبة . وتحتاج الإدارة الآن إلى فترة من توسيع الأقدام كي تواصل التقدم الذي أحرزته منذ انشائها .

٢ - المناقشة

١٤١ - وفي المناقشة العامة التي تلت ذلك ، أعرب بعض الوفود عن استيائهم من التخفيضات الشديدة في الموارد المالية المتاحة للإدارة ، كما أعربوا عن قلقهم للأثر الذي ستركه تلك التخفيضات على قدرة الإدارة على إنجاز مشاريع التعاون التقني التي توجد حاجة شديدة إليها . وتساءل بعض الوفود عما إذا كان هناك في الماضي فائض في عدد موظفي الإدارة أو عما إذا كانت الإدارة الآن تعاني من نقص شديد في عدد موظفيها وبالتالي فإنها لن تكون في موقف يسمح لها بتنفيذ برنامج عملها بمستوى النشاط السابق . ولاحظت وفود أخرى أنه من ناحية مطلقة فإن الباب يظهر زيادة في الموارد وأن تلك الوفود تشعر بالارتياح إزاء الاعتمادات المرصودة في الميزانية ، وإنه يصح على أن يستمر تمويل التعاون التقني من موارد خارجة عن الميزانية . وأشارت تلك الوفود إلى أن جزءاً من موارد التعاون التقني التي كانت تذهب بصورة تقليدية ، على سبيل المثال ، إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تحولت الآن إلى مجالات أخرى .

١٤٢ - وطلب مزيد من التوضيح بشأن الازدواج المتزايد في أنشطة التعاون التقني بين مختلف كيانات الأمم المتحدة .

١٤٣ - وأكدت اللجنة الأمانة العامة المساعدة للإدارة أن الإدارة واثقة من أنه باجرائها تخفيضات في مجالات الإدارة العامة والتنظيم بالدرجة الأولى فإنها ستتمكن من مواصلة إنجاز مهامها بمستوى رفيع ونوعية جيدة . أما حالة إمكان وجود فائض أو نقص فسيحدد الموظفون فإنها تعود جزئياً إلى الصعوبات في التنبؤ بحجم المشاريع والإيرادات المتعلقة بها وإنها نجمت عن الفرق الزمني المتأصل بين الإجراءات الإدارية التي تتخذ في ضوء تلك التقلبات . وقالت إن إمكانية ازدواج أنشطة التعاون التقني تعود إلى ولايات تشريعية مختلفة أسفرت عن كثرة في عدد الوكالات المنفذة . ونتيجة لذلك ، فإن المشاريع التي كانت ستذهب بصورة تقليدية إلى الإدارة قد خصصت إلى وكالات أخرى مما أدى إلى زيادة تكدس الحالة المالية للإدارة .

١٤٤ - ثم انتقلت اللجنة الي مناقشة المقترحات حسب البرنامج . وتركز النقاش ، بوجه خاص ، على البرامج المبينة أدناه .

(أ) السياسة العامة والبرمجة

١٤٥ - وظلت ذلك مناقشة بشأن إعادة تعيين الأولويات للعناصر البرنامجية للبرنامج . ففيما يتعلق بعنصر البرنامج ٦ - ١ (التقييم المنهجي لبرامج ومشاريع التعاون التقني) ، حثت اللجنة الإدارة على أن تنفذ أنشطتها في مجال التقييم على أتم وجه ممكن من حيث الفعالية والمنهجية . ووافقت اللجنة على ان تعطي عنصر البرنامج ٢ - ٥ (الدعم الفني والتنفيذ لمشاريع التعاون التقني في ميدان التنمية الريفية المتكاملة) أولوية عليا . وأرأت بعض الوفود أن مركز الأولوية المخصص لعنصر البرنامج ١ - ٢ (تطوير السياسات وتنسيق الطرائق الجديدة للتعاون التقني) ينبغي تغييره من رتبة دنيا الى رتبة عليا . فقد قررت اللجنة ، بعد أن قامت الأمانة العامة المساعدة للإدارة بإبلاغها بشأن الإدارة تعتبر ذلك النشاط بالغ الأهمية وأنه جرى خطأ إعطاؤه أولوية دنيا ، إعطاء هذا العنصر البرنامجي أولوية عليا .

١٤٦ - وأثيرت أسئلة بشأن ضرورة إدراج عنصر البرنامج ٤ - ١ (اعداد اجراءات وأدلة لتحسين العمل وتنفيذ تبسيط سير العمل في الإدارة) ، الذي يبدو أنه يتعلق بنشاط يدخل في جميع العمليات ، وكذلك بشأن إمكانية حدوث ازدواج بين عنصر البرنامج ٤ - ٢ (المنشورات والمواد والاجتماعات الاعلامية المتعلقة بأنشطة الإدارة) وبين أنشطة إدارة شؤون الاعلام . وأوضحت الأمانة العامة المساعدة أن الأنشطة التي يغطيها عنصر البرنامج ٤ - ١ تتميز بنطاق أوسع مما في الإدارات الأخرى ، حيث أن الاجراءات والأدلة يتعين اعدادها للمقر فحسب بل للميدان كذلك . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٤ - ٢ ، ذكرت أن من الأهمية بمكان بالنسبة للإدارة أن تزيد من " بروزها " وأن الأنشطة المحسنة المتوخاة لن تشكل ازدا واجا لعمل إدارة شؤون الاعلام .

(ب) قضايا التنمية وسياساتها

١٤٧ - ردا على استفسار، أوضحت الأمانة العامة معنى الاشارات الى الباب ٢٤ (البرنامج العادي للتعاون التقني) في اطار هذا البرنامج والبرامج الأخرى للإدارة ، فجميع اقتراحات الميزانية البرنامجية للإدارة مدرجة تحت الباب ٧ ، بصرف النظر عن مصادر الأموال ، ولكن تمسيرا للرجوع وتحقيقا لفهم أفضل ، ورد ذكر الباب ٢٤ تحت البرامج الفرعية التي يجري فيها تمويل الخدمات الاستشارية للإدارة . وبعد اجراء مزيد من المناقشة ، وافقت اللجنة

على اعطاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ١ - ١ (الدعم الفني والتنفيذ لمشاريع التعاون التقني) وأوصت ، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ (صياغة البرامج وتوجيهها) ، بأن ايراد اشارة الى موارد الميزانية العادية أمر زائد عن الحاجة وينبغي حذفها .

(ج) الموارد الطبيعية

١٤٨ - وافقت اللجنة على اعطاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ٤ - ١ (الدعم الفني والتنفيذ لمشاريع التعاون التقني في ميادين الموارد المعدنية والموارد المائية ورسم الخرائط) .

١٤٩ - وتساؤل أحد الوفد عن الولاية التشريعية لادراج عنصر البرنامج ١ - ٤ (تنمية الموارد المعدنية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة) ، فأجابت الأمانة العامة بأن الفقرة ٢٥-٢٣ من اعادات صياغة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (Future A/37/Add.1) هي الأساس الذي استند اليه في ادراج ذلك العنصر . فكرر الوفد اعتراضه ، الذي قدمه عند اعداد هذه الاعادات لصياغة الخطة المتوسطة الأجل ، على ادراج برامج جديدة في الخطة مما يؤدي الى اقتراحات اضافية في الميزانية . وأعرب الوفد عن تحفظاته كذلك بشأن عقد مؤتمرات اقليمية متتابعة لرسم الخرائط ، كما ورد تحت عنصر البرنامج ٣ - ٢ (التعاون الدولي في رسم الخرائط) وأوضح أنه يفضل عقد مؤتمرات عالمية .

(د) الطاقة

١٥٠ - وافقت اللجنة على اعطاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ٤ - ١ (الدعم الفني والتنفيذ لمشاريع التعاون التقني في ميدان الطاقة) . وذكر أحد الوفد أنه ، للسبب المذكور أعلاه بصدور عنصر البرنامج ١ - ٤ من برنامج الموارد الطبيعية ، يعترض على ادراج عنصر البرنامج ١ - ٢ (تنمية موارد الطاقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة) .

(هـ) السكان

١٥١ - وافقت اللجنة على اعطاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ١ - ١ (الدعم الفني والتنفيذ لمشاريع التعاون التقني في ميادين التدريب في مجال السكان ، والبحوث الوطنية المتعلقة بالديناميات السكانية ، والبرامج والمكاتب الوطنية للسياسات السكانية) .

(و) الإدارة العامة والمالية العامة

١٥٢ - رأى بعض أعضاء اللجنة أن المقترحات البرنامجية الواردة تحت برنامج الإدارة العامة والمالية العامة ليست مرضية تماما ، خاصة في ضوء الموارد الكبيرة المتاحة في إطار ذلك البرنامج . واعترض الأعضاء أيضا على ضخامة نسبة الأنشطة المقترحة المقرر اجراؤها بمساعدة الخبراء الاستشاريين المطلوبة خدماتهم لانجاز أنشطة ذات أولوية دنيا كذلك .

١٥٣ - وأجاب ممثل الإدارة بأن البرنامج قد حقق ، خلال فترة السنتين الأخيرة ، معدل تنفيذ ممتاز (A/37/154) . أما فيما يتعلق بمسألة استخدام الخبراء الاستشاريين على نطاق واسع ، فقد فسر ممثل الإدارة ذلك بأن الخبراء الاستشاريين يقدمون المدخلات المتخصصة فقط في عمليات التحليل التي يضطلع بها الموظفون الدائمون ، وأن هذه الطريقة فسي إدارية رفة العمل قد اثبتت أنها تتميز بالكفاءة وبفعالية التكاليف . وأخبر ممثل اللجنة بأن تحديد أولوية دنيا لعنصر البرنامج ١ - ١ (دراسة استقصائية للتغيرات والاتجاهات في الإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية) قد نتج عن خطأ وينبغي أن يحدف هذا التحديد .

٣ - النتائج والتوصيات

١٥٤ - لاحظت اللجنة الجهود الواسعة النطاق التي اضطلعت بها إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية في مجال تبسيط وتنظيم اختصاصاتها وعملياتها في مواجهة التخفيضات المالية الكبيرة . كذلك لاحظت اللجنة الخطوات التي اتخذتها الإدارة استجابة لما أقرت منه الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة التشكيل من رغبة في تفضي الازدواج في مختلف البرامج . ولاحظت اللجنة الجهود التي تبذلها الإدارة في سبيل تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها وزيادة مستوى التكامل والتنسيق بين برامجها وبرامج الكيانات الأخرى في المنظومة .

١٥٥ - وأوصت اللجنة بمنح أولوية عليا لأنشطة الإدارة التي تقوم بمقتضاها بتقديم الدعم الفني والتنفيذي لمشاريع التعاون التقني في ميدان التنمية الريفية المتكاملة (السياسة العامة والبرمجة ، عنصر البرنامج ٢ - ٥) ، وتخطيط التنمية المتكاملة وسياساتها (قضايا التنمية وسياساتها ، عنصر البرنامج ١ - ١) ، والموارد المعدنية والموارد المائية ورسوم الخرائط (الموارد الطبيعية ، عنصر البرنامج ٤ - ١) ، والطاقة (الطاقة ، عنصر البرنامج ٤ - ١) والسكان (السكان ، عنصر البرنامج ١ - ١) .

- ١٥٦ - وفيما يتعلق بتحديد الأولويات ، أوصت اللجنة كذلك بأن تمنح أولوية عليا لعنصر البرنامج ١-٢ (تطوير السياسات وتنسيق الطرائق الجديدة للتعاون التقني) في إطار برنامج السياسة العامة والبرمجة ، وأن تحذف عبارة الأولوية الدنيا التي وصف بها عنصر البرنامج ١ - ١ (دراسة استقصائية للتغييرات والاتجاهات في الإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية) الوارد في إطار برنامج الإدارة العامة والمالية العامة .
- ١٥٧ - وفيما يتعلق ببرنامج قضايا التنمية وسياساتها ، أوصت اللجنة بأن تحذف الإشارة الى موارد الميزانية العادية الواردة في إطار البرنامج الفرعي ٥ (صياغة البرامج وتوجيهها) .
- ١٥٨ - وفيما يتعلق ببرنامج الإدارة العامة والمالية العامة أوصت اللجنة بحذف الإشارة الى البرنامج الفرعي ٣ (إدارة البرامج الانمائية والقطاعية) نظرا لأنه لا يقترح القيام بأية أعمال خلال فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .
- ١٥٩ - وتحت اللجنة إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية على أن تنفذ أنشطتها - - - - - التقييمية على أتم وجه ممكن من حيث الفعالية والمنهجية .
- ١٦٠ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٨ - مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١ - مقدمة

- ١٦١ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٦٦ المعقودة في ٩ ايلول / سبتمبر ، في الباب ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢ - المناقشة

- ١٦٢ - ردا على سؤال عن النشاط الوارد تحت عنصر البرنامج ٣ - ١ (مراقبة التحرير ، أوضح ممثل مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن هذا العنصر يشير ، كما هو مبين في الفقرة ٨-٣ من الوثيقة ، الى المهام التي يضطلع بها قسم مراقبة التحرير بمكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن تحرير جميع الوثائق الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الفرعية ، واللجنة الثانية

التابعة للجمعية العامة ، والهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة ، وغيرها من الهيئات والمؤسسات الخاصة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - النتائج والتوصيات

١٦٣ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر سرد برامج الباب ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية

١ - مقدمة

١٦٤- نظرت اللجنة في الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة في جلستيهما ٥٠ و ٥١ المعقودتين في ٣١ آب/اغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣.

١٦٥- ولاحظ الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق في بيان الاستهلال أن الميزانية البرنامجية المقدمة قد أعيدت هيكلتها بالمقارنة مع ميزانية الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ وبما يتفق مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩. ولكن في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ بينت أعمال الوحدات المشتركة في اللجان الإقليمية بطريقة منفصلة كبرنامج فرعي رابع، حيث أن مخصصات ميزانياتها منفصلة. وقد أوردت هذه الأنشطة منفصلة الإقليمية في الخطة تحت البرامج الفرعية من ١ إلى ٣. ومن شأن عملية الفصل في الميزانية أن تسهل وضع التقارير عن أداء البرنامج كما أن بيان الأنشطة ذات الصلة التي يجري الاضطلاع بها في اللجان الإقليمية في إطار كل وحدة مشتركة، سوف يسمح بتحقيق التلاؤم بين نص البرنامج وعرض الميزانية.

٢ - المناقشة

١٦٦- عند مناقشة عنصر البرنامج ١-١ (مدونة قواعد السلوك) كان الاتفاق العام فسي الرأي هو ضرورة إعطاء هذا العنصر من البرنامج أعلى أولوية. لكن أحد الوفود أشار إلى أنه ينبغي تغيير الأعمال المقترح أن يقوم بها الخبراء الاستشاريون في هذا المجال (الفقرة ٩-٨، عنصر البرنامج ١-١) لتكون أقرب إلى التعبير عن سرد عنصر البرنامج ١-١ فسي إطار البرنامج الفرعي ١.

١٦٧- أما عن عنصر البرنامج ١-٣ (المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ) فقد أشار أحد الوفود إلى أن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية كانت قد أوصت بأن يتم إصدار تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص لموضوع المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ كواحد من منشورات البيع.

١٦٨- وعند مناقشة عنصر البرنامج ٢-٢ (أثر الشركات عبر الوطنية في بلدان مضيفة مختارة) اعترض أحد الوفود على عبارة "بشأن السياسات الحكومية البديلة"، ورأى وفد آخر أنه ينبغي استعمال كلمة "الملائمة" بدلا منها. وبالإضافة إلى ذلك لاحظ أحد الوفود أن هذا العنصر من البرنامج يبدو وكأنه يتداخل مع عنصر البرنامج ٢-٢ (الأنشطة التي

تضطلع بها الشركات عبر الوطنية وأثرها في قطاعات مختارة) ، على حين أشار وفد آخر إلى أن هذا العنصر من البرنامج يبدو وكأنه يتداخل مع أعمال الأونكتاد . وأما عن عنصر البرنامج ٢-٤ (الشركات عبر الوطنية والتصنيع) رأى عدد من الوفود أن هذا العنصر من البرنامج يتداخل مع أعمال اليونيدو وتساقت هذه الوفود عما إذا كان هناك أي تنسيق مع اليونيدو . وفسر ممثلو المركز المعني بالشركات عبر الوطنية التركيز المنفصل لولايات المركز بالنسبة لولايات الأونكتاد واليونيدو والمشار إليها ، وأن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية قد أصدرت تعليمات مشددة واتخذت اجراءات للقضاء على الازدواج في أعمال الوكالات والادارات الأخرى في الأمم المتحدة .

١٦٩- وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢-٥ (التحويلات المالية الدولية وأثر البنوك عبر الوطنية) كان رأى أحد الوفود أنه يوجد بعض التداخل مع عنصر البرنامج ٢-١٠ (تحليل المعلومات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، كل على حدة) . ولاحظ ممثل المركز المعني بالشركات عبر الوطنية أن عنصر البرنامج ٢-٥ يتناول البنوك عبر الوطنية وأثرها على البلدان النامية عموماً وأن عنصر البرنامج ٢-١٠ معني على وجه التحديد بتجميع نبذات عن الشركات استناداً إلى المعلومات المجموعة عن الشركات عبر الوطنية فرادى ، وأنه يحسب ذلك للحكومات .

١٧٠- وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢-٧ (الشركات عبر الوطنية في الجنوب الأفريقي) أشير إلى أن الصياغة ينبغي أن تتغير لتصبح جنوب أفريقيا وناميبيا .

١٧١- وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢-٩ (تحليل العقود والاتفاقات المبرمة بين الشركات عبر الوطنية والكيانات الموجودة في البلد المضيف) ، ذكر أحد الوفود أنه يوجد ، فيما يبدو تداخل بين الأنشطة التي تندرج تحت هذا العنصر من البرنامج والأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون الدولية للاقتصادية والاجتماعية ، في إطار البرنامج ٦ "استقصاء حالة الطاقة في سياقها الدولي" ، وعنصر البرنامج ١-٥ (مدى الاشتراك الفعال للبلدان النامية في إنتاج موارد الطاقة وتجهيزها وتسويقها وتوزيعها) (انظر Future A/38/6 ، الفرع ٦) . وأشير كذلك إلى وجود نصوص في إطار كل من البرنامجين على اجراء مشاورات . وأشار ممثل المركز إلى أن الولاية الخاصة للمركز بالنسبة لتعزيز المركز التفاوضي للبلدان النامية تتطلب دراسات متعمقة عن القضايا المعقدة التي ينطوي عليها التفاوض حول الاتفاقات البترولية ، وأن هذا الأمر يميز تقارير المركز في هذا المجال عن تقارير الادارات الأخرى في الأمم المتحدة .

١٧٢- وبشأن عنصر البرنامج ٢-١٠ (تحليل المعلومات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية كل على حدة) ، اقترح أحد الوفود أنه ينبغي حذف هذا العنصر من عناصر البرنامج نظراً

لأن النبذات عن الشركات ليست ذات فائدة كبيرة للحكومات . وأكدت وفود أخرى ان هذا العنصر من عناصر البرنامج ليس مفيداً فحسب بل تدعّمه ولاية صريحة من اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . وأجاب ممثل المركز انه في الوقت الذي تستعرض فيه فعالية تكاليف اعداد نبذات متعمقة عن الشركات على شكل دليل ، فانه توجد ولاية واضحة لاستمرار تحليل المعلومات المتعلقة بكل شركة على حدة .

١٧٣- وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١-١١ (تحليل الممارسات المالية والتكنولوجية للشركات عبر الوطنية) رأى أحد الوفود ان العمل المضطلع به في اطار هذا العنصر من عناصر البرنامج يتداخل مع عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

١٧٤- وعند مناقشة المنتجات السامة أو الخطرة ، تحت عنصر البرنامج ٢-١٣ (تحليل دور الشركات عبر الوطنية في صناعة المنتجات السامة أو الخطرة) ، رأى أحد الوفود أن ولاية المركز محدودة في هذا المجال ، كما لا يوجد مبرر لاجراء دراسة كاملة على النحو المقترح . ولهذا السبب ، وبالنظر الى القيود التشريعية ، ينبغي أن يقترح المركز فحسب قائمة بالمنتجات السامة . واقترح أحد الوفود ، في ضوء ما ورد أعلاه ، حذف عنصر البرنامج ٢-١٣ . ولم يؤيد وفد آخر هذا الرأي . وأشار ممثل المركز ، رداً على هذا السؤال ، بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧/١٣٧ بطلب من المركز أن يقدم المساعدة الى الأمين العام في اعداد منشور عن المنتجات التي تحظر الحكومات استهلاكها و/أو بيعها ، أو التي تسحبها أو تفرض عليها قيوداً صارمة ، أو التي لا توافق عليها في حالة المستحضرات الصيدلانية . وبناءً على ذلك يعدّ المركز تقريراً كأحد المدخلات في هذا المنشور . وعلاوة على ذلك ، فان المركز قد منح ولاية سابقة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٥/١٨٦ و ٣٦/١٦٦ لكي يقدم المساعدة في تحسين تبادل المعلومات بين الحكومات عن المواد الكيميائية الخطرة المحظورة والمستحضرات الصيدلانية غير المأمونة . ولم يبطل قرار الجمعية العامة ٣٧/١٣٧ العمل في هذا المجال .

١٧٥- وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢-١٥ (استعراض دوري) رأى أحد الوفود ان " نشرة المركز المعني بالشركات عبر الوطنية " ذات فائدة حديثة وينبغي وقف اصدارها . ولم يوافق وفد آخر على هذا المقترح . وأشار ممثل المركز المعني بالشركات عبر الوطنية الى أن نشرة المركز المعني بالشركات عبر الوطنية هي من أكثر المنشورات التي يصدرها المركز شعبية .

١٧٦- وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٣-٦ (المعلومات المتعلقة بالعقود والاتفاقات والشركات عبر الوطنية كل على حدة وجوانب أخرى من الشركات عبر الوطنية) رأى أحد الوفود انه يوجد تداخل مع أعمال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .

١٧٧- ووجدت وفود عديدة ان الاحتياجات من الخدمات الاستشارية عموماً مبالغ فيها .

وأشار أحد الوفود ، في هذا الصدد ، الى أن ١٢ في المائة من ميزانية المركز تنفق على الخبراء الاستشاريين . بيد أن أحد الوفود كان من رأيه أن طلب الخدمات الاستشارية كاف . ولا حظ مثل المركز أن المركز قد كُلف بتنفيذ أعمال تتطلب معرفة باللغة التخصص وتتوفر بأكثر قدر من الفعالية عن طريق خدمات الخبرة الاستشارية القصيرة الأجل .

١٧٨- ووجه عدد من الوفود ، عند استعراضهم البرنامج الفرعي ٤ (الأنشطة الاقليمية) ، اسئلة بشأن دور الوحدات المشتركة . ولا حظ أحد الوفود انه لما كانت هناك مهام تنفذها الوحدات الاقليمية التي يتولى المركز المسؤولية عنها ، فان هيكل البرنامج الفرعي ٤ ينبغي تغييره بغية التمييز بزيد من الوضوح بين المهام التي تنفذها الوحدات الاقليمية والمهام التي ينفذها المركز .

٣ - النتائج والتوصيات

١٧٩- توصي اللجنة بأن ينفذ المركز المعنى بالشركات عبر الوطنية عناصر البرنامج حسبما هي واردة في الباب ٩ ، في تنسيق تام مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية وسائر منظمات الأمم المتحدة وأن يبذل كل جهد لتفادي حدوث ازدواج مع الأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات .

١٨٠- وأوصت اللجنة باجراء التنقيحات التالية في الباب ٩ :

(أ) يضاف تحت البرنامج الفرعي ١ (ب) عبارة " (A/37/6) ، الفقرات من ٢٣-٧ الى ٢٣-١٤ " بعد عبارة " الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٤-١٩٨٩ " ؛

(ب) يعدل عنوان البرنامج الفرعي ١-٢ " الممارسات الفاسدة " الى " مدفوعات غير مشروعة " ويحذف وصف الأولوية الدنيا . فضلا عن ذلك ، تحذف فقرة الناتج ويستعاض عنها بما يلي :

" لا يوجد ناتج نهائي ؛ وتقدم مساعدة الى الهيئات الحكومية الدولية في وضع واعتماد اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة " ؛

(ج) تحت البرنامج الفرعي ١-٣ ، تضاف الفقرة ٣ ' منشورات للبيع . تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص لموضوع المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ (١٩٨٤) ؛

(د) يعدل عنوان البرنامج الفرعي ، ليصبح : " تقليل الآثار السلبية للشركات عبر الوطنية الى الحد الأدنى وتعزيز مساهمتها في التنمية " ؛ (٦) (لا ينطبق على النص العربي)

(هـ) تحت عنصر البرنامج ٢-١ الناتج ' ٢ ' ، يصبح نص الفقرة كما يلي :

" منشور تقني : الاتجاهات السائدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة ، وفي غيرها من أشكال مشاركة الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة ، ولا سيما في البلدان النامية ، بما في ذلك مشاركتها عن طريق التزويد بالتكنولوجيا والخدمات ، المتضمنة الإدارة والتسويق " ؛

(و) تحت البرنامج الفرعي ٢-٢ الناتج ، تصبح العبارة كالتالي :

" منشور تقني لاستخدام الحكومات بشأن السياسات المتعلقة بدور الشركات عبر الوطنية وأثرها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي في البلدان النامية بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتصنيع وإنتاج المواد الأولية والتجهيز من خلال ارتباطات مع الاقتصاد المحلي " ؛

(ز) تحت البرنامج الفرعي ٢-٣ ، يصبح نص الفقرة المتعلقة بالناتج كما يلي :

" تقرير إلى اللجنة ومنشور تقني ، لاستخدام الحكومات ، بشأن جوانب مختارة عن دور الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية بما في ذلك المبادلات داخل الشركات وتحديد أسعار التحويل ودورها المتعلق بميزان مدفوعات البلدان المضيفة ويشمل ذلك تحليل دور الشركات عبر الوطنية في الأنشطة التصديرية للبلدان النامية " ؛

(ح) تحت عنصر البرنامج ٢-٥ ، يعدل التاريخ الوارد تحت الناتج السابق " ١٩٨٤ " ؛

(ط) يصبح عنوان البرنامج ٢-٧ كما يلي :

" الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا " . وتحت الناتج ، بعد عبارة " الشركات عبر الوطنية " ، يستعاض عن عبارة " في الجنوب الأفريقي " بعبارة " في جنوب أفريقيا وناميبيا " ؛

(ي) تحت عنصر البرنامج ٢-٧ الناتج ' ١ ' يستعاض عن كلمة " تقرير " بكلمة " تقارير " ؛

(ك) تحت عنصر البرنامج ٢-١٠ ، يستعاض بعد عبارة " لا يوجد ناتج نهائي ... نبذات عن " عن كلمة " مختارة " بعبارة " كل على حدة " ؛

(ل) في العنوان الخاص بعنصر البرنامج ٢-١٣ تدرج عبارة " معلومات عن " بعد كلمة " تحليل " وتحت الناتج ، يستعاض عن عبارة " منشورات للبيع " بكلمة " تقرير " ؛

(م) في الفقرة ٩-٨ ، تحذف عبارة " وتنفيذ " من وصف العمل الخاص بعنصر البرنامج ١-١ ؛

(ن) يصبح نص الفقرة ٩-١٢ تحت الجزء "ب" ٢ (الوحدات المشتركة مع اللجان الاقليمية) كما يلي :

" ٩-١٢ تؤدي الوحدات المشتركة أساسا وظائف اتصال ودعم لمركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية . وبناءً عليه ، وبالرغم من أن الأنشطة الاقليمية توصف كبرنامج فرعي ، فإن تفاصيل عناصر البرنامج المبينة أدناه هي ذاتها التفاصيل المبينة في السرد السابق لبرنامج المركز ."

١٨١- وأوصت اللجنة أيضا بالتنقيحات التالية في البرنامج الفرعي ٤ (الأنشطة الاقليمية) :

(أ) تكون الاشارات الى الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ (٨/37/6) على النحو التالي : الفقرات ٢٣-١٤ و ٢٣-١٩ و ٢٣-٢٥ و ٢٣-٢٦ ؛

(ب) يستعاض عن النص الوارد تحت " (ج) " عناصر البرنامج بالنص الوارد في الفقرتين ١٨٢ و ١٨٣ أدناه .

١٨٢- تنطوي عناصر البرنامج التالية على التنفيذ على الصعيد الاقليمي للوظائف الداعمة للأعمال التي عهد بها الى مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ؛

(أ) ٤-١ تقارير عن جوانب التعاون الاقليمي المتصلة بمدونة قواعد السلوك وسائر الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في افريقيا .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن التعاون الاقليمي فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، وعن تطبيق مدونة قواعد السلوك على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛

(ب) ٤-٢ البحوث المتعلقة بالعمليات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في افريقيا .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن دور الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية في افريقيا ، وعن الجوانب المتعلقة بالأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والقانوني للشركات عبر الوطنية على قطاعات مختلفة لبلدان افريقية مختارة بما في ذلك الارتباطات مع الاقتصاد المحلي وعن الأنشطة التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية العاملة في بلدان مختارة من المنطقة ؛

(ج) ٤-٣ اجراء بحوث عن العمليات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن مختلف العلاقات غير المتكافئة بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات العامة في بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وعن أنواع

جديدة من الترتيبات بين الشركات عبر الوطنية التي مقرها أوروبا والبلدان الأعضاء فسي
اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والتي في مستويات
مختلفة من التنمية ؛ وعن جوانب الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للشركات
عبر الوطنية على مختلف قطاعات بلدان أوروبية مختارة ، بما في ذلك الروابط مع الاقتصاد
المحلي ؛

(د) ٤ - ٤ تقارير عن التعاون الاقليمي من حيث اتصاله بمدونة قواعد السلوك
وغيرها من الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في امريكا اللاتينية .
لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن التعاون الاقليمي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة
بالشركات عبر الوطنية وعن تطبيق مدونة قواعد السلوك على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛
(هـ) ٤ - ٥ بحوث عن العمليات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في
امريكا اللاتينية .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن دور الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية في امريكا
اللاتينية وعن جوانب الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والقانوني للشركات
عبر الوطنية على مختلف قطاعات بلدان مختارة في امريكا اللاتينية ، بما في ذلك الروابط
مع الاقتصاد المحلي وعن الأنشطة التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية العاملة في بلدان
مختارة بالمنطقة ؛

(و) ٤ - ٦ تقارير عن التعاون الاقليمي من حيث اتصاله بمدونة قواعد
السلوك وسائر الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في غربي آسيا .
لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن التعاون الاقليمي فيما يتعلق بالشؤون المتصلة
بالشركات عبر الوطنية ، وعن تطبيق مدونة قواعد السلوك على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛
(ز) ٤ - ٧ بحوث عن العمليات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في
غربي آسيا .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن دور الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية في غربي
آسيا وعن جوانب الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والقانوني للشركات عبر
الوطنية على مختلف القطاعات ، بما في ذلك الروابط مع الاقتصاد المحلي ، وكذلك نقل
التكنولوجيا ، في بلدان مختارة في غربي آسيا ؛

(ح) ٤ - ٨ تقارير عن التعاون الاقليمي من حيث اتصاله بمدونة قواعد
السلوك وسائر الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في منطقة آسيا
والمحيط الهادئ .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن التعاون الاقليمي فيما يتعلق بمسائل تتصل بالشركات عبر الوطنية ، وعن تطبيق مدونة قواعد السلوك على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛

(ط) ٤ - ٩ بحوث عن العمليات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن دور الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعن جوانب الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والقانوني للشركات عبر الوطنية على قطاعات مختلفة ، بما في ذلك الروابط مع الاقتصاد المحلي في بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ .

١٨٣ - وتنطوي عناصر البرنامج التالية على استجابة في المناطق للطلبات المقدمة على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛

(أ) ٤ - ١٠ تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب للمنطقة الافريقية ، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية .

الناتج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية ؛

(ب) ٤ - ١١ تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب الى منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالمسائل المتصلة ؛ بالشركات عبر الوطنية .

الناتج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية ؛

(ج) ٤ - ١٢ تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب لمنطقة امريكا اللاتينية فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

الناتج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية ؛

(د) ١٣ - ٤ تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

النتائج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية ؛

(هـ) ١٤ - ٤ تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية .

النتائج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية .

١٨٤ - وتوصي اللجنة ، وهي تشير الى تعليقها العام على مسألة الخبرة الاستشارية الواردة في الفقرة ٣٧٨ من التقرير الحالي ، بأن يكون المركز ، بالنظر الى العدد الكبير على نحو واضح لحالات الخبرة الاستشارية التي بدأها ومدة حالات الخبرة الاستشارية هذه حريصا بوجه خاص على تحديد استخدام الخبرة الاستشارية ، وبأن يدمج حالات الخبرة الاستشارية و/أو يحد من مدتها حيثما كان ذلك ممكنا .

١٨٥ - وبإدخال التغييرات سالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برنامج الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٥ - ١٩٨٦ .

الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - مقدمة

١٨٦ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٦١ و ٦٢ المعقودتين في ٧ أيلول /سبتمبر ، في الباب ١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

١٨٧ - وقد وصف ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بيانـــــــــــــــــه الافتتاحي للجنة العطية الكاملة التي جرى بها اعداد الوثيقة ، بما في ذلك استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وأيضا من قبل عدة هيئات حكومية دولية أخرى منها اللجنة ذاتها . وقال ان مقترحات الميزنة قد أعدت طبقا للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ، ولذلك تضمنت برنامجا مستقلا جديدا يتناول مسائل الطاقة ، وبرنامجا فرعيا عن الصحة والتنمية في اطار برنامج التنمية الاجتماعية . وسيجرى جزء كبير من الأنشطة المقترحة بدعم من أموال خارجية عن الميزانية . وكانت المقترحات البرنامجية الواردة في الوثيقة المعروضة على اللجنة واسعة النطاق وتعتبر عن زيادة الولايات الممنوحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من الدول الأعضاء فيها . وقد تحددت الأولويات العليا والدنيا في الوثيقة وفقا لما طلبته الجمعية العامة . ومع ذلك وضعت اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ لنفسها آلية شاملة لتحديد الأولويات من أجل معاونة الأمانة على جعل احتياجات البرامج متشعبة مع الموارد الضئيلة . واستبعدت من البرنامج جميع الأنشطة التي رئي أنها ذات أولوية منخفضة ؛ أما الأنشطة الباقية فال ٦٠ في المائة منها تقريبا طابع الأولوية ؛ أما ما بقي بعد ذلك فكان بلا أولوية .

٢ - المناقشة

١٨٨ - أشارت بعض الوفود خلال المناقشة العامة التي أعقبت ذلك بشأن هذا الباب الى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد أظهرت أعلى نسبة من النمو الحقيقي بين اللجان الاقليمية ، وأعربت هذه الوفود عن أملها في امكان احتواء الزيادات في الأموال المخصصة للمساعدة المؤقتة والخبراء الاستشاريين والضيافة . كذلك رأت أن يجرى تعزيز اللجان الاقليمية عن طريق جعل الأنشطة والموارد الآتية من المقرلا مركزية . وأشير كذلك الى أنه قد يكون من الضروري استعراض الترشيح ، ولا سيما ترشيح الهيكل التنظيمي .

١٨٩ - وقد مثل الأمانة العامة قائلا ان اللجنة قد مارست أقصى قدر من الاقتصاد في ضوء الاتساع الكبير في الولايات التي نالتها اللجنة والتي خدمت المنطقة التي بها أكبر عدد من

السكان . هوجه خاص ، كانت الزهادات المظلمة في الموارد تحت بند الأموال المخصصة للخبراء الاستشاريين تعبر عن تزايد الطابع التقني للأنشطة التي سيجري تنفيذها بسبب اتساع نطاق برنامج اللجنة .

١٩٠ - وعن الاستفسارات المتعلقة بجعل الأنشطة والموارد الوافدة من وحدات المقر لامركزية وتوزيعها على اللجان الاقليمية ، أوضح أنه عندما قامت ادارة الشؤون المالية ومكتب تخطيط وتنسيق البرامج ومجلس تخطيط وميزنة البرنامج باستعراض مقترحات الميزانية ، رسي أنه تتمذراعادة توزيع الأنشطة والموارد من الوحدات المركزية على اللجان الاقليمية أكثر من ذلك ، لكن اللجان الاقليمية نالت معدلات نموأعلى من معظم وحدات المقر ، وأجريت عدة عطيات لاعادة التوزيع فيما بين الأبواب . ويعيد فريق عامل في الأمانة العامة النظر في مسألة امكانية زيادة اللامركزية

١٩١ - وفيما يتعلق بانشاء وحدة للتقييم في اطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، أبلغ ممثل الأمانة العامة للجنة بأنه يجري اعداد بيان مفصل عن البرنامج والآثار المالية والادارية المتعلقة بالسألة ، وأنه سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها المقبلة .

١٩٢ - وردا على استفسار عن دقة ومنهج تقدير الموارد الخارجة عن الميزانية ، أوضح ممثل الأمانة العامة أنه قد افترض ، من واقع الخبرة السابقة ، أن معدل الموارد الخارجة من الميزانية سيكون على حاله أو يزداد زيادة طفيفة خلال فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بالمقارنة مع فترة السنتين الحالية .

١٩٣ - ثم انتقلت اللجنة الى مناقشة المقترحات حسب كل برنامج .

(أ) أجهزة تقرير السياسة

١٩٤ - اعترضت بعض الوفود على ادخال موارد اضافية غير متكررة في اطار عقد الدورة الأربعين للجنة في طوكيو بدلا من بانكوك . وكان رأيها أن على الحكومة المضيفة أن تتحمل التكاليف الاضافية الناجمة عن تغيير مكان الانعقاد وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٤٠ / ٣١ . ورأت وفود أخرى ان مقترحات الأمانة العامة مقبولة ومتفقة مع الفقرة ٤ (و) من قرار الجمعية العامة ١٤٠ / ٣١ التي نصت على الشروط الخاصة المنطبقة على عقد دورات اللجان ، وأشارت الى أن اللجنة لم تعترض على توفير هذه الموارد الداخلة في مقترحات الميزانية للجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وردا على ذلك أوضح ممثل الأمانة العامة ان هذا الادراج من الممارسات المستقرة وان ادارة الشؤون القانونية تؤيده .

(ب) التوجيه التنفيذي والادارة

١٩٥ - وأعرب بعض الوفود عن الاعتقاد بأن برنامج "التوجيه التنفيذي والادارة" مفرد في عدد الموظفين ومثل للغاية . ورأت هذه الوفود أنه ينبغي أن يطلب الى الأمين التنفيذي أن

يستعرض الهيكل الإداري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وأعرب عن آراء مختلفة فيما يتعلق باقتراح بدمج الفرع الخاص بتنظيم أنشطة التعاون التقني ، الذي يظهر حاليا في إطار دعم البرنامج ، في برنامج التوجيه التنفيذي والإدارة . وأوضح ممثل الأمانة العامة أن وظيفتين من الفئة الفنية في إطار هذا البرنامج تتعلقان بوحدة التنمية الريفية المتكاملة ، والتي لم تدرج في برنامج الأغذية والزراعة إذ أن أعمالها ليست ذات طبيعة فنية ولكنها توفر الخدمات لأحدى اللجان الكبرى المشتركة بين الوكالات وفرقة عمل . وأشار كذلك إلى أن شعبية التعاون التقني مسؤولة عن إدارة أموال من مصادر خارجة عن الميزانية تفوق النسب حد كبير الميزانية العادية للجنة .

(ج) مكتب اتصال اللجان الإقليمية

١٩٦- وأثار أحد الوفود سؤالا فيما يتعلق بإدراج مكتب اتصال اللجان الإقليمية تحت باب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وفي حين سلم هذا الوفد بالمصعقات المتعلقة بتقديم التقارير ، أعرب عن رأيه بأنه ليس من المناسب إدراج المكتب في أي باب من أبواب اللجان الإقليمية . وذكر أنه قد يكون هناك حل بديل يتمثل في إلحاق هذا المكتب إما بمكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (الباب ه ألف) أو بمكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الباب ٨) .

(د) الأغذية والزراعة

١٩٧- وطلبت اللجنة أيضا حات فيما يتعلق بإمكانية حدوث ازدواجية وتداخل بين الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالعديد من عناصر البرنامج . وأكد ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للجنة أنه تم إحراز أقصى درجة من التنسيق في تنفيذ أنشطتهما ، والكثير منها أنشطة مشتركة . كذلك اقترح عقد المشاورات المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأغذية والزراعة في مرحلة أسبق .

١٩٨- واقترح أحد الوفود منح أولوية دنيا لعنصرى البرنامج ١ - ١ (استعراض سياسات واستراتيجيات وخطط التنمية الزراعية) ، و ١ - ٢ (عرض الأغذية وتوزيعها) ، وأولوية عليا لعنصرى البرنامج ٣ - ١ (تخطيط التنمية الريفية المتكاملة) ، و ٣ - ٢ (تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للمجموعات الريفية المتضررة) .

١٩٩- ولقي اقتراح من أحد الوفود بتخفيض عدد النواتج في إطار عنصرى البرنامج ٣ - ١ و ٣ - ٢ لأسباب تتعلق بالميزانية ، معارضة من وفود أخرى .

٢٠٠- وردا على سؤال من أحد الوفود فيما يتعلق بعدم الاشارة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ الى بعض الأنشطة المقترحة في اطار عنصر البرنامج ٣-٢ ، اوضحت الأمانة العامة أنه في حين تبين الخطة المتوسطة الأجل الأهداف والاستراتيجية فانها لا يمكن لها أن تشتمل على تفاصيل جميع النواتج التي ستقوم الأمانة العامة بتنفيذها أثناء فترة الخطة .

(هـ) قضايا التنمية وسياساتها

٢٠١- اقترح أحد الوفود حذف عنصر البرنامج ٢-١ (تعزيز الأساليب والقدرات في ميدان التخطيط الانمائي) على أساس أن الأنشطة المقترحة لا تحظى بالدعم الكامل من الحكومات الاقليمية . بيد أن وفودا أخرى عديدة رأت بوجوب تنفيذ الأنشطة على أساس الأولوية الدنيا ، كما هو مبين في الوثيقة .

٢٠٢- وفيما يتعلق باستخدام الخبراء الاستشاريين والخبراء في الأعمال التحضيرية للدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، الفقرتان ١١-٢٤ و ١١-٢٥ ، اوضحت الأمانة أن هذا الاجراء من الممارسات التي جرى اتباعها منذ أمد بعيد والتي أثبتت فعاليتها .

٢٠٣- وأشار أحد الوفود الى أن الناتج ٢ في اطار عنصر البرنامج ١-١ (التحليل والمساعدة بشأن قضايا خاصة تتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمنطقة) يشير على نحو غير ملائم الى قطاع الخدمات ، في حين أن الفقرة ١٦٥-١ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ تشير الى القطاع العام . ووافقت اللجنة على التوصية باجراء التغيير المناسب .

(و) البيئة

٢٠٤ - كان رأى أحد الوفود أن الجوانب البرنامجية في هذا البرنامج لا تبرر طلب موارد إضافية . وطلب وفد آخر إيضاحات بشأن الترتيبات الإدارية المتعلقة بهذا البرنامج على نحو ما ورد في الفقرة ١١ - ٢٨ .

٢٠٥ - وأجاب ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن وحدة البيئة كانت في الأصل جزءاً من مكتب الأمين التنفيذي ولكن حيث أن مهام التنسيق قد زادت واشتملت على جوانب فنية فقد أصبحت وحدة مستقلة . وكما تنفذ مهامها الآخذة في التوسع ، طلبت زيادة متواضعة في الموارد ، بدت كأنها زيادة ضخمة بسبب صغر قاعدة الموارد .

(ز) المستوطنات البشرية

٢٠٦ - كرر بعض أعضاء اللجنة طلبهم أن يستعرض الأمين التنفيذي الهيكل التنظيمي لوحدة المستوطنات البشرية . وقال ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن الأمانة تدرك الحاجة الى استعراض الترتيبات القائمة .

٢٠٧ - استفهم أحد الوفود عن سبب تضمين جزء الناتج ' ٢ ' ، في عنصر البرنامج ١ - ١ (سياسات وبرامج واستراتيجيات المستوطنات) بدلا من برنامج الطاقة ، حيث أنه يتعلق بشؤون الطاقة . وأجاب ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأنه نظرا للطابع المشترك بين التخصصات لبعض الأنشطة فإن من الصعب تحديد البرنامج الذي ينبغي إدراجها فيه .

٢٠٨ - تساءلت عدة وفود عن جدوى عنصر البرنامج ٣ - ١ (تعزيز القدرات المؤسسية) . وأوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن الأنشطة المستهدفة تتعلق بالدرجة الاولى بدعم مؤسسات مختلفة .

(ح) التنمية الصناعية

٢٠٩ - وافقت اللجنة على أنه ينبغي اعطاء أولوية دنيا لعنصر البرنامج ١ - ٤ (الصناعة الزراعية والصناعات المرتبطة بها) . وبعد أن حصلت اللجنة على إيضاحات من الأمانة العامة بشأن الفقرة ١١ - ٣٨ ، قررت حذف الجملة الاولى من الفقرة .

٢١٠ - قال أحد الوفود انه ينبغي تنفيذ الأنشطة الواردة في البرنامج الفرعي ٤ (تعزيز دور وكفاءة المشاريع الصناعية في القطاع العام) بموارد خارجة عن الميزانية فقط .

(ط) التجارة الدولية

٢١١ - أوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ رداً على بعض الاستفسارات ، ان البلدان الأعضاء طلبت اشتراك الأمانة العامة في تقديم خدمات فنية لدورتين لمجلس ادارة اتحاد المقاصة الآسيوى الا أن تلك الخدمات ستتكلف حداً أدنى من الموارد .

٢١٢ - أعقب ذلك مناقشات مستفيضة حول البرنامج الفرعى ه (التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في المجالات المتصلة بالتجارة) ، وخاصة فيما يتعلق بالخدمة المقترحة لاجتماعين حكوميين دوليين لبلدان نامية (عنصر البرنامج ٥-١) الناتج '١' واقترح بعض الأعضاء إلغاء الاجتماعين المقترحين بما أن هذه الأنشطة تتعارض مع مبدأ العالمية الوارد في ميثاق الأمم المتحدة . ولم يتيسر للجنة التوصل الى توافق في الآراء بخصوص حذف الاجتماعين المقترحين .

(ى) السكان

٢١٣ - أعربت عدة وفود عن تحفظاتها ازاء تفسير الأمين العام لقرار الجمعية العامة ١٣٦/٣٧ ، وفيما يتعلق بالاضافات المقترحة الى موارد الميزانية العادية في هذا البرنامج . وأشار ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى الانخفاض الضخم جدا في الموارد من الموظفين المتاحة لهذا البرنامج في فترات السنتين السابقتين السابقة العديدة .

٢١٤ - وكان من رأى بعض الوفود أن دمج برنامج السكان مع برنامج التنمية الاجتماعية قد يعزز البرنامجين ودعت هذه الوفود الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى النظر في هذا الاحتمال .

٢١٥ - على الرغم من أن بعض الوفود اقترحت حذف عنصر البرنامج ١ - ٣ (تشجيع تبادل الخبرات في مجال البرامج السكانية ، والانمائية ، المتكاملة) قررت اللجنة الابقاء على العنصر بالاولوية الدنيا الممنوحة له بالفعل .

(ك) العلم والتكنولوجيا

٢١٦ - كان رأى كثير من الأعضاء أن البرنامج متضخم ومنخفض النوعية . وكان هناك اختلاف بين أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالاولوية المحددة لعدد من عناصر البرنامج . وأعرب أحد الوفود أيضاً عن قلقه لاحتمال الازدواج بين الأنشطة التي تقترحها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في اطار هذا البرنامج والأنشطة التي تنفذها وحدات ووكالات متخصصة اخرى تابعة للأمم المتحدة .

٢١٧ - ووافقت اللجنة على أنه ينبغي إدراج عنصر البرنامج ١ - ٤ (سياسة حفظ الطاقة وتحويلها) في إطار برنامج " سائل الطاقة " ، رغم أنها تفهم الطابع المتعدد الاختصاصات للنشاط المقترح على نحو ما أشار مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وقررت اللجنة أيضا أن الأنشطة المقترحة في إطار عنصر البرنامج ٣ - ١ (تقييم التكنولوجيات الجديدة) ، ينبغي أن تنفذ بالطريقة الصحيحة في إطار البرنامج الفرعي ٢ .

(ل) الاحصاءات

٢١٨ - وردا على سؤال عن سبب إدراج اثنين من عناصر البرنامج تحت البرنامج الفرعي ٢ (خدمات المعلومات الاحصائية) على حين أنه ذكر فيما سبق عنصر واحد فقط من عناصر البرنامج ، أجاب ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن عنصر البرنامج ٢ - ١ يستوعب موارد كبيرة ، رغم أنه لا يؤدي الى أى ناتج نهائي . وقررت اللجنة استمرار عرض البرنامج الفرعي ٢ كعنصر منفرد من عناصر البرنامج .

(م) النقل - أولا : النقل والاتصالات والسياحة

٢١٩ - قررت اللجنة أن عنصرى النتائج ٢ ' (أ) و (ب) الواردين تحت عنصر البرنامج ٢ - ٤ (تحقيق الكفاءة المثلى لتشغيل النقل على الطرق) ذو أهمية ثانوية ، وينبغي حذفهما . وللتأكيد على الطابع الاقليمي لأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وافقت اللجنة أيضا على اضافة عبارة " في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ " ، بعد عبارة " البلدان غير الساحلية " في الناتج قبل الأخير المذكور تحت ١ - ١ ' (وضع الاستراتيجيات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية للتنمية المتكاملة للنقل) .

(ن) النقل - ثانيا : النقل البحري والموانئ والطرق المائية الداخلية

٢٢٠ - وردا على استفسار يتعلق بالازدواج الظاهر بين الناتج ١ ' لعنصر البرنامج ٣ - ٤ (استخدام الحاويات ونظم النقل المتعدد الوسائط) والدراسة المقترحة عن تطوير استخدام الحاويات ونظم النقل المتعدد الوسائط المدرجة في الناتج ٢ ' لعنصر البرنامج ١ - ١ (وضع الاستراتيجيات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية للتنمية المتكاملة للنقل) الوارد في إطار برنامج النقل - أولا ، أوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن الناتجين يكمل أحدهما الآخر وانهما سيكونان جزئين فسي دراسة كبيرة واحدة تتعلق بالجانبين البرى والبحرى لاستخدام الحاويات .

(س) التنمية الاجتماعية

٢٢١ - بعد مناقشة عن احتمال الازدواج بين أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأنشطة الوكالات الأخرى في هذا الميدان مثل منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والأولويات النسبية التي يجب إعطاؤها لمختلف الأنشطة المقترحة ، أكد ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للجنة أن التعاون سيسود في تنفيذ جميع الأنشطة ، خصوصا وأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعتمد بدرجة كبيرة على منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في جز كبير من التمويل اللازم لها . ورغم هذه التأكيدات أوصت اللجنة بالتعاون الكامل بين منظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والهيئات الأخرى ، كلما اقتضى الأمر ، في تنفيذ البرنامج الفرعي ٣ (الصحة والتنمية) .

٣ - النتائج والتوصيات

٢٢٢ - وافقت اللجنة على النتائج والتوصيات التالية في إطارا الباب ١١ :

(أ) أوصت اللجنة بأن يستعرض الأمين العام الهيكل التنظيمي للجنة بغية زيادة ترشيد هيكلها وأنشطتها ؛

(ب) مكتب اتصال اللجان الإقليمية : خلصت اللجنة إلى أن اعتمادات مكتب اتصال اللجان الإقليمية ينبغي ألا تكون جزءا من باب الميزانية البرنامجية الخاص بأي لجنة إقليمية وقررت أن ترجو من الأمين العام استعراض هذا الموضوع وإدراج التوصيات المناسبة بصدد في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين والمقرر تقديمه عملا بقرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢١٤ .

(ج) قضايا التنمية وسياساتها : أوصت اللجنة بالاستعاضة عن لفظة " الخدمات " بلفظة " عام " في عنصر البرنامج ١ - ١ الناتج ٢ .

(د) التنمية الصناعية : وافقت اللجنة على أن توصي بإعطاء أدنى أولوية لعنصر البرنامج ١ - ٤ (الصناعات الزراعية والصناعات المرتبطة بها) . وأوصت كذلك بحذف الجملة الأولى من الفقرة ١١ - ٣٨ .

(هـ) العلم والتكنولوجيا : أوصت اللجنة بإدراج عنصر البرنامج ١ - ٤ (سياسة حفظ الطاقة وتحولها) تحت برنامج "مسائل الطاقة" . كما قررت إدراج عنصر البرنامج ٣ - ١ (تقييم التكنولوجيات الجديدة) تحت البرنامج الفرعي ٢ (تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان الأعضاء) ، وحذف البرنامج الفرعي ٣ .

(و) الاحصاء : أوصت اللجنة بضم عنصرى البرنامج ٢ - ١ و ٢ - ٢ المدرجين تحت البرنامج الفرعي ٢ (خدمات المعلومات الاحصائية) .

(ز) النقل - أولا : النقل والاتصالات والسياحة : أوصت اللجنة بحذف عنصرى النتائج ٢^٤ (١) و (ب) المدرجين تحت عنصر البرنامج ٢ - ٤ (تحقيق الكفاءة المثلث لتشغيل النقل على الطرق) . كما أوصت بإضافة عبارة " في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ " بعد عبارة " البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر (الترانزيت) " في النتائج قبل الأخير تحت عنصر البرنامج ١ - ١^٢ (وضع الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية للتنمية المتكاملة للنقل) .

(ح) التنمية الاجتماعية : أوصت اللجنة بقيام تنسيق كامل بين منظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والهيئات الأخرى حسب الاقتضاء ، في تنفيذ البرنامج الفرعي ٣ (الصحة والتنمية) وغيرها من الأنشطة المتصلة بالصحة وفقا للآراء المعرب عنها في اللجنة .

٢٢٣ - صاد خال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

١ - مقدمة

٢٢٤- نظرت اللجنة في جلساتها ٥١ و ٥٢ المعقودتين في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ وفي جلساتها ٥٣ المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر ، في الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وذكر مثل أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، في تقديمه للميزانية البرنامجية المقترحة للجنة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، أن للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة تأثيرا شديدا على البلدان النامية . ففي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، يتجلى هذا في ازدياد الدين الخارجي والبطالة والفقر والتوزيع غير العادل للدخل . ودور اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هو دراسة مواطن الاهتمام الرئيسية بالنسبة إلى المنطقة وتقديم استنتاجاتها إلى الحكومات . وبالإضافة إلى ذلك وسع المجتمع الدولي أنشطة الأمم المتحدة بحيث أصبحت تشمل مجالات جديدة كدماج المرأة في التنمية ، والشباب ، والبيئة ، والطاقة . وهذا ما اضطر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، في وقت تشدد فيه الصعوبات المالية ، إلى أن تضع قيد الاستعراض الدائم المتطلبات المتعارضة لفرادى الأنشطة وأن تقر أي هذه الأنشطة ينبغي الإبقاء عليها أو إيقافها وما هي الأنشطة الجديدة التي يمكن الشروع بها .

٢٢٥- وقال إن جزءا كبيرا من تلك الأنشطة يقع في إطار التعاون الأفقي . وستواصل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية دراستها المنهجية لاقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والأصدقاء الاجتماعية لاستراتيجياتها الإنمائية . وأضاف أن تسوية سانتو دومينغو التي تم التوصل إليها بين مثلي رؤساء دول أمريكا اللاتينية في آب/أغسطس ١٩٨٣ ، تدعو إلى نهج متعدد الأطراف تتخذه أمريكا اللاتينية تجاه الأزمة الدولية وآثارها السلبية على المنطقة ، مع الإشارة بصورة خاصة إلى مجالات معينة كالتجارة والمال والتكامل وتأمين السلع الأساسية بصورة كافية . وسوف يمكن الدفع السياسي المتجدد الذي يمنح للنهج الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من زيادة دورها في دعم السياسات الحكومية الدولية .

٢٢٦- وأشار مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بعد أن استعرض أهداف البرامج كل على حدة إلى أن عددا من عناصره فقد حددت في الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (انظر الوثيقة Future A/38/6) عناصر البرنامج التي لها أولوية دنيا وتلك التي لها أولوية عليا ، وكل من هاتين الفئتين تشكل ما يقارب ١٠ في المائة من الموارد . وكذلك تم تحديد الموارد المخصصة للمكتب الكاريبي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في السرفق الثاني للباب ١٢ . وأعلن أن المقترحات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ قد اعتمدتها اللجنة الجامعة التابعة للجنة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي اجتمعت في مقر الأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ وسيظل تنفيذها التفصيلي موضع بحث في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية طبقاً للمستوى الحكومي الدولي وداخل أمانة اللجنة .

٢٢٢- وبين مثل إدارة الشؤون المالية أنه قد يكون من الضروري في مجرى السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ طلب موارد إضافية تتصل بإيجار الأماكن لمكتب بورت - أوف - سين ، بسبب ازدياد موظفيه على مر السنين ، وأنه إذا تقرر أن الحاجة تدعو إلى هذه الموارد الإضافية ، مراعاة جميع التوصيات التي قدمتها اللجنة الكاريبية للتنمية والتعاون في دورتها السادسة والسابعة .

٢ - المناقشة

(أ) التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٢٨- رداً على أحد الاستفسارات ذكر أن الأموال المخصصة للخبراء الاستشاريين - في الفقرة ١٢ - ١٢ ستستخدم للأنشطة التي توجد بشأنها ولاية تدرج تحت أكثر من برنامج نشاط واحد .

(ب) قضايا التنمية وسياساتها

٢٢٩- ورداً على سؤال عما إذا كان لا يمكن إيلاء عنصر البرنامج ٣ - ٢ (التنمية الاقتصادية والطاقة) أولوية دنيا نظراً إلى أن ناتجاً متوسطاً فقط هو المتوخى له في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وأن ناتجاً نهائياً متوقع في فترة السنتين التالية ، ذكر أن الكثير من عناصر البرنامج المتعلقة بالطاقة قد أوليت أولوية عليا ، إلا أن عنصر البرنامج ٣ - ٢ لم يمنح أولوية بسبب طبيعة ناتجه .

٢٣٠- وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٥ - ١ (المساعدة الاستشارية في التخطيط) لوحظ أن ٢٢ بعثة تدخل تحت الناتج ' ١ ' ونتج ٤٤ تقريراً تحت الناتج ' ٢ ' . واقترح أن تخفف التقارير إلى ٢٢ لتتفق مع عدد البعثات .

(ج) التنمية الصناعية

٢٣١- أشار أحد الوفود إلى أن مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قد أشار في أثناء الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين للجنة ، إلى أنه فيما يتعلق بالتنمية الصناعية ، هناك عملية تشاور مع اللجان الإقليمية (انظر A/38/38 (الجزء الأول) الفقرة ٢٨٤) ، وسأل عن ماهية عملية التشاور في حالة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وكيف يجري تنسيق أنشطة الهيئتين . وأجاب مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية - ان شعبة الصناعة المشتركة بين اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تكفل تبادل مفصل

وستمر للمعلومات بين الهيئتين . وهناك اثنان من موظفي اليونيد وأودا الى سنتياغو—
لتنفيذ السهام المنوطة بالشعبة .

(د) التجارة الدولية وتمويل التنمية

٢٣٢- ذكر أحد الوفود ان الناتج ' ٢ ' من عنصر البرنامج ٢ - ١ (العلاقات مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي) وبعض النواتج المدرجة تحت عنصرى البرنامج ٣ - ١ (دراسات خاصة عن الحالة النقدية والمالية الدولية و ٣ - ٣ (التعاون البالي الاقليمي والأقاليمي) تبدو عالمية وليست اقليمية من حيث طبيعتها ، لذا ربما ينبغي أن يظلم بها الأونكتاد . فضلا عن ذلك فان النواتج المتعلقة بنظام النقد الدولي تحت عنصر البرنامج ٣ - ١ والناتج المتعلق بالنظام العالمي لافضليات التجارة فيما بين البلدان النامية تحت عنصر البرنامج ٤ - ٣ (العلاقات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مع المناطق النامية الأخرى) ، تبدو مطابقة لبعض النواتج المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (٧) ، وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ (التكامل والتعاون الاقتصاديان فيما بين بلدان منطقة الكاريبي) ، لوحظ أن عددا من عناصر البرنامج ليس ذات علاقة بالتجارة الدولية وتمويل التنمية وأن عنصر البرنامج ٥ - ١ (تقديم الدعم لمنطقة شرق الكاريبي) لا يتوخى أى ناتج على الإطلاق . وسألت وفود أخرى عما اذا كانت النواتج التي تتألف من تقارير دعم المشاركة في اجتماعات محافظي المصارف المركزية لأمريكا اللاتينية المدرجة تحت عنصر البرنامج ٣-١ مجرد كلام ، وما اذا لم يكن من الانسب ادراج أنشطة الخبراء الاستشاريين المتوخاة تحت عنصر البرنامج ١ - ٢ (انظر الفقرة ١٢ - ٤٠ من الباب ١٢) تحت عنصر البرنامج ١ - ٤ (اقتصاد بعض السلع الأساسية ذات الأهمية لأمريكا اللاتينية) .

٢٣٣- وذكر مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ان الجوانب العالمية ذات أهمية طافية للتنمية الاقليمية ، وأينما يبدأ أول وهلة ان ناتجا ما يعالج قضية عالمية ، فان من المفهوم انه يعالجها بالقدر الذي يؤثر فيه على منطقة أمريكا اللاتينية . وقال انه ليس في وضع يمكنه من أن يذكر بالتفصيل ما هي التقارير التي أعدت خلال فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ولكنه أشار الى أنه في فترات السنتين السابقة حصل البرنامج المعنون " التجارة الدولية وتمويل التنمية " على المستوى " ب " في التنفيذ . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ ، قال الممثل ان الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، خلافا لفترة السنتين الماضية ، لا تشمل على برنامج تحت عنوان " التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية " وان الأنشطة المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والتعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي ينبغي أن تدرج بالكامل في البرنامج المعنون " التجارة الدولية وتمويل التنمية في أمريكا اللاتينية " وذلك تحاشيا لتجزئتها فيما بين برامج متعددة . وأضاف أن عنصر البرنامج ٥ - ١ هو نشاط جديد لم تتمكن بعد أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من تحديد ناتج له . وفيما يتصل بناتج عنصر البرنامج ٣ - ١ المتعلق بتقارير لدعم المشاركة في

اجتماعات محافظي المصارف المركزية لأمريكا اللاتينية ذكر مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ان هذه التقارير هي تقارير تقنية تحظى بتقدير كبير من جانب المشاركين .

(هـ) الموارد الطبيعية

٢٣٤- علق بعض الوفود على ان انشاء نظام معلومات ، الناتج ' ٢ ' لعنصر البرنامج - ١ - ٣ (نظام المعلومات المتعلق بقطاع التعدين في أمريكا اللاتينية) هو ناتج نهائي ، وأن الاجتماعين المتوخى عقدهما بوصفهما الناتج ' ٣ ' لعنصر البرنامج ٣ - ١ (تقديم الدعم لرسم السياسات الوطنية المتعلقة بالمحيطات) ليسا بناتج ، وأن الناتج المتوخى من عنصر البرنامج ٣ - ١ ' ٤ ' مفرط في الطموح وقد وافق مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية على هذه التعليقات .

(و) سائل الطاقة

٢٣٥- لاحظ أحد الوفود ، فيما يتعلق بالاشارة الى (موارد خارجة عن الميزانية) الواردة بعد ناتج عنصر البرنامج ١ - ٤ (تحليل السلاسل الزمنية وعلاقتها بالتنمية) بالتنمية) ، ان هذه الاشارة لم توجد غالباً بعد عناصر البرنامج التي تمول من موارد خارجة عن الميزانية وأعرب عن اعتقاده بأن الاشارة الى (موارد خارجة عن الميزانية) ينبغي أن تدرج دوماً عند انطباقها .

٢٣٦- وذكر مثل ادارة الشؤون المالية ، رداً على ذلك ، ان الاشارة (موارد خارجة عن الميزانية) في هذه الحالة بالذات قد جاءت نتيجة خطأ . وقال انه اذا ارادت اللجنة أن تكون هذه الاشارة واردة على الدوام فان ذلك سيجري في فترة السنتين القادمة . بيد أن هذه الممارسة ينبغي أن تعالج الصعوبة الناشئة عن أن العديد من عناصر البرنامج تمول جزئياً فقط من موارد خارجة عن الميزانية .

(ز) السكان

٢٣٧- لاحظ أحد الوفود أن عبارة " تنظيم الأسرة " الواردة في عنصر البرنامج ١ - ٢ (تقييم الآثار الديموغرافية لتنظيم الأسرة في أمريكا اللاتينية) ، في كل من العنوان والسرد قد استعفي عنها بحسب " الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية " أثناء اجتماعات اللجنة الجامعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ . وقد وافق مثل أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية على ان الأمر هو كذلك فعلاً .

(ح) العلم والتكنولوجيا

٢٣٨- أشار أحد الوفود الى أن مثل مكتب تخطيط البرامج والتنسيق التابع لإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية قد ذكر في الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق ان مجال العلم والتكنولوجيا هو مجال محتمل للمشاكل وأن المكتب " قيد شرع في دراسة من توزيع الأنشطة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا " (انظر A/38/38 (الجزء الأول) ، الفقرة ٢٨٥) وتساءل عما اذا كانت الدراسة المشار اليها قد ألفت أي ضوء على توزيع العمل بين اللجنة الاقليمية لأمريكا اللاتينية ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأشار بصفة خاصة الى أن عنصرى البرنامج ١ - ١ (تقييم وآثار التطورات التكنولوجية الحديثة) و ١ - ٤ (تقييم عملية تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية) يتوخيان إصدار منشورات تقنية عن القضايا العالمية وليس القضايا الاقليمية. وأشار وفد آخر الى أنه سوف يكون هناك بعض الازدواج بين النواتج المتوخاة تحت هذين العنصرين من عناصر البرنامج.

٢٣٩- وأجاب مثل اللجنة الاقليمية لأمريكا اللاتينية بأن النواتج الفردية هي نواتج مميزة ومحددة وانها تتصل جميعها بموضوع يؤثر على منطقة أمريكا اللاتينية. وقال أن المركز لا يتصدى لاي منها في نفس الوقت، واشترك اللجنة الاقليمية لأمريكا اللاتينية في اجتماعات المركز بضمن عدم حدوث الازدواج.

(ط) الاحصاءات

٢٤٠- لاحظ أحد الوفود أن البرنامج الفرعي ١ (الاطار الاقليمي للمعلومات الاحصائية) يستوعب (٤٨) في المائة من السوارد المتاحة للبرنامج بأكمله، بينما البرنامج الفرعي ٣ (التنمية الاحصائية والتعاون الاحصائي الاقليمي)، والذي يعد أكثر أهمية في نظر هذا الوفد، لا يجتذب سوى ١٩ في المائة فقط. وأعرب عن شعوره بأن هذا السجال من النشاط الاحصائي الاقليمي هو أحد السجالات التي ينبغي أن تستعرضها كل اللجان الاقليمية باهتمام بالغ بغية التخلص من كذازدواج مع السوارد الأخرى التي تنشرها المنظمات داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة، وكذلك لتحديد أي مواد غير ذات صلة. ويمكن أن يساعد توزيع أية وفورات تتحقق عن ذلك على أنشطة أخرى أكثر أهمية. وأعرب هذا الوفد نفسه عن شعوره بأنه ليس هناك مبرر للاقتراح الخاص برفع رتبة رئيس شعبة الاحصاءات والتحليل الكمي؛ ان ليس هناك مؤشر في ميزانية العمل المقترحة على أن هناك زيادة في الواجبات من شأنها أن تبرر رفع الرتبة.

٢٤١- وذكر مثل اللجنة الاقليمية لأمريكا اللاتينية ان الزيادة في مسؤولية رئيس شعبة الاحصاءات والتحليل الكمي تبرر ان تكون له نفس الرتبة مثل المديرين الآخرين. وقال ان البرنامج لم ينشر أي احصاءات قامت المنظمات الدولية الأخرى بنشرها بالفعل وان النواتج المدرجة في الميزانية البرنامجية للجنة الاقليمية لأمريكا اللاتينية لم يرد ذكر لها في أجزاء أخرى.

(ى) المكتبان التابعان للجنة الإقليمية لأمريكا اللاتينية في المكسيك وواشنطن

٢٤٢- وذكر ، رداً على الأسئلة ، ان (أ) هناك ضرورة للتوظيف الجديدة المتوخاة في الفقرة ١٢ - ٩٨ لأنه يتعين الارتفاع بحالة الأمن في مكتب المكسيك الى مستوى الأمم المتحدة ، (ب) وهناك ما يبرر وجود مكتب واشنطن بسبب الحاجة الى الابقاء على اتصال ثنائي الاتجاه مع المنظمات الدولية الموجودة في واشنطن ، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية ، وبالإضافة الى ذلك ، يقوم مكتب واشنطن برصد أنشطة المنظمات التي يمكن أن تكون لها أهمية بالنسبة للجان الإقليمية الأخرى .

٣ - النتائج والتوصيات

٢٤٣- وأوصت اللجنة بأنه ، في عنصر البرنامج ٥ - ١ من البرنامج المعنون " قضايا التنمية وسياساتها في أمريكا اللاتينية " ، يجب أن يكون نص النتائج ' ٢ ' كما يلي : " اعداد اثنين وعشرين تقريراً تقنياً " بدلاً من " اعداد أربعة وأربعين تقريراً تقنياً " .

٢٤٤- وأوصت اللجنة بأنه حيثما بيد والنتائج عالمياً في طبيعته ، ينبغي التشديد على أن ينظر الى النتائج من حيث تأثيره على المنطقة الإقليمية .

٢٤٥- وأوصت اللجنة بأنه ، في الفقرة ١٢ - ٤٠ ، يجب أن تلحق المهمة الثانية المطلوب توفير خبراء استشاريين لها بموجب عنصر البرنامج ١ - ٢ بعنصر البرنامج ١ - ٤ .

٢٤٦- وأوصت اللجنة بما يلي تحت البرنامج المعنون " الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية " :

(أ) في النتائج ٢ لعنصر البرنامج ١ - ٣ تحذف عبارة " النتائج الوسيط " ؛

(ب) يزال النتائج ' ٣ ' لعنصر البرنامج ٣ - ١ ؛

(ج) يوصف النتائج ' ٦ ' لعنصر البرنامج ٣ - ١ بأنه " اعداد منشور تقني لدراسة وضع وتنفيذ . . . " .

٢٤٧- وأوصت اللجنة بأن تحذف الإشارة (موارد خارجة عن الميزانية) الواردة بعد نتائج عنصر البرنامج ١ - ٤ من البرنامج المعنون " سائل الطاقة في أمريكا اللاتينية " (٦) .

٢٤٨- وأوصت اللجنة بأن يستعاض ، في عنصر البرنامج ١ - ٢ من البرنامج المعنون " السكان في أمريكا اللاتينية " ، عن عبارة " لتنظيم الأسرة " الواردة في العنوان وفي السرد التالي له بعبارة " للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية " .

- ٢٤٩- وأوصت اللجنة بأن ينقح ، في الفقرة ١٢ - ٦٥ ، الترتيب لعناصر البرنامج طس
النحو التالي : يغير الرقم ٢ - ١ ليصبح ١ - ٤ ، ويغير الرقم ٣ - ١ ليصبح ٢ - ١ (٦) .
- ٢٥٠- ما د خال التغييرات السابقة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواحي
الواردة في سرد برامج الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١ - المقدمة

٢٥١ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٥٩ و ٦٠ المعقودتين في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، في الباب ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وكان أمامها تقرير الأمين العام الذي يقدم التقديرات المنقحة (A/C.5/38/4) .

٢٥٢ - وقدم ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ والتي أخذت بعين الاعتبار النتائج التي انتهت إليها الدورة السادسة للمؤتمر ، التي عقدت في الفترة من ٢ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٨٣ . وقال انه لم تتح بعد لمجلس التجارة والتنمية ، ولا لفريقه العامل المعنسي بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، دراسة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ؛ وكان من المقرر أن يجتمع الفريق العامل نفسه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ . ومن ثم فإن لجنة البرنامج والتنسيق لن تستعين ، في هذه المناسبة بتقريرى مجلس التجارة والتنمية وفريقه العامل . وأشار ممثل الاونكتاد ، كذلك إلى أن تقديم الميزانية قد تم اعداده خلال أسبوعين من انتهاء المؤتمر وأنه يستند الى تقدير أولي جدا لنتائج ذلك المؤتمر .

٢ - المناقشة

٢٥٣ - أعرب عدد من الوفود عن الأسف لأن لجنة البرنامج والتنسيق تقوم بدراسة الميزانية البرنامجية المقترحة للاونكتاد قبل أن تتاح للهيئات الحكومية الدولية المتخصصة فرصة تحليلها على نحو مفصل . وفي هذا السياق ، أعربت وفود عدة عن أسفها الشديد لان الفريق العامل المعنسي بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية والتابع للاونكتاد لم يضع ترتيبات للاجتماع في موعد يتيح له تقديم تعليقاته الى لجنة البرنامج والتنسيق رغم علمه بأن اللجنة ستعقد دورة مستأنفة في ٢٧ آب/أغسطس الى ٩ أيلول/سبتمبر . وهذا يعنسي انه لا يمكن اجراء سو مناقشة اولية في اللجنة ، في هذه المرحلة . وقالت بعض الوفود ان تقريرى مجلس التجارة والتنمية وفريقه العامل المعنسي بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن موضوع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ يمكن ان يرسل مباشرة الى الجمعية العامة . وكان من رأى وفد واحد ان هذه الحالة تدعو الى اسف بالغ لأن الدورة السادسة للاونكتاد امضت وقتا طويلا في مناقشة تنشيط الميزانية البرنامجية في اطار البند ١٣ من جدول اعمال المؤتمر . وابتدت بعض الوفود رأيا مفاده ان الميزانية

البرنامجية المقترحة تقدم ، بصفة عامة ، تفسيراً واسعاً جداً للولايات الممنوحة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ وفي مقرر دورة المؤتمر السادسة . بيد أن عدة وفود أخرى ذهبت إلى أن جميع الأنشطة المقترحة في الميزانية البرنامجية قد اذن بها على النحو السليم من قبل الهيئات الحكومية الدولية المعنية .

٢٥٤ - ولا حظ أحد الوفود أن برنامج " التوجيه التنفيذي والإدارة " هو أكبر ثالث برنامج للاونكتاد ، وأعرب عن تشككه في وجود ما يبرر ذلك ؛ وقال أنه يرى إمكانية تدبير الوظائف المقترحة الجديدة من خلال النقل من مجالات أخرى . وقال ممثل الاونكتاد ، رداً على الأسئلة ، أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف لا يقدم خدمات إعلامية للاونكتاد ، وأن مجلس التجارة والتنمية سيقدر ما إذا كان نشر مجلة " التجارة والتنمية " سيستمر ؛ وأن صناديق الخبراء الاستشاريين ستستخدم عندما يحتاج الأمين العام للاونكتاد مشورة ذات طبيعة شاملة لعدة قطاعات من أحد الخبراء ؛ وأن وظيفتين بمستوى أمين عام مساعد وسد - ستنتقل إلى مكتب الأمين العام لأن طبيعة العمل أصبحت شاملة لعدة قطاعات ، ولأن هاتين الوظيفتين تعملان من هذا المكتب .

٢٥٥ - وقالت بعض الوفود ، في معرض تعليقها على برنامج " النقد والتحويل والتنمية " أن بعض الولايات التشريعية قد أعطيت تفسيرات أوسع مما يلزم . وأعرب أحد الوفود عن وجهة نظر مفادها أن بعض الأنشطة المنصوص عليها في البرنامج الفرعي ١ قد تم الاضطلاع بها بالفعل من جانب منظمات حكومية دولية أخرى . وتسائل وفد آخر ، نظراً لوجود اقتراح بنقل وظيفة واحدة إلى عنصر البرنامج ٣ - ٢ (التحليل الكمي المتصل بإدارة الديون) ، الذي ليس له ناتج نهائي ، عن سبب الحاجة إلى خدمات خبراء استشاريين . وقال ممثل الاونكتاد ، في معرض رده ، أن جميع الأنشطة المقترحة مأذون بها من خلال ولايات المؤتمر أو مجلس التجارة أو التنمية ولجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ؛ وأن الولايات الصادرة قبل عام ١٩٨٢ قد حددت في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . ورداً على سؤال ل أحد الوفود عن طبيعة الولاية لأصل اجتماع فريق خبراء مخصص وعناصر ترابط التجارة والمسائل النقدية والمسائل المالية ، قال موضحاً أنه في الوقت الذي تنص فيه بعض المقررات الحكومية الدولية بشكل محدد على دعوة أحد أفرقة الخبراء للاجتماع فإن الأمين العام للاونكتاد يستطيع بمبادرة منه دعوة أحد أفرقة الخبراء للاجتماع ، لورأى أن أعمال الاونكتاد تستلزم استشارة خبراء ذات طبيعة متخصصة . وشرح ممثل الاونكتاد ، فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٣ - ١ (الاحتمالات الاقتصادية للبلدان والأقاليم النامية واحتمالات الاسواق السلعية) ، أنه يهدف وضع قاعدة نموذجية اقتصادية قياسية تكون متاحة للاونكتاد كله . وقال ، بالنسبة لعنصر البرنامج ٣ - ٢ ، أنه يهدف الأعمال التحضيرية اللازمة لاشتراك الأمين العام للاونكتاد في اجتماعات إعادة تنظيم الديون ، وأن تخصيص اعتماد لخدمات الخبراء الاستشارية هو لتغطية الخبرة التقنية العالية التخصص في مجال أسواق رأس المال الخاص .

٢٥٦ - وطق أحد الوفود ، فيما يخص برنامج " السلع الأساسية " ، طلى ما ورد من وصف غير دقيق لبعض النواتج ، ولا سيما توقع عقد عدد تقريبي من الجلسات ، وطق كذلك طلى الولاية غير الأكيدة الممنوحة لخدمات الخبراء الاستشاريين اللازمة في اطار عنصر البرنامج (١-١) (المشاورات والمفاوضات واجراءات المتابعة المتعلقة بالسلع الأساسية التي لا تشملها الاتفاقات السلعية القائمة) وفريق الخبراء في اطار الناتج ' ١ ' لعنصر البرنامج ٢ - ١ (تشييت خصلة صادرات السلع الأساسية) . وتساءل وفد آخر عما اذا كان عنصر البرنامج ٢ - ٥ (التجارة الدولية في الأغذية) يشل ازد واجا لعمال مجلس الأغذية العالمي . وقال مشل الاونكتاد ، في رده ، ان من المتعذر القيام ، طلى نحو مسبق ، بتحديد عدد الاجتماعات اللازمة أثناء عملية المفاوضات ؛ وان فريق الخبراء الوارد ذكره في الناتج ' ١ ' لعنصر البرنامج ٢ - ١ قد طلب في القرار ١٥٢ (د - ٦) ؛ وان الامين العام للاونكتاد يعتبر ان الامانة العامة تحتاج لاستشارة خبراء لتحقيق الناتج المقابل لعنصر البرنامج ١ - ١ . وأضاف ان أنشطة عنصر البرنامج ٢ - ٥ صدرت الولاية بشأنها من قبل الدورة الخامسة للمؤتمر التي طلبت الى الاونكتاد أن يقدم تقارير عن التجارة العالمية في الأغذية الى مجلس الأغذية العالمي .

٢٥٧ - وفيما يتعلق ببرنامج " السلع المصنوعة ونصف المصنوعة " ، أعرب أحد الوفود عن عدم موافقته طلى ما ورد في الفقرة ٣٨ من ان قرار المؤتمر ١٥٩ (د - ٦) قد " اوجد توسعا مقابلا في ولاية الاونكتاد " ؛ وذهب ، بالنسبة لخدمات الخبراء الاستشاريين المقترحة للمعاصر البرنامجية ١ - ١ و ٢ - ١ و ٤ ، الى انها ليست ضرورية لأن الحكومات تستطيع تقديم المعلومات مباشرة الى امانة الاونكتاد . ولا حظ وفد آخر وجود عدد من الحالات (مثل عنصر البرنامج ٢ - ١) يمكن فيها لأنشطة البرنامج ان تشل ازد واجا لعمال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ؛ واستفسر كذلك عن الولاية الخاصة بالمنشورات ربع السنوية الواردة في الناتج ' ١ ' لعنصر البرنامج ١ - ٥ (تنفيذ وتحسين مجموعة المبادئ والقواعد المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية) . وذكر مشل الاونكتاد أن القرار ١٥٩ (د - ٦) قد وسع في الواقع ولاية الاونكتاد ، وان المعلومات ، التي اقترحت من أجلها خدمات الخبراء الاستشاريين ، لا يمكن الحصول عليها من خلال استبيان يرسل الى الحكومات ، ان أنه يستلزم تحليلات موضوعية للبيانات . وقال ان المنشورات المذكورة تحت الناتج ' ١ ' لعنصر البرنامج ١ - ٥ قد توخاها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية .

٢٥٨ - ولا حظ أحد الوفود أن عنصر البرنامج ٥ - ١ (دراسات جدوى حياة السفن) في برنامج " النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط " ، قد أعطيت له أولوية منخفضة ولكن ناتجه يتضمن أربع دراسات سيجريها خبراء استشاريون . وتساءل وفد آخر ، فيما يتعلق بنفس عنصر البرنامج ، عما اذا كان يمكن اعتبار دراسات الجدوى مساعدة تقنية ، وما اذا

كان من الواجب في هذه الحالة أن يتم تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية . وسأل وفد آخر عن سبب عدم قيام هيئة حكومية دولية بتحديد الأولويات . ورد مثل الاونكتاد بأن قرار المؤتمر ١٢١ (د - ٥) بشأن تمويل السفن والمساعدة التقنية يدعو الى انشاء وحدة مخصصة داخل الاونكتاد ؛ وان المساعدة المؤقتة قد أتاحت لغفرتي السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، وأنه اقترح تخفيضها بالنسبة الى فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ للتعمير من خدمات الخبراء الاستشاريين المقترحة بموجب عنصر البرنامج ٥ - ١ . وقال بأن الفريق العامل التابع لمجلس التجارة والتنمية لم يستطع ، في اطار دراسته للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، التوصية بأولويات معينة . ان الأولويات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ قد حددتها الأمانة العامة ، وان هذه المقترحات لم تنظر فيها بعد أي هيئة حكومية دولية تابعة للاونكتاد .

٢٥٩ - وبالنسبة الى برنامج " نقل التكنولوجيا " ، ذهبت عدة وفود الى أن عددا من النواتج يتجاوز الولاية التشريعية للهيئات الحكومية الدولية ، بينما ذكرت وفود أخرى أن هذه التفويضات تشمل جميع النواتج المنصوص عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة . وقال مثل الاونكتاد ، ردا على الاستفسارات ، ان الطلب الوارد في الفقرة ٢٠ من قرار الاونكتاد ١٤٣ (د - ٦) سيتم تنفيذه تحت البرنامج الفرعي ٣ (الخدمات الاستشارية المتصلة بنقل التكنولوجيا) وأنه يتعلق بالقيام بأنشطة مشتركة مع مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وان قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٠ يطلب الى الأمين العام للاونكتاد ان يدعو لعقد الجلسات المنصوص عليها في الناتج ' ٢ ' لعنصر البرنامج ١ - ٤ (الجوانب الانائية للنقل العكسي للتكنولوجيا) .

٢٦٠ - وقد تم الاعراب عن آراء متباينة بشأن كفاية الولايات التشريعية القائمة فيما يتعلق بعدة نواتج لبرنامج " التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية " . وقال احد الوفود ، بصفة خاصة ، تعليقا على عنصر البرنامج ٣ - ٢ (الدعم الفني لاجتماعات تجمعات التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي) ، ان الأنشطة التي تتلقى خدمات الأمم المتحدة ولكنها تستبعد كافة البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية ، تتعارض مع مبدأ الصفة العالمية للمنظمة . وقالت بعض الوفود ومثل الاونكتاد ان الفقرة ١٥ من القرار ١٢٧ (د - ٥) طلبت الى مجلس التجارة والتنمية ان يقوم ، عند الضرورة ، بادراج اعتمادات لهذه الاجتماعات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . غير ان الوفد كره الاعراب عن قلقه ازا تفسير الاونكتاد وتنفيذه لهذه الولاية واحتفظ بموقفه في هذه المسألة .

٢٦١ - ووجهت أسئلة ، فيما يتعلق ببرنامج " التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " ، بشأن ما اذا كان المشروع البحثي (أ) في عنصر البرنامج ٢ - ٥ (التنسيق مع اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة) هو نفس

المشروع الذي تم انبعاثه في اطار الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وولاية فريق الخبراء المنصوص عليها في الناتج '٣' لعنصر البرنامج ١ - ٢ (طرق ووسائل تعزيز التجارة) . وسأل احد الوفود عما اذا كان عنصر البرنامج ١ - ٥ مستمد من تفسير للخطة المتوسطة الأجل أو من ولاية أكثر تحديدا ، ولا حظ ان الناتجين ١ - ٢ و '١' و '٢' ، رغم تميزهما ، قد وصفا بشكل يخلق انطباعا بالازدواج . ورأى وفد آخر ان عدة برامج فرعية تجاوزت ولاية الدورة السادسة للاونكتاد .

٢٦٢ - وقال ممثل مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ان عنصر البرنامج في الميزانية البرنامجية المقترحة الذي يخص اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، والذي تم انبعاثه ، يتعلق بأعمال تختلف عن الأعمال المحددة في ناتج الاونكتاد ٢ - ٥ (أ) . وقال ممثل الاونكتاد ان الامين العام للاونكتاد قد قرر عقد اجتماع لفريق الخبراء المتوخى في الناتج ١ - ٢ '٣' علا بالقرار ٩٥ (د - ٤) . وأضاف أن عنصر البرنامج ١ - ٥ يستند الى تفسير الأمانة للخطة المتوسطة الأجل ، ووافق على امكان اعادة صياغة الناتجين ١ - ٢ '١' و ٢ - ٢ '١' لزيادة وضوحهما .

٢٦٣ - وقال ممثل الاونكتاد ، ردا على بعض الاسئلة ، فيما يتعلق ببرنامج " أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية " ، ان الدعوة لعقد الاجتماع الثالث لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا ، مازالت تنتظر الدراسة من قبل مجلس التجارة والتنمية ، وان هذا الاجتماع سيعقد في عام ١٩٨٥ (وليس في عام ١٩٨٤ كما هو مذكور في الناتج '١' لعنصر البرنامج ١ - ١) في حالة صدور قرار بالموافقة . ونبه الى ان كلمة " وضع " ينبغي فهمها بمعنى " تنفيذ " ، في عنصر البرنامج ٣ - ١ وتقديم الدعم الفني لانشطة التعاون التقني (لأن برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا قد انتهى بالفعل) .

٢٦٤ - ولا حظ احد الوفود ، في معرض حديثه عن برنامج " التأمين " ، ان من المتوقع صدور اقل من تقرير واحد في السنة بالنسبة لموظفي الفئة الفنية بالبرنامج ، في المتوسط ، ومن ثم فلا مبرر لدرج اعتمادات تتعلق بزيادة في خدمات الخبراء الاستشاريين . وقال ممثل الاونكتاد ان التقارير المذكورة لا تشكل سوى نصف ناتج البرنامج تقريرا ، وهي تقدم الدعم الفني لقدر كبير من خدمات التعاون التقني ، فضلا عن استعراض التأمين في البلدان النامية كمل سنة . وأضاف انه لا يقترح قيام الخبراء الاستشاريين بوضع التقارير بأنفسهم وانما سيضعون مدخلاتها المتخصصة فقط .

٢٦٥ - وبشأن برنامج " الادارة والخدمات المشتركة " عارض احد الوفود الاعتمادات المرصودة لجهاز تجهيز الكلمات على اساس انه لم تورد مبررات كافية للنفقات وانها يجب على كل حال ان تعادل بوفورات في الموظفين والمعدات الاخرى .

٣ - النتائج والتوصيات

٢٦٦ - اوصت اللجنة بان تسترعى انظار مجلس التجارة والتنمية وانظار فريقه العامل المعني بالخططة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية الى التقرير المقدم عن الميزانية البرنامجية المقترحة للاونكتاد للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، بالرغم من انه لم يدرس الا بصورة اولية .

٢٦٧ - واوصت اللجنة بان يتخذ مجلس التجارة والتنمية وفريقه العامل تدابير تضمن قيامهما ، في المستقبل ، باستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة للاونكتاد والابواب ذات الصلة من الخططة المتوسطة الاجل قبل الدورات العادية المقررة للجنة . وتأسف اللجنة لانه لم يكن بوسعها في هذا الوقت بدراسة الميزانية المقترحة للاونكتاد .

الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية

١ - مقدمة

٢٦٨ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٦٠ المعقودة في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، في الباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وقال ممثل مركز التجارة الدولية ، وهو يقدم الميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، ان الوثيقة ليست كاملة لأنها أول محاولة من المركز لتقديم ميزانية بطريقة السرد البرنامجي . فالمرکز مؤسسة فريدة في نوعها لأنه يخضع للتوجيه المشترك لهيئة من هيئات الأمم المتحدة ، هي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، وهيئة من غير هيئات الأمم المتحدة ، هي مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("غات") . وللمنظمتين إجراءات ودورات مختلفة لاعداد ميزانيتهما وخططهما المتوسطة الأجل . ولقد أجرى الفريق الاستشاري المشترك استعراضا عاما لأنشطة مركز التجارة الدولية وقدم تقاريره الى مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد والى مجلس مجموعة "غات" .

٢٦٩ - وذكر أن مركز التجارة الدولية يمول من الناحية العملية عن طريق ثلاثة مصادر بمقادير متساوية تقريبا : الميزانية العادية للأمم المتحدة ، والميزانية العادية لمجموعة "غات" ، والموارد الخارجة عن الميزانية . وتقتصر مهمة المركز على تقديم المساعدة التقنية وطلبه أن يأخذ في الحسبان رغبات كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وكذلك المبادئ التوجيهية العامة التي وضعها الفريق الاستشاري المشترك . كذلك لاحظ ممثل المركز أنه سيجري تكيف أنشطة المركز في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ نتيجة للموارد الإضافية من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وقرار الأونكتاد ١٥٨ (د - ٦) بشأن تعزيز مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة "غات" ، وخاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية .

٢ - المناقشة

٢٧٠ - لاحظ أحد الوفود أن لجنة البرنامج والتنسيق وجدت في عام ١٩٨١ أنه يستحيل عليها الادلاء بأية تعليقات على جوانب برامج الميزانية البرنامجية لمركز التجارة الدولية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بسبب عرضها غير الملائم . وزيادة على ذلك ، قدم المركز في عام ١٩٨٢ خطته المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ في شكل لا يتماشى مع الاحتياجات لأنها تألفت من قائمة للبرامج الفرعية التسعة دون أي وصف لأهدافها أو المشاكل التي

تطرقها أو استراتيجيات الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ما جعل من المستحيل على اللجنة أن تحدد ما إذا كانت عناصر البرنامج ونواتجه المتوخاة تتمشى أو لا تتمشى مع الخطة . وسلم الوفد بأن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ تشمل تحسنا عن المحاولات السابقة . وسع ذلك ما يزال النص غير واف . فكل برنامج فرعي مقسم الى عنصر برنامج واحد فقط له نفس عنوان البرنامج الفرعي نفسه ، ولم تبذل أى محاولة لعرض العناصر التي يتكون منها كل برنامج فرعي بوضوح لتمكين اللجنة على الأقل من ان تخمن الأهداف والاستراتيجيات التي لم تحدد في الخطة . اما فيما يتعلق بالنواتج المبينة ، فقد تضمنت جميع البرامج الفرعية أنشطة مساعدة تقنية الا أنها وصفتها بطريقة لا تنقل أى معلومات ؛ ولقد ذكر عدد البعثات المتوقعة ولكن لم يرد في وصف الهدف منها الا تكرار عنوان البرنامج الفرعي نفسه بكلمات أخرى . وحيث أن مهمة المركز تقتصر تقريبا على تقديم المساعدة التقنية ، فقد نتج عن ذلك أن اللجنة لم تستطع دراسة معظم البرنامج بطريقة فعالة . وعلاوة على ذلك ، تتوخى ستة برامج فرعية صدور منشورات تقنية ضمن نواتجها ، ولكن لم يذكر موضوع المنشورات الا برنامج فرعي واحد ؛ وقد أوردت البرامج الفرعية الخمسة الباقية عدد المنشورات المتوخاة الا أنها لم تورد عنوانها أو موضوعها . وخلص الوفد الى القول بأن اللجنة أوصت في عام ١٩٨١ باعادة تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة للمركز " بأسلوب ملائم يصلح لاستعراض الجمعية العامة له " . وأعربت عن أسفها لأنه من الأمور غير العملية تقديم توصية ماثلة في هذه المناسبة لأن الجمعية العامة ستعقد في وقت وشيك .

٢٧١ - وذكر وفد آخر أنه على الرغم من أن الميزانية البرنامجية المقترحة التي قدمها المركز لا تفي بالمقاييس المطلوبة الا أنه من المعروف جيدا أن عمل المركز نافع جدا وأن كثيرا من البلدان النامية تقدر المساعدة التقنية التي تتلقاها منه . لذلك يبدو أن الميزانية البرنامجية المقترحة بالطريقة التي عرضت بها لا توفي أنشطة المركز حقها .

٢٧٢ - وشكر ممثل مركز التجارة الدولية الوفود التي ادركت التحسينات التي أجريت على الميزانية البرنامجية المقترحة وذكر من جديد أن الطبيعة الخاصة للمركز توجد عددا من الصعوبات . وأحاط علما بالتعليقات التي أدلى بها أثناء المناقشة وقال انها ستؤخذ في الاعتبار الكامل عند اعداد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

٣ - النتائج والتوصيات

٢٧٣ - أحاطت اللجنة علما بالميزانية البرنامجية المقترحة المقدمة عن الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وبالتعليقات التي أدلى بها عدد من الوفود بشأنها وأوصت بأن توضع الميزانية البرنامجية لمركز التجارة الدولية في المستقبل وفقا للاحتياجات المعيارية وأن تورد بوجه خاص وصفا كاملا لعناصر ونواتج البرنامج المتوخاة .

٢٧٤ - ومع التحفظ المذكور أعلاه ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرور برامج الباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ١٨ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١- مقدمة

٢٧٥ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٥٦ المعقودة في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، فسي الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٧٦ - وعرض ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في معرض تقديمه لهذا الباب ، ملخصا للمعلومات الأساسية المتعلقة بنقل وظائف تمويل من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . وقال ان طلب نقل عدد من الوظائف من الاعتمادات الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية درس في فترات السنتين الأربع الماضية . وعلى الرغم من أنه تمت الموافقة جزئيا على هذا الطلب في فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، لم تقدم طلبات أخرى منذ ذلك الحين بسبب سياسة ممارسة أقصى قدر من الانضباط المتبعة حاليا . وطُبقت في حالة نقل الوظائف من المصادر الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية ذات المعايير الصارمة المطبقة في حالة انشاء وظائف جديدة . وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك الى أن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يشعر بقلق خاص لاستمرار ارجاء نقل المزيد من الوظائف من صندوق البيئة الى الميزانية العادية حيث أن ذلك يطيل أمد الحالة الشاذة التي يدعم فيها صندوق البيئة الميزانية العادية . ويعني هذا ان صندوق البيئة ظل ، طوال كل هذه السنوات ، يتحمل شطرا من تكلفة ينبغي أن تمويل عادة من الميزانية العادية . ونظرا الى ذلك وإلى الحاجة الحالية الى اقامة توازن مناسب بين المجالات البرنامجية الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية والمجالات البرنامجية التي تمويلها الميزانية العادية ، يوصى الآن بنقل عدد من الوظائف الاضافية الى الميزانية العادية في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . واستنادا الى مسوغ البرنامج ، اختيرت ثلاثة مجالات موضوعية ستستفيد من هذا النقل هي : التقييم البيئي ، والنظم الايكولوجية الأرضية والساحلية ، والادارة البيئية والقانون البيئي .

٢- المناقشة

٢٧٧ - وفي المناقشة العامة لهذا الباب ، أعربت وفود عديدة عن الارتياح ازاء برنامج البيئة ، مع التأكيد على أهمية هذا الموضوع بالنسبة لحكوماتها .

٢٧٨ - وبينما أعربت وفود عديدة لدى استعراض نقل الوظائف من الموارد الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية ، عن التأييد للنقل المقترح ، لم يوافق وفد واحد على نقل وظيفة واحدة واعترض وفد آخر ، من حيث المبدأ ، على جميع عمليات النقل هذه وطلب الوفد ان يعكس هذا التقرير الآراء التي أعربا عنها على النحو التالي :

٢٧٩ - في الحالة الأولى ، تساءل الوفد عن نقل وظيفة برتبة ف - ٣ لموظف برامج تحت عصر البرنامج ٣ - ٢ (النظم الايكولوجية للاحراج والغابات الاستوائية) من البرنامج الفرعي ٣ (النظم الايكولوجية الأرضية والساحلية) . وأشار الوفد الى أن الميثاق العالمي للطبيعة لا يمثل القاعدة الوحيدة للعمل في مجال النظم الايكولوجية للغابات . وقد أعلنت بلدان الأمازون تنصلها من مبادئ وأهداف هذا الميثاق وفي ظل هذه الظروف ، يبدو أنه من غير الملائم في نظر الوفد نقل وظيفة برتبة ف - ٣ الى الميزانية العادية بهدف تنفيذ الميثاق العالمي .

٢٨٠ - وفي الحالة الثانية ، ارتأى الوفد أن عمليات النقل هذه آخذة في التحول الى عرف مألوف في الأمم المتحدة ، وان هذه الحالة ينبغي ألا تستمر .

٢٨١ - وبغية جعل الناتج ' ١ ' لعنصر البرنامج ٣ - ٥ (المياه) يتماشى مع الخططة المتوسطة ، أشير الى أن عبارة (على نطاق واسع) ينبغي أن تحذف .

٢٨٢ - وفيما يتعلق بالأولويات ، وبالرغم من أن وفوداً عديدة أيدت بصفة عامة ايلاء أولويات عليا ودنيا في برنامج " البيئة " ، ارتأى أحد الوفود أنه ينبغي ايلاء أولوية دنيا لعنصر البرنامج ٢ - ٢ (صحة الناس والبيئة) ، ونقل ممثل الأمانة رأى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أن عنصر البرنامج ٢ - ١ (الجوانب البيئية لتخطيط المستوطنات البشرية) ينبغي أن يولى أولوية عالية ، وان عنصر البرنامج ٥ - ١ (التلوث البحري) ينبغي أن يولى أدنى أولوية ؛ وانه ينبغي عدم ايلاء أية أولوية على الاطلاق لعنصر البرنامج ٣ - ٦ (الموارد الجينية) .

٢٨٣ - وفيما يتعلق بوظائف المكاتب الاقليمية ، لاحظ أحد الوفود أن دور الممثلين في المكاتب الاقليمية اكبر من الدور الوارد في الوثيقة وأنه ينبغي ايراد مهام التنسيق لهذه المكاتب عند وصف وظائفها (أنظر الفقرة ١٨ - ٣٥) .

٢٨٤ - وفيما يتعلق بالناتج ' ٣ ' لعنصر البرنامج ٥ - ٢ (الموارد البحرية الحية) ، لاحظ أحد الوفود أن الاستراتيجية العالمية للحفاظ ينبغي أن تشير الى جميع الموارد البحرية الحية وألا تشير فقط الى القتل العارض للثدييات البحرية وأنه ينبغي الاضطلاع بتطوير القانون الوطني لحماية الثدييات البحرية بناء على طلب الحكومات المعنية .

٢٨٥ - وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت الناتج ' ٣ ' لعنصر البرنامج ٦ - ١ (الطاقة) ارتأت وفود عديدة انه لم يتم التركيز بما يكفي في النص على الآثار البيئية لمشاريع الطاقة .

٢٨٦ - ولدى مناقشة البرنامج الفرعي ١٠ (سباق التسلح والبيئة) ، أبدت وفود عديدة آراء متعارضة بشأن هذا المجال البرنامجي . فعفى حين ارتأى عدد من الوفود أن برنامج

الأمم المتحدة للبيئة ينبغي ألا يعالج مسألة سباق التسلح على الإطلاق ، وإن عاجلها
فينبغي أن تولي لها أدنى أولوية ، ارتأت وفود أخرى أن هناك صلة قوية بين سباق التسلح
وتأثيره على البيئة . وطلب أحد الوفود بصفة خاصة تسجيل آرائه تأييداً لهذا المجال
البرنامجي . ولا حظ وفد آخر أن إدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة هي الإدارة
الرئيسية المسؤولة عن نزع السلاح وطلب أن تسجل ملاحظته هذه .

٣ - النتائج والتوصيات

٢٨٧ - أوصت اللجنة بإجراء التنقيحات التالية في الميزانية البرنامجية المقترحة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة :

(أ) في الجملة الأولى من الفقرة ١٨ - ٣٥ ، يستعاض عن عبارة " إبلاغ
الحكومات والمؤسسات المعنية في كل منطقة بالتطورات التي تجرى في البرنامج الذي يقوم
به برنامج الأمم المتحدة للبيئة " بعبارة " إبلاغ التطورات ، التي تجرى في البرنامج الذي
يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، إلى الحكومات والمؤسسات المعنية في كل منطقة ،
وتنسيق هذه التطورات معها " .

(ب) في البرنامج الفرعي ١ (التقييم البيئي) ، (أ) الاحتياجات من
الموارد ، يستعاض عن النص الحالي بما يلي :

" الميزانية العادية : ٤٠٥ . ٠٠٠ دولار (١٥٦ في المائة من مجموع
البرنامج) ؛

" الموارد الخارجة عن الميزانية : ١٦٥١ . ٠٠٠ دولار (٢٧٢ في
المائة من مجموع البرنامج) " (٦) .

(ج) تحت عنصر البرنامج ١ - ٦ (البحث والتقييم والاستعراض) ، الناتج
٢ ، تضاف العبارة " وللتأثير الاقتصادي والايكولوجي للأمطار الحمضية " بعد كلمة
" الكبريت " .

(د) تحت عنصر البرنامج ٢ - ١ (الجوانب البيئية لتخطيط المستوطنات
البشرية) ، الناتج ١ ، تضاف العبارة الأخيرة " وعن معايير الراحة في ظل المناخ
الداخلي (الربع الرابع ، ١٩٨٤) " .

(هـ) ينبغي إيلاء أدنى أولوية لعنصر البرنامج ٢ - ٢ (صحة الناس والبيئة) .

(و) تحت عنصر البرنامج ٣ - ٤ (التربة) ، الناتج ' ١ ' يحذف آخر منشور وتدرج بدلا منه العبارة التالية " ومنهجيات لتقييم موارد الأرض والتربة المتاحة أو التي يحتمل اتاحتها والفاقد من الأراضي المزروعة (الربع الرابع من عام ١٩٨٥) " .

(ز) تحت عنصر البرنامج ٣ - ٥ (المياه) ، الناتج ' ١ ' ، يستعاض عن عبارة " للمشاريع الواسعة النطاق لتنمية " بعبارة " لمشاريع تنمية " . ويصبح نص الجملة كما يلي :

" . . . الآثار البيئية لمشاريع تنمية المياه . . . " .

(ح) تحت عنصر البرنامج ٣ - ٦ (الموارد الجينية) ، تحذف عبارة أولوية دنيا .

(ط) ينبغي ايلاء أدنى أولوية لعنصر البرنامج ٥ - ١ (التلوث البحري) .

(ي) عنصر البرنامج ٥ - ٢ (الموارد البحرية الحية) ، الناتج ' ٣ ' ، يصبح نصه كما يلي :

" استعراض وري للاستراتيجية العالمية للحفاظ فيما يتعلق بجميع الموارد البحرية الحية وتطوير القانون الوطني والدولي المتعلق بالتدبيات البحرية " .

(ك) تحت عنصر البرنامج ٥ - ٣ (البحار الاقليمية) ، الناتج ' ٢ ' ، تحذف عبارة " وجنوب غربي المحيط الأطلسي (نهاية ١٩٨٤) " .

(ل) عنصر البرنامج ٦ - ١ (الطاقة) ، الناتج ' ٣ ' يصبح نصه كما يلي :

" مساعدة تقنية : ثلاثة مشاريع نموذجية تجريبية عن استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في المناطق الريفية ، مع التركيز بصفة خاصة على التكنولوجيات الجديدة وتأثيرها على البيئة " .

(م) تحت البرنامج الفرعي ٨ (تدابير الدعم) (أ) ، الاحتياجات من الموارد ، يستعاض عن النص الحالي بما يلي :

" الميزانية العادية : ٣٢٤ ٥٠٠ دولار (١٢٥ في المائة من مجموع البرنامج) ؛

" الموارد الخارجة عن الميزانية : ١٥١٩ ٩٠٠ دولار (٢٥٥ في المائة من مجموع البرنامج) " .

٢٨٨- مداخل التغييرات السالفة الذكر ، اوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

الباب ١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

١ - مقدمة

٢٨٩ - نظرت اللجنة في جلستها ٥٣ و ٥٤ المعقودتين في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، في الباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٩٠ - ولاحظ ممثل المركز ، عند تقديم هذا الباب أن برنامج المستوطنات البشرية أعيد تشكيله منذ الميزانية البرنامجية الماضية ، على النحو الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وقد قسم البرنامج الفرعي ٣ السابق المتعلق بالمأوى والهيكل الأساسية والخدمات إلى أربعة برامج فرعية هي البرنامج الفرعي ٣ (المأوى والخدمات المجتمعية المحلية) والبرنامج الفرعي ٤ (تطوير قطاع التشييد المحلي) ؛ والبرنامج الفرعي ٥ (الهياكل الأساسية المنخفضة التكلفة المتعلقة بالمستوطنات البشرية) ؛ والبرنامج الفرعي ٧ (تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية) . بالإضافة إلى ذلك ، حذف البرنامج الفرعي ٥ السابق المتعلق بالمشاركة الشعبية بوصفه برنامجاً فرعياً منفصلاً ، حيث أنه يعتبر جزءاً لا يتجزأ من جميع الجوانب الأخرى لتطوير المستوطنات البشرية ، وأدخلت الأنشطة المعنية بتشجيع المشاركة الشعبية باعتبارها جزءاً من عدة برامج فرعية ، وعلى وجه الخصوص ، تلك التي تتعلق بالمأوى والخدمات المجتمعية المحلية وتطوير قطاع التشييد المحلي ، والهياكل الأساسية المنخفضة التكلفة المتعلقة بالمستوطنات البشرية ، والمؤسسات والإدارة في المستوطنات البشرية . وفيما يتعلق بإعادة التشكيل المذكورة أعلاه ، استرعى انتباه اللجنة إلى أنها كانت قد لاحظت في دورتها الثانية والعشرين ، أنه على الرغم من أن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ قد قسمت إلى ثمانية برامج فرعية بدلاً من ستة في الخطة السابقة ، فإن إعادة الترتيب تستهدف توفير هيكل أقرب إلى المنطق والتوازن ولا يعني أي تمديد لولاية مركز المستوطنات البشرية أو توسيع في الاحتياجات من الموارد .

٢٩١ - وأشار ممثل الموئل ، بالإضافة إلى ذلك ، إلى أنه ، رغم أن البرنامج الفرعي ٨ يبدو أكبر البرامج الفرعية ، إلا أن هذا الاحساس مضلل بعض الشيء إذ أن أنشطة مثل التدريب والتوثيق ستُنظر أيضاً ضمنياً في البرامج الفرعية الأخرى ، رغم تركيزها بصورة رئيسية تحت البرنامج الفرعي ٨ .

٢٩٢ - وفي الختام ، لوحظ أن المركز سيقوم خلال فترة السنتين القادمة بتنفيذ أنشطة برنامجية مرتبطة بالسنة الدولية لايواء المشردين (١٩٨٧) التي أظنتها الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٢٢١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، وذلك بالإضافة إلى الاضطلاع ببرنامج عمله العادي .

٢ - المناقشة

٢٩٣ - رأى عدد من الوفود أن سبب الاحتفاظ بعنصر البرنامج ١ - ٤ (تخصيص الموارد للتنمية المتوازنة) كعنصر برنامج مستقل ليس واضحاً . ولوحظ أن عنصر البرنامج المذكور ليس له ناتج نهائي وله أدنى أولوية . وحيث أن الأنشطة الواردة تحت عنصر البرنامج ١ - ٤ متصلة اتصالاً وثيقاً بالأنشطة الواردة تحت عنصر البرنامج ١ - ٢ (التحليل العالمي ووضع السياسات على صعيد المنظومة) ، فقد وافقت اللجنة على أنه ينبغي إضافة الأنشطة الواردة تحت عنصر البرنامج ١ - ٤ الى عنصر البرنامج ١ - ٢ الناتج ٣ ، وارجاء تنفيذ الأنشطة الأخرى الواردة تحت عنصر البرنامج ١ - ٤ الى فترة السنتين التالية . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٢ الناتج ٣ ، لاحظ ممثل الموئل ان لجنة المستوطنات البشرية قد قامت الآن باختيار موضوع التقرير في إطار عنصر البرنامج المذكور ، وعنوانه " تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية مع الاهتمام بوجه خاص بالمدن الوسيطة ومراكز النمو " .

٢٩٤ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ٦ (التقييم الداخلي لمشاريع المركز) ، استفسر بعض الوفود عن السبب في عدم وجود ناتج نهائي خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ولاحظ ممثل المركز أن التقييم الداخلي مهمة متخصصة تحتاج الى موظفين فنيين تتوفر فيهم مؤهلات الخبراء الملائمة ، وهم غير متوفرين في إطار الوظائف الموجودة في المركز . وذكرت الأمانة العامة ، بالإضافة الى ذلك ، أن قضية توفير الموارد لأغراض تقييم مختلف البرامج ستعالج بالكامل بصورة مستقلة في موعد لاحق .

٢٩٥ - وأعربت بعض الوفود عن رأي مفاده ان عنصر البرنامج ٢ - ٧ (تقنيات للتقليل من الأخطار الناجمة عن وقوع الكوارث عن طريق التخطيط السابق لوقوع الكوارث) قد يكون ازدهاراً واجاباً للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث . وشرح ممثل المركز ان الدور الذي يؤديه المركز في هذا المجال فريد في نوعه ، وان ليس هناك منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة تعالج بالتحديد الأنشطة الواردة في الناتج الوارد تحت عنصر البرنامج ٢ - ٧ الذي يستهدف تلبية حاجة شديدة التحديد الى التدريب في قطاع البناء .

٢٩٦ - وفي مجال استعراض عنصر البرنامج ٣ - ٦ (تنفيذ برنامج السنة الدولية لايوا* المشردين) ، تساءل عدد من الوفود عن سبب عدم ادراج هذا العنصر من البرنامج الآت تحت البرنامج الفرعي ٣ (المأوى والخدمات المجتمعية المحلية) وليس تحت مجالات برنامجية أخرى تتناول ايوا* المشردين بصورة مباشرة . وأشار ممثل مركز المستوطنات البشرية الى أنه سيجري وضع تفاصيل برنامج السنة الدولية لايوا* المشردين في اثناء فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، ومتى تم ذلك فسيقسم بين مختلف البرامج الفرعية التي ستعكس في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين القادمة . وأضاف ان هذا الموقف قد وافقت عليه بالفعل لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السادسة . ولاحظ أحد الوفود انه وفقاً للمبادئ التوجيهية

القائمة المتعلقة بالسنوات الدولية ، يجب أن تمول هذه السنوات الدولية بالكامل من الموارد الخارجة عن الميزانية . وأشار ممثل المركز الى أن الأمين العام قد أوصى بأن المبدأ التوجيهية للسنوات الدولية تتطلب أن تمول ، من حيث المبدأ ، من الموارد الخارجة عن الميزانية دون استبعاد امكانية تغطية وظائف معينة من الميزانية العادية (A/37/527/Add.1).

٢٩٧ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٨ - ٧ (نشر المعلومات المتعلقة بالمستوطنات البشرية) قال وفد من الوفود انه لا ينبغي ان يكون الصحفيون المكلفون بكتابة مقالات عن مختلف المواضيع المتعلقة بالمستوطنات البشرية من البلدان النامية دون غيرها ، كما يقترح في التقرير . وقد وافقت اللجنة على أنه يجب حذف اية اشارة الى البلدان . وبالإضافة الى ذلك رعى أن من الضروري الاشارة الى أن شبكات الاعلام الاقليمية تابعة لمركز المستوطنات البشرية .

٣ - النتائج والتوصيات

٢٩٨ - أوصت اللجنة بادخال التنقيحات التالية على الميزانية البرنامجية المقترحة للمستوطنات البشرية :

- (أ) ينقح عنصر البرنامج ١ - ٢ الناتج ٣ ، ليصبح نصه كالتالي :
- " ٣ " تقديم تقرير الى اللجنة عن تخطيط وادارة المستوطنات البشرية مع الاهتمام بوجه خاص بالمدن الوسيطة ومراكز النمو (١٩٨٥) ."
- (ب) يدرج ناتج اضافي في عنصر البرنامج ١ - ٢ يكون نصه كالتالي :
- " ٥ " سيقوم المركز بجمع المعلومات وتحليل الطرق والمعايير فيما يتعلق بتحديد موضع الاستثمارات في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية ، داخل اطار التنمية الوطنية ، مما يؤدي الى وضع سياسات وطنية تكفل تحقيق التكامل بين المسائل المتعلقة بموقع السكان واستغلال الأرض والأنشطة الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية ."
- (ج) يؤجل عنصر البرنامج ١ - ٤ .
- (د) وفي عنصر البرنامج ٨ - ٧ تحت الناتج تحذف عبارة " من البلدان النامية " وتضاف عبارة " التابعة لمركز المستوطنات البشرية " بعد عبارة " الشبكات الاعلامية الاقليمية " .
- ٢٩٩ - وأعربت اللجنة عن اهتمامها المستمر في تقييم الأنشطة كما هو مشروح تحت عنصر البرنامج ٢ - ٦ .

- ٣٠٠ - وانتهت اللجنة الى أنه ينبغي ، فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٣ - ٦ ، تمويل أنشطة السنة الدولية لايوا^١ المشردين ، من حيث المبدأ ، وفقا للمعايير المبينة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ .
- ٣٠١ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات

١ - مقدمة

٣٠٢- نظرت اللجنة في الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وذلك في جلستها ٥٥ المعقودة في ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وكان معروضا عليها ايضا بيان للأمين العام عن الاثار البرنامجية والمالية والادارية . (E/AC.51/1983/L.6) .

٣٠٣- وفي معرض تقديمه للباب أوضح ممثل شعبة المخدرات بالامانة العامة للأمم المتحدة أن مراقبة المخدرات مسألة انصب عليها الاهتمام الدولي منذ مطلع القرن . واستشهد بمختلف الاتفاقيات التي بدأ نفاذها منذ سنة ١٩٠٩ ، وذكر ان هناك أيضا اتفاقات اقليمية ومعاهدات ثنائية بين بلدان معينة . وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن المجتمع الدولي من حل مشكلة المخدرات . وتبلغ القيمة المقدرة للتجار غير المشروع بالمخدرات في العام الماضي ما يربو على ٢٠٠ مليون دولار . وقال ان لجنة المخدرات هي جهاز تقرير السياسة الرئيسي للبرنامج ، وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا زيادة حجم هذه اللجنة الى ٤٠ عضوا (١١) . وبالإضافة الى ذلك تقوم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بإداء الوظائف الادارية وشبه القانونية فيما يتعلق بمعاهدات المخدرات . وفي سنة ١٩٧١ ، قامت الجمعية العامة ، تسليما منها بضرورة زيادة الأموال المخصصة في الميزانية العادية ، بإنشاء صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير لجمع تبرعات خارجة عن الميزانية . وحدد ستة أهداف اساسية للاستراتيجية الدولية للمراقبة على المخدرات ، وأشار الى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ تتبع هذه الأهداف وانها تستند الى الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

٢ - المناقشة

٣٠٤- أعرب عن التأييد لبرنامج الرقابة الدولية على المخدرات وأشار الى ان المشاكل الخطيرة التي تجرى مواجهتها في هذا الصدد هي مشاكل عالمية وتسوء بصورة مطردة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وأعرب بعض الوفود عن الاعتقاد بأن على الامم المتحدة أن تولي أهمية اكبر للمراقبة على المخدرات في المستقبل ، وبأن الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية ينبغي ان يولى على الأقل الأهمية المولاة للابواب الخاصة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي .

٣٠٥- بيد أنه لوحظ أن هناك مجالا لتحسين التعاون فيما بين وحدات الأمانة العامة الثلاث التي تعنى بالرقابة على المخدرات (وهي شعبة المخدرات ، وأمانة كل من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير) ، الامر الذي ينبغي أن يؤدي الى قدر من الكفاءة أكبر والى استخدام أفضل للموارد . ولوحظ أن الأمين العام لم يعتمد بعد الدراسة الاستقصائية التي جرى الاضطلاع بها في سنة ١٩٨٠ عن التنظيم الادارى لهذه الوحدات . وذكر أن هذا التأخير مدعاة للأسف وليس من شأنه تعزيز الكفاءة . وفي هذا الصدد كان اجراء التقييم المتعلق ببرنامج الرقابة الدولية على المخدرات ، وهو التقييم الذي ينص الجدول الزمني للجنة البرنامج والتنسيق على أن تنظر فيه اللجنة في سنة ١٩٨٥ ينتظر باستعجال . وأعرب أحد الوفود عن رأى مفاده أن التكاليف الادارية للمشاريع التنفيذية تبدو مرتفعة ، ولذلك ينبغي ايجاد حل يمكن بمقتضاه اتفاق موارد اكثر على المشاريع التنفيذية وليس على تكاليف الموظفين .

٣٠٦- ورد ممثل شعبة المخدرات على ملاحظات الوفود فذكر ان الجهود ستبذل لتحسين التنسيق ، ورجا من الوفود ألا تغيب عن ذهنها أن أحكام المعاهدات هي أساس للكثير من جوانب البرنامج وأن الموارد المتاحة للبرنامج ضئيلة جدا .

٣٠٧- وكان هناك طلب بحذف كلمة " سنوية " من الناتج ' ٢ ' من عنصر البرنامج ١-٢ ، (تقديم خدمات الأمانة للجنة) وكذلك الناتج الوسيط من عنصر البرنامج هذا .

٣٠٨- وردا على الاسئلة حول الولاية المتعلقة بالناتج الوسيط لعنصر البرنامج ١-٣ ، (المشورة القانونية بشأن تنفيذ المعاهدات) جرى ايضاح أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات في دورتها الاستثنائية السابعة أعربوا جميعا عن الرغبة في أن تصبح دول أكثر أطرافا في الاتفاقيات ، وأن شعبة المخدرات ، تبعا لذلك ، تقوم بحملة نشطة تحقيقا لهذه الغاية .

٣٠٩- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (البحث العلمي الذي يقوم به مختبر الأمم المتحدة للمخدرات) اعربت بعض الوفود عن عدم اقتناعها بجدوى جميع أنشطة المختبر ، ورات أنه يمكن اعطاء أولوية دنيا لعنصر او عنصرين من عناصر هذا البرنامج الفرعي . بيد أن وفدا آخر اعرب عن الرأى بأن وظائف المختبر قابلة للتطبيق ، رغم انه لا ينبغي ان تحدد لها أية أولوية . وذكر ممثل شعبة المخدرات ان المختبر كيان فريد داخل منظومة الامم المتحدة ، وله عدد من الوظائف الداعمة لتنفيذ القانون وتعيين المخدرات . وقال ان الشعبة تقوم بتعزيز المختبر بالتعاون مع المختبرات الوطنية وستواصل القيام بالبحوث على الرغم من عدم توفر موارد كبيرة من الميزانية العادية . ومضى قائلا ان

عنصر البرنامج ٢-٥ (تمييز الهيروين) اولى اهتماما خاصا بالتعاون مع البلدان التي قدمت عينات من المخدرات التي تم ضبطها وذلك لتحديد بلد المنشأ بالنسبة للهروين . وردا على سؤال فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢-٧ ، جرى ايضاح ان المعجم المتعدد اللغات جاهز تقريبا للطبع في سنة ١٩٨٣ ، وأن الملحق الذي ظهر بوصفه ناتجا يقصد به ان يكون استكمالا سوف ينشر كل سنتين .

٣١٠- وفي مناقشة حول تحديد الأولويات أوضح ممثل شعبة الميزانية انه على الرغم من أن عنصرا واحدا من عناصر البرنامج العنصر ١-١ (تنفيذ المعاهدات والمقررات والقرارات) عين بوصفه ذات أولوية عليا ، فانه يمثل حوالي ١٠ في المائة من مجموع موارد البرنامج وفقا للمبادئ التوجيهية المقررة . وبالمثل فان عناصر البرنامج الأربعة السقي ظهرت بوصفها ذات أولوية دنيا يبلغ مجموعها معا حوالي ١٠ في المائة . وأضاف ممثل شعبة المخدرات في وقت لاحق قوله بأن الشعبة حددت الأولويات على مضض اذ أنه مع قلة الموارد على هذا النحو تكون هناك أولوية لكل شيء . وتابع كلامه قائلا ان عنصر البرنامج ١-١ منح أولوية عليا اذ أنه يشكل التزاما تعاهديا . وذكر أحد الوفود أن الجمعية العامة لم تطلب من لجنة البرنامج والتنسيق أن تقصر الأولويات على نسبة ١٠ في المائة من الموارد ، وأن التوصية بالأولويات هي احدى الوظائف المفيدة التي يمكن أن تقوم بها لجنة البرنامج والتنسيق .

٣١١- وردا على أسئلة شتى ، جرى ايضاح أن موارد الميزانية العادية والمسوارد الخارجة عن الميزانية ، على السواء ، تشارك في تقديم المساعدة للدول الأعضاء في اطار عنصر البرنامج ٢-٣ . فالميزانية العادية تقوم بدفع المرتبات ، في حين تلبي معظم تكاليف السفر وجميع الاحتياجات الأخرى عن الموارد الخارجة عن الميزانية . وفي اطار عنصر البرنامج ٣-٣ (تقديم المشورة لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير وتنفيذ أنشطة التعاون التقني) توجه جميع الجهود لمكافحة التهريب ، وخاصة التهريب البحري ، بالتعاون مع الوكالات الأخرى . وكمثال على التعاون ، ذكر ممثل شعبة المخدرات ان اجتماع التنسيق الأخير الذي عقد في جنيف حضره ممثلون لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، ومركز التجارة الدولية ، ضمن آخرين .

٣١٢- وعند بحث البرنامج الفرعي ٤ (تخطيط البرامج وتنسيقها والاعلان عنها) ، ذكر أحد الوفود ان تنسيق البرامج (العنصر ٤-٢) ذو أهمية بالغة لتحقيق الانسجام الأفضل للموارد ، ووافقه في الرأي ممثل شعبة المخدرات . وقال ان قرار الجمعية

العامة ١٧٧/٣٤ ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ دعا الى التنسيق بين الوكالات ، وأن تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، في سنة ١٩٨٣ ، سوف يشتمل على تقارير جميع هذه الوكالات .

٣١٣- وأشار أحد الوفود الى عنصر البرنامج ٤-٣ (خدمات الاعلام) ، ودعا الى اضافة اللغة العربية الى اللغات الخمس الأخرى التي سينشر بها الناتج '١' . وأكد له ممثل شعبة المخدرات انه يمكن القيام بذلك اذا توفرت الأموال .

٣١٤- ووجهت اللجنة اهتمامها بعد ذلك الى برنامج نشاط امانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات . وأشارت وفود عديدة الى التشابه بين عناصر البرنامج ١-٤ و ٢-٣ و ٣-٣ .

٣١٥- وفيما يتعلق بالجزء الذى يتناول صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير في الباب ٢٧ (الجزء دال) ، أعرب اثنان من الوفود عن اعتقادهما بـسـانـ. هذا الجزء يمكن حذفه اذا ان الصندوق هو الجهاز الوحيد الخارج عن الميزانية الذى يجرى شرحه باسهاب في وثيقة الميزانية بكاملها . بيد ان معظم الوفود اعربت عن اعتقادها بان ذلك الجزء يساعد على تقديم صورة كاملة عن برنامج الرقابة على المخدرات.

٣ - النتائج والتوصيات

٣١٦- قررت اللجنة التوصية بما يلي :

في اطار برنامج نشاط شعبة المخدرات

(ا) حذف كلمة " سنوية " من الناتج ' ٢ ' في عنصر البرنامج ١-٢ ، وحذف الناتج الوسيط من عنصر البرنامج ؛

(ب) اعادة تعيين الناتج الوسيط لعنصر البرنامج ١-٣ بوصفه الناتج النهائي ' ٣ ' ؛

(ج) تنقيح عنصر البرنامج ٢-٥ بادراج كلمة " الناتج " في السطر التالي لعنوان العنصر ، وبلاستعاضة عن عبارة " واقتنا " في بداية الجحلة الثانية من الناتج بعبارة " وجمع " ؛

(د) منح اولوية عليا لعنصرى البرنامج ٣-١ و ٣-٢ في حين يحتفظ بذات الاولوية الممنوحة للعنصر ١-١ ؛

(هـ) تنقيح عنوان عنصر البرنامج ٣-٣ بحيث يصبح نصه " تقديم المشورة لتصديق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، والتعاون مع الوكالات الأخرى ، وتنفيذ أنشطة التعاون التقني " ؛

(و) حذف الجملة الثانية في العنصر ٣-٣ ، الناتج ' ١ ' والاستعاضة عنها بما يلي :

" ' ١ ' تحديد صلاحية هذه المشاريع وفعاليتها بالمقارنة بالتكاليف ، ويمكن ان يتضمن تحليل المقترحات ايفاد بعثات لخبراء / خبراء استشاريين بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير أو بترتيب منه . "

(ز) اصدار المنشور المبين في الناتج ' ١ ' من عنصر البرنامج ٣-٤ باللغة العربية ؛

في اطار برنامج نشاط الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

(ح) دمج عنصرى البرنامج ٣-٢ و ٣-٣ مع عنصر البرنامج ٤-١ ؛

(ط) توحيد الناتجين ' ٢ ' و ' ٣ ' لعنصر البرنامج ٢-١ ؛

(ى) الاستعاضة عن عبارة " الاتصالات الدبلوماسية " بعبارة " الاستفسارات المحلية " في اطار عنصر البرنامج ٣-١ ؛

٣١٧- ومع ادخال التغيرات المذكورة اعلاه ، اوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

الباب ٢١ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١ - مقدمة

٣١٨ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٦٤ المعقودة في ٨ أيلول / سبتمبر في الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٣١٩ - عدد ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فسي معرض تقديمه لهذا الباب ، الأنشطة المتزايدة والمتنوعة التي تقوم بها المفوضية لتحقيق حلول دائمة لمشكلة مساعدة اللاجئين وتوطينهم . وقال أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وضعت من أجل تأكيد حل هذه المشكلة . وأوضح أنه ليس في الامكان اتباع هيكل البرنامج الفرعي للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ في عرض الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ نظرا لما تتسم به وظيفتي المساعدة والحماية المحددتين في ولاية المفوضية من طبيعة لا تتجزأ . ويلزم ان توافق اللجنة التنفيذية صراحة على تغيير الهيكل التنظيمي الراهن ، الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، والذي يعكس النهج المتكامل لتنفيذ الولاية التي وردت في ميزانية الصناديق الطوعية . كذلك لا يتسنى ايلاء أعلى وأدنى الأولويات لأنشطة منفردة نظرا لأن مستوى الأموال المتاحة لم يكن أبدا كافيا لتمويل جميع احتياجات اللاجئين . كما ان الاحتياجات المباشرة للاجئين تتغير ، في أي وقت معين ، مما يجعل تناول المشكلة أكثر تعقيدا بناء على ذلك . وربما يمكن تطبيق تحديد الأولويات على أنشطة الأمم المتحدة الأخرى ذات الطابع الذي يتيح امكانية اكبر للتنبؤ بها ، بيد ان ذلك غير عملي في نطاق البرنامج الديني الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٣٢٠ - ولدى قيام ممثل شعبة الميزانية بايضاح الفقرة ٢١-٥ ذكر أن الاقتراح المقدم بشأن الالغاء التدريجي لسبع وظائف من الفئة الفنية وسبع وظائف من فئة الخدمات العامة سينتظر انتهاء دائرة التنظيم الاداري من استعراض الملاك الوظيفي للمفوضية . وأشار الى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية اوصت ، في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (٨) ، بناء على ذلك ، باعادة ادراج هذه الوظائف في الميزانية المقترحة .

٢ - المناقشة

٣٢١ - كان ثمة تأييد عام لبرنامج المفوضية الانساني الهام الخاص بالمساعدة والحماية . ومع ذلك ؛ فقد أبدى قلق بشأن معدل نمو تكاليف هذه الأنشطة ، ولاسيما في

السنوات القليلة الماضية . وأعرب وفدان عن معارضة حكومتيهما للنقل المقترح للوظائف من الموارد الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . وأوضحت بعض الوفود الأخرى أنها تعتبر نقل الوظائف الى الميزانية العادية أمرا مقبولا غير أن هذه الزيادة فسي الوظائف ينبغي تعويضها باعادة توزيع مواد أخرى غير مخصصة للوظائف في الباب ٢١/٩ أو عن طريق اعادة توزيع موارد من أبواب الميزانية الأخرى .

٣٢٢- وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن خيبة أملهم لعدم قدرة المفوضية على عرض الميزانية البرنامجية المقترحة وفقا لهيكل البرنامج الفرعي للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ، وتحديد أعلى أو أدنى الأولويات لعناصر البرنامج . ومع ذلك ، أقرت وفود أخرى بأنه لا يمكن تطبيق تحديد أعلى أو أدنى الأولويات لعناصر البرنامج على بعض البرامج مثل برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . كما تم التعبير عن الأمل في أن ينفذ في أقرب وقت ممكن في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الغاء التدريجي للوظائف السبع من الفئة الفنية والوظائف السبع من فئة الخدمات العامة . واقترح أحد الوفود تحسين وصف بعض نواتج عنصر البرنامج ١-٣ (الأعمال الفعال لحقوق الانسان) تحت البرنامج الفرعي المعني بتوجيه وتنسيق الحماية بحيث يبين أن الاجراءات التي ستخضعها الأمانة العامة لن تتعارض مع السياسات الوطنية المقبولة دوليا .

٣ - النتائج والتوصيات

٣٢٣- قررت اللجنة التوصية بأنه ، وفقا لما هو مبين في الفقرة ٢١-٣ من الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، ينبغي أن يتطابق عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين التالية قدر الامكان مع الشكل الموصوف ومع هيكل البرنامج الفرعي للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

٣٢٤- وأعربت اللجنة أيضا عن أملها في أن تلغى في المستقبل القريب الوظائف السبع من الفئة الفنية والوظائف السبع من فئة الخدمات العامة التي كان من المتعين إلغاؤها تدريجيا كما هو مبين في الفقرة ٢١-٥ من الباب ٢١ بالميزانية وذلك نظرا للتغييرات التنظيمية الحاصلة .

٣٢٥- وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢١ من الميزانية ، البرنامجية ، المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٢٢ : مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات
الاغاثة في حالات الكوارث

١ - مقدمة

٣٢٦ - نظرت اللجنة في الباب ٢٢ ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وذلك في جلستها ٥٨ المعقودة في ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ . وكان معروضا عليها أيضا بيان من الأمين العام عن الآثار البرنامجية والمالية والادارية (E/AC.51/1983/L.6) وذكر ممثل شعبة الميزانية في عرضه للباب ان الميزانية البرنامجية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث منظمة وفقا للمخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وأشار الى أن الجزء الأكبر من النمو يرجع الى انشاء وظيفتين مؤقتتين وافقت عليهما الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين . وأشار أيضا الى بعض التوصيات في الوثيقة .

٢ - المناقشة

٣٢٧ - وكان هناك رأى مفاده بان الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث تفتقر الى الوضوح . فالبرنامج مبهم ، كما ان المعلومات المقدمة عن المنشورات التقنية المذكورة في ناتج بعض عناصر البرنامج غير كافية . وقيل ان من الضروري بذل مزيد من الجهود لتحسين عرض النواتج .

٣٢٨ - واعتبرت بعض الوفود ان معدل النمو البالغ ٣٥ في المائة المقترح بالنسبة للمكتب لا مبرر له وان موارد الميزانية العادية المتاحة للمكتب ينبغي ان تظل على حالها . وعلى ذلك ابدت تحفظات على طلب تحويل اثنتين من الوظائف المؤقتة الى وظيفتين ثابتتين . وأشار احد الوفود الى أن المكتب في جملته له اولوية منخفضة بينما رأى وفد اخر ان الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لا تعكس أولويات الحكومات . ومن ناحية اخرى ، ذكر أحد الوفود انه ضد أى تحديد مسبق لمعدلات نمو الميزانية وهو اذلك لا يمكن ان يتفق مع الآراء التي ابدت فيما يتعلق بتحقيق معدل نمو صغرى أو معدلات أخرى للمكتب اولاى من هيئات الامم المتحدة الأخرى . واعرب احد الوفود عن قلقه لاحتمال حدوث ازدواج بين أنشطة المكتب وأنشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وأنشطة الوكالات المتخصصة .

٣٢٩- واستفسر عدد من الوفود عن اسباب اعتبار ان عنصر البرنامج ٣-٢ (استخدام تكنولوجيا التتابع الاصطناعية في استشعار الأرض من بعد لأغراض منع الكوارث وأغراض التأهب والاغاثة) له أدنى أولوية . وأوضح احد الوفود ان استخدام تكنولوجيا التتابع الاصطناعية في نوع الأعمال الموصوفة في البرنامج لا يزال في بدايته وقال انه يرى ان المكتب ينبغي ان يقلل من تركيزه على هذا الميدان البالغ التعقيد . وكان رأى هذا الوفد أن تحديد أدنى أولوية لهذا العنصر من عناصر البرنامج أمر سليم لهذا السبب . وطالب عدد من الوفود تفسيراً لكيفية استفادة البلدان النامية من استخدام تكنولوجيا التتابع الاصطناعية المتطورة .

٣٣٠- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ ، المعلومات المتعلقة بالكوارث ، كان رأى احد الوفود ان توفير الخدمات لاجتماعات اعلامية في اطار عنصر البرنامج ٤-٢ (جمع وتجهيز وتوفير المعلومات لقاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث) ليس ناتجا مناسبا وناشد الأمانة العامة تقديم تفسير لهذه الاجتماعات . وتناولت المناقشة أيضا عنصر البرنامج ٤-٣ (توفير النوعية والمعلومات العامة المتصلة بجميع جوانب ادارة الكوارث) . ورئي عموما انه ينبغي اعتبار ان عنصر البرنامج ٤-٣ له أدنى أولوية بدلا من عنصر البرنامج ٣-٢ . وأعرب عدد من الوفود عن رأى مفاده ان عنصر البرنامج ٤-٣ ينبغي حذفه .

٣٣١- وأشار ممثل المكتب في رده على التعليقات والاسئلة المثارة في اللجنة الى انه لا يوجد أي ازدواج بين أعمال المكتب وأعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو أعمال الوكالات المتخصصة . فالمكتب يعمل عن كثب مع هذه المنظمات وبالتالسي لا يحدث أي ازدواج . والمكتب ، على خلاف هذه المنظمات ، له دور حراز في تعبئة جهود الاغاثة . واما عن تحويل اثنتين من الوظائف المؤقتة الى وظيفتين ثابتتين . فقد اشار ممثل شعبة الميزانية الى أن الجمعية العامة أذنت بهاتين الوظيفتين على أساس اعترافها بان قرارها ٣٧ / ٤٤ سوف يولد الانشطة الاضافية التي تتضمنها الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . وليست هاتان الوظيفتان مؤقتتين الا لان الجمعية العامة ترغب في استعراض مركزيهما في دورتها الثامنة والثلاثين .

٣٣٢- وفيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا التتابع الاصطناعية ، اوضح ممثل المكتب ان ذلك مطبق فعلا في ميدان الأرصاد الجوية . كما ان المكتب يستخدم تكنولوجيا التتابع الاصطناعية في مجال الاتصالات . وأوضح ممثل المكتب ان تحديد أدنى أولوية البرنامج ٣-٢ لا يعني عدم اهمية الأنشطة . ولكن تعليمات الميزانية تتطلب مثل هذه الاشارة وقد تقرر أن عنصر البرنامج ٣-٢ له أدنى أولوية .

٣٣٣- وقدّم ممثل المكتب معلومات إضافية عن المنشورات التقنية ومسود الاعلان الجماهيري المتوخاة ضمن نواتج عناصر البرنامج في البرنامج الفرعي ٤ (المعلومات المتعلقة بالكوارث) ، وشرح للجنة ان الغرض من عقد اجتماعات اعلامية للبعثات الدبلوماسية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية هو تسهيل التنسيق والمساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة للبلدان المنكوبة بكوارث .

٣ - النتائج والتوصيات

- ٣٣٤- اوصت اللجنة بحذف عنصر البرنامج ٣-٤ . وانتهت اللجنة الى أن تحديس أدنى أولوية لعنصر البرنامج ٣-٢ ليس سايما وأوصت باعطاء أدنى أولوية لعنصر البرنامج ٣-٣ (استخدام أجهزة الانذار) .
- ٣٣٥- ومع التغييرات المذكورة آنفا ، اوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٢٣ - حقوق الانسان

١ - مقدمة

٣٣٦ - نظرت اللجنة في الباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ وذلك في جلستها ٥٤ المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ .

٣٣٧ - وأدلى ممثل مركز حقوق الانسان ببيان تهيدى أشار فيه الى التغييرات التنظيمية الأخيرة . وقال ان شعبة حقوق الانسان السابقة أعيدت تسميتها فصار اسمها مركز حقوق الانسان ويرأسها الآن أمين عام مساعد . وبالإضافة الى ذلك ، نقلت وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥ الى مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وأوضح أن الميزانية البرنامجية المقترحة مبنية على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، وأنها ، بالإضافة الى الولايات النابعة من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، قد حصلت على ولايات لكثير من أنشطتها من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ولجنة حقوق الانسان . ومضى الى القول بأنه كانت هناك زيادة كبيرة في عبء العمل ولكن هذه الزيادة لم تقابلها زيادة في القوة العاملة ، ولهذا ربما يكون من الضروري اعـلام أجهزة حقوق الانسان بأنه يمكن أن تكون هناك تأخيرات في تنفيذ بعض الولايات .

٢ - المناقشة

٣٣٨ - ذكرت بضعة وفود أنها تعلق أهمية كبرى على برنامج حقوق الانسان ، واعترف أحد الوفود بالصعوبة التي يواجهها المركز في تنفيذ عبء العمل الواقع عليه بسبب عدد الهيئات التي يخدمها . ولاحظ ذلك الوفد أن كثيرا من الولايات تجد كل عام دون أى اعتبار لأدائها ، وذكر أنه ربما يكون قد أن الاوان للبدء في تقييم الفائدة التي تعود من بعضها .

٣٣٩ - وحين طلب من ممثل المركز أن يشرح عناصر البرنامج ذات الطبيعة الأقل الحاجات والمشار إليها في الفقرة ٢٣ - ٥ ، أعرب عن اعتقاده بأن تلك العناصر ربما تشتمل على القيام بدراسات نظرية ، وهي الدراسات التي تستغرق وقتا طويلا الى حد كبير في أغلب الأحيان . وردا على أسئلة بشأن الفقرة ٢٣ - ١٣ ، ذكر ممثل شعبة الميزانية أنه يتم تجديد الولايات سنويا في الربيع وبعد ذلك طلبت الأمانة العامة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الاذن بالنفقات التي تقدم فيما بعد الى الجمعية العامة في اطار

التقديرات المنقحة الناتجة عن مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقرير أداء الميزانية. وقال انه ليس من الممكن بيان الولايات الحالية في الفقرة ٢٣ - ١٣ ، كما اقترح أحد الوفود ، حيث أنها لم تكن قد جددت وقت اعداد الميزانية.

٣٤٠ - وتعرض أحد الوفود بالذكر لتكاليف السفر وتسأل عن الأتعاب التي تدفع لأعضاء اللجنة المعنية بحقوق الانسان . وجاء التفسير بأن الدفع المأذون به لهذه الأتعاب يتسم بمقتضى المادة ٣٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وكان نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥ مسألة لقيت الاهتمام من وفد آخر ، حيث أشار ذلك الوفد الى أن شاغل الوظيفة كان يؤدي عددا من المهام الأخرى بالإضافة الى كونه أميناً للجنة الثالثة . وقال المتكلم أنه يفهم أن هناك بدلا مؤقتا قد حضر من جنيف ولكن هذا الترتيب سوف ينتهي عما قريب . ومضى الى القول بأن وفده وبعض الوفود الأخرى تشعر بخيبة الأمل لأن إعادة التوزيع هذه سوف تسفر عن تخفيض عدد موظفي حقوق الانسان . وأكد ممثل المركز أن مكتب الاتصال سوف يجد صعوبة بالغة في القيام بمهامه مع التخفيض في أشهر العمل ، إلا أن الوفد ذكر فيها بعد أنه لن يكون هناك الحاح على هذه النقطة اذا كانت الوفود الأخرى تشعر بالارتياح .

٣٤١ - وأعرب وفد آخر عن رأيه بأنه من الافراط عقد دورتين كل عام للجنة القضاء على التمييز العنصري ولكن اذا كانت لهما ضرورة فيجب أن يكون عقد هما في جنيف لتوفير تكاليف السفر . ورد ممثل المركز بأن لجنة القضاء على التمييز العنصري لا تستطيع أن تكفي باجتماع واحد كل عام . نظرا لحجم التقارير التي يتعين عليها التصدي لها . وأشار الى أن الاتفاقية تنص على أنه يجب في الظروف العادية أن تعقد اجتماعات لجنة القضاء على التمييز العنصري في مقر الأمم المتحدة إلا أن هناك ترتيبا وسطا يسمح بعقد نصف الاجتماعات في جنيف .

٣٤٢ - وأشار أحد الوفود نقطة مفادها أن الناتج ' ١ ' من عنصر البرنامج ١-٢ (تنفيذ اجراءات معالجة الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان) يجب أن يعطى أولوية دنيا ما دامت لجنة حقوق الانسان قد قررت في دورتها الأخيرة أن تحذف من برنامج عملها بند جدول الأعمال المعنون " الرسائل المتعلقة بحقوق الانسان " . وسأل أيضا عن عدد الرسائل المشار اليها في الناتج ' ٣ ' التي وردت في فترة السنتين السابقة . وقال المتكلم أيضا انه يعتقد أن الناتج ' ١٢ ' في عنصر البرنامج ١ - ٢ سابق لأوانه ، لأنه لا يعتقد أن لجنة القضاء على التمييز العنصري قد حددت طريقة تناول هذا الناتج . ورد ممثل المركز فأشار الى أن الناتج ' ١ ' يتصل بعمل اللجنة المعنية بحقوق الانسان ولا صلة له بعمل لجنة حقوق الانسان . وأضاف ان من الصعب أن نحدد بدقة عدد الرسائل الواردة سنويا ، لأن هذا العدد كان على مر السنين يبلغ في أدناه ٧٠٠٠ رسالة وفي أعلاه ٥٠٠٠ . وقال

انه يقدر متوسط عددها بحوالي ٤٠ رسالة في السنوات الاخيرة . ومضى يقول انه صحيح أن لجنة حقوق الانسان قد قررت حذف البند المعنون " الرسائل المتعلقة بحقوق الانسان " من جدول أعمالها ، ولكن هذا البند لا يعدو أن يكون اجرائيا . وبدلا من ذلك تعالج اللجنة الرسائل الآن بطريقة موضوعية بمقتضى أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د - ٤٨) . وأضاف انه فيما يتعلق بالنتائج ' ١٢ ' من عنصر البرنامج ١ - ٢ ، فان المادة ١٤ من الاتفاقية قد بدأ نفاذها في عام ١٩٨٢ وأن النظام الداخلي الجديد يوضح الولاية . وقال ردا على أسئلة أخرى أن الولاية التشريعية للنتائج ' ١٠ ' من عنصر البرنامج ١ - ٢ هي قرار من لجنة حقوق الانسان سي طرح على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

٣٤٣ - وذكر أحد الوفود أن النتائج ' ١٠ ' في عنصر البرنامج ١ - ٢ يعد ازدا واجا لأن هناك في اعتقاده منشورا يصدر عن اللجنة المعنية بحقوق الانسان . وأوصى وفد آخر بادراج النتائج ' ١٠ ' في تقرير اللجنة المعنية بحقوق الانسان المقدم الى الجمعية العامة . وكان من رأى وفد ثالث عدم حذف النتائج ' ١٠ ' . وقال ممثل المركز انه لا يوجد منشور آخر مماثل تصدره اللجنة المعنية بحقوق الانسان . وقال موضحا أن الفكرة كانت تتمثل في اصدار اللجنة المعنية بحقوق الانسان مجلدا يحوى تفسيرا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري ، بعد ست سنوات من النظر في الرسائل .

٣٤٤ - وطالب وفد آخر لجنة البرنامج والتنسيق بأن توصي بالغاء الفريق العامل المعني بالرق ، (انظر البرنامج الفرعي ٢) (ازالة ومنع التمييز وحماية الأقليات والفئات القابلة للتأثر) عنصر البرنامج ٢ - ١) . وأعرب الوفد نفسه عن تشككه في جدوى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بصياغة اتفاقية دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم ، لأنه يتصل بميدان نشاط يخص منظمة العمل الدولية . واستطرد المتكلم قائلا ان عمل الفريقين العاملين المعني بحقوق الطفل والمعني بحقوق الأشخاص المنتمين الى أقليات اثنى عشرية ودينية ولغوية يسير ببطء شديد وان اجتماعاتهما يمكن أن تتوزع على فترات أطول . وبالإضافة الى ذلك فانه يرى أن النتائج ' ٩ ' من عنصر البرنامج ٢ - ١ يعتبر ازدا واجا للعمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية .

٣٤٥ - وتركزت مناقشة البرنامج الفرعي ٣ على عنصر البرنامج ٣ - ٢ (الخدمات الاستشارية) ، وأشير الى أن الإشارة الى الفقرة ٢٤ - ٤٠ يجب أن تصحح الى ٢٤ - ٤١ . ووجهت أسئلة عن الحلقات الدراسية التي أوردت بوصفها ناتجا ، وقد ذكر ممثل المركز أن حلقة منها قد وافق عليها بالفعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن غيرها سيعقد بلا شك بناء على توصية المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي انعقد

لتوه في جنيف . وردا على سؤال عن دور المركز في انتاج " حولية الأمم المتحدة لحقوق الانسان " ، (الناتج ' ١ ' في عنصر البرنامج ٣ - ١) ، قال ممثل المركز ان هذا الدور يتضمن قيام موظفي المركز بتقديم الكثير من المواد المكتوبة والعمل التحريري .

٣٤٦ - وردا على أسئلة أخرى ذكر ممثل مركز حقوق الانسان أن الناتجين ' ٤ ' و ' ٥ ' من عنصر البرنامج ٤ - ٢ (البحوث والدراسات) ليسا متماثلين ، إذ قام باعدادهما جهتان مختلفتان في وقتين مختلفين ، ومن هنا كان ثانيهما أحدث . ومع ذلك فمن الممكن دمجهما في ناتج واحد كما أوصى بذلك أحد الوفود .

٣ - النتائج والتوصيات

٣٤٧ - قررت اللجنة التوصية بما يلي :

- (أ) أن يضع مركز حقوق الانسان نظاما لتقييم كل نشاط من أنشطته ؛
 - (ب) أن تستبدل بلفظة " اشراف " الواردة في عنوان عنصر البرنامج ١-١ لفظة " اشرافية " ؛
 - (ج) أن يكون نص الناتج ' ٩ ' من عنصر البرنامج ٢ - ١ كما يلي : " . . . نظام الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي " . . . ؛
 - (د) أن يدمج الناتجان ' ٤ ' و ' ٥ ' من عنصر البرنامج ٤ - ٢ في ناتج واحد ؛ وأن يصبح الناتج الوسيط ' ١ ' الناتج النهائي ' ١١ ' ، وأن يحذف الناتج الوسيط ' ٢ ' .
 - (هـ) أن يحذف الناتج ' ٣ ' من عنصر البرنامج ٢ - ١ ؛ وأن تحدد الجداول الزمنية لاجتماعات هذين الفريقين العاملين الواردين في اطار الناتجين ' ٧ ' و ' ٨ ' بحيث تفصل بينها فواصل زمنية أطول مما هو مقرر حاليا ؛ أما فيما يتعلق بالناتج ' ٥ ' توجه اللجنة الانتباه الى احتمال الازدواج بين أنشطة الفريق العامل والأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية .
- ٣٤٨ - وبهذه التغييرات المذكورة أعلاه أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٢٤ - البرنامج العادى للتعاون التقني

١ - مقدمة

٣٤٩- نظرت اللجنة ، في جلستها ٤٩ المعقودة في ٣١ آب/اغسطس ، في الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٣٥٠- وأوجزت الأمين العام المساعد للتعاون التقني لأغراض التنمية ، في تعليقاتها الافتتاحية برنامج العمل في إطار الخدمات الاستشارية القطاعية ذات الصلة بإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية . وشرح ممثل شعبة الميزانية أن الخدمات الاستشارية في مجال حقوق الانسان ، والتجارة الدولية ، والمستوطنات البشرية ، والنهوض بالمرأة ، يضطلع بها مركز حقوق الانسان ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية لإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية على التوالي ، وان الأنشطة في العناصر الأخرى ، أى الخدمات الاستشارية الاقليمية والتنمية الصناعية ، تتولى تنفيذها اللجان الاقليمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .

٢ - المناقشة

٣٥١- تساءل أحد الوفود عما اذا كانت الأنشطة المبينة في الباب ٢٤ يمكن ادراجها في الأبواب المحددة للإنفقات ذات الصلة بالادارات المكلفة بالدعم الفني للبرنامج العادى للتعاون التقني . وشرح ممثل شعبة الميزانية ان اجراءات البرمجة والميزانية المطبقة على البرنامج العادى للتعاون التقني محددة في قرار الجمعية العامة ٢٥١٤ (د - ٢٤) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٩ ، الذى أيد الاقتراحات الواردة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٤٣٤ (د - ٤٧) . وفي غضون فترات السنتين العديدة الماضية فان الأنشطة والموارد المكرسة للبرنامج العادى للتعاون التقني قد وضعت جنباً الى جنب تحت باب واحد من أبواب الميزانية البرنامجية .

٣٥٢- وتساءل أحد الوفود ، في معرض اشارته الى التوصية (ف) الواردة تحت الفقرة ٥٠٧ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الحادية والعشرين (١٠) ، عن السبب في أن المواد المتعلقة بالنسبة المئوية من الوقت الذى يقضيه المستشارون الاقليميون ، والاقليميون /ودون الاقليميين في الميدان لا تشكل جزءاً من الميزانية المقدمة . ووضح ، رداً على ذلك ، انه ولكن كانت تتوفر بعض المعلومات ، فانه توجد حاجة الى وقت اضافي لتجميع كل المعلومات وتقديمها الى لجنة البرنامج والتنسيق قبل اختتام دورتها الثالثة والعشرين المستأنفة .

٣٥٣ - وتساءل وفد آخر عن الولايات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة بالنهوض بالمرأة .
ووضح رداً على ذلك أن هذه الولايات قد أنشأها قرار الجمعية العامة ١٩٢٦ (د-١٠) .
كعنصر من عناصر ميدان حقوق الإنسان ، وأن الدعم الفني لهذه الأنشطة يتولاه الآن فرع
النهوض بالمرأة ، التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بإدارة الشؤون الدولية
الاقتصادية والاجتماعية والذي كان يعرف سابقاً بقسم مركز المرأة عندما كان يشكل جزءاً من
شعبة حقوق الإنسان .

٣٥٤ - وفيما يتعلق بعنصر التدريب الوارد تحت حقوق الإنسان (الفقرة ٢٤-٤١) ، لوحظ
أنه لم يحدد موضوع محدد للحلقات الدراسية المتوخاة . ووجه سؤال أيضاً عن معنى
المصطلح "أشد البلدان تأثراً" الوارد في الفقرة ٢٤ - ٤٢ (ب) . ووضح أنه لما كانت
طبيعة برنامج التعاون التقني ككل تجعل أنشطته تعتمد على رغبات اما الأجهزة الحكومية
الدولية ذات الصلة أو الحكومات التي تطلب المساعدة ، فان تعيين المواضيع المحددة
للحلقات الدراسية المعنية سوف يتم استناداً الى القرارات التي تتخذها لجنة حقوق
الإنسان ، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، أو الجمعية العامة ، أو غيرها من الهيئات
ذات الصلة ، بعد اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة . ويستند عدد الحلقات الدراسية
المتوخاة استناداً تاماً على الخبرة المستفادة في هذه المسألة في أثناء فترات السنتين
العديدة الماضية . وفيما يتعلق باستخدام المصطلح "أشد البلدان تأثراً" فيقصد به
الإشارة الى البلدان النامية الأكثر ارتباطاً بموضوع الحلقات الدراسية .

٣ - النتائج والتوصيات

٣٥٥ - خلصت اللجنة الى أن عرض هذا الباب ينبغي أن يظل بشكله الحالي . بيد أن
هناك حاجة الى معلومات اضافية واحالات مرجعية الى الابواب الأخرى المناسبة من أبواب
الميزانية البرنامجية .

٣٥٦ - وقررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بالموافقة على النواتج الواردة في سررد
برامج الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٢٥ - محكمة العدل الدولية

١ - مقدمة

٣٥٧- نظرت اللجنة ، في جلستها ٦٦ ، المعقودة في ٩ أيلول / سبتمبر ، في الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وكان معروضا عليها أيضا بيان للأمين العام بالآثار البرنامجية والمالية والإدارية (E/AC.51/1983/L.6) .

٣٥٨- ولاحظ ممثل شعبة الميزانية ، في معرض تقديمه لهذا الباب ، أن التقديرات الواردة في الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة (future A/38/6) تقديرات مؤقتة وأن مقترحات الميزانية البرنامجية للمحكمة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وردت بالوثيقة A/C.5/38/3 .

٢ - المناقشة

٣٥٩- أثناء المناقشة ، أبديت تحفظات بشأن وظائف الاتصال المقترحة بمقر الأمم المتحدة ، نيويورك ، والتي أدرج بشأنها إنشاء وظيفة برتبة مد - ١ في نيويورك .

٣٦٠- وينبغي للمحكمة أن تتقيد ، لدى إعدادها لميزانياتها ، بالأنظمة والجدول الزمني اللذين يحدد هما الأمين العام .

٣ - النتائج والتوصيات

٣٦١- أوصت اللجنة الجمعية العامة بالألا توافق على اقتراح إنشاء مهمة الاتصال .

٣٦٢- وبإدخال التغييرات السابقة الذكر أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٢٦ - الأنشطة القانونية

١ - مقدمة

٣٦٣- نظرت اللجنة ، في جلستها ٦٤ المعقودة في ٨ أيلول / سبتمبر ، في الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٣٦٤- ولاحظ ممثل شعبة الميزانية ، في معرض تقديمه لهذا الباب ، أن المقترحات الواردة في الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ قد صيغت وفقا للأهداف والأنشطة والاستراتيجيات المبينة في الفصل ٣ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وفي حين كان هناك عدد من البرامج الفرعية الجديدة بالمقارنة مع البرامج الفرعية الواردة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، فقد كانت أساسا تمثل إعادة صياغة لأنشطة سبق تنفيذها تحت عناوين أخرى ولكن في تطابق دقيق مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . ووجه انتباه اللجنة إلى الجدول الوارد بالفقرة ٢٦ - ٢ الذي يشتمل على توفيق للبرامج والبرامج الفرعية المختلفة طبقا للخطة المتوسطة الأجل والوحدات المعنية داخل إدارة الشؤون القانونية التي تقوم بتنفيذ هذه الأنشطة .

٢ - المناقشة

٣٦٥- أثناء المناقشة ، لاحظ أحد المندوبين أن جميع دورات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ينبغي أن تعقد في فيينا ، وهي مقر وحدة الأمانة الفنية المعنية .

٣٦٦- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ (البحث القانوني) من البرنامج ٣ (التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه) (أنظر الفقرة ٢٦ - ٣٦) ، تسأل أحد المندوبين عن إدراج الناتج ' ٣ ' في عنصر البرنامج ٣ - ١ في هذه الوثيقة نظرا لأن الجمعية العامة تهدى بعض الشكوك حول استمرار العمل في هذا الصدد . كما تم توجيه سؤال آخر عن إدراج الناتجين ' ٥ ' و ' ٦ ' من عنصر البرنامج ٣ - ٢ حيث يبدو أن مركز حقوق الإنسان يمكن أن يعالج المشاكل المطروقة نظرا لأن هذا العمل يتطلب خبرة في مجال حقوق الإنسان .

٣٦٧- واستفسر وفد آخر كذلك عن إدراج عنصر البرنامج ٣ - ٣ (إعداد بحوث ودراسات لمؤتمرات المفوضين التي تعقدها الجمعية العامة) نظرا لأن الجمعية العامة لم تقرر بعد عقد المؤتمرات المشار إليها فيه .

٣٦٨- ورد على ذلك ، ذكر ممثل ادارة الشؤون القانونية أن الولايات الأحدث للناخبين
'٥' و'٦' من عنصر البرنامج ٣ - ٢ تود في مقررات الجمعية العامة ٤٢٦/٣٦ و٤٢٧/٣٧
و١١٥/٣٧ على التوالي ؛ وللناخب '١' من عنصر البرنامج ٣ - ٣ تود في قرار الجمعية
العامة ١١١/٣٦ ؛ وللناخب '٢' من عنصر البرنامج ٣ - ٣ تود في قرار الجمعية العامة
١١٢/٣٧ .

٣- النتائج والتوصيات

٣٦٩- أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على النواتج الواردة في سرد برامج الباب
٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الباب ٢٧ - إدارة شؤون الاعلام

١ - مقدمة

٣٧٠- نظرت اللجنة ، في الجلستين ٦٤ و ٦٥ المعقودتين في ٨ و ٩ أيلول /سبتمبر ، في الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وكان معروضا عليها أيضا بيان للأمين العام بالآثار البرنامجية والمالية والادارية (E/AC.51/1983/7) .

٣٧١- وفي البيان الافتتاحي الذي أدلى به ممثل إدارة شؤون الاعلام ، أشار الى أن الميزانية البرنامجية المقترحة تقوم على أساس الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . ووجه انتباه اللجنة الى الشكل الجديد الذي اعتمد لعرض الميزانية البرنامجية لتؤخذ التوصيات التي أوصت بها في السابق لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة الاعلام فسي الاعتبار . وأشار ايضا الى أنه قد حدثت أولويات عليا ودنيا في هذا الصدد .

٢ - المناقشة

٣٧٢- لاحظت اللجنة أن الشكل الجديد يمثل تحسينا وطلبت في الوقت نفسه الحصول على ايضاحات بشأن وضع البرنامجين الفرعيين الواردين بالخطة المتوسطة الأجل ، إلا أنه لم ترد اشارة اليهما في الميزانية البرنامجية المقترحة . وأوضح أن هذين البرنامجين الفرعيين صنفًا تحت البرنامج الفرعي ٢ (الاعلام المتعمق) . واستفسرت اللجنة عما اذا كانت النتائج الواردة في التقييم المتعمق لأعمال إدارة شؤون الاعلام (E/AC.51/1983/7) ، قد أخذت في الاعتبار عند صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة وقد أبلغت أنه لم يتسن ذلك حيث أن الميزانية البرنامجية المقترحة كان قد سبق صياغتها قبل استكمال التقييم ولكن توصيات اللجنة ستؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ الميزانية . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٦ (التغطية بالصور الفوتوغرافية) ، من البرنامج الفرعي ١ ، أعرب عن رأي مفاده أنه في ضوء نتائج التقييم المتعمق لأعمال إدارة شؤون الاعلام ، ينبغي أن يمارس المزيد من الانضباط عند تحديد الأنشطة التي ينبغي تغطيتها . وتم التساؤل عن جدوى نشر رسالة اخبارية نصف شهرية ، معنونة " الاستعراض الدولي " وموجهة الى جمهور متخصص (الناتج ' ١١ ' من عنصر البرنامج ٢ - ١٢ ، البرنامج الفرعي ٢) وكذلك عن اقتراح انتاج فيلم مدته ٣٠ دقيقة عن دور الأمم المتحدة في تسجيل المعاهدات ونشرها ، وكجبهة ايداع للاتفاقات المتعددة الأطراف (الناتج ' ١ ' من عنصر البرنامج ٢ - ١٤) .

٣٧٣ - لاحظ أحد الوفود أنه لا يتم توفير خدمات اعلامية باللغة الالمانية .

٣ - النتائج والتوصيات

٣٧٤ - أوصت اللجنة بأن تخصص أولوية دنيا ، في البرنامج الفرعي ١ (التغطية الاعلامية)، لعنصر البرنامج ١ - ٦ (التغطية بالصور الفوتوغرافية) ، وأنه ينبغي ، فيما يتعلق بالنتائج '١' لهذا العنصر من عناصر البرنامج ، تضاف عبارة " ضمن هيئات أخرى " بعد عبارة " اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى " . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (الاعلام المتعمق) ، أوصت اللجنة بما يلي : (أ) تعديل الفقرات التي تحيل الى الخطة المتوسطة الأجل بحيث تصبح " الفقرات من ٩ - ٩ الى ٩ - ٤٠ " ؛ (ب) وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ١٢ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) النتائج '١٠' ، تحذف : رسالة اخبارية نصف شهرية ، معنونة " الاستعراض الدولي " ؛ (ج) وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ١٤ (القانون الدولي والمعاهدات) ، النتائج '١' ، يحذف (فيلم مدته ٣٠ دقيقة عن دور الأمم المتحدة في تسجيل المعاهدات ونشرها) وكجبهة ايداع للاتفاقات المتعددة الأطراف ، ويغطي موضوع الفيلم المقترح في أحد الأفلام القصيرة الستة المقترحة تحت النتائج '٣' من عنصر البرنامج ٢ - ١٥ (المعلومات العامة عن الأمم المتحدة) .

٣٧٥ - وأوصت اللجنة أيضا بأن يستعرض توزيع شرائط التسجيلات الاناعية في ضوء التقييم المتعمق لأعمال ادارة شؤون الاعلام وأن تنعكس نتائج الاستعراض في تقرير التقدم المحرز الذي سيحال الى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين .

٣٧٦ - أوصت اللجنة الجمعية العامة ، مع التغييرات الواردة أعلاه ، بأن توافق على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

الأبواب ٢٨ الى ٣٢ وأبواب الإيرادات ١ الى ٣

٣٧٧- فيما يتعلق بالأبواب ٢٨ (الإدارة والتنظيم) ، و ٢٩ (خدمات المؤتمرات والمكتبة) و ٣٠ (اصدار سندات الأمم المتحدة) و ٣١ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) و ٣٢ (التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لأماكن العمل) ، وأبواب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) ، و ٢ (الإيرادات العامة) و ٣ (الأنشطة المدرة للدخل) ، فقد قررت اللجنة عدم النظر فيها بسبب ضيق الوقت ونظرا لأن الأبواب السالفة الذكر ليس لها محتوى برنامجي كبير .

* * *

التوصية العامة

٣٧٨- لاحظ أعضاء اللجنة في تعليقاتهم على مختلف أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ان الاستعانة المقترحة بخدمات الخبراء الاستشاريين تهدو مفرطة ولا تنفي الى الاستخدام الأمثل للموارد العادية من الموظفين . فضلا عن ذلك ، فانه ليس هناك ، على ما يبدو ، معايير لأجور الخبراء الاستشاريين .

٣٧٩- نظرا لتعدد المسائل المتصلة بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين واتصالها بولاية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، فقد قررت اللجنة أن توجه انتباه الجمعية العامة الى هذه المسألة في اطار ما تخلص اليه من النتائج والتوصيات .

باء - ما اتبع من أساليب واجراءات وجدول زمني فسي
اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

١٩٨٤ - ١٩٨٥

١ - مقدمة

٣٨٠- بمقتضى احكام الفقرة ٣ (ج) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٣/٥١ ، طلب الى الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين المستأنفة ، تقريراً تحليلياً عن الاساليب والاجراءات والجدول الزمني ، المتبعة في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة ، بغية تحديد أوجه النقص والقصور . ونظرت لجنة البرنامج والتنسيق ، في جلستها ٥٦ المعقودة في ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، وفي جلستها ٨٥٧ المعقودتين في ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ في تقرير الامين العام (A/C.5/38/7) .

٣٨١- وأشار المراقب العام عند عرض التقرير الى انه سمع الآراء التي اربح عنها أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالتأخيرات في اصدار وثائق الميزانية البرنامجية وأقر بضرورة ان تقوم الامانة العامة مستقبلاً باجراء تحسينات ذات معنى .

٣٨٢- وفيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وجه المراقب الانتباه الى ضخامة حجم البيانات التي يتمين تجهيزها للتحليل والتي التعقد النسبي لهذه العملية . وقال ان هذا التعقد باق طى الرغم من استخدام الحاسبة الالكترونية في معظم العمليات ، و اضاف ملاحظاً ان عملية ادخال الحاسبة الالكترونية ، التي بدأت منذ عشر سنوات ، والبرامج تقتضي اجراء استعراض شامل يمكن من خلاله تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية .

٣٨٣- وعن الموارد الخارجة عن الميزانية ، اوضح انه قد بذلت جهود مشاهرة لتحسين نوعية ودقة المعلومات التي يتم توفيرها ، و اضاف ان تلك مهمة صعبة الا انه يجرى التفكير في بذل جهود اكبر .

٣٨٤- وفيما يتعلق بالاجراءات المتبعة في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة ، قال انه يرى انها تعكس تصميم الامين العام طى زيادة دمج الجانبين البرنامجي والمالي من الميزانية البرنامجية اللذين يتصلان بانشاء مجلس تخطيط البرامج والميزانية . وتتفاد لأول مرة اجراءات جديدة ينجم عنها بعض التأخيرات . طى انه اربح عن ثقته في امكان تلافي هذه التأخيرات مستقبلاً طى ضوء الخبرة المكتسبة هذه السنة .

٣٨٥- ثم انتقل بعد ذلك الى ما يصادف من صعوبة في تأمين القيام بمشاورات كافية مع مديري البرامج قبل ان يتسنى الانتهاء من مقترحات الامين العام بشأن الميزانية البرنامجية . على انه استدرك قائلا ان هذه الصعوبة ، في نظره ، لا يسهل ايجاد حلول لها وان الامانة العامة لم تتمكن بعد من استنباط التدابير المناسبة لمعالجتها .

٣٨٦- وانتقل المراقب الى الجدول الزمني اللازم لاعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ فأوضح ان اى جدول زمني يغطي تسعة شهور ، ممتد من الفترة بين صدور التعليمات الخاصة باعداد الميزانية في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ وبين التاريخ المحدد لتوزيع الوثائق بكل اللغات في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، هو جدول زمني مضغوط للغاية وانه لا مفر من ان تؤثر التأخيرات في اى مرحلة من العملية على تاريخ صدور مـلازم الميزانية البرنامجية المقترحة .

٣٨٧- واختتم المراقب بيانه الاستهلالي بإبلاغ اللجنة بانه قد بدأ استعراض ما يمكن ادخاله من تعديلات على كل مرحلة من مراحل عملية اعداد الميزانية واحرب عن اعتقاده في ان نـغي نتيجة الاستعراض الذي سيحتد الى سنة ١٩٨٤ بتوقعات المعنيين كافة.

٢ - المناقشة

٣٨٨- على حين وجد عدد من الوفود ان التقرير مفيد ، فقد رأى اخرون ان جوهر المسألة لم يعالج وارتأى أغلب الوفود ان ليس في الامكان بعد اصدار حكم نهائي ؛ وقالوا ان المشاكل التي تصادف في اعادة تقييم الاساس وتوفير البيانات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية وكذلك تأخر الادارات في تقديمها ، هذه كلها ليست بالمشاكل الجديدة . وعلى حين ان التقرير يحتوى على تفاصيل تقنية كثيرة ، فان السبب الحقيقي للتأخيرات ، في نظرهم ليس جليا . وشكك بعض الوفود في امكانيات الجهاز الجديد الذي انشأه الامين العام .

٣٨٩- وتساءل عدد من الوفود عن الحكمة من ضرورة اجراء مفاوضات مع مديري البرامج بعد ان يكون مجلس تخطيط البرامج والميزانية قد اتخذ قرارات بشأن الاقتراحات المقدمة من الادارات . وهلاوة على ذلك ، استفسر احد المندوبين عن طبيعة المعلومات التي تقدم الى مجلس تخطيط البرامج والميزانية . وسأل هذا المندوب ، على وجه الخصوص ، عما اذا كانت المذكرات المقدمة الى المجلس على شكل مشروع ملازم . واهدى مندوبان قلقهما الى المشاكل التي تصادف بشأن اعادة تقييم الاساس واستفسرا عما اذا كانت هذه المشاكل قد أدت الى وجود اى اغلاط في المبالغ المطلقة في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٣٩٠- وعن الجدول الزمني ، قال احد المندوبين ان الخطوات المجطة في الفرع الرابع من التقرير لم تتضمن جميع الخطوات التي ذكرت في التقرير . فقد اراد هذا المندوب مثلاً ، ان يعرف في اى مرحلة يفرغ من اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لاعتمادها من الامين العام . ووضح مندوب اخر انه يرى مزية في بدء عطية اعداد الميزانية مبكراً بشهر وسأل الامانة العامة ان تبين ما اذا كان ذلك ممكناً .

٣٩١- وأهرب عدد من الوفود عن شكوكهم في كفاية التدابير المتوخاة . كما اشير الى انه لكي تتم المحافظة على الاجال المحددة للانجاز فانه يلزم الانضباط الذي يمثل احد عناصره الاساسية في ان تنظر الامانة العامة الى ضرورات تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة والوثائق الاخرى في الوقت المناسب بجدية اكبر . واقترح ان يقدم تقرير عن هذا الموضوع الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها ٢٤ المتعلقة بالتقدم المحرز في شأن اوجه النقص والقصور التي تم تحديدها .

٣٩٢- وردا على التعليقات والاسئلة التي اثيرت خلال المناقشة ، اوضح المراقبان الامين العام جعل المسألة قيد الاستعراض وانه بالتالي ينبغي اعتبار التقرير المعروض على اللجنة تقريراً اولياً في طبيعته . وردا على ما اهربت عنه الوفود من اسباب للقلق بشأن الاخطاء التي ترتكب في اعادة تقييم الاساس ، اوضح ان هذه الاخطاء لا تؤثر على دقة المبلغ النهائي المطلوب . وان الامانة العامة تقدم للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تفسيراً كاملاً للتسوية المطلوبة . كما ابلغ اللجنة ان الميزانية البرنامجية المقترحة ستخضع لمزيد من التغييرات خلال الجلسة ٣٨ للجمعية العامة لكي يؤخذ في الحسبان اخر الافتراضات الخاصة باسعار الصرف والتضخم .

٣٩٣- وعن مسألة ما اذا كان من الممكن او عدم الممكن بدء عطية اعداد الميزانية قبل الموعد المحدد لها بشهر كما اقترح احد الوفود بين المراقبان ذلك امر ممكن . وفيما يتعلق بالجدول الزمني الوارد في الفرع الرابع من التقرير ، اوضح المراقبان الجدول الزمني لا يقصد منه تغطية كل خطوة في العملية . وعن النقطة التي اثارها احد الوفود بشأن المرحلة التي يعتمد فيها الامين العام المقترحات النهائية ، اوضح ان الامين العام يبقى على علم كامل بكافة القرارات التي يتخذها مجلس تخطيط البرامج والميزانية في جميع مراحل عطية اعداد الميزانية .

٣٩٤- وردا على السؤال المتعلق بالمعلومات التي يزود بها مجلس تخطيط البرامج والميزانية اوضح المراقبان ان ذلك يتم على مرحلتين ، ان يطلق المجلس مبدئياً جدولاً موجزاً يتضمن بيانات مالية لكل مقترح تقدمه الادارات . وبعد ذلك يقدم الى المجلس تحليل برنامجي ومالي مفصل ليستسنى له اعداد توصياته الى الامين العام ولا تتخذ هذه التحليلات شكلاً مشروع ملازم .

٣٩٥- وانتقل الحراقب الى المسألة التي طرحها وفد ان عن السبب " الحقيقي " للتأخيرات في اصدار ملازم الميزانية ، فبين انه لا يهلك اجابة وحيدة او بسيطة ولكنه يعتقد ان التأخيرات هي محصلة معظم ان لم يكن كل العيوب المجطة في التقرير ، كما قارن بين الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ وأوضح انه بالنسبة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ لا يوجد معدل محدد سلفا للنمو الحقيقي كما هو الحال بالنسبة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣. وان معدل النمو الحقيقي للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ لا يظهر فسي الواقع الا بعد ان يستعرض مجلس تخطيط البرامج والميزانية جميع المقترحات المقدمة اليه . وعلاوة على ذلك ، يجرى بذل جهود اكبر لتحسين المحتوى البرنامجي في وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٣٩٦- وأبلغ الحراقب اللجنة بانه قد احاط طما بالاقتراحات التي قدمها مختلف المتكلمين خلال المناقشة لتحسين الحالة ومن ان هذه الاقتراحات ستوضع في الاعتبار .

٣ - النتائج والتوصيات

٣٩٧- أحاطت اللجنة طما بتقرير الامين العام وطلبت الى الأمين العام ان يبقي كل مرحلة من مراحل اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة قيد الاستعراض المستمر من اجل تجنب التأخيرات في اصدار الوثائق في المستقبل وان يقدم تقريراً عن ذلك الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين .

جيم - ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة

١ - مقدمة

٣٩٨- نظرت اللجنة في جلستها ٥٧٥٦، المعقودتين في ٣ و٥ أيلول/سبتمبر، في مسألة ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وكان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع الذي تم اعداده استجابة للفقرة ٩ من الجزء ثانيا من قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٣٧ (A/C.5/38/6) و Corr.1).

٣٩٩- وقد أكد المراقب المالي في بيانه الاستهلالي على أن التقرير المعروض على اللجنة يتكون من ثلاثة اجزاء. أولا، يعرض بيان بالتدابير التي اتخذت في الفترة السابقة مباشرة على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٣٧، وهي: اعداد الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج؛ وانشاء مجلس تخطيط البرامج والميزنة؛ وانشاء وحدة الرصد المركزية. وثانيا، يحلل التقرير تشغيل الجهاز المتكامل في عام ١٩٨٣ والاجراءات المنفذة بالفعل. ويشمل ذلك اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥؛ وحدة عمليات وحدة الرصد المركزية، والدور الذي يؤديه مجلس تخطيط البرامج والميزنة في اعداد دراسات التقييم. وأخيرا، هناك وصف للتدابير الإضافية التي اتخذت لتعزيز ادماج مهمني تخطيط البرامج والميزنة، وهي: وضع القواعد المتعلقة بتخطيط البرامج في صورتها النهائية وتحديد الأساليب والاجراءات اللازمة لاعداد بيانات الآثار البرنامجية.

٤٠٠- ولاحظ المراقب المالي انه في وقت اعتماد القرار ٢٣٤/٣٧، أهرب عدد من الوفود في اللجنة الخاصة عن رأي مؤداه ان يدخل في مسؤوليات الأمين العام تقرير انساب الوسائل لتعزيز ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم. ويتجلى هذا الرأي في التقرير. وأشار المراقب المالي أيضا الى أن وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم قد ذكر للجنة الخاصة، لدى مناقشة القرار ٢٣٤/٣٧، أن الأمين العام سوف يتوخى الحرص في هذه المسألة وأنه يجب أن يكون مضمونا أن الأمانة العامة سوف تكون مشغولة خلال الشهر الأول من عام ١٩٨٣ باعداد الميزانية البرنامجية المقترحة، مما قد يتسبب في ألا يكون التقرير فيها بالمعلومات بالدرجة التي أرادها مقدمو القرار. وسوف تهتم مسألة ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم قيد الاستعراض المستمر، مع اخذ آراء اللجنة، في جولة أمور، في الاعتبار.

٢ - المناقشة

٤.١- أقرت عدة وفود عن الترحيب بالتقرير والملاحظات الاستهلاكية التي أبداهـا المراقب المالي . وفي حين أن هذه الوفود لم تكن راضية تماما عن التنفيذ المتكامل لجميع المهام حتى الآن إلا أنها سلمت بأن العطية مازالت في مرحلة النشوء وأنه يجب ان يتاح بعض الوقت للأمين العام قبل أن يمكن اصدار حكم بشأنها . وفي هذا الخصوص ، أكد أحد الوفود على أن القرار النهائي ، بالنسبة للتدابير التي يتعين اتخاذها ، يرجع للأمين العام وذلك ما أكدته لجنة الخبراء الحكوميين لتقييم الهيكل الراهن للأمانة العامة في مجالات الادارة المالية وشؤون الموظفين . ولاحظ وفد آخر أن عطية الادماج ، التي كانت بمثابة نسبها حتى عام ١٩٨٢ ، قد تميزت أخيرا بإنشاء مجلس تخطيط الهراج والميزنة ووحدة الرصد المركزية ، فضلا عن المقترحات الأخيرة لتزويد الجمعية العامة ببيانات الآثار البرنامجية بالإضافة الى بيانات بالآثار الادارية والمالية . والمهم الآن معرفة الكيفية التي ستطور بها هذه الابتكارات بمرور السنين .

٤.٢- وفيما يتعلق بالنتائج التي يمكن استخلاصها من اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، لاحظ عدد من الوفود أنهم الآن في موقف يتيح لهم الاعتراف بأنه حدث تحسن في نوعية العرض ، على الرغم من ان بعض ابواب الميزانية وخاصة الميدان السياسي ، مازالت تعاني من أوجه النقص فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في الأنظمة التي تنظم تخطيط الهراج والجوانب البرنامجية للميزانية . بيد أنه ارتأى عدد من الوفود أن الفضل في هذه التحسينات لا يعزى كلية بالضرورة الى إنشاء مجلس تخطيط الهراج والميزنة . ولاحظ أحد الوفود أن تكاثر الهياكل المؤسسية في الأمانة العامة لا ينبغي أن يصبح غاية في حد ذاته . وارتأى هذا الوفد أيضا أن التنسيق غير كاف بين الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية في تحديد الأولويات في الميزانية البرنامجية المقترحة وأقرت بعض الوفود عن رأي مفاده أنه مهما تكن الترتيبات المؤسسية التي تتخذ فانه يتعين مواجهة التنازع الأساسي في المصالح ، القائم في عطية اعداد الميزانية ، بين مديري الهراج ووحدات الاستعراض المركزية ؛ ولم يكن واضحا ما اذا كانت الترتيبات الجديدة ، مثل إنشاء مجلس تخطيط الهراج والميزنة ، ستعالج هذا التنازع في المصالح .

٤.٣- وفيما يتعلق بدور مجلس تخطيط الهراج والميزنة ، أكد هذا الوفد نفسه انه من الصعب التعليق على تأثيره الحقيقي لأن المعلومات المتوفرة عن اجراءاته وأساليب عمله قليلة . وسأل أحد الوفود عن عدد اجتماعات مجلس تخطيط الهراج والميزنة التي رأسها الأمين العام ؛ وما اذا كان المدير العام يتولى على الدوام الرئاسة في حالة غياب الأمين

العام ؛ صحبارات أشمل ، ماهي المشاركة الشخصية للأمين العام في اعمال المجلس .
وسألت وفود عدة عن دور مجلس تخطيط البرامج والميزنة بوصفه لجنة توجيهية لجميع
دراسات التقييم . وأكد عدد من هذه الوفود على الحاجة الى تلافي أى تدخل يمس
مهام مجلس تخطيط البرامج والميزنة ووحدات التقييم المركزية بالأمانة العامة .

٤٠٤- وفيما يتعلق بمسألة وحدة الرصد المركزية ، لاحظ أحد الوفود انه ، في حين أن
الوحدة انشئت في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، لم تقم بإبلاغ مديري البرامج رسميا بإنشائها
وطريقة تصريف اعمالها حتى الآن . والتس وفد آخر من الأمانة العامة أن تؤكد من جديد
فعالية تشغيل هذه الوحدة نظرا لأن اللجنة لم تبلغ بما احرزته من تقدم منذ انشائها .

٤٠٥- وفيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية للقواعد المنظمة لتخطيط البرامج ، والجوانب
البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ واساليب التقييم ، تسأل احد الوفود عن خلوص التقرير
من أي اشارة الى الاجراءات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة في الجزء الاول من دورتها
الثالثة والعشرين . وفيما يتعلق بموضوع المواءمة بين تخطيط البرامج والأنظمة والقواعد
المالية ، أشار أحد الوفود الى أنه رغم تعهده المواءمة ، فإنه لا يمكنه تأييد الاندماج
كما أوصت به وحدة التفتيش المشتركة . وطلب وفد آخر ايضاحا لنوايا الأمانة العامة في
هذا الشأن .

٤٠٦- وفيما يتعلق بمسألة تنفيذ مقرر الجمعية العامة ، الذي يرجو من الأمين العام اتخاذ
التدابير اللازمة لتزويد الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين بالآثار البرنامجية
المتوقعة على مشاريع القرارات التي تنتظر فيها الجمعية العامة ، ارتأى عدد من الوفود
انه ينبغي ان تتسم الاجراءات بالعرونة الكافية لاتاحة المجال لاجراء تعديلات . وارتأى
أحد الوفود انه ينبغي ان يكون الجانب البرنامجي للهيئات الجديدة موضوع تقرير منفصل
تقدمه اللجنة شأنه في ذلك شأن الجوانب الادارية والمالية التي ستكون موضوع تقرير تقدمه
اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ولهذا الغرض ، اقترح هذا الوفد ، على
أساس تجريبي ، عقد دورة للجنة البرنامج والتنسيق تتزامن مع دورة الجمعية العامة . وتبنى
العديد من الوفود هذا الرأي ، في حين اعرب عدد من الوفود الأخرى عن تحفظات بالنسبة
لجدوى هذا التدبير من الناحية العملية . وأكد عدد من الوفود ، بصفة خاصة ، حقيقة
أنه سيكون من الصعب على الوفود الاصغر الأعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق الاشتراك
بفعالية في مناقشات كل من اللجنة والجمعية العامة . وارتأى أحد الوفود انه ينبغي النظر
في حلول بديلة ، مثل تعليق تنفيذ معظم قرارات الجمعية العامة المعنية لمدة عام واحد
هذلك يحتاج للجنة استعراض الهيئات ذات الصلة في دوراتها العادية . وارتأى وفد آخر
أن طابع الاستعجال الذي تتسم به الحاجة الى استعراض الآثار المالية ، من ناحية ، والآثار
البرنامجية ، من ناحية أخرى ، غير متساو تماما . فضلا عن ذلك ، فإن اللجان

الموضوعة للجمعية العامة في وضع يمكنها من استعراض الآثار البرنامجية لمقترحاتها الخاصة . وينبغي أن تكفي اللجنة بناءً على ذلك باستعراض هذه الآثار البرنامجية في دوراتها العادية .

٤٠٧- وذكر أن ثمة حاجة متزايدة إلى وجود درجة أفضل من التوفيق والتنسيق للمساهمات الفنية وغير الفنية التي تقدمها مختلف المكاتب والادارات المعنية للجنة وإلى وجود تفاعلات أقوى بين عمل لجنة البرنامج والتنسيق والهيئات الأخرى التي تعالج مسائل متعلقة بالميزنة البرنامجية والتنسيق بين الوكالات .

٤٠٨- وأقرت اللجنة عن تقديرها للدعم الفني الذي تقدمه إليها المكاتب والادارات المعنية بالأمانة في مجال تخطيط البرامج والتنسيق .

٤٠٩- وردا على تساؤلات أعضاء اللجنة ، قدم المراقب المالي عددا من الايضاحات . وفيما يتعلق بالمواصفة بين أنظمة البرمجة والأنظمة المالية ذكر أن هناك نية للابقاء على كل منهما على حدة . وسيجرى استعراض الأنظمة المالية بغية ضمان الانسجام مع أنظمة البرمجة وقواعدها التي تم اعتمادها مؤخرا . وفيما يتعلق بأساليب عمل مجلس تخطيط البرامج والميزنة قدم المراقب المالي معلومات إضافية عن المذكرات المقدمة إلى المجلس في أعقاب التحليل المشترك الذي أجراه مكتب تخطيط البرامج والتنسيق وإدارة الشؤون المالية ومهمة التوليف التي تقوم بها هذه الهيئة والتي تتناقض مع النهج الأكثر بيروقراطية في الماضي الذي كان يمكن وفقا له ألا يعتمد بالقرارات التي تتخذ في أحد المستويات في المستوى الأعلى منه مباشرة . وعلى ما يتذكر لم يرأس الأمين العام شخصا أكثر من ثلاثة أو أربعة اجتماعات للمجلس ، وتولى المدير العام الرئاسة من الناحية العملية في سائر الاجتماعات الأخرى بيد أن الأمين العام اشترك على الدوام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال المجلس وردا على تعليق لأحد الوفود عن التنازع المتأصل بين مديري البرامج وهيئات الاستعراض المركزية ، ذكر أن التخفيضات في المقترحات المبدئية للميزانية حقيقة واقعة في الأمم المتحدة مثلما هو الحال في المنظمات الأخرى ، وينبغي على مديري البرامج أن يكونوا على استعداد للتعاون بصورة كاملة في هذه الممارسة . وفي إطار السعي إلى تحقيق اللامركزية ، يسعى الأمين العام بنشاط لإيجاد طرق لزيادة مشاركة مديري البرامج الموجودين خارج المقرر في عملية الاستعراض المركزي .

٤١٠- وذكر الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ، فيما يتعلق بموضوع إجراءات المجلس ، أنه بسبب ضيق الوقت ، تم في العديد من الحالات ترك المسائل المتصلة بممارسة استعراض الميزانية لمكتب تخطيط البرامج والتنسيق وإدارة الشؤون المالية ليقرروا ما يرونه

بشأنها معا . وفيما يتعلق بأنشطة وحدة الرصد المركزية ، تم التسليم بأن العطلات الفعلية لم تبدأ سوى مؤخرا مع اعداد التعليمات من اجل التقرير التالي لاداء البرامج وفيما يتعلق بما يقوم به مجلس تخطيط البرامج والميزنة من دور في التقييم فان مهامه بوصفه لجنة توجيهية نشأت عن الحاجة لاعطاء أهمية للاجراءات التي يتخذها موظفو البرامج في مهام التقييم المختلفة التي يقومون بها . وليست هناك أى ازدواجية مع عمل وحدات التقييم المركزية بما أن المجلس يتدخل فقط في مستهل كل ممارسة باقرار التصميم العام للتقييم وفي النهاية بالعمل كطرف محايد في المناقشة نتائج التقييم مع مديري البرامج . ويعني هذا بعبارات طموسة جدا ان اللجنة ابلغت ان المجلس قد قضى من ثماني الى تسع ساعات في التقييم الخاص بالمصنوعات واستعرض ايضا التقرير الخاص بأنشطة الاعلام . وستحكم الهيئات الحكومية الدولية المعنية ، في المحصلة النهائية ، على جدوى دوره في هذا الميدان .

٣ - النتائج والتوصيات

١١- أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام (A/C.5/38/6) ، ووافقت اللجنة على أن ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم هي عملية ناشئة وان الحكم على نجاح الترتيبات المؤسسية الجديدة من عدمه ينبغي الاحتفاظ به في الوقت الحاضر . وأعربت اللجنة عن رغبتها في ان تبقى على علم بانتظام تطور العملية ، وبأى صعوبات محتملة تواجهها الأمانة العامة في اعداد البيانات الخاصة بالآثار البرنامجية للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وكذلك جثت اللجنة على الاسراع في نقل المقررات التي يتخذها مجلس تخطيط البرامج والميزنة الى لجنة البرنامج والتنسيق .

١٢- وأوصت اللجنة بأنه ينبغي تحسين التنسيق بين الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية في تحديد الأولويات في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة .

١٣- وحددت اللجنة الحاجة الى زيادة دعم الأمانة للجنة البرنامج والتنسيق الى الحد الأقصى وتحسين ذلك الدعم فيما يتعلق بما يلي :

(أ) تقديم الخدمة الفنية لتعزيز التابعة الفعالة لمقررات اللجنة وكذلك للتوصيات الناشئة عن الاجتماعات المشتركة ؛

(ب) تقديم المساعدة في اقامة علاقات دعم متبادل بين عمل لجنة البرنامج والتنسيق وعمل الأمانة والهيئات الأخرى التي تتناول مسائل الميزنة البرنامجية والتنسيق .

٤١٤- وأوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في إيجاد حل للمشاكل ، بما فيها ، بين أمور أخرى ، إمكانية ترشيح الهيكل الحالي للدعم أو إنشاء أمانة صغيرة منفصلة للجنة تتكون من موظفين مؤهلين من المكاتب والإدارات التي تعنى مباشرة أكثر من سواها بعمل لجنة البرنامج والتنسيق .

٤١٥- وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، آخذاً في الاعتبار الآراء التي أبدتها أثناء المناقشة في لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين .

الفصل الثالث

التوصيات المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعلقة بالا اجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

١- مقدمة

٤١٦- نظرت اللجنة في مسألة التوصيات المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعلقة بالا اجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية فسي جلستها ٥٨، المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣.

٢- المناقشة

٤١٧- وجه الرئيس نظر اللجنة الى الفقرات ٤٠ الى ٤٦ من التقرير المتعلق بالا اجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية المعقودة في تموز/يوليه ١٩٨٣ (E/1983/98)، والتي تتضمن موجزا لمناقشات الاجتماعات بشأن موضوع "تحسين فعالية الاجتماعات المشتركة"، والى المقرر ١٩٨٣/١٢٣ الذي اعتمد في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٣، والذي قرر فيه المجلس، في جلسة أمور، "أن يستعرض، في دورته التنظيمية لعام ١٩٨٤، سير أعمال الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية وأن يرجو من لجنة البرنامج والتنسيق، فسي دورتها الثالثة والعشرين الستائة، ومن لجنة التنسيق الادارية، في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٨٣، تقديم تعليقاتهما في هذا الشأن الى المجلس فسي دورته التنظيمية لعام ١٩٨٤".

٤١٨- وقد أعرب بعض الوفود عن شكوكها فيما اذا كان من الممكن عليها أن يتوقع أكبر من تبادل المعلومات والآراء في الاجتماعات المشتركة، وفيما اذا كان هذا التبادل يشكل تبريرا كافيا لاستمرار هذه الاجتماعات. وبينما كرر أحد الوفود تأكيد الامة التي يعلقها على دور كل من لجنة البرنامج والتنسيق على الصعيد الحكومي الدولي ولجنة التنسيق الادارية على صعيد الامة العامة في مجال تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات، فانه أشار الى تحفظاته القائمة منذ أمد طويل والمتعلقة بآلية الاجتماعات المشتركة لهذين الهيئتين، مع ملاحظة اختلاف طبيعة عضوية كل منهما ومراعاة ان الرؤساء التنفيذيين المشتركين في لجنة التنسيق الادارية مسؤولون بالدرجة الاولى أمام مجالس الادارة التي

ينتمون اليها . ولا حظ ذلك الوفد كذلك انه اذا أريد استعرا هذه الاجتماعات ، فسان جداول أعمالها ينبغي أن تتصل ، على نحو أكثر وثاقة ، بجداول أعمال لجنة البرنامج والتنسيق ، لا سيما برنامجها الخاص بتحليل البرنامج على نطاق المنظومة ، كما ينبغي اعادة النظر في موعد ومكان عقد هذه الاجتماعات .

٤١٩- وأعرب أعضاء آخرون في اللجنة عن الامل في ان يتحقق التحسن عن طريق القيام باختيار افضل للبنود التي يتعين ادراجها في جدول اعمال الاجتماعات المشتركة ، والقيام بأعمال تحضيرية أفضل وذات امتداد أبعد لهذه الاجتماعات ، وتغيير طريقة تسيير الاجتماعات ، ورصد اكثر منهجية للمتابعة التي تولى لنتائجها .

٤٢٠- ورأى عدة أعضاء ان مواد الموضوع التي تختارها لجنة البرنامج والتنسيق لتحليل البرنامج على نطاق المنظومة ستقدم في العادة اكثر المواضيع القابلة للمناقشة في الاجتماعات المشتركة للجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق . وذكروا ان برنامج لجنة البرنامج والتنسيق للنظر في هذا التحليل معروف مقدما ، مما سيقفل القيام بالاعمال التحضيرية الثلاثة في الوقت المناسب لمناقشات الاجتماعات المشتركة المقبلة . وأضافوا أن النظر في هذه الموضوعات في الاجتماعات المشتركة ينبغي ان تتم بعد استعراض لجنة البرنامج والتنسيق لتحليل البرنامج على نطاق المنظومة حتى يمكن الافادة في هذه الاجتماعات من نتائج استعراض لجنة البرنامج والتنسيق .

٤٢١- أكد أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق أهمية اجراء حوار حقيقي فيما بين المشتركين في الاجتماعات المشتركة ، وينبغي لتحقيق هذه الغاية تجنب البيانات التي تستعرض أنشطة كل من المنظمات على حدة ، قدر الامكان ، وان يمدد طول كل سلسلة من تلك الاجتماعات كي يمكن في كل مناسبة عقد خمسة اجتماعات على الاقل . وأعرب ايضا عن رأي مفاده أنه ينبغي الاستغناء عن البيانات الافتتاحية التي يدلى بها باسم اللجنتين وان يستعاض عنها بهمان موجز يدلي به أحد الرئيسين المشاركين بهدف توجيه المناقشات . وأعرب العديد من الاعضاء ، في هذا الاطار العام ذاته ، ان الاعتراضات المعرب عنها في الاجتماعات المشتركة وتوصياتها واستنتاجاتها ينبغي ان تركز على القضايا العامة ، كالتنسيق والتعاون التي تشمل مسؤوليات كل من المنظمات على حدة وتعكس الاهتمامات الجماعية للرؤساء التنفيذيين المشايين في لجنة التنسيق الادارية وجوانب الولاية المشتركة على نطاق المنظومة للجنة البرنامج والتنسيق .

٤٢٢- وقال أعضاء عديدون ، فيما يتعلق بموعد الاجتماعات ومكانها ، انهم يعترضون على الرأي الذي يستحسن عقد الاجتماعات في نيويورك في تشرين الاول / اكتوبر ، وذلك فسي جلة أمور ، في ضوء الضغط الواقع على الوفود والناشئ عن اعمال الجمعية العامة . واقترح

أحد الوفود امكان عقد الاجتماعات في الربيع في نيويورك، ويمكن ان يتم ذلك في وقت انعقاد الدورة التنظيمية للجنة البرنامج والتنسيق ودورة الربيع للجنة التنسيق الادارية. بيد انه لوحظ ان دورة الربيع للجنة التنسيق الادارية تعقد عادة في اوروبا في مقر احدى الوكالات المتخصصة الموجودة هناك. وعلاوة على ذلك فان ذلك سيمنع لجنة البرنامج والتنسيق من اجراء مناقشات سبقة في دوراتها العادية بشأن الموضوع الذي سينظر فيه في الاجتماعات المشتركة. ورأى أعضاء اللجنة، بعد أن أخذوا كل شيء في الاعتبار، انه ينبغي الابقاء على الموعد والمكان الحاليين للاجتماعات المشتركة، في الوقت الحالي على الاقل.

٤٢٣- وكرر أعضاء اللجنة تأكيد الاهمية التي يولونها لضمان متابعة نتائج الاجتماعات المشتركة وترجمتها الى عمل محدد من قبل هيئات المنظومة. وحشا على ان يظهر بند عن اجراءات المتابعة في جدول أعمال الاجتماعات المشتركة بشكل منظم.

٣- الاستنتاجات والتوصيات

٤٢٤- تم التوصل الى الاستنتاجات التالية فيما يتعلق بالاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية:

(أ) ينبغي الاتفاق على جدول أعمال هذه الاجتماعات قبلها بستة شهور على الاقل. وأن يتفق عليه، ان أمكن، في سلسلة الاجتماعات المشتركة السابقة؛

(ب) وينبغي، في تلك السنوات التي يتصل فيها تحليل البرنامج على نطاق المنظومة المدرج في جدول أعمال احدى الدورات العادية للجنة البرنامج والتنسيق بنشاط اقتصادي واجتماعي له اهمية على نطاق المنظومة، ان ينتقي موضوع هذا التحليل، من حيث البداية، لادراجه في جدول أعمال الاجتماع المشترك الذي سيعقد في تلك السنة؛

(ج) وينبغي أن تقدم لجنة التنسيق الادارية، في كل سلسلة من الاجتماعات المشتركة، تقريراً عن التدابير التي اتخذتها مؤسسات المنظومة استجابة للاستنتاجات والتوصيات المعتمدة في الاجتماعات المشتركة في السنة السابقة؛

(د) وينبغي توفير وقت كاف للاجتماعات لاتمام مناقشة البند في اطار الفقرة الفرعية (ج) أعلاه.

٤٢٥- ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق كذلك ببيان الامين العام بصيغته الواردة في الفقرة ٥٥ من تقرير الاجتماعات المشتركة لعام ١٩٨٣ (E/1983/98) عن توفير جميع وثائق لجنة التنسيق الادارية للدول الاعضاء، وأوصت بتوفير هذه الوثائق، بما في ذلك تقارير جميع الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية لجميع الدول الاعضاء المهتمة بها على طلبها، وتوفير قائمة كاملة بوثائق لجنة التنسيق الادارية للدول الاعضاء تحقيقاً لتلك الغاية.

الفصل الرابع

التقييم

ألف - أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظمة
الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال
المصنوعات وبمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٤٢٦- في الجلسة ٥٨، المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تقرير الأمين العام عن تقييم أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال المصنوعات وبمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي (E/AC.51/1983/12) الذي أعد وفقاً للجزء الثاني من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٣/٤٩، المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣.

٤٢٧- ولاحظت اللجنة تقديم الوثيقة رسمياً بوصفها تقريراً للأمين العام وفقاً للفقرة ٥ من الجزء الثاني من قرار المجلس ١٩٨٣/٤٩. بيد أن اللجنة أسفّت لأن الوثيقة لم تشر إلى النقاط الواردة في الفقرات ٣ و ٤ و ٦ من الجزء ذاته من القرار والتي اشغلت على سائل فنية تتعلق بأداة الأمانة العامة في الماضي والمستقبل.

٤٢٨- ولوحظ وجود خطأ في الصياغة في السطر ٢ من الفقرة ٢ من التقرير - (E/AC.51/1983/12) حيث كان يجب وضع نقطة بعد لفظ "متعمقة"، وبدلاً من جملة جديدة بحارة "وقدم".

باء - تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الأمم المتحدة والجدول الزمني لاستعراض برنامج التقييم السطحية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ بآ و ٢٣٤/٣٧، الجزء الثاني

١- مقدمة

٤٢٩- استعرضت لجنة البرنامج والتنسيق، في الجزء الأول من دورتها الثالثة والعشرين، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٩ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٣، تقرير الأمين

العام عن تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الامم المتحدة والجدول الزمني لاستعراضه برامج التقييم (A/38/133 و Corr.1) وقررت ، في جملة أمور ، توجيه نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في ضوء ولايتها وفي اطار النظر في الابهاب ذات الصلة — من الميزانية البرنامجية المقترحة ، الى آراء اللجنة في هذه السئلة الواردة في التقرير — من الجزء الأول من دورتها الثالثة والعشرين . وتحقيقا لهذه الغاية ، رجت اللجنة — من الامانة العامة أن تعد البيان اللازم بالآثار البرنامجية والمالية المترتبة على ذلك (A/38/38(Part I) ، الفقرة (١٩)) .

٤٣٠ - واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته الصيفية ، القرار ١٩٨٣/٤٩ ، المأخوذ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، والذي طلب من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، في الجزء ثالثا منه أن تحيل الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة — والثلاثين استعراضها للتقرير عن تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الامم المتحدة (A/38/133 و Corr.1) ، عملا بالفقرة (١٩) من تقرير اللجنة .

٢- الخلاصة

٤٣١ - فيما يتعلق بهذين المقررين ، أشيرت في الدورة الستائفة أسئلة حول ما اذا كان البيان بالآثار البرنامجية والمالية المترتبة قد تم اعداده وتقديمه للنظر فيه من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وحول ما اذا كانت آراء اللجنة ، اذا كان قد تم ذلك ، قد أصبحت متوفرة .

٤٣٢ - وأدلى رئيس اللجنة في جلستها ٥٢ المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ببيان رد على هذه الاسئلة . وأشار الى أنه ، بناء على طلب الامانة العامة ، عقد اجتماعا للسكرتير بوضوح للامانة العامة مقاصد اللجنة فيما يتعلق بالفقرات من ١٢٦ الى ١٩١ من تقريرها ، وخاصة الفقرات ١٨٦ ومن ١٨٩ الى ١٩١ ، التي ذكرت فيها السهام المعززة والموارد المقابلة لها . وجرى التأكيد من جديد في ذلك الاجتماع على أن اللجنة أوصت بأنه ستكون هناك حاجة للدعم المقترح لتعزيز وحدات التقييم ونظمه .

٤٣٣ - ونتيجة للاجتماع أكدت اللجنة على قرارها بأن تواصل الامانة العامة عملها للانتها من بيان الآثار البرنامجية والمالية المترتبة الآنف ذكره كيما تنظر فيه اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وسيكون بمقدور اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، حينئذ ، دراسة البيان مشفوعا بتوصيات اللجنة المتعلقة بالتقييم (الفقرات من ١٨٩ الى ١٩٧) لتمكين اللجنة الخامسة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين من ان تنظر في آن واحد في توصيات اللجنة ، وما يقابلها من الآثار البرنامجية والمالية المترتبة ، والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق

٤٣٤- عملاً بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/١٤ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، ستقدم اللجنة للمجلس وللجمعية العامة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والعشرين بالإضافة الى الوثائق المطلوبة ليقوما باستعراضها.

٤٣٥- وقد نظرت اللجنة، في جلستها ٦٩ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والعشرين والوثائق المتعلقة بها وذلك على أساس مشروع أعدته الأمانة العامة (E/AC.51/1983/L.3) وقد أوصت اللجنة باعتماد جدول الأعمال المؤقت التالي والوثائق التالية:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣- التنقيحات المقترحة ادخالها على الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ لكي تدمج فيها الآثار البرنامجية المقترحة على القرارات والقرارات التي تتخذها الأجهزة الحكومية الدولية أو المؤتمرات الدولية.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة ادخالها على الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩؛
- تقرير الأمين العام عن تشغيل النظام الجديد لتحديد الأولويات، بحيث يلقي الضوء على أية مشاكل تعترض الطريق؛
- تقرير الأمين العام عن ادخال تحسينات على جميع مراحل اعداد الوثائق المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة؛
- تقرير الأمين العام عن التحليل القطاعي لبرامج الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥؛
- تقرير الأمين العام عن قاعدة وحدة نظم المعلومات داخل الامانة العامة.

٤- تقرير أمانة البرنامج للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣

الوثائق

- ٥- تقرير الأمين العام عن أمانة برنامج فترة السنتين للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣
التقييم

الوثائق

التقرير الشامل للأمين العام: تقييم متعمق لانشطة التعاون التقني للموئيد وفي مجال الصناعات التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي؛ مذكرة من الأمين العام يحيل بمقتضاها تقرير وحدة التفويض المشتركة السعنون: "تقييم متعمق لأعمال ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية"؛

تقرير الأمين العام عن نظام نشر الوثائق ،

تقرير مرحلي عن أنشطة لجنة الاعلام المشتركة للامم المتحدة؛

مذكرة من الأمين العام عن الجدول الزمني الهدي للاستعراض الحكومي الدولي لدراسات التقييم المتعمقة واستعراضات فترة الثلاث سنوات المزمع تنفيذه خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ ، بما في ذلك الاقتراحات المتعلقة بايجاد صلة بين مواضيع دراسات التقييم المتعمقة وعمليات تحليل البرنامج على نطاق المنظومة.

- ٦- تحليل البرامج على نطاق المنظومة.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن مجالات التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل؛

تقرير الأمين العام عن التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة في مجال المستوطنات البشرية؛

تقرير المتابعة المقدم من الأمين العام عن تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال النقل البحري؛

- ٧- تحليل الولاية والشاكل التي توجه اليها أنشطة منظومة الامم المتحدة
في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.
تقارير لجنة التنسيق الادارية.

الملاحق

- تقرير لجنة التنسيق الادارية عن الاستعراض العام السنوي؛
تقرير الامين العام عن ترشيد أعمال لجنة التنسيق الادارية؛
تقرير لجنة التنسيق الادارية عن التقدم الذي أحرزته فرقة العمل التابعة
للمجنة التنسيق الادارية والسعنية بالتنمية الريفية.
٨- جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للمجنة.
٩- اعتماد تقرير اللجنة.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/38/6) .
- (٢) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/37/38) ، الفقرة ٣١٤ .
- (٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٤٩ (ص) .
- (٤) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/36/38) ، الفقرة ٤٨٤ (أ) .
- (٥) انظر أيضا A/C.5/38/2 .
- (٦) أدخل هذا التنقيح في الصيغة المطبوعة النهائية للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون الملحق رقم ٦ (A/38/6) .
- (٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/36/6/Add.1) .
- (٨) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/37/38) ، الفقرة ١٤٢ .
- (٩) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٣/٥ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ .
- (١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٧ (A/38/7) ، الفقرة ٢١ - ٨ .
- (١١) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/36/38) .

المرفق الأول

الآثار البرنامجية والمالية والإدارية المترتبة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بآبواب مختلفة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥

بيان مقدم من الأمين العام وفقاً
للمادة ٤-٨ من أنظمة تخطيط البرامج

الباب ٦ - إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

١ - سيتم على حذف عنصر البرنامج ٢-٢ (التقديرات والاستقاطات العالمية المتعلقة للأسر المعيشية حسب البلدان) من برنامج "التحليل الديموغرافي العالمي"، تغييرات في البرنامج. وكان العمل الذي سيجري عنصر البرنامج ٢-٢ يهدف إلى توفير مدخلات للعمل الذي سيتم الاضطلاع به تحت عنوان عناصر أخرى للبرنامج، وعلى وجه الخصوص عنصرى البرنامج ٢-١ و ٢-٣. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على أى حال الاضطلاع بالعمل الفني المقرر إجراؤه تحت عنصر البرنامج ٢-٢ لتوفير النواتج تحت عنصرى البرنامج ٢-١ و ٢-٣. ومن اللازم من أجل اعداد تقديرات واستقاطات لحجم السكان ومعدل النمو والوفيات والخصوبة، أن تقم بعناية الأنماط المتوقعة للسلوك الديموغرافي في السنوات المقبلة. وهذا غير ممكن دون أن يؤخذ في الحسبان تغير أنماط الأسر المعيشية للسكان باعتباره أحد العناصر الأساسية. وهكذا يجب ببساطة نقل تحليل أنماط التغير في تكوين الأسر المعيشية إلى عنصر البرنامج ٢-١، في حالة عدم القيام بهذا العمل تحت عنصر البرنامج ٢-٢.

٢ - ويسرى نفس الاعتبار فيما يتعلق باعداد استقاطات ديموغرافية شاملة (عنصر البرنامج ٢-٣)، وهو نشاط تضطلع به منظمة العمل الدولية، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وسيكون الناتج النهائي مجموعة من الاستقاطات السكانية على صعيد المنظومة، وكذلك الاستقاطات الخاصة بالالتحاق بالمدارس، وبالقوى العاملة، والسكان الزراعيين الخ. لكل بلد ومنطقة من العالم. ولا يمكن إجراء هذه الاستقاطات ذات الأهمية الموضوعية القطاعية بصورة فعالة مع اغفال تكوين الأسر المعيشية. وهكذا سيلزم ببساطة إضافة جزء آخر من العمل الذي لا يجرى القيام به تحت عنصر البرنامج ٢-٢ إلى العمل المقرر حالها لعنصر البرنامج ٢-٣.

٣ - وأخيرا ، تزداد أهمية دور الأسرة بوجه خاص في تطوير البرامج التنفيذية ، وتشكل الاسقاطات المنقحة للأسر المعيشية جانبا رئيسيا من أية دراسة تجرى لهذا الدور ، السى جانب فائدتها بالنسبة الى التنبؤات الموجهة الى الاسكان والاستهلاك .

٤ - سينطوى حذف عنصر البرنامج ٣-٤ (استعراض وتقييم وصياغة النماذج السكانية والانماثية) على تعديلات في البرنامج . ان استعراض وتقييم النماذج السكانية والانماثية من المدخلات الرئيسية في الناتج النهائي لعنصر البرنامج ٣-٤ ، الدراسات الديموغرافية اللازمة للتخطيط الانمائي . ويتألف ناتج العنصر ٣-٤ من الجزء الثاني من " الكتب المتعلقة بدمج العوامل السكانية في التخطيط الانمائي : التخطيط السكاني والقطاعي " . وبالنظر الى أن وضع النماذج جزء لا يتجزأ من التخطيط الانمائي بالصورة التي يطلع بها عدد كبير من الدول ، فلن يتسنى اعداد كتب مفيد دون استعراض وتقييم النماذج السكانية والانماثية بوصف ذلك ناتجا اضافيا لعنصر البرنامج ٣-٤ ، ان لم يكن باعتباره العمل المقرر للعنصر ٣-٤ المنفصل للبرنامج ، ولا يزال هناك احتياج الى الخبراء الاستشاريين اللذين تحت عنصر البرنامج ٣-٤ . وبالنظر الى أن عمل عنصرى البرنامج ٣-٤ و ٤-٤ يتعلق صراحة بالتخطيط القطاعي ، يعتبر الحصول على أنواع من الخبرة العملية في مجالات مثل التخطيط السكاني والترهوى ، وتخطيط السكان والعمالة ، والسكان والاسكان ، والسكان والخدمات الصحية وهكذا أمرا لازما . ومن الطبيعي انه لا يمكن أن يوجد هذا النطاق الواسع من الخبرة العملية داخل وحدة واحدة ، بل ان الواقع ان وجوده داخل مؤسسة واحدة تعمل في ميدان السكان بعيد الاحتمال . لذلك ينبغي ، حتى يتم الاضطلاع بعنصر البرنامج ٤-٤ بطريقة مفيدة وجديدة ، دمج مهام (ومن ثم موارد الميزانية) الموظفين العاديين المخصصين أصلا لعنصر البرنامج ٣-٤ ، فضلا عن عمل الخبراء الاستشاريين المشار اليهم في الفقرة ٦-٤١ .

٥ - ان العناصر البرنامجية المختلفة تعتبر كلها في الواقع جزءا من برنامج عمل متكامل بشكل وثيق على المستوى الموضوعي ، رغم فصلها لتسهيل الأمور المتعلقة بالادارة والميزانية وهكذا ، فالعمل الذى يجرى تحت عنصر البرنامج ٣-٤ ، مدخل أساسي في العنصر ٤-٤ ، بالرغم من ان العمل مبين بوصفه عنصرا منفصلا للبرنامج وله ناتجه النهائي الخاص المقرر نشره فيما بعد .

٦ - وبناء على ما تقدم ، سيؤدى حذف عنصرى البرنامج ٢-٢ و ٣-٤ الى التعديلات المبينة في البرنامج ، ولكنه لن يؤدى بالفعل الى الافراج عن موارد (سواء من الموظفين أو من الخبراء الاستشاريين) من الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات

٧ - تنطوي اضافة اللغة العربية الى اللغات الخمس الأخرى التي من المقرر أن ينشر بها الناتج ' ١ ' من عنصر البرنامج ٣-٤ (برنامج نشاط شعبة المخدرات) " نشرة المخدرات " الفصلية على تكاليف اضافية قدرها ١٤ ٠٠٠ دولار عن كل فترة مدتها سنتين . وسيوفر هذا المبلغ ٥٠٠ نسخة من الأعداد الأربعة لكل سنة مطبوعة بطريقة الأوفست ومغلقة بخلاف مقوى . ويمكن انجاز الترجمة والتحرير في اطار الموارد المتوفرة بالفعل لدى الأمانة العامة .

الباب ٢٢ - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

٨ - سيتم حذف عنصر البرنامج ٣-٤ (توفير التوعية والاعلام عامة فيما يتعلق بجميع جوانب ادارة حالات الكوارث) تخفيض مبلغ ٤ ٨٠٠ دولار تحت بند الطباعة والتجليد الخارجيين في الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ .

الباب ٢٥ - محكمة العدل الدولية

٩ - سيتم حذف وظيفة شؤون الاتصال ، في نيويورك ، تخفيضاً يبلغ ٨٠ ٠٠٠ دولار مقابل الوظيفة من الرتبة مد-١ المقترحة في الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ .

الباب ٢٧ - الاعلام

١٠ - سيتم حذف الناتج ' ١٠ ' من عنصر البرنامج ٢-٢ في البرنامج الفوي ٢ ، رسالة اخبارية نصف شهرية بعنوان " الاستعراض الدولي " ، والناتج ' ١ ' من عنصر البرنامج ٢-١٤ ، فيلم مدته ٣٠ دقيقة عن دور الأمم المتحدة في تسجيل المعاهدات ونشرها وكجبهة ايداع للاتفاقات المتعددة الأطراف ، تخفيض مبلغ ٨٣ ٠٠٠ دولار في الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق التي عرضت على اللجنة في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والعشرين

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين	E/AC.51/1983/L.1
مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والعشرين المستأنفة	E/AC.51/1983/L.3/Add.19-43
اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : مذكرة من الأمانة العامة	E/AC.51/1983/L.4
الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على دورة مستأنفة ثانية من يومين للجنة البرنامج والتنسيق : بيان مقدم من الأمين العام	E/AC.51/1983/L.5
الآثار البرنامجية والمالية والإدارية المترتبة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بأبواب مختلفة من الميزانية البرنامجية المقترحة : بيان مقدم من الأمين العام	E/AC.51/1983/L.6 and Corr.1
استعراض مستودع لوازم الأمم المتحدة في بيزا ، إيطاليا : تقرير الأمين العام	E/AC.51/1983/9
تقييم أنشطة التعاون التقني الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال السلع المصنوعة	E/AC.51/1983/12
مذكرة من الأمانة العامة بشأن الخدمات الاستشارية المقدمة في إطار البرنامج العمادي للتعاون التقني في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣	E/AC.51/1983/13
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥	Future A/38/6

- مقترحات الميزانية البرنامجية المنقحة في إطار
الباب ٧ : إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية :
تقرير الأمين العام A/C.5/38/2
- تقديرات منقحة في الباب ٢٥ ، محكمة العدل
الدولية ، والباب ٣١ ، الاقتطاعات الإلزامية
من مرتبات الموظفين ، وباب الإيرادات ١ ،
والإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من
مرتبات الموظفين : تقرير الأمين العام A/C.5/38/3
- التقديرات المنقحة تحت الباب ١٥ ، مؤتمر الأمم
المتحدة للتجارة والتنمية ، والباب ٣١ ،
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ، وباب
الإيرادات ١ ، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات
الإلزامية من مرتبات الموظفين : تقرير الأمين
العام A/C.5/38/4
- ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة والرصد
والتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة : تقرير
الأمين العام A/C.5/38/6 and Corr.1
- ما يتبع من اساليب واجراءات وجدول زمني فسي
اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
١٩٨٤-١٩٨٥ : تقرير من الأمين العام A/C.5/38/7

الجزء الثالث

الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة
البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين *

المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ٩ ايار/مايو الى ٤ حزيران /
يونيه ومن ٢٩ اب/اغسطس الى ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣

وراء، تـ هذه الوثيقة أصـلا في نص مطبوع بالاستنسل لتقرير
اللجنة (A/38/38 (Parts I and II)). *

أولا - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥

ألف - تصدير - ومقدمة (١)

١ - طلبت اللجنة من الأمين العام اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان تقديم النصوص الكاملة والنهائية لجميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ، لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ إلى أعضاء اللجنة قبل دورتها الثالثة والعشرين المستأنفة . وذكرت اللجنة على وجه التحديد في هذا الصدد الأبواب ٧ و ١٥ و ٢٥ .

باء - ملاحظات عامة

٢ - أدلى برأى مفاده أن النواتج البرنامجية المبينة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (٢) يمكن بل ينبغي تنفيذها ، في حدود الموارد القائمة ، عن طريق الاستفادة من هذه الموارد بمزيد من الفعالية والترشيد ، وعن طريق القضاء على الزدواج والتداخل .

٣ - وأدلت وفود أخرى برأى قاطع مفاده أن مناقشة موضوع مستوى الاحتياجات من الموارد لا يدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق . فضلا عن ذلك ، فقد أعربت تلك الوفود عن اعتقادها بأن تعيين أى مستوى للموارد يكون محددا سلفا أمر يضر بحسن أداء الأمم المتحدة لوظائفها ، وأن الأخذ بمفهوم تنفيذ البرامج من الموارد القائمة يشكل حكما مسبقا على مستوى النشاط الذى يصدر به تكليف من الهيئات التشريعية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة .

جيم - النظر في أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة

لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥

١ - الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما (٢)

٤ - قررت اللجنة أن توصي بصياغة مقترحات الميزانية البرنامجية التالية بذات الشكل البرنامجي المقبول عموما ، حيثما أمكن ذلك .

- ٥ - ووافقت اللجنة كذلك على حذف الإشارة الى الناتج ' ٥ ' من عنصر البرنامج ١-٢ (وضع السياسات والتحليل الاقتصادي) لمجلس الأغذية العالمي ، وتضمنه في الناتج ' ٢ ' من عنصر البرنامج ١ - ١ (تنسيق السياسة) .
- ٦ - وفيما يتعلق بالفقرة ١ - ٨٢ ، وجهت اللجنة النظر الى استصواب التقييد بالهدأ المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٤٠ / ٣١ .
- ٧ - وأوصت اللجنة أيضا بحذف عبارة " مجلس الأمن أو الجمعية العامة " من الجملة الأولى من الفقرة ١ - ١٢٠ والاستعاضة عنها بعبارة " إحدى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة " .
- ٨ - وادخلت التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .
- ٢ - الباب ٢ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن :
أنشطة صيانة السلم (٤)
- ٩ - ارتأت اللجنة ، فيما يتعلق بمسألة توفير المعلومات للمكتب التنفيذي للأمن العام (الفقرة ٢ ألف - ١٢) ، أنه يمكن حدوث ازدواج بين الأنشطة الواردة في هذا الباب ، والأنشطة المشار إليها في الفقرة ١ - ٤٩ من الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة .
- ١٠ - وفيما يخص عنصر البرنامج ١ - ٦ ، أبدت اللجنة اهتمامها بأن يجرى تبسيط برنامج عمل اللجنة الخاصة المعنية بعطيات صيانة السلم .
- ١١ - وقررت اللجنة ، فيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٩ (لجنة مراقبة السلم) من البرنامج الفرعي ١ ، أنه ينبغي توجيه نظر الجمعية العامة الى هذه المسألة بالتحديد مع الإشارة الى التوصية الواردة في تقرير اللجنة من أعمال دورتها الثانية والعشرين (٥) .
- ١٢ - وأوصت اللجنة بحذف لفظة " الوسيط " فيما يتعلق بالنواتج الواردة تحت عنصرى البرنامج ٢ - ٢ و ٢ - ٤ من البرنامج الفرعي ٢ تحت شعبة الشؤون السياسية .
- ١٣ - وادخلت التغييرات السالفة الذكر، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٣ - الباب ٢ باء - ادارة شؤون نزع السلاح (٥)

- ١٤ - لاحظت اللجنة تزايد أهمية الأمم المتحدة في تعزيز الأنشطة الدولية في ميدان نزع السلاح .
- ١٥ - ونظرا لتشعب آراء الوفود ازاء مسألة دمج البرنامجين الفرعيين ٢ و ٥ ، تقرر التعبير عن هذه النقطة في النتائج التي تخلص اليها اللجنة .
- ١٦ - وأوصت اللجنة بأن يعطى عنصر البرنامج ٢ - ٢ (مكتبة مراجع نزع السلاح) من البرنامج الفرعي ٢ (المعلومات المتعلقة بنزع السلاح) أولوية عادية بدلا من أولوية طيا .
- ١٧ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٤ - الباب ٣ - الشؤون السياسية والصاوية
وانتهاء الاستعمار (٧)

- ١٨ - ينبغي أن تكون الإشارة الى " حركات التحرير الوطني " متبوعة بعبارة " التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية " .
- ١٩ - في الفقرة ٣ - ١ ، يصبح نص الجملة الاولى على النحو التالي : " ان مجلس الوصاية ، الذي يتألف من خمس دول أعضاء ، هو هيئة من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية أنشئت وفقا للمادة ٧ من الميثاق . ومهمته هي مساعدة الجمعية العامة ومجلس الأمن في الاضطلاع بمهامهما فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولي " .
- ٢٠ - في الفقرة ٣ - ١٠ يستعاض عن عبارة " لم يتم انتهاء استعمارها بعد " بعبارة " مازالت بعد مدرجة في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " .
- ٢١ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

هـ - الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الأنشطة -
الاقتصادية والاجتماعية) (٨)

٢٢ - قررت اللجنة نقل الميزانية البرنامجية الخاصة بلجنة البرنامج والتنسيق إلى
الباب ١ من الميزانية البرنامجية .

٢٣ - وقررت اللجنة أيضا حذف الجملة الثالثة من الفقرة ٤ - ١ من الوثيقة ونصها
" ومما أوصت به اللجنة المخصصة . . . واعادة تشكيلها . "

٢٤ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر
سرد برامج الباب ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٦ - الباب ٥ ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون
الاقتصادي الدولي (٩)

٢٥ - لاحظت اللجنة مع التقدير الجهود التي بذلت في سبيل تحسين تخصيص الموارد
في إطار الباب ٥ ألف .

٢٦ - ولاحظت اللجنة التقدم المحرز فيما يتعلق بشكل الضمون البرنامجي للباب ٥
ألف بالمقارنة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . ومع ذلك
فقد أوصت اللجنة ، وأضعة في الاعتبار وجود حاجة شديدة إلى توفير العروة نظرا للمهام
الفريدة التي يضطلع بها مكتب المدير العام ، ببذل مزيد من الجهود لتحسين طريقة
العرض جعلها أكثر تحديدا بما يتفق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن تخطيط
البرامج وطريقة عرض الميزانية البرنامجية .

٢٧ - وأوصت اللجنة بأن يصبح نص الجملة الثانية من الفقرة ٥ ألف - ١٠ (ج) على
النحو التالي :

" وفي هذا الصدد ، فإن المكتب يساعد المدير العام في جطة أمور منها
اعداد مقدمة الخطة المتوسطة الأجل ، والاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بمجلس
تخطيط البرامج ووضع الميزانيات ، الذي يتولى رئاسته الأمين العام أو المدير
العام ، في حالة غيابه . "

٢٨ - وأوصت اللجنة بأن تصدر على وجه الاستعجال نشرة الأمين العام وقسم الكتييب
التنظيمي للام المتحدة المخصصان لمكتب المدير العام .

٢٩ - وأجرا التغييرات ، السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر سرد
برامج الباب ٥ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٧ - الباب ٥ باء - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (١٠)

٣٠ - تقدمت اللجنة بالتوصيات التالية :

تحت البرنامج الفرعي ٣ تمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية :

(أ) الإشارة الواردة تحت (ب) الى قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٤٤ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، توسع لتشمل ما يلي :

الجزء ثانيا ألف ، الفقرة ١١ ، والجزء ثانيا جيم ، الفقرة ١٤ .

(ب) يغير عنوان عنصر البرنامج ٣-١ ليصبح نصه كما يلي :

" ٣-١ تقديم المساعدة الى الامين العام في توفير الدعم الفني اللازم للجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أعمالها المتصلة بجهاز التمويل . "

(ج) يغير عنوان عنصر البرنامج ٣-٢ ليصبح نصه كما يلي :

" ٣-٢ تعزيز وضع آليات لتمويل العلم والتكنولوجيا على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وتقديم المساعدة في ذلك ، كجزء متكامل من بناء القدرة الوطنية في اطار برنامج عمل فيينا . "

٣١ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة بأن تقر الجمعية العامة النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٥ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٨ - الباب ٦ - ادارة الشؤون الدولية والاقتصادية (١١)

(أ) لمحة عامة

٣٢ - توصي اللجنة ببذل جهود لضمان تفادي الازدواج في المهام بين الأقسام والأقسام الفرعية ، وبأن يولى اهتمام اكثر للمعايير المحددة على الصعيد الحكومي الدولي فيما يتعلق باستخدام الخبراء الاستشاريين . وتوصي اللجنة باجراء مختلف الدراسات وفقاً لما جاء بالجزء ٨ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ .

(ب) التوجيه التنفيذي والادارة

٣٣ - توصي اللجنة بأن يكون نص الجملة الأخيرة من الفقرة ٦ - ١٥ كما يلي :

"وهذه المساعدة ضرورية بالذات للعمل المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانبائي الثالث ، والمفاوضات العالمية ، وعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي " .

(ج) قضايا التنمية العالمية وسياساتها

٣٤ - توصي اللجنة بما يلي :

(أ) يدرج وصف النشاط الوارد في عنصر البرنامج (١-٢) ، تحت عنصر البرنامج ٤-٦ :

(ب) يعدل عنوان البرنامج الفرعي ٤ ليتماشى مع الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة ، أى " البلدان النامية : المشاكل والتوقعات " ، ويعدل عنوانا عنصرى البرنامج ٤ - ١ و ٤ - ٢ والنصوص ذات الصلة بهما المتعلقة في النتائج وفي الفقرة ٦ - ٢٣ بأن يستعاض عن تعبير " البلدان المختلفة " بتعبير " البلدان النامية " ولا سيما أقل البلدان نمواً من بينها " ؛ وبالمثل يجرى التغيير نفسه في الفقرة ٦ - ٢٣ .

(ج) تحذف لفظة " الداخلية " من عنوان عنصر البرنامج ٥ - ١ :

(د) يضاف الى نص الناتج في عنصر البرنامج ٦ - ١ التقرير المتعلق بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٣٧ :

(هـ) يعطى عنصر البرنامج ٧ - ٢ (تنمية النقل) أولوية عليا :

(و) يجمع تحت عنصر البرنامج ٢ - ١ بند الخبراء الاستشاريين الوارد تحت عنصرى البرنامج ٢ - ٢ و ٢ - ٣ في الفقرة ٦ - ٢٢٨ ؛ ويجمع تحت عنصر البرنامج ٣ - ١ بند الخبراء الاستشاريين الوارد تحت عنصر البرنامج ٣ - ٢ .

(ز) تحقيق مزيد من الوضوح في استخدام المصطلحات لضمان تفسير الأعمال التي يجرى الاضطلاع بها تفسيراً واضحاً . وصفة خاصة ، في الفقرة ٦ - ٢٨ :

١ * يكون نص الإشارة الواردة في عنصر البرنامج ١ - ١ كما يلي :

"المساعدة في اعداد دراسات أو أساليب لادخال الآثار المترتبة على المتغيرات الاجتماعية بالنسبة الى المتغيرات الاقتصادية في دراسات عن الاحتمالات " ؛

٢ * يستعاض عن عبارة " بدائل السياسات الانمائية المرغوبة " الواردة في نص عنصر البرنامج ١ - ٢ بعبارة " بالاختلافات الممكنة في مجال السياسة العامة " ؛

٣ * تحذف عبارة " وتشجيع العدل " من نص عنصر البرنامج ٢ - ١ :

(د) تحليل الحالة السكانية في العالم

٣٥ - توصي اللجنة بما يلي :

(أ) يحذف عنصر البرنامج ٢ - ٢ (التقديرات والاسقاطات العالمية المتعلقة بالأسر المعيشية حسب البلد) وعنصر البرنامج ٤ - ٣ (استعراض وتقييم وصياغة النماذج السكانية والانمائية) ؛

(ب) يكون نص وصف عنصر البرنامج ٣ - ٢ كالتالي : " يتألف النشاط من التحضير لاستقصاء السياسة السكانية السادس وتقديم ناتج وسيط بشأن الاستقصاء الخامس كجزء من الوثائق اللازمة للمؤتمر الدولي للسكان ١٩٨٤ " .

(هـ) قضايا التنمية الاجتماعية العالمية

٣٦ - توصي اللجنة بما يلي :

(أ) الاستفادة الى أقصى حد في تنفيذ البرنامج من الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة مع تفادي الازدواج ؛

(ب) في الجملة الثانية من الفقرة ٦ - ٤٧ ، تحذف كلمة " هذه " ؛

(ج) يصبح عنوان البرنامج الفرعي ٥ " مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين " ليتسق مع الخطة المتوسطة الأجل بعد إعادة صياغتها .

(د) يكون الناتج الأول في عنصر البرنامج ٥ - ١ هو " تقرير الى لجنة مركز المرأة عن أوضاع النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاع المسلح " وفي الكفاح من أجل السلم ، وتقرير المصير والاستقلال (الربع الأخير ، ١٩٨٥) " ؛

(هـ) يحذف المنشور الثاني المخصص للبيع والوارد في عنصر البرنامج ٥ - ٢ " المعنون " اوجه الصلة المتبادلة " ؛

(و) يصبح عنوان عنصر البرنامج ٧ - ٢ " البحوث وتحليل السياسة فيما يتعلق بالشيخوخة " ويصبح عنوان الناتج الثاني " الشيخوخة : الاتجاهات وآثار السياسة " ؛

(ز) يكون ناتج عنصر البرنامج ١١ - ٢ تقريراً الى المؤتمر السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .

(و) الاحصاءات العالمية

٣٧ - توصي اللجنة بحذف عنصر البرنامج ٧ - ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وتأجيل الأعمال الواردة تحته الى فترة سنتين لاحقة .

(ز) الدراسة الاستقصائية عن حالة الطاقة في سياقها الدولي

٣٨ - توصي اللجنة بما يلي :

(أ) يصبح عنوان منشور المبيع في ناتج عنصر البرنامج ١ - ٤ " تمويل تنمية موارد النفط " .

(ب) تعطى أولوية عليا لعنصر البرنامج ٢ - ٢ (المعلومات عن البرامج المتعددة الأطراف والثنائية والبرامج الأخرى في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة) .

(ج) يصبح اسم فريق الخبراء المذكور في الفقرة ٦ - ٧٥ على النحو التالي : " فريق الخبراء المعني باستكشاف وتنمية الطاقة في البلدان النامية ، بما في ذلك اتفاقات الاستكشاف والتنمية " .

(د) ينبغي ان تهتدى الأمانة العامة في الدراسات التي تجريها بالجزء ٨ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ وينبغي ان تكون تلك الدراسات عطية المنحى .

٣٩ - ماد خال التغييرات السالفة الذكر، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٩ - الباب ٧ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية (١٢)

٤٠ - لاحظت اللجنة الجهود الواسعة النطاق التي اضطلعت بها إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية في مجال تبسيط وتنظيم اختصاصاتها وعملياتها في مواجهة التخفيضات المالية الكبيرة . كذلك لاحظت اللجنة الخطوات التي اتخذتها الإدارة استجابة لما أقرت عنه الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة التشكيل من رغبة في تهادي الازدواج في مختلف البرامج . ولاحظت اللجنة الجهود التي تبذلها الإدارة في سبيل تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها وزيادة مستوى التكامل والتنسيق بين برامجها وبرامج الكيانات الأخرى في المنظومة .

٤١ - وأوصت اللجنة بمنح أولوية عليا لأنشطة الإدارة التي تقوم بمقتضاها بتقديم الدعم الفني والتفذي لمشاريع التعاون التقني في ميدان التنمية الريفية المتكاملة (السياسة العامة والبرمجة ، عنصر البرنامج ٢ - ٥) ، وتخطيط التنمية المتكاملة وسياساتها (قضايا التنمية وسياساتها ، عنصر البرنامج ١ - ١) ، والموارد المعدنية والموارد المائية ورسم الخرائط (الموارد الطبيعية ، عنصر البرنامج ٤ - ١) ، والطاقة (الطاقة ، عنصر البرنامج ٤ - ١) والسكان (السكان ، عنصر البرنامج ١ - ١) .

٤٢ - وفيما يتعلق بتحديد الأولويات ، أوصت اللجنة كذلك بأن تمنح أولوية عليا لعنصر البرنامج ١ - ٢ (تطوير السياسات وتنسيق الطرائق الجديدة للتعاون التقني) في إطار برنامج السياسة العامة والبرمجة ، وأن تحذف عبارة الأولوية الدنيا التي وصف بها عنصر البرنامج ١ - ١ (دراسة استقصائية للتغييرات والاتجاهات في الإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية) الوارد في إطار برنامج الإدارة العامة والمالية العامة .

٤٣ - وفيما يتعلق ببرنامج قضايا التنمية وسياساتها ، أوصت اللجنة بأن تحذف الإشارة إلى موارد الميزانية العادية الواردة في إطار البرنامج الفرعي ٥ (صياغة البرامج وتوجيهها) .

٤٤ - وفيما يتعلق ببرنامج الإدارة العامة والمالية العامة أوصت اللجنة بحذف الإشارة إلى البرنامج الفرعي ٣ (إدارة البرامج الانمائية والقطاعية) نظرا لأنه لا يقترح القيام بأي أعمال خلال فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٤٥ - وتحت اللجنة إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية على أن تنفذ أنشطتها التقييمية على أتم وجه ممكن من حيث الفعالية والمنهجية .

٤٦ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواحي الواردة في سرد برامج الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

١٠ - الباب ٨ - مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (١٣)

٤٧ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر سرد برامج الباب ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

١١ - الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية (١٤)

٤٨ - توصي اللجنة بأن ينفذ المركز المعني بالشركات عبر الوطنية عناصر البرنامج حسبما هي واردة في الباب ٩ ، في تنسيق تام مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وإدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية وسائر منظمات الأمم المتحدة وأن يهذل كل جهد لتفادي حدوث ازدواج مع الأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات .

٤٩ - وأوصت اللجنة بإجراء التنقيحات التالية في الباب ٩ :

(أ) يضاف تحت البرنامج الفرعي ١ (ب) عبارة " (A/37/6) ، الفقرات من ٢٣-٢ الى ٢٣-١٤ " بعد عبارة " الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٤-١٩٨٩ " ؛

(ب) يعدل عنوان البرنامج الفرعي ٢-١ " الممارسات الفاسدة " الى " مدفوعات غير مشروعة " ويحذف وصف الأولوية الدنيا . وفلا عن ذلك ، تحذف فقرة الناتج ويستعاض عنها بما يلي :

" لا يوجد ناتج نهائي ؛ وتقدم مساعدة الى الهيئات الحكومية الدولية نسي وضع واعتماد اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة " ؛

(ج) تحت البرنامج الفرعي ٣-١ ، تضاف الفقرة ٣ " منشورات للمبيع . تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص لموضوع المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ (١٩٨٤) ؛

(د) يعدل عنوان البرنامج الفرعي ، ليصبح : " تقليل الآثار السلبية للشركات عبر الوطنية الى الحد الأدنى وتعزيز مساهمتها في التنمية " (١٥) ؛ (لا ينطبق على النص العربي)

(هـ) تحت عنصر البرنامج ٢ - ١ الناتج ٢٠ ، يصبح نص الفقرة كما يلي :

" منشور تقني : الاتجاهات السائدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة ، وفي غيرها من أشكال مشاركة الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة ، ولا سيما في البلدان النامية ، بما في ذلك مشاركتها عن طريق التزويد بالتكنولوجيا والخدمات ، المتضمنة الإدارة والتسويق " :

(و) تحت البرنامج الفرعي ٢ - ٢ الناتج ، تصبح العبارة كالتالي :

" منشور تقني لاستخدام الحكومات بشأن السياسات المتعلقة بدور الشركات عبر الوطنية وأثرها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي في البلدان النامية بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتصنيع وإنتاج المواد الأولية والتجهيز من خلال ارتباطات مع الاقتصاد المحلي " :

(ز) تحت البرنامج الفرعي ٢ - ٣ ، يصبح نص الفقرة المتعلقة بالناتج كما يلي :

" تقرير الى اللجنة ومنشور تقني ، لاستخدام الحكومات ، بشأن جوانب مختارة عن دور الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية بما في ذلك المبادلات داخل الشركات وتحديد أسعار التحويل ودورها المتعلق بميزان مدفوعات البلدان المضيفة ويشمل ذلك تحليل دور الشركات عبر الوطنية في الأنشطة التصديرية للبلدان النامية " :

(ح) تحت عنصر البرنامج ٢ - ٥ ، يعدل التاريخ الوارد تحت الناتج التالي

" ١٩٨٤ " :

(ط) يصبح عنوان البرنامج ٢ - ٧ كما يلي :

" الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا " . وتحت الناتج ، يحدد عبارة " الشركات عبر الوطنية " ، يستعاض عن عبارة " في الجنوب الافريقي " بعبارة " في جنوب افريقيا وناميبيا " :

(ي) تحت عنصر البرنامج ٢ - ٧ الناتج ١٠ ، يستعاض عن كلمة " تقرير " بكلمة

" تقارير " :

(ك) تحت عنصر البرنامج ٢ - ١٠ ، يستعاض بعد عبارة " لا يوجد ناتج نهائي ...

نبذات عن " عن كلمة " مختارة " بعبارة " كل على حدة " :

(ل) في العنوان الخاص بعنصر البرنامج ٢ - ١٣ تدرج عبارة " معلومات عن " بعد

كلمة " تحليل " وتحت الناتج ، يستعاض عن عبارة " منشورات للمبيع " بكلمة " تقرير " :

(م) في الفقرة ٩ - ٨ ، تحذف عبارة " وتنفيذ " من وصف العمل الخاص بعنصر

البرنامج ١ - ١ :

(ن) يصبح نص الفقرة ٩-١٢ تحت الجزء "ب" ٢- (الوحدات المشتركة مع اللجان الإقليمية) كما يلي :

" ٩-١٢ تؤدي الوحدات المشتركة أساسا وظائف اتصال ودعم لمركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية. وبناء عليه ، وبالرغم من أن الأنشطة الإقليمية توصف كبرنامج فرعي ، فإن تفاصيل عناصر البرنامج السبينة أدناه هي ذاتها التفاصيل السبينة في السرد السابق لبرنامج المركز " .

٥٠ - وأوصت اللجنة أيضا بالتنقيحات التالية في البرنامج الفرعي ٤ (الأنشطة الإقليمية) :

(أ) تكون الاشارات الى الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ (A/37/6) على النحو التالي : الفقرات ٢٣-١٤ و ٢٣-١٩ و ٢٣-٢٥ و ٢٣-٢٦ ؛

(ب) يستعاض عن النص الوارد تحت " (ج) " عناصر البرنامج بالنص الوارد في الفقرتين ١٨٢ و ١٨٣ أدناه .

٥١ - تنطوي عناصر البرنامج التالية على التنفيذ على الصعيد الاقليمي للوظائف الداعمة للأعمال التي عهد بها الى مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية :

(أ) ٤-١ تقارير عن جوانب التعاون الاقليمي المتصلة بدونة قواعد السلوك وسائر الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في افريقيا .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن التعاون الاقليمي فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، وعن تطبيق مدونة قواعد السلوك على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛

(ب) ٤-٢ البحوث المتعلقة بالعمليات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في افريقيا .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن دور الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية في افريقيا ، وعن الجوانب المتعلقة بالآثار الاقتصادية والاجتماعي والسياسي والثقافي والقانوني للشركات عبر الوطنية على قطاعات مختلفة لبلدان افريقية مختارة بما في ذلك الارتباطات مع الاقتصاد المحلي وعن الأنشطة التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية العاملة في بلدان مختارة من المنطقة ؛

(ج) ٤-٣ اجراء بحوث عن العمليات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن مختلف العلاقات غير المتكافئة بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات العامة في بلدان مختارة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وعن أنواع

جديدة من الترتيبات بين الشركات عبر الوطنية التي يقرها أوروبا والبلدان الأعضاء فسي
اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والتي في مستويات
مختلفة من التنمية ؛ وعن جوانب الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للشركات
عبر الوطنية على مختلف قطاعات بلدان أوروبية مختارة ، بما في ذلك الروابط مع الاقتصاد
المحلي ؛

(د) ٤ - ٤ تقارير عن التعاون الاقليمي من حيث اتصاله بمدونة قواعد السلوك
وغيرها من الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في أمريكا اللاتينية .
لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن التعاون الاقليمي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة
بالشركات عبر الوطنية وعن تطبيق مدونة قواعد السلوك على الصعيد بين الوطني والاقليمي ؛
(هـ) ٤ - ٥ بحوث عن العطيات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في
أمريكا اللاتينية .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن دور الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية في أمريكا
اللاتينية وعن جوانب الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والقانوني للشركات
عبر الوطنية على مختلف قطاعات بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ، بما في ذلك الروابط
مع الاقتصاد المحلي وعن الأنشطة التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية العاملة في بلدان
مختارة بالمنطقة ؛

(و) ٤ - ٦ تقارير عن التعاون الاقليمي من حيث اتصاله بمدونة قواعد
السلوك وسائر الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في غربي آسيا .
لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن التعاون الاقليمي فيما يتعلق بالشؤون المتصلة
بالشركات عبر الوطنية ، وعن تطبيق مدونة قواعد السلوك على الصعيد بين الوطني والاقليمي ؛
(ز) ٤ - ٧ بحوث عن العطيات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في
غربي آسيا .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن دور الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية في غربي
آسيا وعن جوانب الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والقانوني للشركات عبر
الوطنية على مختلف القطاعات ، بما في ذلك الروابط مع الاقتصاد المحلي ، وكذلك نقل
التكنولوجيا ، في بلدان مختارة في غربي آسيا ؛

(ح) ٤ - ٨ تقارير عن التعاون الاقليمي من حيث اتصاله بمدونة قواعد
السلوك وسائر الترتيبات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في منطقة آسيا
والمحيط الهادئ .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن التعاون الاقليمي فيما يتعلق بمسائل تتصل بالشركات عبر الوطنية ، وعن تطبيق مدونة قواعد السلوك على الصعيد بين الوطني والاقليمي ؛

(ط) ٤ - ٩ بحوث عن العطلات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

لا يوجد ناتج نهائي ؛ تقارير وسيطة عن دور الشركات عبر الوطنية في عطية التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعن جوانب الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والقانوني للشركات عبر الوطنية على قطاعات مختلفة ، بما في ذلك الروابط مع الاقتصاد المحلي في بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ .

٥٢ - وتنطوي عناصر البرنامج التالية على استجابة في المناطق للطلبات المقدمة على الصعيد بين الوطني والاقليمي ؛

(أ) ٤ - ١٠ تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب للمنطقة الافريقية ، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية .

الناتج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية ؛

(ب) ٤ - ١١ تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب الى منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالمسائل المتصلة ؛ بالشركات عبر الوطنية .

الناتج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية ؛

(ج) ٤ - ١٢ تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب لمنطقة امريكا اللاتينية فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

الناتج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية ؛

(د) ٤ - ٣ تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التدريب لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية .

النتائج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية ؛

(هـ) ٤ - ١٤ تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية .

النتائج : تقديم المساعدة الى المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في توفير المساعدة التقنية لبلدان المنطقة عن طريق مشاريع استشارية وحلقات تدريبية تهدف الى مساعدة المسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب المتوسطة والعليا في معاملاتهم مع الشركات عبر الوطنية .

٥٣ - وتوصي اللجنة ، وهي تشير الى تعليقها العام على مسألة الخبرة الاستشارية الواردة في الفقرة ٣٧٨ من التقرير الحالي ، بأن يكون المركز ، بالنظر الى العدد الكبير على نحو واضح لحالات الخبرة الاستشارية التي بدأها وحدة حالات الخبرة الاستشارية هذه ، حريصا بوجه خاص على تحديد استخدام الخبرة الاستشارية ، وبأن يدمج حالات الخبرة الاستشارية و/أو يحد من مدتها حيثما كان ذلك ممكنا .

٥٤ - وبإدخال التغييرات سالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برنامج الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٥ - ١٩٨٦ .

١٢ - الباب ١٠ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا (١٦)

- ٥٥ - أوصت اللجنة بأن يحذف من البرنامج ٧ ، قضايا الطاقة في أوروبا ، عنصر البرنامج ١-١ ، كلمة " السنوي " الواردة في الناتج ' ١ ' ، والتواريخ الواردة في الناتج ' ٢ ' .
- ٥٦ - وبإدخال التغييرات المذكورة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن تقر الجمعية العامة الالتزامات الواردة في سرد برامج الباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

١٣ - الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ (١٧)

- ٥٧ - وافقت اللجنة على النتائج والتوصيات التالية في اطارا الباب ١١ :
- (أ) أوصت اللجنة بأن يستعرض الأمين العام الهيكل التنظيمي للجنة بغية زيادة ترشيد هيكلها وأنشطتها ؛
- (ب) مكتب اتصال اللجان الاقليمية : خلصت اللجنة الى أن اعتمادات مكتب اتصال اللجان الاقليمية ينبغي ألا تكون جزءاً من باب الميزانية البرنامجية الخاص بأي لجنة اقليمية وقررت أن ترجو من الأمين العام استعراض هذا الموضوع وإدراج التوصيات المناسبة بصدد في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين والمقرر تقديمه عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢١٤ .
- (ج) قضايا التنمية وسياساتها : أوصت اللجنة بالاستعاضة عن لفظة " الخدمات " بلفظة " عام " في عنصر البرنامج ١ - ١ الناتج ' ٢ ' .
- (د) التنمية الصناعية : وافقت اللجنة على أن توصي باعطاء أدنى أولوية لعنصر البرنامج ١ - ٤ (الصناعات الزراعية والصناعات المرتبطة بها) . وأوصت كذلك بحذف الجملة الاولى من الفقرة ١١ - ٣٨ .
- (هـ) العلم والتكنولوجيا : أوصت اللجنة بإدراج عنصر البرنامج ١ - ٤ (سياسة حفظ الطاقة وتحولها) تحت برنامج " مسائل الطاقة " . كما قررت إدراج عنصر البرنامج ٣ - ١ (تقييم التكنولوجيات الجديدة) تحت البرنامج الفرعي ٢ (تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان الاعضاء) ، وحذف البرنامج الفرعي ٣ .
- (و) الاحصاء : أوصت اللجنة بضم عنصرى البرنامج ٢ - ١ و ٢ - ٢ المدرجين تحت البرنامج الفرعي ٢ (خدمات المعلومات الاحصائية) .

(ز) النقل - أولاً : النقل والاتصالات والسياحة : أوصت اللجنة بحذف
عنصرى الناتج ' ٢ ' (أ) و (ب) المدرجين تحت عنصر البرنامج ٢ - ٤ (تحقيق الكفاءة
المثلث لتشغيل النقل على الطرق) . كما أوصت بإضافة عبارة " في منطقة اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ " بعد عبارة " البلدان غير الساحلية وبلدان المرور
العابر (الترانزيت) " في الناتج قبل الأخير تحت عنصر البرنامج ١ - ١ ' ٢ ' (وضع
الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية للتنمية المتكاملة للنقل) .

(ح) التنمية الاجتماعية : أوصت اللجنة بقيام تنسيق كامل بين منظمة الصحة
العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والهيئات الأخرى
حسب الاقتضاء ، في تنفيذ البرنامج الفرعي ٣ (الصحة والتنمية) وغيرها من الأنشطة
المتصلة بالصحة وفقاً للآراء المعرب عنها في اللجنة .

٥٨ - هادخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر
الناتج الواردة في سرد برامج الباب ١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٤ - الباب ٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (١٨)

٥٩ - أوصت اللجنة بأنه ، في عنصر البرنامج ٥ - ١ من البرنامج المعنون " قضايا التنمية
وسياساتها في أمريكا اللاتينية " ، يجب أن يكون نص الناتج ' ٢ ' كما يلي : " اعداد
اثنين وعشرين تقريراً تقنياً " بدلاً من " اعداد أربعة وأربعين تقريراً تقنياً " .

٦٠ - وأوصت اللجنة بأنه حيثما يبدو والناتج عالمياً في طبيعته ، ينبغي التشديد على
أن ينظر الى الناتج من حيث تأثيره على المنطقة الإقليمية .

٦١ - وأوصت اللجنة بأنه ، في الفقرة ١٢ - ٤٠ ، يجب أن تلحق المهمة الثانية المطلوب
توفير خبراء استشاريين لها بموجب عنصر البرنامج ١ - ٢ بعنصر البرنامج ١ - ٤ .

٦٢ - وأوصت اللجنة بما يلي تحت البرنامج المعنون " الموارد الطبيعية في أمريكا
اللاتينية " :

(أ) في الناتج ٢ لعنصر البرنامج ١ - ٣ تحذف عبارة " الناتج الوسيط " ؛

(ب) يزال الناتج ' ٣ ' لعنصر البرنامج ٣ - ١ ؛

(ج) يوصف الناتج ' ٦ ' لعنصر البرنامج ٣ - ١ بأنه " اعداد منشور تقني
لدراسة وضع وتنفيذ ... " .

- ٦٣ - وأوصت اللجنة بأن تحذف الإشارة (موارد خارجة عن الميزانية) الواردة بعدد ناتج عنصر البرنامج ١ - ٤ من البرنامج المعدون "سائل الطاقة في أمريكا اللاتينية" (١٥) .
- ٦٤ - وأوصت اللجنة بأن يستعاض ، في عنصر البرنامج ١ - ٢ من البرنامج المعدون "السكان في أمريكا اللاتينية" ، عن عبارة "لتنظيم الأسرة" الواردة في العنوان وفي السرد التالي له بعبارة "للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية" .
- ٦٥ - وأوصت اللجنة بأن ينقح ، في الفقرة ١٢ - ٦٥ ، الترتيب لعناصر البرنامج طبقاً للنموذج التالي : يغير الرقم ٢ - ١ ليصبح ١ - ٤ ، ويغير الرقم ٣ - ١ ليصبح ٢ - ١ (١٥) .
- ٦٦ - وبإدخال التغييرات السابقة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النتائج الواردة في سرد برامج الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٥ - الباب ٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٩)

- ٦٧ - أحاطت اللجنة علماً مع التقدير بالجهود المبذولة لتحسين تقديم البرامج وتعديل البرامج والموارد لتعكس القرارات المتخذة فيما يتصل بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .
- ٦٨ - ورأت اللجنة أنه ينبغي تدعيم مراقبة وتقييم الوظائف في اللجنة .
- ٦٩ - وأوصت اللجنة بحذف عبارة "العقبات الحالية التي تعترض" الواردة تحت ناتج عنصر البرنامج ٣ - ٣ من البرنامج ٧ (التجارة الدولية وتمويل التنمية في أفريقيا) .
- ٧٠ - وبالنظر على عدم وجود خطة متوسطة الأجل معتمدة في مجال الشؤون البحرية ، فإن اللجنة لم تكن في وضع يسمح لها باستعراض موارد البرنامج الفرعي المتعلق بالبحار من برنامج الموارد الطبيعية .
- ٧١ - وبإدخال التغيير المذكور أعلاه ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر الالتزامات الواردة في سرد برامج الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٦ - الباب ٤ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (٢٠)

- ٧٢ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على الالتزامات الواردة في سرد البرامج المذكور في الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .
- ٧٣ - وطلبت اللجنة أن تحاط طماً بنتائج المفاوضات الجارية حول اتفاق جديد بشأن العلاقات والتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

١٧- الباب ٥- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢١)

٧٤ - أوصت اللجنة بأن تسترعى انظار مجلس التجارة والتنمية وانظار فريقه العامل المعني بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية الى التقرير المقدم عن الميزانية البرنامجية المقترحة للاونكتاد للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، بالرغم من انه لم يدرس الا بصورة اولية .

٧٥ - وأوصت اللجنة بأن يتخذ مجلس التجارة والتنمية وفريقه العامل تدابير تضمن قيامهما ، في المستقبل ، باستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة للاونكتاد والابواب ذات الصلة من الخطة المتوسطة الاجل قبل الدورات العادية المقررة للجنة . وتأسف اللجنة لانه لم يكن بوسعها في هذا الوقت بدراسة الميزانية المقترحة للاونكتاد .

١٨- الباب ٦- مركز التجارة الدولية (٢٢)

٧٦ - أحاطت اللجنة علما بالميزانية البرنامجية المقترحة المقدمة عن الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وبالتعليقات التي أدلى بها عدد من الوفود بشأنها وأوصت بأن توضع الميزانية البرنامجية لمركز التجارة الدولية في المستقبل وفقا للاحتياجات المعيارية وأن تورد بوجه خاص وصفا كاملا لعناصر ونواتج البرنامج المتوخاة .

٧٧ - ومع التحفظ المذكور أعلاه ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

١٩- الباب ٧- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٢٣)

٧٨ - أوصت اللجنة بأنه في ضوء النتيجة ١٩٨٣ / ٤ التي توصل اليها مجلس التنمية الصناعية ينبغي تنقيح العناصر البرنامجية الواردة تحت البرنامج الفرعي ٤ (نظام المشاورات) في اطار البرنامج ١ (تنسيق السياسات) ، وفي اطار البرنامج الفرعي ٣ (الدراسات والبحوث القطاعية) من البرنامج ٢ (الدراسات والبحوث الصناعية) ، على النحو التالي :

(أ) في البرنامج ١ (تنسيق السياسات) ، البرنامج الفرعي ٤ (نظام المشاورات) ، تعطى في ضوء قرار مجلس التنمية الصناعية الأولوية العليا للمشاورات التالية :

تحضير الأغذية

الاسمدة

الجلود

مواد البناء

البتروكيمائيات

السلع الانتاجية مع التركيز بوجه خاص على المعدات والتكنولوجيا المتصلة بالطاقة ؛

(ب) لا تعطى المشاورات التالية الأولوية العليا ولا الدنيا (حيث أنها لن تبدأ إلا في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وستعين لها الأولوية المناسبة لدى النشر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المذكورة) :

مصادر الأسماك

القوى العاملة في الميدان الصناعي

الآلات الزراعية

الفلزات غير الحديدية

الحديد والصلب

المستحضرات الصيدلانية ؛

(ج) يحذف عنصر البرنامج ٤-٤ (صناعة الخشب والمنتجات الخشبية) لأنه سينتهي في فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ :

(د) يحذف عنصرا البرنامج ٤-١ (مشاورات بشأن التمويل الصناعي) و ٤-١٢ (جوانب التجارة والدوايب المتصلة بها في ترتيبات التعاون الصناعي) لأنه ليس من المقرر إجراء أى مشاورات خلال فترتي السنتين القادمتين (وفي حالة العنصر الأخير يرى مجلس التنمية الصناعية أن الفريق المخصص العامل في هذا المجال قد أنهى مهمته) ؛

(هـ) يعدل عنصر البرنامج ٤-١٣ (إدارة البرنامج وأنشطة الدعم) ليعكس تشغيل نظام المشاورات وتنظيمه على غرار ما اقترحه مجلس التنمية الصناعية ؛

(و) في البرنامج الفرعي ٣ (الدراسات والبحوث القطاعية) :

'١' يعطى عنصر البرنامج ٣-٤ (دراسات عن صناعاتي الخشب وتحهيز الأخشاب) أدنى أولوية لأنه ليس من المقرر إجراء أى مشاورات بشأن هذا الموضوع خلال فترتي السنتين القادمتين ؛

'٢' يعدل عنصر البرنامج ٣-١١ (دراسة عن صناعة السلع الانتاجية) لكي يتفق مع موضوع المشاورات .

٧٩ - وأوصت اللجنة بأنه ، في الفقرة ١٧ - ٣٧ ، ينبغي ان يكون البند الثاني الوارد تحت عنوان "عصر البرنامج" ٤-١ الى ٤-١٧ بدلا من ٤-١٧ وأنه في الفقرة ١٧ - ٤٦ يتعين حذف عنصر البرنامج ٤-٥ (رصد تنفيذ توجييات الندوة الدولية المعنية بالتكنولوجيا الصناعية المناسبة) من البرنامج الفرعي ٤ وذلك وفقا للمرفق الحادي عشر لتقرير الميزانية البرنامجية المقترحة ، ويتعين اعادة ترقيم عناصر البرنامج التالية وفقا لذلك .

٨٠ - وأوصت اللجنة بأنه فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالمخدرات والنباتات ، المتوخاة في العنصر البرنامجي ٣ - ٢٢ (منع المستحضرات الصيدلانية وتعبئتها ومراقبة حودتها وإنتاجها) من البرنامج ٣ ، فإنه يتعين أن تحافظ اليونيد وعلى التنسيق الوثيق مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والأجهزة الأخرى ذات الصلة .

٨١ - كما أيدت اللجنة طلب مجلس التنمية الصناعية بأنه ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة استباقا لتحويل اليونيد والى وكالة متخصصة ، اجراء دراسة عن التنسيق الضروري بين وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في فيينا بهدف تجنب الازدواج .

٨٢ - وأوصت اللجنة في ضوء المناقشة التي دارت في مجلس التنمية والنتائج التي خلص اليها ، أن ترفع الأولوية المعطاة لاقامة هيكل التدريب الصناعي والتدريب الفردي والجماعي والتنسيق بين الوكالات ومكتبي الاتصال في نيويورك وحنيف من أولوية دنيا الى لا شيء .

٨٣ - ما اجراء التغيير المذكور اعلاه ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر الالتزامات الواردة في سرد برامج الباب ١٧ من الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢. - الباب ١٨ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٤)

٨٤ - أوصت اللجنة باجراء التنقيحات التالية في الميزانية البرنامجية المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة :

(أ) في الجملة الأولى من الفقرة ١٨ - ٣٥ ، يستعاض عن عبارة " ابلغ الحكومات والمؤسسات المعنية في كل منطقة بالتطورات التي تجرى في البرنامج الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة " بعبارة " ابلغ التطورات ، التي تجرى في البرنامج الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الى الحكومات والمؤسسات المعنية في كل منطقة ، وتنسيق هذه التطورات معها " .

(ب) في البرنامج الفرعي ١ (التقييم البيئي) ، (أ) الاحتياجات من الموارد ، يستعاض عن النص الحالي بما يلي :

" الميزانية العادية : ٤٠٥ . ٠٠٠ دولار (١٥٦ في المائة من مجموع البرنامج) ؛

" الموارد الخارجة عن الميزانية : ٦٥١ . ٠٠٠ دولار (٢٧٢ في المائة من مجموع البرنامج) " (١٥) .

(ج) تحت عنصر البرنامج ١ - ٦ (البحث والتقييم والاستعراض) ، النتائج " ٢ ، " تضاف العبارة " وللتأثير الاقتصادي والايكولوجي للأمطار الحمضية " بعد كلمة " الكبريت " .

- (د) تحت عنصر البرنامج ٢ - ١ (الجوانب البيئية لتخطيط المستوطنات البشرية) ، الناتج ' ١ ' ، تحذف العبارة الأخيرة " وعن معايير الراحة في ظل المناخ الداخلي (الربع الرابع ، ١٩٨٤) " .
- (هـ) ينبغي إيلاء أدنى أولوية لعنصر البرنامج ٢ - ٢ (صحة الناس والبيئة) .
- (و) تحت عنصر البرنامج ٣ - ٤ (التربة) ، الناتج ' ١ ' يحذف آخر منشور وتدرج بدلا منه العبارة التالية " ومنهجيات لتقييم موارد الأرض والتربة المتاحة أو التي يحتمل اتاحتها والفاقد من الأراضي المزروعة (الربع الرابع من عام ١٩٨٥) " .
- (ز) تحت عنصر البرنامج ٣ - ٥ (المياه) ، الناتج ' ١ ' ، يستعاض عن عبارة " للمشاريع الواسعة النطاق لتنمية " بعبارة " لمشاريع تنمية " . ويصبح نص الجملة كما يلي :
- " . . . الآثار البيئية لمشاريع تنمية المياه . . . " .
- (ح) تحت عنصر البرنامج ٣ - ٦ (الموارد الجينية) ، تحذف عبارة أولوية دنيا .
- (ط) ينبغي إيلاء أدنى أولوية لعنصر البرنامج ٥ - ١ (التلوث البحري) .
- (ي) عنصر البرنامج ٥ - ٢ (الموارد البحرية الحية) ، الناتج ' ٣ ' ، يصبح نصه كما يلي :
- " استعراض دورى للاستراتيجية العالمية للحفاظ فيما يتعلق بجميع الموارد البحرية الحية وتطوير القانون الوطني والدولي المتعلق بالثدييات البحرية " .
- (ك) تحت عنصر البرنامج ٥ - ٣ (البحار الإقليمية) ، الناتج ' ٢ ' ، تحذف عبارة " وجنوب غربي المحيط الأطلسي (نهاية ١٩٨٤) " .
- (ل) عنصر البرنامج ٦ - ١ (الطاقة) ، الناتج ' ٣ ' يصبح نصه كما يلي :
- " مساعدة تقنية : ثلاثة مشاريع نموذجية تجريبية عن استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في المناطق الريفية ، مع التركيز بصفة خاصة على التكنولوجيات الجديدة وتأثيرها على البيئة " .
- (م) تحت البرنامج الفرعي ٨ (تدابير الدعم) (أ) ، الاحتياجات من الموارد ، يستعاض عن النص الحالي بما يلي :
- " الميزانية العادية : ٣٢٤ ٥٠٠ دولار (١٢٥) في المائة من مجموع البرنامج) ؛

" الموارد الخارجة عن الميزانية : ١ ٥١٩ ٩٠٠ دولار (٢٥٥٥ فسي
المائة من مجموع البرنامج) " (١٥) .

٨٥ - صادخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر النواتج
الواردة في سرد برامج الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٢١ - الباب ٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (٢٥)

٨٦ - أوصت اللجنة بإدخال التنقيحات التالية على الميزانية البرنامجية المقترحة
للمستوطنات البشرية :

(أ) ينقح عنصر البرنامج ١ - ٢ الناتج ٣ " ليصبح نصه كالتالي :

" ٣ " تقديم تقرير الى اللجنة عن تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية
مع الاهتمام بوجه خاص بالمدن الوسيطة ومراكز النمو (١٩٨٥) " .

(ب) يدرج ناتج اضافي في عنصر البرنامج ١ - ٢ يكون نصه كالتالي :

" ٥ " سيقوم المركز بجمع المعلومات وتحليل الطرق والمعايير فيما
يتعلق بتحديد موضع الاستثمارات في الهياكل الأساسية
والخدمات الاجتماعية ، داخل اطار التنمية الوطنية ، مما
يؤدي الى وضع سياسات وطنية تكفل تحقيق التكامل بين المساكن
المتعلقة بموقع السكان واستغلال الأرض والأنشطة الاقتصادية
وتحسين الأوضاع الاجتماعية " .

(ج) يؤجل عنصر البرنامج ١ - ٤ .

(د) وفي عنصر البرنامج ٨ - ٧ تحت الناتج تحذف عبارة " من البلدان النامية"
وتضاف عبارة " التابعة لمركز المستوطنات البشرية " بعد عبارة " الشبكات الاعلامية الاقليمية " .

٨٧ - وأعربت اللجنة عن اهتمامها المستمر في تقييم الأنشطة كما هو مشروح تحت عنصر
البرنامج ٢ - ٦ .

٨٨ - وانتهت اللجنة الى أنه ينبغي ، فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٣ - ٦ ، تمويل
أنشطة السنة الدولية لايواء المشردين ، من حيث المبدأ ، وفقا للمعايير المبينة في مرفق
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٦٧ .

٨٩ - وبإدخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقرر
النواتج الواردة في سرد برامج الباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٢- الباب ٢٠- الرقابة الدولية على المخدرات (٢٦)

٩٠- قررت اللجنة التوصية بما يلي :

في إطار برنامج نشاط شعبة المخدرات

(أ) حذف كلمة " سنوية " من الناتج ' ٢ ' في عنصر البرنامج ٢-١ ، وحذف الناتج الوسيط من عنصر البرنامج ؛

(ب) إعادة تعيين الناتج الوسيط لعنصر البرنامج ٣-١ بوصفه الناتج النهائي ' ٣ ' ؛

(ج) تنقيح عنصر البرنامج ٢-٥ بادراج كلمة " الناتج " في السطر التالي لعنوان العنصر ، وبلاستعاضة عن عبارة " واقتنا " في بداية الجملة الثانية من الناتج بعبارة " وجمع " ؛

(د) منح اولوية عليا لعنصرى البرنامج ١-٣ و ٢-٣ في حين يحتفظ بذات الاولوية الممنوحة للعنصر ١-١ ؛

(هـ) تنقيح عنوان عنصر البرنامج ٣-٣ بحيث يصبح نصه " تقديم المشورة لتصندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، والتعاون مع الوكالات الأخرى ، وتنفيذ أنشطة التعاون التقني " ؛

(و) حذف الجملة الثانية في العنصر ٣-٣ ، الناتج ' ١ ' والاستعاضة عنها بما يلي :

" ' ١ ' تحديد صلاحية هذه المشاريع وفعاليتها بالمقارنة بالتكاليف ، ويمكن أن يتضمن تحليل المقترحات ايفاد بعثات لخبراء / خبراء استشاريين بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير أو بترتيب منه . "

(ز) اصدار المنشور الصين في الناتج ' ١ ' من عنصر البرنامج ٣-٤ باللغة العربية ؛

في إطار برنامج نشاط الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

(ح) دمج عنصرى البرنامج ٣-٢ و ٣-٣ مع عنصر البرنامج ٤-١ ؛

(ط) توحيد الناتجين ' ٢ ' و ' ٣ ' لعنصر البرنامج ٢-١ ؛

(ي) الاستعاضة عن عبارة " الاتصالات الدبلوماسية " بعبارة " الاستفسارات المحلية " في إطار عنصر البرنامج ٣-١ ؛

٩١- ومع ادخال التغييرات المذكورة اعلاه ، اوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٢٣- الباب ٢١- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٧)

٩٢ - قررت اللجنة التوصية بأنه ، وفقا لما هو مبين في الفقرة ٢١-٣ من الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، ينبغي أن يتطابق عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين التالية قدر الامكان مع الشكل الموصوف ومع هيكل البرنامج الفرعي للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

٩٣ - وأعربت اللجنة أيضا عن أملها في أن تلغى في المستقبل القريب الوظائف السبع من الفئة الفنية والوظائف السبع من فئة الخدمات العامة التي كان من المتعين إلغاؤها تدريجيا كما هو مبين في الفقرة ٢١-٥ من الباب ٢١ بالميزانية وذلك نظرا للتغيرات التنظيمية الحاصلة .

٩٤ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢١ من الميزانية ، البرنامجية ، المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٤- الباب ٢٢- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عطيات
الاغاثة في حالات الكوارث (٢٨)

٩٥ - أوصت اللجنة بحذف عنصر البرنامج ٣-٤ . وانتهت اللجنة الى أن تحدد أدنى أولوية لعنصر البرنامج ٣-٢ ليس سليما وأوصت باعطاء أدنى أولوية لعنصر البرنامج ٣-٣ (استخدام أجهزة الانذار) .

٩٦ - ومع التغيرات المذكورة آنفا ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٥- الباب ٢٣- حقوق الانسان (٢٩)

٩٧ - قررت اللجنة التوصية بما يلي :

- (أ) أن يضع مركز حقوق الانسان نظاما لتقييم كل نشاط من أنشطة ؛
- (ب) أن تستبدل بلفظة " اشراف " الواردة في عنوان عنصر البرنامج ١-١ لفظة " اشرافية " ؛
- (ج) أن يكون نص الناتج ' ٩ ' من عنصر البرنامج ٢ - ١ كما يلي : " . . . نظام الأقلية العنصرية في الجنوب الافريقي . . . " ؛
- (د) أن يدمج الناتجان ' ٤ ' و ' ٥ ' من عنصر البرنامج ٤ - ٢ في ناتج واحد ؛ وأن يصبح الناتج الوسيط ' ١ ' الناتج النهائي ' ١١ ' ، وأن يحذف الناتج الوسيط ' ٢ ' .

(هـ) أن يحذف الناتج '٣' من عنصر البرنامج ٢ - ١ ؛ وأن تحدد الجداول الزمنية لاجتماعات هذين الفريقين العاملين الواردين في اطار الناتجين '٧' و'٨' بحيث تفصل بينها فواصل زمنية أطول مما هو مقرر حالياً ؛ أما فيما يتعلق بالناتج '٥' توجه اللجنة الانتباه الى احتمال الازدواج بين أنشطة الفريق العامل والأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية .

٩٨ - وبهذه التغييرات المذكورة أعلاه أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٦ - الباب ٢٤ - البرنامج العادى للتعاون التقني (٣٠)

٩٩ - خلصت اللجنة الى أن عرض هذا الباب ينبغي أن يظل بشكله الحالي . بيد أن هناك حاجة الى معلومات اضافية واحالات مرجعية الى الأبواب الأخرى المناسبة من أبواب الميزانية البرنامجية .

١٠٠ - وقرّرت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بالموافقة على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٧ - الباب ٢٥ - محكمة العدل الدولية (٣١)

- ١٠١ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالألا توافق على اقتراح انشاء مهمة الاتصال .
١٠٢ - صادخال التغييرات السابقة الذكر أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٨ - الباب ٢٦ - الأنشطة القانونية (٣٢)

- ١٠٣ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٩ - الباب ٢٧ - ادارة شؤون الاعلام (٣٣)

- ١٠٤ - أوصت اللجنة بأن تخصص أولوية دنيا ، في البرنامج الفرعي ١ (التغطية الاعلامية) ، لعنصر البرنامج ١ - ٦ (التغطية بالصور الفوتوغرافية) ، وبأنه ينبغي ، فيما يتعلق بالناتج ' ١ ' لهذا العنصر من عناصر البرنامج ، تضاف عبارة " ضمن هيئات أخرى " بعد عبارة " اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى " . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (الاعلام المتعمق) ، أوصت اللجنة بما يلي : (أ) تعديل الفقرات التي تحيل الى الخططة المتوسطة الأجل بحيث تصبح " الفقرات من ٩ - ٩ الى ٩ - ٤٠ " ؛ (ب) وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ١٢ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) الناتج ' ١٠ ' ، تحذف : رسالة اخبارية نصف شهرية ، معنونة " الاستعراض الدولي " ؛ (ج) وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ١٤ (القانون الدولي والمعاهدات) ، الناتج ' ١ ' يحذف (فيلم مدته ٣٠ دقيقة عن دور الأمم المتحدة في تسجيل المعاهدات ونشرها) وكجهة ايداع للاتفاقات المتعددة الأطراف ، ويغطي موضوع الفيلم المقترح في أحد الأفلام القصيرة الستة المقترحة تحت الناتج ' ٣ ' من عنصر البرنامج ٢ - ١٥ (المعلومات العامة عن الأمم المتحدة) .
- ١٠٥ - وأوصت اللجنة أيضا بأن يستعرض توزيع شرائط التسجيلات الازاعية في ضوء التقييم المتعمق لأعمال ادارة شؤون الاعلام وأن تتعكس نتائج الاستعراض في تقرير التقدم المحسوز الذى سيحال الى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين .

- ١٠٦ - أوصت اللجنة الجمعية العامة ، مع التغييرات الواردة أعلاه ، بأن توافق على النواتج الواردة في سرد برامج الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

* * *

التوصية العامة

١٠٧ - لاحظ أعضاء اللجنة في تعليقاتهم على مختلف أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ان الاستعانة المقترحة بخدمات الخبراء الاستشاريين تبدو مفرطة ولا تفضي الى الاستخدام الأمثل للموارد العادية من الموظفين . فضلا عن ذلك ، فانه ليس هناك ، على ما يبدو ، معايير لأجور الخبراء الاستشاريين .

١٠٨ - نظرا لتعدد المسائل المتصلة بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين واتصالها بولاية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، فقد قررت اللجنة أن توجه انتباه الجمعية العامة الى هذه المسألة في اطار ما تخلص اليه من النتائج والتوصيات .

ثانيا - انشاء وحدة لنظم المعلومات في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (٣٤)

١٠٩ - أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالتقدم الذي أحرزته وحدة نظم المعلومات فسي زيادة انتاجيتها والنهوض بأعمالها .

١١٠ - ورثي وجوب الحرص على أن يؤدي دمج قواعد بيانات اللجان الاقليمية وتوزيع ما يتمخض عنه ذلك من نواتج للجان الى الاسهام في التنسيق السليم ونشر المعلومات وتعزيز نظم معلومات اللجان الاقليمية . كما سأل بأهمية قيام الوحدة على نحو منظم بجمع مادة قيمة غير منشورة والتعاون مع نظم المعلومات الاخرى .

١١١ - واقترحت اللجنة اعطاء وحدة نظم المعلومات قاعدة مؤسسية تكون مقرا لأنشطتها واقترحت بالتالي أن ينظر الأمين العام في ادماج الوحدة في مكتبة داغ همرشولدر ، وأن يقدم الأمين العام تقريراً الى لجنة البرنامج والتنسيق عن القرار الذي يتخذه .

ثالثا - تنسيق أنشطة الأغذية والزراعة في آسيا والمحيط الهادئ من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٣٥)

١١٢ - توصي اللجنة بما يلي :

(أ) في الوقت الذي تنظر فيه الهيئات الحكومية الدولية في ولايات تشريعية جديدة بشأن الشؤون المتعلقة بالأغذية والزراعة ، ينبغي للأمانة المعنية أن تقدم للدول الأعضاء المشورة بشأن التضارب المحتمل مع ولايات المنظمات الأخرى . وإذا ما ووفق على الولايات المتعارضة فانه ينبغي للأمانة أن تنفذها على أساس استعراض دقيق للبرامج القائمة في المنظمات الأخرى والتعاون الوثيق مع الكيانات الأخرى ذات الصلة ، مع احاطة الهيئات الحكومية الدولية المناسبة علماً بذلك ؛

(ب) ينبغي على منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، من خلال آلياتهما للتعاون والتنسيق القيام بما يلي : بذل كل جهد لتجنب التداخل على مستويات الأمانات عن طريق ايضاح دور كل من المنظمين ، والتركيز على تكامل مجالات العمل ، وتشجيع التخطيط المشترك والبرمجة المشتركة الى أقصى حد ؛

(ج) نظراً لحجم الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للقيام بأنشطتها ، فانه ينبغي أن تشمل اجتماعات استعراض البرنامج المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على أنشطة تنفيذية في استعراضها ؛

(د) ينبغي أن يقدم الرئيسان التنفيذيان لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقرير الأمين العام ، ونصبيانها المشترك ، وتعليقات اللجنة ، الى هيأتهما الحكومية الدولية المعنية في دوراتها المبكرة لاستعراضها والتعليق عليها ، وسيعرض الاستعراض والتعليقات على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والعشرين ، جنباً الى جنب مع تقرير مرحلي عن المرحلة الجديدة من التعاون والتنسيق بين المنظمين ، بما في ذلك التخطيط والبرمجة المشتركة بينهما .

رابعا - اعادات صياغة الخطة المتوسطة الأجل
للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (٣٦)

الفصل ٢١ - التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

١١٣ - أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة باعتماد البرنامج الفرعي ه من البرنامج ١ الوارد في الفصل ٢١ (التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية) ، وذلك بما يلي من تنقيحات :

(أ) يكون عنوان البرنامج الفرعي " مشاركة المرأة في تعزيز السلام والتعاون الدوليين " .

(ب) في الفقرة ٢١ - ٢٧ ، تذكر الولايات التالية : قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤ وقرارات المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ٧ و ٢٨ و ٤٠ و ٤٧ . ويجب عدم ذكر القرار ١١ الصادر عن المؤتمر العالمي .

(ج) الفقرة (٢١ - ٢٩) - يكون نص الفقرة كالتالي : "على الرغم مما أحرز من تقدم فسي تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، مازال هناك تمييز كبير ضد المرأة مما يعيق مشاركتها الفعالة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين " .

الفصل ٢٥ - الشؤون البحرية

١١٤ - أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة باعتماد الفصل ٢٥ (الشؤون البحرية) من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة ، مع ادخال التنقيحات التالية :

(٦) أولا - الاتجاه العام للبرنامج الرئيسي - يبدأ الفرع بالفقرة الجديدة التالية :

" ٢٥ - ان الغرض من هذه البرنامج الرئيسي في مجال الشؤون البحرية هو ان يكون بمثابة نقطة تتركز حولها جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبحار والمحيطات عن طريق تضمين الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي تتناول هذا الموضوع على وجه التحديد في فصل واحد من الخطة . ومن ثم ، فان المقصود منه هو المساعدة في ضمان التنسيق الفعال والتحديد الدقيق للمهام فيما بين المنظمات الواردة في الخطة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وعلى أساس هذه الخطة يمكن النظر فسي الأولويات المتطورة للأمم المتحدة في الميدان واستعراضها وتنفيذها . وفي سياق استعراض مسؤوليات الأمين العام نتيجة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، تم التسليم بوجود مسؤوليات لا تتسم بطابع اقتصادي أو تقني ولكن ينبغي أن تغطيها الخطة المتوسطة الأجل الموافق عليها . وعليه فان هذه الأنشطة الأخرى ، وكثير منها ، يجري تنفيذها بالفعل ، مدرجة مع الأنشطة التي تتسم بطابع اقتصادي أو تقني ، في فصل واحد من الخطة " .

(ب) الفقرة ٢٥ - ٤ - في الجملة الأخيرة ، يستعاض عن عبارة "الجزء الخامس" بلفظة "المرفق" .

(ج) الفقرة ٢٥ - ٦ - يصبح نص الجملة الأولى على الوجه التالي : "لدى تطبيق الاتفاقية ، يتعين ، جملة ، الحفاظ على الطابع الشامل للاتفاقية التي تم التفاوض بشأنها بكبير من العناية والتي أضفي عليها توازن دقيق يشطبها منذ بدء الأعمال التحضيرية" . ويصبح نص بداية الجملة الرابعة كما يلي "ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد الحكومات في عطية قبول . . ."

(د) الفقرة ٢٥ - ٧ - في الجملة الثالثة تحذف عبارة "وخاصة المعادة البحرية والطاقة المحيطية" . ويصبح نص الجملة الأخيرة على الوجه التالي : "ويهدف هذا البحث والتحليل الى تلبية حاجات الدول الأعضاء المتزايدة فيما يتعلق بإدارة واستعمال الموارد البحرية والساحلية بكفاءة في ضوء اعتماد اتفاقية قانون البحار" .

(هـ) بعد الفقرة ٢٥ - ٧ ، تضاف الفقرة الجديدة التالية :

"وستستعرض احتياجات العمل على الصعيد الاقليمي في ميدان الشؤون البحرية عندما تقوم الهيئات الحكومية الدولية الاقليمية بتحديد الاحتياجات الجديدة الناشئة

عن اعتماد الاتفاقية . وعند ما تتكشف نتائج هذه المداولات ، من المنتظر أن تتناول كل المناطق هذه المسائل . وقد حددت منطقتان في الوقت الراهن ، الأهداف التي يمكن تخطيط الأنشطة في ضوءها . وتسعى كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية إلى تشجيع التعاون الإقليمي في استكشاف وتنمية الموارد البحرية في حدود الولاية القضائية الوطنية ، وفي تطبيق الأحكام الأخرى الواردة في الاتفاقية . وسيبذل جهد لتقديم المساعدة إلى الدول في المنطقة سواء بشكل مباشر أو بالتعاون مع المؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والعاملة على الصعيد الإقليمي . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد وردت ، نتيجة للمشاورات ، إشارات في مواضع مختلفة ، حسب الاقتضاء ، إلى الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها اللجان الإقليمية والتي لم تدرج بعد في أطوار هذا الفصل من الخطة لكونها جزءاً من الفصول الأخرى من الخطة .

(و) ثانياً - البرامج المركزية (المهام الدائمة) - يصبح نص العنوان على النحو التالي : "ثانياً - البرامج المركزية" .

(ز) البرنامج ١ - يصبح نص العنوان الفرعي الأول : "ألف - البرامج الفرعية (المهام الدائمة)" .

(ح) الفقرات ٢٥ - ٢٥ و ٨ - ٢٥ و ١٧ - ٢٤ - يستعاض عن عبارة "الفقرتان ٦ و ٧" بعبارة "الفقرة ٧" .

(ط) الفقرة ٢٥ - ٩ - يصبح نص الهدف الحكومي الدولي كما يلي : "تسهيل اتخاذ القرارات بشأن القبول والتطبيق المتسق للاتفاقية من جانب الدول" .

(ي) الفقرة ٢٥ - ١٠ - يصبح نص الفقرة كما يلي :

"بما أن المؤتمر لم يقر رؤية أعمال تحضيرية رسمية ، فمن الضروري أن يستمر العمل الذي بدأت أمانة المؤتمر في وضع قائمة بوثائق المؤتمر وفهرستها ، بما فيها الوثائق المستعملة في عملية تحقيق الانسجام والتوافق في الاتفاقية باللغات الرسمية للأمم المتحدة ، من أجل مساعدة الحكومات في تحليل أحكام الاتفاقية ومدى الترابط بينها وتتبع تطور الصياغات اللاحقة في وثائق المؤتمر ، ولا سيما الأحكام التي لها أثر رئيسي على تطور القانون الدولي والعلاقات فيما بين الدول" .

(ك) الفقرة ٢٥ - ١١ - في الجملة الثانية يستعاض عن عبارة "ولا هي قادرة على تتبّع" بعبارة "ولا هي في وضع يسمح لها دائماً بتتبّع" .

(ل) الفقرة ٢٥ - ١٣ - في الجملة الأولى يستعاض عن عبارة "لرصد" بعبارة "للاحتفاظ بمعلومات عن" . وفي الجملة الأخيرة لا ينطبق التغيير على النص العربي .

(م) الفقرة ٢٥ - ١٤ - في الجملة الثانية ، يستعاض عن عبارة " كل واحد من المجالات مثل " بعبارة " المجالات التي تهم الحكومات على نطاق واسع مثل " ؛ وتحذف عبارة " وتطهير ونقل " ؛ ويستعاض عن عبارة " العناصر ذات الصلة في " بعبارة " التطورات التي تتجلى في نشوء " ؛ ويستعاض عن عبارة " العلاقة المتبادلة بين أحكام الاتفاقية " بعبارة " أثر الأحكام الأخرى للاتفاقية " .

(ن) البرنامج الفرعي ٢ - لا ينطبق التفسير على النص العربي .

(س) الفقرة ٢٥ - ١٨ - في الهدف الحكومي الدولي يستعاض عن عبارة " تمكين الحكومات من " بعبارة " مساعدة الحكومات في " .

(ع) الفقرة ٢٥ - ٢١ - يستعاض عن لفظة " وتحليل " ، بلفظة " ودراسة " .

(ف) الفقرة ٢٥ - ٢٢ - يستعاض عن عبارة " ووضع مبادئ توجيهية تشريعية حسب ما تحدده الحاجات " بعبارة " ووضع تشريعات أو مبادئ توجيهية نموذجية حسب ما تحدده الحاجات " .

(ص) الفقرة ٢٥ - ٢٣ - تحذف الفقرة .

(ق) الفقرة ٢٥ - ٢٧ - في الجملة الثانية ، يستعاض عن عبارة " النظام الفعّال بدرجة عالية " بعبارة " التعاون الفعّال بدرجة عالية " ، وتضاف العبارة التالية في نهاية الجملة الأخيرة " بغية تحسين التنسيق والحد من التداخل أو القضاء عليه ، ووضع تقسيم واضح للعمل بالنسبة للأنشطة في ضوء الاتفاقية " .

(ر) الفقرة ٢٥ - ٢٨ - بعد الفقرة يدرج العنوان التالي : " باء - البرنامج الفرعي باء (المهام الانتقالية) " ويدرج بعده نص الفقرة ٢٥ - ٤٧ ، والعنوان " البرنامج الفرعي ٤ - خدمة اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقام البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار " ونسب الفقرات ٢٥ - ٤٨ إلى ٢٥ - ٥١ ، مع حذف العناوين " ثالثا - البرنامج المركزي (مهام انتقالية) " و " البرنامج ١ - شؤون قانون البحار " و " البرنامج الفرعي ٢ " .

(ش) الفقرة ٢٥ - ٥١ - بعد الفقرة يضاف العنوان " جيم - التنظيم " ، ثم النص التالي : " الأمانة : إلى أن تتخذ الجمعية العامة مقسرا بشأن المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٦ ، فإن المسؤولية عن الأعمال الواردة في إطار هذا البرنامج تقع حاليا على عاتق مكتب النشل الخاص للأمين العام لقانون البحار . وفي عام ١٩٨٢ ، كان هذا المكتب يضم ١٨ وظيفة من الفئة الفنية خصصت له على أساس مؤقت . أما بالنسبة لعام ١٩٨٣ ، فقد وافقت الجمعية العامة على ما مجموعه ٢٨ وظيفة من الفئة الفنية على أساس مؤقت " .

(ت) البرنامج ٢ - الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية - يصبح نص العنوان الفرعي الأول : " الف - البرامج الفرعية " .

(ث) الفقرة ٢٥ - ٣٥ - يصبح نص الهدف الفرعي للأمانة العامة كما يلي :
" انجاز التجميع الأولي للمعلومات التقنية المتعلقة بوجود الموارد البحرية والجدوى الاقتصادية لاستغلال الموارد البحرية وطاقة المحيطات بالنسبة للتطورات الاقتصادية العالمية ، واتاحة هذه المعلومات " .

(خ) الفقرة ٢٥ - ٣٧ - يكون نص الجملة الأولى كالتالي : " ولا يمكن النظر السلي تنمية الموارد البحرية بمعزل عن عمليات التنمية العامة ، بل يتعين أن يؤخذ في الاعتبار الترابط بين العوامل المختلفة " . وفي الجملة الثانية تصبح عبارة " انتاج المعادن على نطاق عالمي " بما في ذلك انتاج المعادن على نطاق عالمي " .

(ذ) الفقرة ٢٥ - ٤٢ - يستعاض عن الجملة الأخيرة الواردة تحت عنوان " ٢ " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " بالعبارتين التاليتين : " مثل تأثير انتاج المواد المعدنية البحرية والمواد المعدنية الأخرى على المستويات المقبلة لأسعار السلع الأساسية وعائدات صادرات البلدان النامية المنتجة " . وذلك باضافتها الى الجملة السابقة لها .

(ز) الفقرة ٢٥ - ٤٤ - يكون نص الأهداف الحكومية الدولية كالتالي : استحداث قدرة فعالة لدى الحكومات على تحديد وتقييم وتطوير واقتناء وانشاء التكنولوجيات والعمليات اللازمة لتنمية الموارد الساحلية والبحرية وللاستخدامات القائمة على أساس معلومات كاملة عن التكنولوجيات المتوفرة " .

(١١) الفقرة ٢٥ - ٤٦ - يضاف بعد هذه الفقرة العنوان الفرعي " باء - التنظيم " .
ويليه النص التالي : " الأمانة : وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي فرع اقتصادات وتكنولوجيا المحيطات التابع لمكتب تحليل بحوث التنمية وسياساتها في ادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، كان في هذا الفرع ١١ وظيفة فنية ثابتة " .

(ب ب) رابعا - البرامج الاقليمية - يكون العنوان كالتالي : " ثالثا - البرامج الاقليمية " .

(ج ج) البرنامج ٣ - يكون العنوان الفرعي الأول كالتالي : " ألف - البرنامج الفرعي " .

(د د) الفقرة ٢٥ - ٥٩ - يضاف بعد الفقرة العنوان الفرعي التالي : " باء - التنظيم " .
ويليه النص التالي : " الأمانة : وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي وحدة موارد البحار التابعة لشعبة الموارد الطبيعية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، لم يكن في هذه الوحدة وظائف ثابتة " .

(هـ هـ) البرنامج ٤ - يكون العنوان الفرعي الأول كالتالي " ألف - البرنامج الفرعي " .

(و و) الفقرة ٢٥ - ٦٣ - يضاف بعد الفقرة ٢ العنوان الفرعي التالي : "باء - التنظيم".
وبليه النص التالي : "الأمانة : وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الموارد الطبيعية
والهيئة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، كان فسي
هذه الشعبة ١١ وظيفة ثابتة " .

(ز ز) خامسا - الأنشطة المتعلقة ... يكون العنوان كالتالي : "المرفق - الأنشطة
المتعلقة بالشؤون البحرية في خطط وبرامج الوكالات المتخصصة" . وبعد هذا العنوان تضاف
الفقرة الجديدة التالية : "بغية ضمان الاشارة السهلة الى أنشطة الوكالات المتخصصة
التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، ترد فيما يلي الأنشطة المتضمنة في خطط وبرامج الوكالات المتخصصة
التي تتصل على وجه التحديد بالأنشطة المقترحة للأمم المتحدة في الشؤون البحرية " .

١١٥ - كما توصي اللجنة بما يلي :

(أ) ينبغي القيام بتنقيح البرنامج الرئيسي كجزء من التنقيح العادي للخطة المتوسطة
الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وينبغي تقديم التنقيحات الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين ،
وينبغي أن تعطي التنقيحات تهريرا أقوى للاضطلاع ببرنامج رئيسي في مجال الشؤون البحرية ،
وذلك على أساس تحليل الأوضاع الراهنة ، وأنشطة الأمم المتحدة المقترحة على الصعيدين المركزي
والاقليمي والأنشطة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة والتي ستضطلع بها ؛ ٢ ، وأن تتضمن
التنقيحات جميع اللجان الاقليمية ذات الصلة .

(ب) في تنفيذ البرنامج ٣ من الخطة ، ينبغي أن تلتزم اللجنة الاقتصادية لافريقيا
واليونسكو بضمان تفادي ازدواج الأنشطة والتداخل بينها وبضمان تشجيع الجهود المشتركة .

خامسا - القواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب
البرنامجية الميزانية ، ومراقبة التنفيذ وأساليب
التقييم (٣٧)

١١٦ - لضمان كون القواعد التي سيصدرها الأمين العام لتنفيذ الانظمة المعتمدة في القرار
٢٣٤/٣٧ تتفق مع تلك الانظمة ومع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين ،
وكون التعليقات التي ابدتها في اللجنة الخامسة اثنا استعراضها لشاريع الانظمة قد اخذت بعين
الاعتبار ، أوصت اللجنة بتعديل القواعد التي يعتزم الأمين العام اصدارها كما هو مقترح فسي
الوثيقة A/38/126 على النحو التالي :

المادة ١ - مجال التطبيق

- ١٧- في القاعدة ١٠١-١ تضاف عبارة في نهاية البطة الاولى من الفقرة (١) : " يقصد بها ان تنظم أنشطة الامانة العامة في تنفيذ برنامج الامم المتحدة وانظمة التخطيط والبرمجة " .
- ١٨- وفي القاعدة نفسها تضاف البطة التالية في نهاية البطة الثانية من الفقرة الفرعية (١) : " وينبغي توجيه انظار الجمعية العامة الى هذه الحالات الخاصة " .

المادة ٢ - صكوك الادارة المتكاملة

- ١٩- تضاف قاعدة جديدة برقم ١٠٢-٢ ويمكن ان يكون نصها كما يلي :
- " يتكون اجراء الامانة العامة لاعداد الخطة المتوسطة الاجل وتنقيحاتها والميزانية البرنامجية من المراحل التالية :
- (أ) صياغة الجادى * التوجيهية السياسية ؛
 - (ب) اصدار التعليقات المتضمنة لتلك الجادى * التوجيهية السياسية ؛
 - (ج) تقديم المقترحات من قبل رؤساء الوحدات التنظيمية ؛
 - (د) تنقيحات المقترحات الاصلية المقدمة في اطار المفهوم الشامل للخططة المتوسطة الاجل او الميزانية البرنامجية ؛
 - (هـ) وضع الصيغة النهائية للخططة المتوسطة الاجل او الميزانية البرنامجية المقترحة واقرارها من قبل الامين العام " .
- ٢٠- يضع الامين العام الجدول الزمني للتنفيذ المتسق لكل حلقة في هذا الاجراء * ويضمن التقيد التام بهذا الجدول الزمني بغية ضمان تقديم الخطة المتوسطة الاجل المقترحة او تنقيحاتها الى لجنة البرنامج والتنسيق وفق قاعدة الستة اسابيع وتقديم الميزانية البرنامجية المقترحة الى لجنة البرنامج والتنسيق والى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في موعد لا يتجاوز نهاية شهر نيسان / ابريل من السنة السابقة لفترة الميزانية .

المادة ٣ - الخطة المتوسطة الاجل

- ٢١- في القاعدة ١٠٣-٢ يجب ان تشير الفقرة (ج) الى ان مقترحات الامين العام هذه يجب ان تراجعها لجنة البرنامج والتنسيق التي تقدم بدورها توصيات بشأنها قبل ان تقدم الى الجمعية العامة .

- ١٢٢ - في القاعدة ١٠٣-٣ ، يجب ان تنص الفقرة (ب) على مؤشرات الانجاز .
- ١٢٣ - يجب ان تشير القاعدة ١٠٣-٦ المتعلقة بالانشطة الفنية الى ان كل برنامج رئيسي او برنامج يجب ان يحتوى على سرد تمهيدي يقدم تحليلا لاسباب اختيار الاهداف والبرامج الفرعية المزمع تحقيقها بها . ويمكن ان يراعى في مثل هذا التحليل الحالة في القطاع المعني والمشاكل التي تم تعيينها ، والتقدم الذي احرزه المجتمع الدولي نحو حل تلك المشاكل ، والاسباب الداعية " في اطار الولايات القائمة " الى اختيار جعل الامم المتحدة تقدم نوا معيناً من الاسهام في حل تلك المشاكل تفضيلاً لها على غيرها .
- ١٢٤ - يجب ان تصف القاعدة ١٠٣-٧ المعنية بمقدمة الخطة المتوسطة الاجل هذه الخطة بشكل اكثر تفصيلاً بوصفها وثيقة سياسية وتفصل في الحديث عن الجانب التنسيق كما نص عليه في البند ٣-٧ (أ) .
- ١٢٥ - يجب ان تشير القاعدة ١٠٣-١٢ الى ان صياغة مشروع الخطة المتوسطة الاجل تكون تحت اشراف مجلس تخطيط البرامج والميزنة .
- ١٢٦ - ينبغي ان تبين القاعدة ١٠٣-١٦ بصورة اوضح انه منوط بالامين العام ايضاً مسؤولية التوجيه بأولويات فيما بين البرامج الفرعية للخطة المتوسطة الاجل .

المادة ٤ - الجوانب البرنامجية للميزانية

- ١٢٧ - ينبغي تقوية نص القاعدة ١٠٤-٢ لكي ينص صراحة على معالجة الانشطة الجديدة .
- ١٢٨ - في القاعدة ١٠٤-٤ يجب ان يكون تعريف عنصر البرنامج مماثلاً للتعريف المعطى في قائمة المصطلحات المرفقة وذلك بتعديل أحدهما أو كليهما .
- ١٢٩ - في القاعدة ١٠٤-٦ ينبغي اضافة الفقرة التالية في البداية :
- " في اطار اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة ، يقدم الامين العام الى الجمعية العامة ، من طريق لجنة البرنامج والتنسيق ، معلومات عن الانشطة التي يعتبرها مصابفات أو وحدة الفائدة أو غير فعالة ومن تقدير للموارد التي يمكن ان يفرج عنها نتيجة لانها تلك الانشطة او تقليصها " .
- ١٣٠ - في القاعدة ١٠٤-٦ تنقح الفقرتان الفرعيتان (أ) '١' و '٣' على النحو التالي :
- '١' العناصر البرنامجية المستمدة من ولايات لا يقل عمرها عن خمس سنوات ما لم تؤكد هيئة حكومية مناسبة من جديد استمرار صحة الولاية ؛

٣٠ العناصر البرنامجية التي برمجت كعناصر جديدة في ميزانية فترة السنتين السابقة ولكنها لم تبدأ في تلك الفترة ؛ وإذا أريد ادخال هذه العناصر في الميزانية فيجب تقديم تبرير لذلك ” .

٣١- في القاعدة ٤٠ (١) ينبغي أن يكون بيان الميزانية البرنامجية المشار اليه بموجب البند ٩٤ تقريراً متكاملًا يدمج الآثار البرنامجية والمالية والإدارية لمشاريع القرارات .

المادة ٥ - مراقبة تنفيذ البرامج

٣٢- في القاعدة ٥٠ (١) ينبغي أن توزع الفقرة (أ) ، ١ الى وحدة المراقبة المركزية بالقيام فعلاً بمراقبة انجاز الناتج .

٣٣- ينبغي أن تكون القاعدة ٥٠ (٢) أكثر تقييداً فيما يتعلق بالمرونة المتروكة لمدير البرامج لتعديل الالتزامات بانجاز النواتج الموافق عليها في الميزانية .

المادة ٦ - التقييم

٣٤- ينبغي أن تأخذ القواعد الواردة في المادة ٦ بعين الاعتبار توصيات اللجنة بشأن تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الأمم المتحدة (انظر الفقرات ٣٦-٤٤) أدناه) وكذلك التوصية ٣ المقدمة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الوارد في الوثيقة A/38/160 ولا سيما المقترحات المتعلقة بما يلي :

(أ) نظام التقييم (الفقرة ٣٥) ، بما في ذلك وضع جدول زمني وبرنامج تقييم دراسات تقييم متعمقة ذات وجهة سياسية وتقييم داخلي ذي وجهة إدارية) ، ومعالجة تقارير التقييم ومسؤولية وحدة التقييم المركزية ؛ بيد أن الاشارات الى دورة الست سنوات ينبغي أن يستعاض عنها بعبارة ” على أساس دورى منتظم ” ؛

(ب) تصميم تقارير التقييم (الفقرة ٣٧) ؛ بيد أن التوقيت الموصى به في الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ٣٧ ينبغي أن يكون أكثر مرونة ؛

(ج) التغذية المرتدة للتقييم وادماجه في دورة التخطيط والبرمجة (الفقرة ٣٩) بيد أن الدور الموصى به للجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة الثانية من الفقرة ٣٩ لا ينبغي أن يشتمل على مقترحات لاعادة تنظيم الوحدات ادارياً .

* * *

٣٥- وأوصت اللجنة أيضاً بأن يقدم الأمين العام ، في اطار تقارير الأداء الميزانية ، معلومات عن الموارد التي لم تستخدم في فترة السنتين .

سادسا - تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الامم المتحدة والجدول
الزمني لاستعراض برامج التقييم المطلوبة بموجب قرار
الجمعية العامة ٣٦/٢٢٨ باء و ٣٧/٢٣٤ (٣٨)

تعزيز القدرة على التقييم

- ١٣٦- أوصت اللجنة بأن يواصل الأمين العام تعزيز قدرة الوحدات والنظم على التقييم عن طريق :
- (أ) زيادة ايضاح وترشيد ودراسة امكانية دمج مهام ووحدات التقييم المركزية ، وعن طريق اعداد تقرير يراعي آراء اللجنة بشأن التدابير اللازمة لادماج مهام تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٩ من الفرع ثانيا من القرار ٣٧/٢٣٤ ؛
 - (ب) ضمان استفادة هيئات التقييم القطاعية والاقليمية من عمل وخبرة الوحدة المركزية المناسبة وزيادة ترشيد مهام تلك الهيئات ؛
 - (ج) استحداث آليات فعالة للتسغذية المرتدة من أجل نشر نتائج التقييم على الهيئات الحكومية الدولية ومديري البرامج ؛
 - (د) التأكيد لمديري البرامج على أهمية ادخال نتائج التقييم في صلب عملية اتخاذ القرارات ؛
 - (هـ) رصد تنفيذ نتائج التقييم .

مسؤوليات وحدة التقييم المركزية

- ١٣٧- عملا بجانب من التوصية الواردة في الفقرة ١٨٩ أعلاه ، أوصت اللجنة ايضا بأن تشمل مسؤوليات وحدة التقييم المركزية المهام التسع التالية :
- (أ) وضع سياسات ومفاهيم وأهداف للتقييم ؛
 - (ب) تحديد مدى شمول نظام التقييم ووضع معايير للجودة ؛
 - (ج) اسداء التوجيه المنهجي ؛
 - (د) توفير التوجيه وقوائم الجرد والاشكال المتعلقة بالاجراءات ؛
 - (هـ) رصد النوعية والتقيد ، والاشراف على التنفيذ المنهجي للتقييم الذي يوضع من أجل الادارة والذي يقوم به مديرو البرامج ؛
 - (و) تنسيق تخطيط التقييم ؛
 - (ز) تقديم التدريب والتوجيه ؛
 - (ح) توفير خدمات تقديم معلومات عن التقييم المركزي ؛
 - (ط) اجراء تقييمات متعمقة لتستخدمها الهيئات الحكومية الدولية .

اعتبارات الموارد

- ١٣٨- وتوجه اللجنة عند تقديم تقريرها الى الجمعية العامة نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة

والميزانية ، في ضوء ولايتها وفي إطار النظر في الأبواب المتصلة بذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة ، الى آراء اللجنة في هذه المسألة الواردة في هذا التقرير . ولهذه الغاية ، ترحو اللجنة من الأمانة العامة ان تعد البيان اللازم بالآثار البرنامجية والمالية المترتبة على ذلك .

مهام وحدات التقييم

١٣٩- أعربت اللجنة عن تقديرها لمهام ومسؤوليات التقييم الواردة في الفقرات ٥٧-٦١ من تقرير الأمين العام (A/38/133 و Corr.1) . وأوصت اللجنة انه بالإضافة الى المهام الأساسية المخصصة لوحدة التقييم ، الواردة في الفقرة ٥٧ ، ينبغي ان تضاف أيضا اجراءات تتعلق بأنشطة المتابعة على النحو التالي :

" (هـ) اعداد خلاصة بالاجراءات اللازمة لعمليات المتابعة وتقديم التوجيه للوحدة الفنية المعنية بذلك عند اجراء دراسات التنفيذ ، ومن أجل احالة المعلومات المتعلقة بمركز أنشطة المتابعة الى الهيئة الحكومية الدولية المناسبة " .

وبالمثل ، أوصت اللجنة أيضا بأن تتضمن مهام التقييم الاضافية المقترحة في الفقرة ٥٨ من التقرير متابعة تنفيذ دراسات التقييم السابقة .

استعراضات تقييم فترة الثلاث سنوات

١٤٠- بالنظر الى مقرر اللجنة في دورتها الثانية والعشرين (٢٩) بأن تتولى اللجنة استعراض تنفيذ المقررات التي تتخذها اللجنة كل ثلاث سنوات على أساس الدراسات التقييمية المتعمقة التي أجريت قبل ذلك بثلاث سنوات ، ومن أجل تمكين الأمانة العامة من الاستعراض والتناول الشامل للتوصيات ذات الطابع القصير الأجل والطويل الأجل ، أوصت اللجنة بما يلي :

(أ) تقديم استعراضات لكل فترة ثلاث سنوات الى اللجنة كل سنة اعتبارا من عام ١٩٨٥ . وينبغي ان يشمل الاستعراض الأول دراسة لتنفيذ توصيات اللجنة بشأن كافة التقييمات المتعمقة التي استعرضتها اللجنة في عام ١٩٧٩ وما بعده (أى استعراضات للبرامج المتعلقة بالشركات عبر الوطنية (E/AC.51/98 و Add.1 و 2) ، وبأصحاب المصانع (E/AC.51/1980/2 و Add.1) وبالموارد المعدنية (E/AC.51/1982/5)) :

(ب) سيكون موضوع عام ١٩٨٦ هو ادارة شؤون الاعلام ، الى جانب أية نقاط قد ترى اللجنة انها تستدعي ايمان النظر فيها من استعراض عام ١٩٨٥ . أما استعراضات فترة الثلاث سنوات التي تلي ذلك فستتخذ شكلا مماثلا .

دراسات التقييم المتعمقة

١٤١- لتمكين وحدة التقييم المركزية من التركيز على وضع وادارة نظام للتقييم كأولوية أولى ، ولا تاحة

فترة سنتين مقدما من اجل الاعداد الشامل لدراسات التقييم المتعمقة ، اعتمدت اللجنة مبدأً ——— جوهرين لتنظيم اجراء استعراضات التقييم الحكومية الدولية . الاول هو انه يجب استعراض موضوع متعمق واحد فقط في كل دورة ، والثاني هو أن استمرار اقامة فترة السنتين اللازمة مقدما لاعداد الدراسة يتطلب استعراض مواضيع في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي كل سنتين ، بالتناوب مع الموضوعات الموجودة في القطاعات السياسية والقانونية والانسانية وغيرها .

جدول زمني لاستعراض حكومي دولي لدراسات تقييم متعمقة ولفترات ثلاث سنوات

١٤٢- لهذا استقر رأي اللجنة على الجدول الزمني التالي لاجراء استعراضات تقييمية متعمقة واستعراضات تقييمية لفترات ثلاث سنوات في دورتها الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين ، اللتين ستعقدان في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، على التوالي :

السنة	الدورة	موضوع التقييم	استعراض فترة الثلاث سنوات
١٩٨٤	الرابعة والعشرون	أنشطة التعاون التقني لليونيدو في مجال المصنوعات التي يحولها برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ وأنشطة ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية (دراسة مسن اعداد وحدة التفتيش المشتركة)	
١٩٨٥	الخامسة والعشرون	مراقبة العقاقير	دراسة المصنوعات لعام ١٩٨٠ ؛ والشركات عبر الوطنية ؛ والموارد المعدنية

الجدول الزمني المبدئي

١٤٣- وافقت اللجنة أيضا على استعراض الجدول الزمني المبدئي التالي في دورتها الرابعة والعشرين في عام ١٩٨٤ :

السنة	الدورة	موضوع التقييم	استعراض فترة الثلاث سنوات
١٩٨٦	السادسة والعشرون	السكان	ادارة شؤون الاعلام
١٩٨٧	السابعة والعشرون	التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات	أنشطة التعاون التقني لليونيدو في مجال المصنوعات ؛ وأنشطة ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية
١٩٨٨	الثامنة والعشرون	قضايا التنمية وسياساتها	مراقبة العقاقير
١٩٨٩	التاسعة والعشرون	حقوق الانسان	السكان

الجدول الزمني المبدئي (تابع)			
السنة	الـ	موضوع التقييم	استعراض فترة الثلاث سنوات
١٩٩٠	الثلاثون	المستوطنات البشرية	التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات
١٩٩١	الحادية والثلاثون	الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن	قضايا التنمية وسياساتها
١٩٩٢	الثانية والثلاثون	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	حقوق الانسان

الصلة بعملية تحليل البرنامج على نطاق الوحدات التنظيمية

١٤٤ - رحبت اللجنة باقتراح ضرورة جعل العمل في دراسات التقييم المتعمقة أوثق صلة بالعمل فسي مجال تحليلات البرنامج على نطاق الوحدات التنظيمية . ولذلك قررت اللجنة ان ترجو من الامين العام ان يعد مقترحات محددة عن هذه الصلة في دورتها الرابعة والعشرين في معرض استعراض اللجنة للجدول الزمني للتقييم واستعراضات فترة الثلاث سنوات ، الذي تقرر مبدئيا تنفيذه بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١ .

بيانات جديدة بالآثار البرنامجية والمالية والادارية

١٤٥ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته الصيفية ، القرار ١٩٨٣/٤٩ ، المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، والذي طلب من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، في الجزء ثالثا منه ، أن تحيل الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين استعراضها للتقرير عن تعزيز قدرة وحدات التقييم ونظمه في الأمم المتحدة (A/38/133 و Corr.1) ، عملا بالفقرة ١٩١ من تقرير اللجنة .

١٤٦ - وفيما يتعلق بالمقرر الذي اتخذته اللجنة خلال الجزء الأول من دورتها بتوجيه نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، في ضوء ولايتها وفي اطار النظر في الابواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة ، الى آراء اللجنة في هذه المسألة ، الواردة في تقريرها ؛ والس طلب اللجنة من الامانة العامة أن تعد البيان اللازم بالآثار البرنامجية والمالية المترتبة على ذلك ، أثيرت في الدورة المستأنفة أسئلة حول ما اذا كان البيان بالآثار البرنامجية والمالية المترتبة قد تم اعداده وتقديمه للنظر فيه من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وحول ما اذا كانت آراء اللجنة ، اذا كان قد تم ذلك ، قد أصبحت متوفرة .

١٤٧- وأدلى رئيس اللجنة في جلستها ٥٢ المعقودة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، ببيان رداً على هذه الأسئلة. وأشار إلى أنه، بناءً على طلب الأمانة العامة، عقد اجتماعاً للمكتب كي يوضح للأمانة العامة مقاصد اللجنة فيما يتعلق بالفقرات من ١٧٦ إلى ١٩١ من تقريرها، وخاصة الفقرات ١٨٦ و١٨٩ إلى ١٩١، التي ذكرت فيها السهام المعززة والموارد المقابلة لها. وجرى التأكيد من جديد في ذلك الاجتماع على أن اللجنة أوصت بأنه ستكون هناك حاجة للدعم المقترح لتعزيز وحدات التقييم ونظمه.

١٤٨- ونتيجة للاجتماع أكدت اللجنة على قرارها بأن تواصل الأمانة العامة عملها للانتهاء من بيان الآثار البرنامجية والمالية المترتبة الآن ف ذكره كما تنظر فيه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وسيكون بمقدور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، حينئذ، دراسة البيان مشغوعاً بتوصيات اللجنة المتعلقة بالتقييم (الفقرات من ١٣٦ إلى ١٤٤) لتمكين اللجنة الخامسة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين من أن تنظر في آن واحد في توصيات اللجنة، وما يقابلها من الآثار البرنامجية والمالية المترتبة، والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

سابعاً - الأساليب والإجراءات الخاصة بتوفير بيانات عن الآثار المترتبة على البرامج للجمعية العامة (٤٠)

١٤٩- أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام عن الأساليب والإجراءات الخاصة بتوفير بيانات عن الآثار البرنامجية للجمعية العامة (E/AC.51/1983/11).

ثامناً - ما اتبع من أساليب وإجراءات وجدول زمني في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (٤١)

١٥٠- أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام وطلبت إلى الأمين العام أن يبقي كل مرحلة من مراحل إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة قيد الاستعراض المستمر من أجل تجنب التأخيرات في إصدار الوثائق في المستقبل وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

تاسعا - ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة
والرصد والتقييم في الامانة العامة
للأمم المتحدة (٤٢)

١٥١ - أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام (A/C.5/38/6) ، ووافقت اللجنة على أن ادماج مهام تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم هي عطية ناشئة وان الحكم على نجاح الترتيبات المؤسسية الجديدة من عدمه ينبغي الاحتفاظ به في الوقت الحاضر . وأعربت اللجنة عن رغبتها في ان تبقى على علم بانتظام تطور العملية ، وبأى صعوبات محتطة تواجهها الأمانة العامة في اعداد البيانات الخاصة بالاثار البرنامجية للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وكذلك جثت اللجنة على الاسراع في نقل المقررات التي يتخذها مجلس تخطيط البرامج والميزنة الى لجنة البرنامج والتنسيق .

١٥٢ - وأوصت اللجنة بأنه ينبغي تحسين التنسيق بين الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية في تحديد الأولويات في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة .

١٥٣ - وحددت اللجنة الحاجة الى زيادة دعم الأمانة للجنة البرنامج والتنسيق الى الحد الأقصى وتحسين ذلك الدعم فيما يتعلق بما يلي :

(أ) تقديم الخدمة الفنية لتعزيز المتابعة الفعالة لمقررات اللجنة وكذلك للتوصيات الناشئة عن الاجتماعات المشتركة ؛

(ب) تقديم المساعدة في اقامة علاقات دعم متبادل بين عمل لجنة البرنامج والتنسيق وعمل الأمانة والهيئات الأخرى التي تتناول مسائل الميزنة البرنامجية والتنسيق .

١٥٤ - وأوصت اللجنة بان تنظر الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في ايجاد حل للمشاكل ، بما فيها ، بين أمور أخرى ، امكانية ترشييد الهيكل الحالي للدعم او انشاء امانة صغيرة منفصلة للجنة تتكون من موظفين يؤخذون من المكاتب والادارات التي تعنى مباشرة أكثر من سواها بعمل لجنة البرنامج والتنسيق .

١٥٥ - وتطلب اللجنة الى الأمين العام ان يقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، آخذا في الاعتبار الآراء التي ابدت اثناء المناقشة في لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين .

عاشرا - تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال الشؤون البحرية (٤٣)

١٥٦- أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بما يلي :

الشؤون البحرية

(أ) ينبغي للجنة التنسيق الإدارية ، نظرا لتعقد هذا المجال ، استعراض عمل المنظومة في مجال الشؤون البحرية على أساس دورى من خلال أجهزة التنسيق القائمة بهدف ضمان استمرار المنهج المتساق والمتناسق المبين في تحليلات البرامج على نطاق المنظومة ؛

(ب) ينبغي للمنظمة الدولية للملاحة البحرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية زيادة مستوى التعاون فيما بينها في ميدان النقل البحرى الذى يتعين ان يقدم على أساس الالتزام بالاتفاقات القائمة وضمان تجنب الازدواج والتداخل بين الأنشطة ؛ كما ينبغي لهما تقديم تقرير الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين عن جهودهما المشتركة ؛

(ج) ينبغي لمؤسسات المنظومة التعاون بصورة وثيقة في متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باستخدام أجهزة لجنة التنسيق الإدارية القائمة مع التركيز الخاص على النهج المشتركة وترتيبات التعاون من أجل مساعدة البلدان النامية في ميادين الهياكل الأساسية للعلوم والتكنولوجيا والخدمات البحرية وكذلك الحاجة الى ضمان التدفق المستمر للمعلومات عن الاجراءات القومية والدولية لتنفيذ الاتفاقية وتقديم تقرير عن النتائج الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين ؛

(د) التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة مستقبلا نظرا لأن الهيئات الحكومية الدولية تنظر في الولايات التشريعية الجديدة في مجال الشؤون البحرية ينبغي للأمانة التي تخدم هذه الهيئات اسداء المشورة للدول الأعضاء حول التضارب المحتمل مع ولايات المنظمات الأخرى ، فاذا ما تم اقرار الولايات المتضاربة وجب على الأمانة المسؤولية تنفيذها على أساس استعراض دقيق للبرامج القائمة فسي المنظمات الأخرى ويتعاون وثيق مع كيانات الأمانات الأخرى ذات الصلة مع ابقاء الهيئات الحكومية الدولية المختصة على علم بذلك ؛

تحليل البرامج على نطاق المنظومة في المستقبل

(هـ) ينبغي ان تتضمن التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل تحليلا عن المشاكل المعروفة التي توجه اليها أنشطة المنظومة والتي ينبغي ان يقارن بها نطا الأنشطة ، ولهذا الغرض ينبغي تقديم تحليل للولاية والمشاكل التي تم التصدى لها في مجال التعاون الاقتصادى والتقني بين الدول النامية الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين والذي يمكن على أساسه اعداد التحليل للدورة الخامسة والعشرين ؛

(و) ينبغي ان تكون التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل ذات علاقة وثيقة بتخطيط ورصد وتقييم البرامج قدر المستطاع . وينبغي ، لهذا السبب ، ان تراعى المجالات المقترحة للتحاليل في المستقبل والتي ستقدم الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين امكانية وضع مواعيد متزامنة للنظر في التقييمات والتحاليل وعمليات استعراض الخطة بشأن الموضوع نفسه ؛

(ز) ينبغي للأمانة مواصلة التماس آراء الدول الأعضاء بشأن أولويات العمل عند اجراء تحليل للبرامج على نطاق المنظومة .

حادى عشر - التقييم

ألف - أنشطة التعاون التقني الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميدان المصنوعات (٤٤)

١٥٧- أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام الشديد بتقرير فريق التقييم والملاحظات التي أبداه برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو الواردة في تقرير الأمين العام وأثناء المناقشة . ولا حظت ضخامة العمل المنجز وأهمية نتائج دراسة التقييم التي ينبغي أن تشكّل ، بالنسبة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو ، أساسا للتفكير المتعمق في ظروف تنفيذ التعاون التقني ، ولا سيما في مجال المصنوعات .

١٥٨- ولا حظت اللجنة أن التقارير المعالجة التي ستقدم مستقبلا ينبغي أن يصحبها تقرير شامل من الأمين العام . الا أنها قررت ، في ظل الظروف الحالية ، أن تقبل الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام ، وأن تحيل التقرير (E/AC.51/1983/5 و Add.1) ، مشفوعا بتعليقات اللجنة أثناء دورتها الحالية ، الى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية لليونيدو ، لامعان النظر فيها في دورتيهما القادمتين في حزيران / يونيه ١٩٨٣ و تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، على التوالي . وستستعرض اللجنة تعليقات هاتين الهيئتين ، مشفوعة بتقرير الأمين العام ، فسي دورتها الرابعة والعشرين عام ١٩٨٤ .

١٥٩- وأوصت اللجنة بأن تتاح نسخ من التقييم الكامل للدول الأعضاء ، بناء على الطلب .

باء - تقييم متعمق لأعمال إدارة شؤون الاعلام (٤٥)

١٦٠- أحاطت اللجنة علما بالمجالات القابلة للتحسين ، كما تم تحديدها في تقرير الأمين العام (E/AC.51/1983/7) .

١٦١- وطلبت اللجنة أن يجرى القيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بمسألة الاثر ، وكذلك تحديد المستعطين النهائيين ورد فعلهم . وأوصت اللجنة بأن تعالج كل التقييمات القادمة هذين الجانبين معالجة تامة .

١٦٢- وأوصت اللجنة بالقيام بما يلي داخل إدارة شؤون الاعلام :

(أ) تصحيح عدم التوازن بين الاهتمام بالانتاج والاهتمام بالتوزيع ؛

(ب) تكريس جهود لصقل وتوسيع نطاق نظام تغذية عكسية نشط ، بما في ذلك تحليل البيانات المجمعة ؛

- (ج) ايجاد تعريف أحسن وتحديد أوضح للجمهور المستهدف ؛
- (د) بذل كل الجهود الممكنة لتحسين عملية اصدار " حولية الأمم المتحدة " في الوقت المناسب ، وعلاج انخفاض مبيعات " وقائع الأمم المتحدة " عن طريق الاستهداف الملائم للنتائج .
- ١٦٣- وأوصت اللجنة أن يدرج توزيع المواد المصورة والأشرطة الاذاعية في الفقرة ١٢ من الوثيقة A/AC.198/60 .
- ١٦٤- ورجت اللجنة أن تؤخذ التوصيات ذات الصلة ، والمقدمة في دورتها السابعة عشرة (٣) ، بعين الاعتبار الكامل .
- ١٦٥- وقررت اللجنة ، وهي تحيط علماً باعتراف الأمين العام باتخاذ اجراءات مناسبة بشأن القضايا التي أثّرت نتيجة للتقييم الحالي ، أن تنظر ، في دورتها السادسة والعشرين ١٩٨٦ ، في تقرير مرحلي عن الاجراءات التي سيتخذها الأمين العام .

جيم - برنامج وخطّة أنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة (٤٧)

- ١٦٦- أوصت اللجنة بأن يقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين تقرير مرحلي للجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة يشمل مشروع خطة عمل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ .
- ١٦٧- وأوصت اللجنة بأن تقوم لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة ، بالاشتراك مع اليونسكو ، بدراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون في ميدان التعليم الانمائي .

دال - تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين ، بشأن برنامج الموارد المعدنية (٤٨)

- ١٦٨- احاطت اللجنة علماً مع التقدير بمذكرة الأمانة العامة عن تنفيذ توصيات اللجنة في دورتها الثانية والعشرين بشأن برنامج الموارد الطبيعية (E/AC.51/1983/4) ، بيد ان اللجنة رجّت من الأمين العام ، فيما يتعلق بمناقشتها لهذه المسألة ، تقديم تحليل أكثر موضوعية لردود الفعل التي ترد في المستقبل من الكيانات المشاركة (٤٩) .

ثاني عشر - تقارير لجنة التنسيق الإدارية

الف - التقرير السنوي للجنة التنسيق الإدارية
عن الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ (٥٠)

١٦٩ - أوصت اللجنة بما يلي :

- (أ) ان يراعى في التقارير السنوية الشاملة المقبلة للجنة التنسيق الإدارية ما يلي :
- ١٠ ان يكون تشديدها على التدابير المطلوب اتخاذها من قبل مؤسسات منظومة الامم المتحدة تشيا مع المقررات المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي اكبر من تشديدها على التدابير المطلوب اتخاذها من جانب الدول الاعضاء ؛
- ٢٠ ان تتضمن ، لدى تناولها ادارة الأنشطة البرنامجية والمسائل البرنامجية ، مزيدا من المعلومات عن طبيعة المشاكل ، والنتائج العدد لاعمال لجنة التنسيق الإدارية في مجال تنسيق أنشطة المنظومة ، والحلول المقترحة ؛
- ٣٠ ان تتضمن قائمة بمختلف تقارير لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية ، وان تتاح للدول الاعضاء امكانية الحصول على هذه القائمة بسهولة اكبر ؛
- (ب) ان تتخذ مساهمات مؤسسات منظومة الامم المتحدة في عملية استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، قدر الامكان ، شكل تحليل مركب واحد بدلا من ان تكون مساهمات قطاعية لمؤسسات انفرادية ؛
- (ج) ان تتابع لجنة التنسيق الإدارية بنشاط تحقيق تقدم حقيقي ، وان تقدم تقريرا عن المسألة الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين ؛
- (د) ان توفر الامانة العامة للامم المتحدة استعراضا عاما لاهداف وخطط مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وان تعد لجنة التنسيق الإدارية ملخصا له لتقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين .
- ١٧٠ - رحبت اللجنة باعترام الامين العام ترشيد اعمال لجنة التنسيق الإدارية ومنع تكاثر اجهزتها الفرعية ورجت من الامين العام ان يقدم تقريرا الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين عن التدابير المتخذة تحقيقا لهذا الهدف .

باء - الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج
والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية (٥١)

١٧١- قررت اللجنة ، في الجزء الأول من دورتها ، ان توصي لجنة التنسيق الادارية بأن يكون موضوع المناقشات في الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية هو التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

١٧٢- قررت اللجنة أيضا توفير قائمة مشروحة بالوثائق الرئيسية الموجودة حول هذا الموضوع ، وان هذه الوثائق يمكن ان تكون أساسا للمناقشات في الاجتماعات المشتركة .

١٧٣- كما شددت اللجنة على ضرورة اتخاذ تدابير لتحسين فعالية الاجتماعات المشتركة ، وبخاصة فيما يتعلق بضرورة اتخاذ قرار مبكر بشأن مواضيع المناقشة وتنظيم الاعداد للاجتماعات المشتركة تنظيما أفضل ، وكذلك فيما يتعلق بمتابعة النتائج التي تتوصل اليها تلك الاجتماعات . واقترحت اللجنة ان تقوم الاجتماعات المشتركة باستعراض هذه المسألة في دورتها المعقودة عام ١٩٨٣ .

جيم - التوصيات المقدمة الى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي والمتعلقة بالاجتماعات المشتركة للجنة
البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية (٥٢)

١٧٤- تم التوصل الى الاستنتاجات التالية فيما يتعلق بالاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية :

(أ) ينبغي الاتفاق على جدول أعمال هذه الاجتماعات قبلها بستة شهور على الأقل . وأن يتفق عليه ، ان أمكن ، في سلسلة الاجتماعات المشتركة السابقة ؛

(ب) وينبغي ، في تلك السنوات التي يتصل فيها تحليل البرنامج على نطاق المنظومة المدرج في جدول أعمال احدى الدورات العادية للجنة البرنامج والتنسيق بنشاط اقتصادي واجتماعي له اهمية على نطاق المنظومة ، ان ينتقي موضوع هذا التحليل ، من حيث السبدا ، لا دراجه في جدول أعمال الاجتماع المشترك الذي سيعقد في تلك السنة ؛

(ج) وينبغي أن تقدم لجنة التنسيق الادارية ، في كل سلسلة من الاجتماعات المشتركة ، تقريرا عن التدابير التي اتخذتها مؤسسات المنظومة استجابة للاستنتاجات والتوصيات المعتمدة في الاجتماعات المشتركة في السنة السابقة ؛

(د) وينبغي توفير وقت كاف للاجتماعات لاتمام مناقشة البند في اطار الفقرة الفرعية (ج) أعلاه.

١٧٥- ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق كذلك ببيان الأمين العام بصيغته الواردة فسي الفقرة ٥٥ من تقرير الاجتماعات المشتركة لعام ١٩٨٣ (E/1983/98) عن توفير جميع وثائق لجنة التنسيق الإدارية للدول الاعضاء، وأوصت بتوفير هذه الوثائق، بما في ذلك تقارير جميع الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية لجميع الدول الاعضاء المهتمة بناءً على طلبها، وتوفير قائمة كاملة بوثائق لجنة التنسيق الإدارية للدول الاعضاء تحقيقاً لتلك الغاية.

دال - تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن تعزيز
تنسيق نظم المعلومات في منظومة
الأمم المتحدة (٥٣)

١٧٦- لاحظت اللجنة مع الارتياح تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن تنسيق نظم المعلومات (E/1983/48)؛ وأوصت بأن تواصل لجنة التنسيق الإدارية اعمالها في هذا الاتجاه ونقلاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٧١. وقررت ان تبقى قيد الاستعراض الوثائق التقدم الذي تحرزه اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات

ثالث عشر - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب .
- ٢ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .
- ٣ - التنقيحات المقترحة ادخالها على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ لكي تندمج فيها الآثار البرنامجية المترتبة على القرارات والمقررات التي تتخذها الأجهزة الحكومية الدولية أو المؤتمرات الدولية .

الوثائق

تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة ادخالها على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ :

تقرير الأمين العام عن تشغيل النظام الجديد لتحديد الأولويات ، بحيث يلقى الضوء على أية مشاكل تعترض الطريق ؛
تقرير الأمين العام عن ادخال تحسينات على جميع مراحل اعداد الوثائق المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة ؛
تقرير الأمين العام عن التحليل القطاعي لبرامج الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ؛
تقرير الأمين العام عن قاعدة وحدة نظم المعلومات داخل الأمانة العامة .

٤- تقرير أمانة البرنامج للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ .

الوثائق

تقرير الأمين العام عن أمانة برنامج فترة السنتين للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ .
٥- التقييم

الوثائق

التقرير الشامل للأمين العام : تقييم متعمق لانشطة التعاون التقني للمونيد وفي مجال الصنوعات التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛
مذكرة من الأمين العام يحيل بمقتضاها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون : "تقييم متعمق لآعمال ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية " ؛

تقرير الأمين العام عن نظام نشر الوثائق ،

تقرير مرحلي عن أنشطة لجنة الاعلام المشتركة للامم المتحدة ؛

مذكرة من الأمين العام عن الجدول الزمني الهدي للاستعراض الحكومي الدولي لدراسات التقييم المتعمقة واستعراضات فترة الثلاث سنوات المزمع تنفيذه خلال الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ ، بما في ذلك الاقتراحات المتعلقة بايجاد صلة بين مواضيع دراسات التقييم المتعمقة وعلميات تحليل البرنامج على نطاق المنظومة .

٦- تحليل البرنامج على نطاق المنظومة.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن مجالات التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل؛

تقرير الأمين العام عن التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة في مجال المستوطنات البشرية؛

تقرير المتابعة المقدم من الأمين العام عن التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة في ميدان النقل البحري؛

تحليل الولاية والشاغل التي توجه إليها أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.
٧- تقارير لجنة التنسيق الإدارية.

الوثائق

تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن الاستعراض العام السنوي؛

تقرير الأمين العام عن ترشيد أعمال لجنة التنسيق الإدارية؛

تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن التقدم الذي أحرزته فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنوية بالتنمية الريفية.

٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة.

٩- اعتماد تقرير اللجنة.

الحواشي

- (١) للاطلاع على مناقشات اللجنة لهذا الموضوع ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الخامس ، الفرع زاي ، الفقرات ٢٠٤ - ٢٢٠ .
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/38/6) .
- (٣) للاطلاع على مناقشات اللجنة لهذا الموضوع ، أنظر الجزء الثاني ، الفصل الثاني ، الفرع ألف ، الفقرات ٨ - ١٥ .
- (٤) أنظر أيضا الفقرات ٢١ - ٢٧ .
- (٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/37/38) الفقرة ٣١٤ .
- (٦) للاطلاع على مناقشات اللجنة لهذا الموضوع ، انظر الجزء الثاني ، الفصل الثاني ، الفرع ألف ، الفقرات ٣٣ - ٤٥ .
- (٧) انظر أيضا الفقرات ٥٠ - ٥٦ .
- (٨) أنظر أيضا الفقرات ٦١ - ٦٦ .
- (٩) أنظر أيضا الفقرات ٧٠ - ٨٤ .
- (١٠) انظر أيضا الفقرات ٩٠ - ٩٧ .
- (١١) انظر أيضا الفقرات ١٠٠ - ١٣٠ .
- (١٢) انظر أيضا الفقرات ١٣٩ - ١٥٣ .
- (١٣) انظر أيضا الفقرتين ١٦١ و ١٦٢ .
- (١٤) انظر أيضا الفقرات ١٦٤ - ١٧٨ .
- (١٥) أدخل هذا التوثيق في الصيغة المطبوعة النهائية للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/38/6)) .
- (١٦) للاطلاع على مناقشات اللجنة لهذا الموضوع ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الخامس ، الفرع زاي ، الفقرات ٢٢٢ - ٢٢٨ .
- (١٧) أنظر الجزء الثاني ، الفصل الثاني ، الفرع ألف ، الفقرات ١٨٦ - ٢٢١ .

- (١٨) أنظر أيضا الفقرات ٢٢٤ - ٢٤٢ .
- (١٩) أنظر الجزء الأول ، الفصل الخامس ، الفرع زاي ، الفقرات ٢٣١ - ٢٤٧ .
- (٢٠) أنظر أيضا الفقرات ٢٥٣ - ٢٦٩ .
- (٢١) أنظر الجزء الثاني ، الفصل الثاني ، الفرع ألف ، الفقرات ٢٥١ - ٢٦٥ .
- (٢٢) أنظر أيضا الفقرات ٢٦٨ - ٢٧٢ .
- (٢٣) أنظر الجزء الأول ، الفصل الخامس ، الفرع زاي ، الفقرات ٢٧٢ - ٢٨٥ .
- (٢٤) أنظر الجزء الثاني ، الفصل الثاني ، الفرع ألف ، الفقرات ٢٧٥ - ٢٨٦ .
- (٢٥) أنظر أيضا الفقرات ٢٨٩ - ٢٩٧ .
- (٢٦) أنظر أيضا الفقرات ٣٠٢ - ٣١٥ .
- (٢٧) أنظر أيضا الفقرات ٣١٨ - ٣٢٢ .
- (٢٨) أنظر أيضا الفقرات ٣٢٦ - ٣٣٣ .
- (٢٩) أنظر أيضا الفقرات ٣٣٦ - ٣٤٦ .
- (٣٠) أنظر أيضا الفقرات ٣٤٩ - ٣٥٤ .
- (٣١) أنظر أيضا الفقرات ٣٥٧ - ٣٦٠ .
- (٣٢) أنظر أيضا الفقرات ٣٦٣ - ٣٦٨ .
- (٣٣) أنظر أيضا الفقرات ٣٧٠ - ٣٧٣ .
- (٣٤) أنظر الجزء الأول ، الفصل الخامس ، الفرع ألف ، الفقرات ١٠٩ - ١١٣ .
- (٣٥) أنظر أيضا الفرع باء ، الفقرات ١١٧ - ١٢٣ .
- (٣٦) أنظر أيضا الفرع جيم ، الفقرات ١٢٥ - ١٣٦ .
- (٣٧) أنظر أيضا الفرع دال ، الفقرات ١٤٠ - ١٥٠ .
- (٣٨) أنظر أيضا الفرع هاء ، الفقرات ١٧١ - ١٨٨ .
- (٣٩) الوثائق الرسمية الجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، المطلق رقم ٦ (A/37/6) .
- (٤٠) للاطلاع على مناقشات اللجنة لهذا الموضوع ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الخامس ، الفرع واو ، ١٩٨ - ٢٠٢ .
- (٤١) أنظر الجزء الثاني ، الفصل الثاني ، الفرع باء ، الفقرات ٣٨٠ - ٣٩٦ .

- (٤٢) أنظر أيضا الفرع جيم ، الفقرات ٣٩٨ - ٤١٠ .
- (٤٣) أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، الفقرات ١٤ - ١٨ .
- (٤٤) أنظر أيضا الفصل الثالث ، الفرع ألف ، الفقرات ٢٠ - ٣٣ .
- (٤٥) أنظر أيضا الفرع باء ، الفقرات ٣٧ - ٤٩ .
- (٤٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، المطبق رقم ٣٨ (A/32/38) .
- (٤٧) للاطلاع على مناقشات اللجنة لهذا الموضوع ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الثالث ، الفرع جيم ، الفقرات ٥٦ - ٧١ .
- (٤٨) أنظر أيضا الفرع دال ، الفقرات ٧٤ - ٧٨ .
- (٤٩) أنظر أيضا الجزء الأول ، الفصل الخامس ، الفرع هاء .
- (٥٠) للاطلاع على مناقشات اللجنة لهذا الموضوع ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الرابع ، الفرع ألف ، الفقرات ٨٠ - ٨٨ .
- (٥١) المرجع نفسه ، الفقرة ٨٩ .
- (٥٢) أنظر الجزء الثاني ، الفصل الثالث ، الفقرات ٤١٦ - ٤٢٣ .
- (٥٣) أنظر الجزء الأول ، الفصل الرابع ، الفرع باء ، الفقرات ٩٥ - ١٠٧ .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу : Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a : Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
